سقوط نظام القذافي والتحولات الديمقراطية في ليبيا:

دراسة من منظور السياسة الشرعية

إلياس أبو بكر علي الباروني

أكاديمية الدراسات الإسلامية

جامعة ملايا

كوالالمبور

2018

University of Malaya

سقوط نظام القذافي والتحولات الديمقراطية في ليبيا:

دراسة من منظور السياسة الشرعية

إلياس أبو بكر علي الباروني

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه

أكاديمية الدراسات الإسلامية

جامعة ملايا

كوالالمبور

2018

University of Malaya

سقوط نظام القذافي والتحولات الديمقراطية في ليبيا: دراسة من منظور السياسة الشرعية

الملخص

سعت الدراسة لمعرفة طبيعة عملية التحول الديمقراطي في ليبيا بعد قيام ثورة 17 فبراير2011 وسقوط نظام القذافي، ورسم ملامح واضحة للتحولات الديمقراطية بليبيا من منظور السياسة الشرعية. وهدفت الدراسة لمعرفة أسباب ودوافع قيام ثورة فبراير 2011 الليبية وإشكاليات التحول الديمقراطي، وتحديد دور النخبة السياسية الليبية في التحول الديمقراطي عقب ثورة فبراير الليبية، والوقوف على أهم المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، ومحاولة صياغة رؤية مستقبلية للتحول الديمقراطي في السياسة الليبية بعد الثورة من منظور السياسة الشرعية. واستخدم الباحث المنهج الاستقرائي الوصفي، والمنهج التحليلي النقدي، وذلك في تتبع وتسجيل الوقائع والأحداث محل الدراسة، ووصفها وصفًا كيفيا يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، وتحليلها وتفسيرها على أسس علمية منهجية ودقيقة؛ بقصد التوصل إلى حقائق وتعميمات تساعد في فهم الحاضر على ضوء الماضي والتنبؤ بالمستقبل. وتوصلت الدراسة في أبرز نتائجها، إلى أن الثورة في ليبيا شعبية في أصالتها وتوجهاتها، انطلقت بدافع التخلص من نظام القذافي الذي عمل على خلخلة نظام القيم في المجتمع الليبي، وإرباك مكونات الثقافة السياسية، وبالتالي فإن الانتقال للتحول الديمقراطي في ليبيا يحتاج الليبيون إلى فترة طويلة لمعالجة ما ترتب على حكم القذافي ومعالجة سلبياته في ضوء السياسة الشرعية، التي بينت الدراسة الأسس التي تقوم عليها

University of Malaya

المتمثلة في الحاكمية لله والعدل والمساواة والشوري (الديمقراطية). ومن أبرز توصياتها، دعوة الباحثين لإعداد دستور تستلهم مواده من أصالة السياسة الشرعية ومقاصدها تحافظ على الثوابت الدينية والوطنية وتنميها. والعمل على خلق تحالفات بين مختلف التيارات والأحزاب السياسية المدنية والاسلامية، وإبراز دور العامل الديني الوسطي في عملية التحول الديمقراطي للدولة الليبية من خلال لغة الخطاب الديني عبر وسائل الاعلام المختلفة ومنابر المساجد.

University of Malaya

سقوط نظام القذافي والتحولات الديمقراطية في ليبيا: دراسة من منظور السياسة الشرعية

Abstrak

Kajian ini menjelaskan tentang proses transformasi demokrasi yang berlaku di Libya selepas tercetusnya revolusi 17 Feb 2011 dan jatuhnya sistem pemerintahan Gaddafi. Ia juga mengemukakan suatu gambaran yang jelas terhadap transformasi demokrasi yang berlaku di Libya menurut perspektif siasah syar'iyyah. Objektif kajian adalah untuk mengetahui sebab dan pendorong kepada berlakunya revolusi tersebut dan permasalahan perubahan demokrasi. Selain itu kajian ini juga adalah untuk mengenalpasti peranan golongan elit politik Libya dalam transformasi demokrasi rentetan revolusi Februari yang berlaku. Ianya juga untuk mengenal pasti penentu dalaman dan luaran yang paling penting dalam proses transformasi disamping percubaan membentuk visi masa depan berkaitan reformasi demokrasi dalam politik Libya selepas revolusi, menurut perspektif siyasah syar'iyyah. Penyelidik menggunakan kaedah induktif deskriptif dan kaedah analisis kritikal dalam merekodkan peristiwa yang dikaji, menjelaskan hakikat sebenar peristiwa, ciri-cirinya serta menganalisis peristiwa tersebut berdasarkan kaedah penyelidikan ilmiah. Ia bertujuan untuk mencari fakta sebenar dalam membantu memahami masa kini dan meramalkan masa hadapan Secara keseluruhannya kajian ini telah menghasilkan beberapa dapatan yang penting iaitu revolusi yang dicetuskan oleh rakyat adalah bertujuan untuk menghapuskan sistem pemerintahan Gaddafi yang telah menyebabkan hilangnya nilai-nilai moral dan kekeliruan kandungan budaya politik Libya. Justeru pertukaran kepada peralihan demokrasi di Libya memerlukan masa yang agak lama untuk memperbetulkan cara pemerintahan Gaddafi dan mengatasinya dengan berpandukan syiasah syar'iyyah yang berteraskan al-hakimiyyah, keadilan, persamaan dan syura (demokrasi). Pengkaji juga turut mencadangkan beberapa perkara, antaranya, mencipta satu perlembagaan yang berpandukan prinsip siasah

University of Malaya

syar‘iyyah serta objektif-objektifnya yang memelihara agama dan negara serta memajukannya. Menjalin satu pakatan yang dapat menyatukan aliran-aliran yang berbeza terutamanya parti-parti politik kebangsaan dan parti-parti Islam serta memperkatkan peranan ahlinya. Menonjolkan peranan agama Islam yang seimbang dalam proses transformasi demokrasi melalui ceramah-ceramah agama di media massa dan mimbar-mimbar masjid.

University of Malaya

سقوط نظام القذافي والتحولات الديمقراطية في ليبيا: دراسة من منظور السياسة الشرعية

Abstract

This study investigates the nature of the democratic transition in Libya following the 17th February revolution in 2011, leading to the fall of Gaddafi's regime. It attempts to draw the characteristics of the revolution within the framework of Alsiyasah Al-syar'iyyah The aims of the study are to determine the causes and motives of the Libyan revolution in February 2011 and the problems of democratization; to determine the role of the Libyan political elite in the democratic transition following the February revolution in Libya; to identify the most important internal and external determinants affecting the process of democratization in Libya; and to illustrate a future vision of the democratic transition of the Libyan political scene after the revolution from the perspective of Alsiyasah Alsyar'iyyah. The researcher adopts a descriptive approach based on observation and a historical tracking of the related events. The study concludes that the revolution in Libya was initiated by the people and aimed at eliminating the Gadhafi regime, which undermined the values of the Libyan society and distorted its political culture. The democratic transition in Libya requires a long period of treatment of the negative impacts resulting from Gaddafi's rule in the light of Alsiyasah Alsyar'iyyah, i.e. the God's governance, justice, equality and Shura (democracy). The researcher suggests preparing a constitution which creates alliances between different political parties. The Shariah sustain and further the national and Islamic principles. It is also suggests highlighting the role of the wasatiyyah in the process of democratic transition of the Libyan state represented in the language of religious discourse through different media and mosque platforms.

University of Malaya

الإهداء

إلى من تحملت وصبرت عند سجن زوجها ورفيق دربها والدي –رحمه الله– من قبل نظام القذافي، عند أحداث باب العزيزية الأولى عام 1984، فعذب بأبشع صور العذاب متفننين بذلك فوق كرسي هزاز مرصع بخيوط وأسلاك تمد الجسد الهالك بصدمات كهربائية، لا لشيء إلا لقول الحق ألا وهو " لا مكان لك ياقذافي بيننا"، ولم يقفوا عند هذا الحد، بل تعدوه إلى سلب ومصادرة أملاكه ووضعه تحت الإقامة الجبرية، وحرم من حقوقه المدنية واحتجاز جواز سفره ومنعه من السفر، ومن ثم انتقاله إلى الرفيق الأعلى، تلك هي والدتي التي أنجبت ثمانية من الذكور، ربت وسهرت وفرحت وحزنت وكانت الأم والأخت والصديقة والحاضنة والراعية والحامية لنا في الشدة والرخاء والسراء والضراء بعون من الله وتوكلها عليه.

عندما نادى الوطن فلبت النداء فالتحفت ليبيا بعاطفة الأمومة المتدفقة خوفا عليها بنسيج يديها الطاهرتين علم الاستقلال مصرة بأن يكون أول علم خفاق يرفرف من صنع يديها، وحث أبنائها للالتحاق لمقاومة القذافي وجنوده بالأموال والأنفس، وتحقق الحلم بسقوط القذافي الذي طال انتظاره، وتناست الوجع والألم والظلم الذي لحق بها وبالوطن عند الانتصار، فرفعت شعار التسامح والتصالح والعفو عند المقدرة، في هذا المقام لا أملك إلا أن أهدي أطروحة الدكتوراه هذه إلى والدتي العزيزة /راضية محمد التائب.. اللهم اجعلها في عيشة راضية.

ابنك البار/ إلياس أبو بكر علي الباروني

University of Malaya

الشكر والتقدير

الحمد لله ذي المن والفضل والإحسان حمدا يليق بجلاله وعظمته، وصل الله على خاتم الرسل، من لا نبي بعده، صلاة تقضي لنا بها الحاجات، وترفعنا بها أعلي الدرجات، وتبلغنا بها أقصى الغايات من جميع الخيرات، في الحياة والممات، ولله الشكر أولا وآخراً علي حسن توفيقه، وكريم عونه، وعلى ما منّ وفتح به عليّ من إنجاز لهذه الأطروحة.

يشرفني ويطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأستاذ الفاضل الأستاذ الدكتور بحر الدين جئ فا للتفضله الاشراف علي هذه الرسالة وما قدمه من توجيه وإرشاد، وما حظي به الباحث منه من عطف وكرم، يدل على وافر العلم وحرفة التشكيل الفكري، والشكر موصول أيضا للأستاذ الدكتور محمد زيدي رئيس قسم العلوم السياسية والسياسة الشرعية بالأكاديمية، كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان للأستاذ الدكتور محمد فوزي رئيس قسم الدراسات العليا بالأكاديمية على ما يبذله من عمل وجهد منقطع النظير لتدليل الصعاب، وفي هذا المقام فإن الباحث يعجز عن التعبير بالكلمات عن عميق امتنانه، ولن يوفيه قدره جزاه الله عني وعن زملائي خير الجزاء البروفيسور داتو محمد ذو الكفل يعقوب بن يوسف عميد أكاديمية الدراسات الإسلامية–جامعة ملايا.

كما أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلي بلدي الغالي ليبيا وجامعة نالوت التي عملت على إرسالي لمواصلة دراسة الدكتوراه في تخصص العلوم السياسية والسياسة الشرعية وعلم السلوك الاجتماعي، الذي يضيف ويسهم في مواكبة تطور العلوم لخدمة الأمة الليبية على كافة الأصعدة.

أخيرا أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى كل من قدم للباحث عونا أو أسدى له نصحا، وإلى جميع الأهل والأصدقاء والزملاء فلهم مني الشكر والتقدير.

تلميذكم / الياس أبوبكر على الباروني

University of Malaya

فهرس الموضوعات

الموضوع.....**الصفحة**

لملخص باللغة العربية..... I

الملخص باللغة الملاوية..... Iii

الملخص باللغة الانجليزية..... V

الإهداء..... Vi

الشكر والتقدير..... Vii

فهرس الموضوعات..... Viii

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة..... 1

المقدمة. 1

أسباب ودوافع اختيار الموضوع..... 2

أهمية الدراسة..... 2

إشكالية الدراسة..... 3

تساؤلات الدراسة..... 3

أهداف الدراسة 3

حدود الدراسة 4

منهج الدراسة 4

أدوات الدراسة..... 5

الدراسات السابقة..... 5

هيكلية الدراسة..... 14

University of Malaya

الفصل الثاني: التعريف بمصطلحات ومفاهيم الدراسة..... 17
المبحث الأول: التعريف بالبيئة الاجتماعية والسيكولوجية للقذافي وأثرها على نظام الحكم في ليبيا..... 18
المبحث الثاني: التعريف بالنظام السياسي في ليبيا قبل سقوط القذافي..... 32
المبحث الثالث: التعريف بالسياسة الشرعية..... 42
المبحث الرابع: التعريف بالديمقراطية وبيان صلتها بالإسلام..... 61
الفصل الثالث: ثورة فبراير الليبية، الأسباب والمجريات..... 67
المبحث الأول: أسباب ودوافع قيام الثورة الليبية..... 68
المبحث الثاني: مجريات الثورة الليبية وسقوط نظام القذافي..... 80
الفصل الرابع: التحول الديمقراطي في ليبيا بعد ثورة 17 فبراير 2011..... 90
المبحث الأول: الفترة الإنتقالية والتوجهات الجديدة للسياسة الليبية بعد ثورة 17 فبراير..... 92
المبحث الثاني: دور النخب السياسية الليبية في التحول الديمقراطي..... 106
المبحث الثالث: دور الإسلاميين في التحول الديمقراطي 128
المبحث الرابع: دور القبيلة في التحول الديمقراطي 135
الفصل الخامس: المحددات الداخلية المؤثرة على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا.. 147
المبحث الأول: التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا 149
المبحث الثاني: التحديات التشريعية، الدستور الجديد وتأثيره على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا..... 167
المبحث الثالث: التحديات الحزبية ومنظمات المجتمع المدني في ليبيا..... 178
الفصل السادس: المحددات الخارجية المؤثرة على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا. 190
المبحث الأول: تأثير الأيديولوجيات الفكرية على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا..... 192
المبحث الثاني: تأثير دول الجوار على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا..... 201
المبحث الثالث: تأثير الكيانات الإقليمية علي عملية التحول الديمقراطي في ليبيا..... 210
المبحث الرابع: تأثير الكيانات الدولية على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا..... 219

University of Malaya

الفصل السابع: رؤية مستقبلية للتحول الديمقراطي في ليبيا من منظور السياسة الشرعية. 226

المبحث الأول: آلية العمل السياسي وإدارة نظام الحكم من منظور السياسة الشرعية وإشكالية التحول الديمقراطي في ليبيا..... 228

المبحث الثاني: الوسطية من منظور السياسة الشرعية واشكالية التحول الديمقراطي في ليبيا..... 248

المبحث الثالث: التصالح السياسي من منظور السياسة الشرعية وإشكالية التحول الديمقراطي في ليبيا..... 259

الفصل الثامن: الخاتمة 267

أولا: نتائج الدراسة..... 267

ثانيا: توصيات الدراسة..... 275

المصادر والمراجع..... 277

University of Malaya

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله –صلى الله عليه وسلم– وصحبه وآله، وبعد:

بقدر ما كانت الثورة الليبية مفاجأة سارة لكل من كان يحلم بالتخلص من قمع وفساد وتسلط نظام القذافي الذي حكم ليبيا لأكثر من أربعين عامًا ونيفا، بقدر ما كان هناك الكثير من المخرجات السلبية للإطاحة بنظام القذافي، ويرجع ذلك لطبيعة هيكل الدولة، وطبيعة النظام السياسي الذي اتبعه القذافي، ونتيجة أيضًا لسنوات من القمع السياسي، وتجريف قوى المعارضة وإقصاء النخب السياسية والاجتماعية عن المشهد السياسي خلال فترة حكمه، علاوة على عدم وضع استراتيجية واضحة لخروج حلف الناتو بعد إنهاء مهمته.

لكن المهم إدراكه، هو أن الوضع الراهن الذي آلت إليه ليبيا ليس من صناعة طرف واحد، ولا يتحمل مسئوليته تيار سياسي بعينه، أو تشكيل عسكري مُحدد، كما أن الخلاف بين مختلف الأطراف الليبية والصراع الدائر على الأرض عسكريًا وعلى طاولات الحوار سياسيًا، ليس صراعًا بين طرفٍ على حق وآخر على غيره.

وفي ظل غياب معايير واضحة، وتقلص سيادة الدولة وشرعيتها، وغياب الاستقلالية عن المؤسسات القضائية، وتهاوي دور القانون، وضعف المؤسسات الأمنية وانتشار السلاح في كل مكان داخل ليبيا، في ظل هذا الواقع الملتبس والمؤلم في ذات الوقت، الذي من غير الممكن تحديد من على صواب، ومن على خطأ، فإنه أيضًا من غير المنطق حمل السلاح، وترك الحوار السياسي، فالأزمة ليست أزمة غياب الإرادة السياسية للتسوية عن الأطراف المشاركة في الحوار، ولكنها أزمة رؤية غير كاملة لطبيعة الوضع في دولة ليبيا، وأزمة أداء غير موضوعي وغير واعٍ ناهيك عن إغفال وتغاضي النظر عن التدخل الإقليمي والدولي السلبي من قبل راعي هذا الحوار، وبالتالي فإن استمرار هذا الحوار بعد تعديل سياقه، وإعادة صياغة أهدافه، وإعادة النظر في أطرافه يعد ضرورة لابد منها؛ لتوحيد التوجهات المختلفة نحو بناء دولة المؤسسات والقانون.

ومن هنا اختيار الباحث لهذا الموضوع لغلبة ظنه أن نتائجه وتوصياته ستساهم في رسم ملامح التحول الديمقراطي السلمي في ليبيا وفق توجهات السياسة الشرعية، وبالله التوفيق.

University of Malaya

أسباب ودوافع اختيار الموضوع:

مما دفع الباحث لاختيار هذا الموضوع الأسباب التالية:

1-الوضع الذي كان قائما أيام القذافي، وما نتج عنه من ثورة وما رافقها من تحولات.

2-تغييب الدولة في النظام السياسي الليبي وانعكاس ذلك على مختلف الصعد.

3-حاجة الشعب الليبي لعملية التحول الديمقراطي محدد المعالم.

4-لم يقف الباحث على دراسة لهذا الموضوع.

5-يأمل الباحث أن يشكل هذا البحث إضافة جديدة في التخصص.

أهمية الدراسة:

يمكن إبراز أهمية الدراسة الحالية على النحو التالي:

أولا: من الناحية النظرية:

1- الدراسة على درجة كبيره من الأهمية؛ لأنه يستقرئ ويصف ويوثق الحالة السياسية والاجتماعية بمراحلها المختلفة للدولة الليبية منذ تولي القذافي للسلطة(1969م) وحتى تاريخ إعداد هذه البحث.

2- أنها تسعى لرسم ملامح واضحة للتحولات الديمقراطية ومحدداتها بليبيا من منظور السياسة الشرعية.

3- تعتبر هذ الدرسة دراسة استكشافية، وتفسيرية، وتقييمية؛ لأنها تسعى إلى رصد الظاهرة وتحديد معالمها، وتحديد العلاقة بين متغيراتها وتطوراتها، وتقييم متغيرات العلاقة على نحو يحقق دور فاعل لسياسة الدولة، من منظور السياسة الشرعية.

4- تعد هذه الدراسة محاولة لإبراز الدور المهم والفاعل الذي تقوم به عملية التحول الديمقراطي داخل الدولة باستخدام كافة الوسائل المتاحة لتفعيل دورها.

ثانيا: من الناحية التطبيقية:

1- للدراسة أهمية عملية وواقعية في دولة ليبيا، ويُحتاج الناس لها، وتعد إضافة علمية جديدة.

2- تساهم هذه الدراسة في زيادة فاعلية دور النخبة السياسية الليبية في عملية التحول الديمقراطي من منظور السياسة الشرعية.

3- هذه الدراسة محاولة لرسم ملامح واضحة للتحولات الديمقراطية بليبيا من منظور السياسة الشرعية، وذلك من خلال ممارسة السلطة، وتعبيراتها حول قضايا سياسية أساسية.

University of Malaya

إشكالية الدراسة:

عقب سقوط نظام القذافي ظهر اتجاهان لكل اتجاه رأيه، فأنصار الاتجاه الأول، يرون أن الفترة التي بدأت معها ثورة السابع عشر من فبراير 2011 حتى الآن، لم تشهد أية تحولات ديمقراطية تذكر، بل شهدت البلاد حالة من عدم الاستقرار السياسي نتيجة انتشار السلاح، والنزاعات القبلية في الداخل الليبي، إضافة إلى ظهور بعض التيارات الدينية المتشددة.

بينما يرى أنصار الاتجاه الثاني، أن عملية التحول الديمقراطي هى عملية تتسم بالتدرج، نتيجة الإرث التاريخي الذي خلفه معمر القذافي، وبالتالي فإن تلك العملية تحتاج لوقت أطول لتطبيقها داخل الدولة الليبية الجديدة، من ثم يمكن بلورة مشكلة الدراسة على هيئة تساؤل رئيس على النحو التالي: ما هي طبيعة عملية التحول الديمقراطي في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي إبان ثورة 17 فبراير 2011 من منظور السياسة الشرعية؟

تساؤلات الدراسة:

انطلاقا من التساؤل الرئيس الذي طرحته مشكلة الدراسة، وفي سبيل السعي للتوصل إلى حل لهذه المشكلة تطرح الدراسى مجموعة من التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

1- ما أسباب ودوافع قيام ثورة فبراير 2011 الليبية وإشكاليات التحول الديمقراطي؟

2- ما دور النخبة السياسية الليبية في التحول الديمقراطي عقب ثورة فبراير الليبية؟

3- ما أهم المحددات الداخلية المؤثرة على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا؟

4- ما أهم المحددات الخارجية المؤثرة على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا؟

5-كيف يمكن صياغة رؤية مستقبلية للتحول الديمقراطي في السياسة الليبية بعد الثورة من منظور السياسة الشرعية؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على ما يلي:

1- التعرف على أسباب ودوافع قيام ثورة فبراير 2011 الليبية وإشكاليات التحول الديمقراطي.

2- تحديد دور النخبة السياسية الليبية في التحول الديمقراطي عقب ثورة فبراير الليبية.

3- توضيح أهم المحددات الداخلية المؤثرة على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا.

4- الوقوف على أهم المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا.

University of Malaya

5-محاولة صياغة رؤية مستقبلية للتحول الديمقراطي في السياسة الليبية بعد الثورة من منظور السياسة الشرعية.

حدود الدراسة:

يمكن تحديد الأبعاد الخاصة بالدراسة الحالية وذلك على النحو التالى:

أولا: النطاق المكاني: تسعى الدراسة لتطبيق الموضوع من خلال التعرف على واقع عملية التحول الديمقراطي في ليبيا بعد ثورة فبراير 2011 التي أطاحت بحكم العقيد معمر القذافي من منظور السياسة الشرعية.

ثانيا: النطاق الزمني: تحاول الدراسة تطبيق الموضوع بدءا من 2011، والذي شهد قيام الثورة الليبية في السابع عشر من فبراير 2011، وما تلاها من أحداث وتحولات في عملية التحول الديمقراطي في ليبيا من منظور السياسة الشرعية، وصولا إلي29 يوليو2017م،[1] وفيه أعلنت الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور موافقتها على المسودة بالاجماع، على أن يتم المصادقة عليها من قبل مجلس النواب، وفيه يحدد شكل النظام السياسي للدولة، والخروج بها من الأزمة الحالية التي تمر بها ليبيا، وذلك للاستفادة مما وصلت إليه أحدث الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث.

ثالثا/ النطاق الموضوعي: تتناول الدراسة الحالية موضوع سقوط نظام القذافي والتحولات الديمقراطية في ليبيا من منظور السياسة الشرعية.

منهج الدراسة:

اقتضت الدراسة أن يستخدم الباحث المنهج الاستقرائي الوصفي، والمنهج التحليلي النقدي، وذلك في تتبع وتسجيل الوقائع والأحداث محل الدراسة، ووصفها وصفًا كيفيا يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، وتحليلها وتفسيرها على أسس علمية منهجية ودقيقة؛ بقصد التوصل إلى حقائق وتعميمات تساعد في فهم الحاضر على ضوء الماضي والتنبؤ بالمستقبل.

---

(1) الباروني، الياس أبوبكر، مصير الصخيرات في ظل لقاء باريس، عبر برنامج حوار المساء، **قناة التناصح الفضائية**، وذلك يوم الاثنين بتاريخ 31 يوليو/ تموز 2017، أنظر الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=kpjCqf3lf3c

University of Malaya

أدوات الدراسة:

تم الاستعانة في الدراسة بالأدوات التالية:

1- عزو الآيات إلى سورها، وتخريج الأحاديث من مظانها.

2- الرجوع إلى المصادر الأصيلة في الموضوع، والتأصيل ما أمكن لقضايا البحث.

3- جمع المعلومات بالاعتماد على المعلومات المكتبية والدوريات وشبكة الانترنت.

4- تحليل المعلومات وتفسيرها، واستخلاص أهم النتائج والتوصيات.

5- عزو الأقوال لأصحابها، ووضع المنقول نصا بين قوسين.

6- نسخ الآيات القرآنية برسم المصحف العثماني.

7- بيان الكلمات والمصطلحات التي بحاجة لتفسير في الهامش.

الدراسات السابقة:

لاحظ الباحث من خلال عملية المسح التي قام بها للمكتبة عموما، ومكتبة السياسة والسياسة الشرعية، وجود عدد من الدراسات والبحوث ذات الصلة بموضوعه؛ ويرى الباحث أن دراسته مكملة لها مع ما تتميز به دراسته في موضوعها المخصص للحالة الليبية بعد سقوط نظام القذافي2011م، وأهمها:

1- السياسة الشرعية في النظام الأساسي للحكم [2].

هدف الدراسة: بيان السياسة الشَّرعية والنِّظام الأساسي للحكم، وفي سلطات الدولة، وتطبيقاتها في مجال حقوق الإنسان.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

-أنَّ مجالات العمل بالسياسة الشرعيَّة مُتعدِّدة: منها نظامُ الحكم، وهو ما يُطلَقُ عليه النِّظام الدستوري، وغيرها.

-أنَّ النظام الدستوري في الإسلام جزءٌ من أحكام الشريعة الإسلاميَّة، ومصادر الدستور هي مصادر الشريعة الإسلاميَّة.

-أنَّ لحقوق الإنسان في الإسلام - والنظامُ الأساسيُّ تبعٌ له - مَزايا وخَصائصَ عن حُقوق الإنسان في المعاهدات الدوليَّة.

---

[2] العطية، علي بن سليمان، السياسة الشرعية في النظام الأساسي للحكم، **رسالة دكتوراه**، الرياض، المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة، قسم السِّياسة الشرعية بالمعهد العالي للقضاء،1427هـ.

University of Malaya

2– دراسة بعنوان: العلاقات السودانية الليبية: صراع الماضي وتقارب المستقبل[3].

هدف الدراسة: تحديد أنماط العلاقات السودانية الليبية في ضوء الخبرة التاريخية ومحاولات استشراف المستقبل القريب.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1–من العوامل المتغيرة التي واكبت سقوط نظام القذافي تلك المرتبطة بمصير تحالفاته الإقليمية مع بعض دول الجوار السوداني، والتي ظل يوظفها لصالح حسابات علاقاته مع الحكم في الخرطوم.

2–هناك متغير مهم يرتكز على طبيعة النظام السياسي الذي يتم تأسيسه في ليبيا في عهد ما بعد القذافي، وكيف سيحدد خياراته الإستراتيجية وحسابات سياسته الخارجية، وتوجهاته نحو جيرانه، وهذا يعتمد على خريطة القوى السياسية التي ستبرز في الساحة الليبية.

3–من العوامل المحددة لمستقبل العلاقات الليبية السودانية تلك التي تتعلق بالمدى الذي سيصله المجتمع الدولي عمومًا، ودور حلف الناتو والغرب على وجه الخصوص فيما يعتبر استحقاقات الدعم الذي قدمته لثورة 17 فبراير 2011 والدور الذي لعبته في نجاحها، في التأثير على تشكيل مستقبل الأوضاع في ليبيا، وانعكاس ذلك على أولويات وحسابات نظام الحكم الجديد فيها وتوجهات سياساته الخارجية، ولم يتعرض البحث للدور المصري في عملية التقارب والتنافر بين الجانبين.

3–دراسة بعنوان: العلاقات الجزائرية الليبية بعد القذافي: الاستقرار أولا[4].

هدفت الدراسة: توضيح التطورات المتلاحقة التي شهدتها العلاقات الليبية الجزائرية خاصة بعد سقوط نظام العقيد معمر القذافي.

وخلصت الدراسة إلى رصد ثلاثة مشاهد للمنحى الذي قد تأخذه العلاقات الثنائية:

المشهد الأول: هو فتح صفحة جديدة بالكامل بين البلدين وهو مستبعد حاليا، لأنه لن يتحقق إلا إذا حدث تحول في الجزائر نحو نظام انتقالي ديمقراطي، إما عبر انتفاضة شعبية تقود إلى إسقاط النظام الحالي، وإما عبر إصلاحات جذرية داخل النظام تسمح بميلاد نظام جديد على أسس ديمقراطية.

---

[3] النور، خالد التيجاني، **العلاقات السودانية الليبية: صراع الماضي وتقارب المستقبل**، الدوحة: قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 2011، انظر الرابط التالي: http://l.facebook.com/l.php?u=http%3A%2F%2Fmaraji3-

[4] بن عنتر، عبد النور، **العلاقات الجزائرية الليبية بعد القذافي: الاستقرار أولا**، الدوحة: قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 2011، انظر الرابط التالي: http://l.facebook.com/l.php?u=http%3A%2F%2Fmaraji3

University of Malaya

في هذه الحالة، لن يتحمل النظام الجديد إرث سلفه، ونفس الشيء بالنسبة لنظيره الليبي، فيسارعان إلى فتح صفحة جديدة تماما في العلاقات الثنائية، بيد أن هذا المشهد مستبعد على الأقل في المدى القريب، وذلك لعدة أسباب:

المشهد الثاني: مشهد "القطيعة" الكاملة وهوغير مرجح لعدة أسباب: المشهد السياسي الليبي ما بعد القذافي لم يتشكل ولم تتضح معالمه بعد؛ انكشاف ليبيا وحاجة السلطة الجديدة لمساعدة الجيران لاستعادة الأمن وتأمين الحدود.

المشهد الثالث: هو مشهد التطبيع التدريجي وهو وارد للغاية، إذ أن التطبيع قادم لا محال، والمثال العراقي خير دليل على ذلك، فكل الدول العربية التي عارضت الغزو الأمريكي للعراق اعترفت بحكومته الانتقالية وساعدتها سياسيا وماليا، ولازالت تفعل، ولم يتعرض البحث للخبرات السابقة في مجال العلاقات بين البلدين والأزمات التي شهدتها تلك العلاقات.

4-دراسة بعنوان: الويلسونية الجديدة: تحولات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد الثورات[5].

هدف الدراسة: تحليل السياسة الخارجية الأمريكية من خلال التدخل الأمريكي العسكري في ليبيا كمؤشر على عودة الواقعية إلى السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية؛ والتي تكون على مشارف حقبة جديدة يُطلق عليها "الويلسونية الجديدة"، وهي عبارة عن تطبيق القوة الأمريكية بشكل واسع باسم"المثل الإنسانية" لتحقيق مصالحها الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط والحفاظ عليها.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1-مع الغليان الثوري للعالم العربي حدث تحول في الموقف الأمريكي بإعلان أوباما أن "مصالح أمريكا ليست معادية لآمال الشعوب"، وهو ما يُمثل تحولا حقيقيا في المواقف الأمريكية، والاستعداد لتحمل بعض المخاطر من فقدان المزايا الأمنية على المدى القصير لصالح تشجيعها وضمانها على المدى الطويل.

2-يلاحظ وجود تغير في سياساتها الخارجية على أساس الاعتبارات الإنسانية، ومن ثم اتباع مبدأ "ويلسون"، ولكن بنجاح عملية الولايات المتحدة في ليبيا في 2011، والإطاحة بنظام القذافي من دون خسائر في الأرواح؛ وكذا بدون أي تمزق خطير في علاقاتها مع غيرها من القوى، فإن السؤال المطروح هو:

---

(5) Ray Takee، الويلسونية الجديدة: تحولات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد الثورات، **مجلة السياسة الدولية**، 2012.

University of Malaya

"هل إدارة أوباما تريد الدخول في حقبة ما بعد الواقعية والمفاضلة بين اتباع المثل الأمريكية، أو تأمين مصالحها؟".

3-يقترح البحث أن تتبع الولايات المتحدة نموذجا جديدا لتدخلات محدودة في المستقبل لدعم القيم الأمريكية دون تكلفة الكثير في المقابل؛ ومن ثم تأمين مصالحها في المنطقة، من خلال تبنى نموذج قائم على الحوار من خلال المناقشات الدبلوماسية، وتقديم حوافز اقتصادية لتمكين البرجماتيين، وتقليل مكانة المتشددين، لم يتعرض البحث للدور الخفي للولايات المتحدة الأمريكية في صنع الثورات العربية.

3- دراسة بعنوان: الربيع العربي.. إلى أين[6].

هدف الدراسة: توضيح تداعيات الثورات العربية على النظام الإقليمي العربي مع السعي نحو بلورة رؤية مستقبلية عربية في ضوء الواقع الحالي، أكد البحث أن الثورات العربية، فاجأت المعرفة السائدة في مناخات عربية مارست القطيعة مع الديمقراطية، فبفعل هذه الثورات أصبحنا نعلم أن من سمّوا فاعلين في التحول الديمقراطي ليسوا هم من فعلوا هذا التحول، فمن فعل هذا التحول هم شخصيات كانت في بحوث الباحثين مجرد كائنات هلامية.

خلصت الدراسة إلى توضيح النتائج التالية:

1-جاءت الاحتجاجات التي اجتاحت بعض الدول العربية، بفعل تفاعل متغيرات عدة أولها متغير التعليم الذي أفرز نتيجتين هما: الوعي، والقدرة على توظيفه في إدراك قيمة الحرية كمدخل لإحداث التغيير، والثاني متغير اقتصادي اجتماعي، وقد أفرز كذلك نتيجتين: نمو طبقة متوحشة تتغذى على انعدام عدالة توزيع الدخل، واستشراء البطالة بسبب تخلف الهياكل الاقتصادية، هذا إلى جانب متغير تواصلي، وقد أفرز نتيجتين:

- اطلاع الناس على ما يجري في بلدانهم وفي العالم، والقدرة على التواصل بينهم بدون حدود وقيود.

- ثبت بالتجربة العلمية أن التغيير من الداخل ممكن وبدون الحاجة إلى الخارج، كما جرى في الحالتين التونسية والمصرية، كما أن إسقاط نظام أسهل من بناء نظام جديد، كما تشير إلى ذلك أيضا تجربتا تونس ومصر.

---

[6] حسيب، خير الدين، وآخرون، **الربيع العربي.. إلى أين**، 2011.

University of Malaya

2-يشير ما حدث في العالم العربي إلى وجود بوادر نهضة عربية شاملة، وإلى تفاعل كبير في الوعي العربي، كما تبين من تجربة ما حدث في بعض البلدان أن الانتفاضات تحولت إلى ثورات عندما استطاعت تحييد الجيش.

3-إن كل ثورة لا تقوم إلا وقامت لها ثورة مضادة، فالذين يفقدون السلطة لا يتبخرون فجأة، وإنما يتراجعون خلف الستار للتآمر على قلب النظام، وإن عجزوا عن الأمر بذلوا كل ما في وسعهم لعرقلة المسار الثوري وتشويهه، ولكل ثورة ثمن، حيث هناك في الثورة نفسها قوى تدفع إلى الفوضى والعنف وعدم الاستقرار، فلابد للثوريين من مجابهة الأعداء بالمقاصل والمشانق والسجون، وآنذاك تعود الآلة الجهنمية للقمع السياسي إلى العمل، ولم يقدم البحث رؤية مستقبلية لصورة الدول العربية عقب حدوث الثورات.

4- بحث عنوان: مبادئ الدستور الإسلامي الأساسية[7].

هدف البحث: تبيان الخطوط العريضة لمبادئ الدستور الإسلامي مستندا إلى القرآن الكريم والأحاديث النبوية، وكان من نتائجه كتابة خطوط عريضة لمبادئ الدستور الإسلامي، استنادا للكتاب والسنة.

7- دراسة مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية بعنوان:"التغييرات في الشرق الأوسط،[8].

هدف الدراسة: الإجابة عن تساؤل رئيس مفاده: إلى أين تتجه خريطة منطقة الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الثورات العربية، بعد جملة التحولات السياسية التي تشهدها المنطقة، بعد اجتياح الربيع الديمقراطي دولها، وبروز الشعوب كمتغير جديد في معادلة التغيير العربي؟

أشارت الدراسة إلى أن بعض الدول العربية الخليجية، تقود حركة التغيير في المنطقة من جانب، وتقاوم حركة التغيير الثوري في محيطها الجغرافي الخليجي من جانب آخر، سواء من خلال قنواتها الإعلامية، أو عبر مبادراتها الذاتية، مثل التدخل لحل الأزمة الداخلية البحرينية، وطرح المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية، وإقرار التدخل الدولي في الحالة الليبية، وتدعيم قرارات الجامعة العربية بفرض عقوبات علي سوريا، وتوسيع عضوية مجلس التعاون ليشمل كلا من الأردن والمغرب "نادي الملكيات العربية"، وأن ما تشهده بعض دول

---

(7) محمود حسين علي، مبادئ الدستور الإسلامي الأساسية، الموصل: العراق، **مجلة كلية العلوم الإسلامية**، جامعة الموصل، 2013م.

(8) دراسة مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية بعنوان:"**التغييرات في الشرق الأوسط**، عمان: الأردن، 2011.

University of Malaya

المنطقة من انتقال سياسي قد لا يفضي بالضرورة إلى تحول ديمقراطي في الغد القريب. وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1-التخوف من الناتج الديمقراطي القادم عبر الإجراء الديمقراطي، وهو ما اتضح جليا مع صعود التيارات الإسلامية ذات التوجهات المتشددة في عدد من الدول التي شهدت انتخابات برلمانية، مثل تونس والمغرب ومصر، فيما يعرف "بأسلمة الشمال الإفريقي"، وهو ما يحمل مخاوف تتعلق بتأثير تلك التوجهات في السياسات الداخلية أو الخارجية، في هذا السياق، يتخوف البعض من سيادة النموذج الباكستاني أو الطالباني، وليس النموذج التركي لدول المنطقة، من خلال إحلال قوى إسلامية راديكالية محل نظم سياسية تسلطية، ومن ثم، فإن هناك تخوفا من بزوغ "ديكتاتوريات جديدة".

2-عرقلة التوترات القبلية والأبعاد المذهبية للتحولات السياسية في المنطقة، فالولاءات والانتماءات في عدد من دول المنطقة لا تزال تقع ضمن "العلاقات الأولية"، حيث تأتي علاقة الفرد بقبيلته أو عشيرته أو طائفته، قبل علاقة المواطنة.

على الرغم مما شهدته دول المنطقة من تنمية اقتصادية، وتحولات اجتماعية، فإنها لم تتواز معها تغيرات سياسية بنيوية، وهكذا، فإن أية تحولات ثورية أو إصلاحات سياسية حقيقية قد تتحطم على صخرة الانتماء القبلي. انتهي النقاش إلى أنه يوجد ثلاثة سيناريوهات بشأن مسار التغيير في المنطقة وهي:

السيناريو الأول: الإصلاح الداخلي، ينطلق من حدوث إصلاحات سياسية، بغض النظر عن مداها، محكومة بآفاق التطوير الآمن للصيغة السلطوية للحكم، بحيث تنتقل من الصيغة السلطوية التقليدية إلى الصيغة التنافسية، وتتمثل مطالب مجتمعات المنطقة في إدخال إصلاحات سياسية، وليس إسقاط أنظمة حكم.

السيناريو الثاني: المد الثوري. يرى امتداد الثورات الشعبية في عدد من دول المنطقة إلى بقية الدول التي لم تشهد تغييرا، وأن المطالبات البسيطة التي تبرز في الحركات الاحتجاجية، ستتطور حتما إلى حد إسقاط بنية الأنظمة الحاكمة، فالفارق مرتبط بدرجة التوقيت، وليس المناعة من التغيير.

السيناريو الثالث: الاختلاط التغييري، فترض أنه لا يمكن التعامل مع دول المنطقة كحزمة واحدة، ولا يساوي بين طبيعة أنظمتها الحاكمة وحجم الطلب المجتمعي على الديمقراطية، نظرا للفروق الجوهرية بينهما، فالربيع الديمقراطي هو سلسلة ثورات، وليس ثورة واحدة.

University of Malaya

8- دراسة بعنوان: فقهُ مُناصحة ولاةُ الأمر في الدّولة الإسِلاميّة[9].

هدف الدراسة: إيضاح بالأحكام المتعلقة بنصح الولاة في الشريعة الإسلامية، ودور الفقه الإسلامي في هذا الموضوع، وبيان ما يترتب من عدم تطبيق أحكام الله على الراعي والرعية، والوقوف على أسباب تخلف العلم العربي والاسلامي عن الركب علميا واقتصاديا ، ومحاولة إنزال الفقه علي الواقع،وإرجاع الأمة إلي العصور المفضلة،وتحرير المسائل والقضايا المتعلقة في هذا المضمار ،وكيف عالج الإسلام في قضية الاستبداد والإنفراد بالحكم، حيث أصبح حكام المسلمين يسيرون البلد كما تسول لهم أنفسهم.

واعتمد الباحث في دراسته على المنهج الاستقرائي والتاريخي والاستنباطي التحليلي، وذلك بتتبع أراء الفقهاء في النصح وأحكامها وضوابطها والمقارنة على أوجه الاتفاق والاختلاف مع مراعاة الواقع، والضوابط الشرعية وإيراد أدلتها من الكتاب والسنة.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1-اعتنت الشريعة الاسلامية بالأحكام المتعلقة بنصح الولاة في الشريعة الإسلامية، وقدم لفقه الإسلامي دورا رائدا في ذلك.

2-إن سبب تخلف العربي والاسلامي عن ركب الحضارة بسبب استبداد الحكام.

3-إن الإسلام عالج قضية الاستبداد والإنفراد بالحكم.

9- دراسة يعنوان: الإصلاح والتغيير السياسي في ضوء نظام الحكم في الإسلام[10].

هدف الدراسة: معالجة مفهوم التغيير السياسي لأنظمة الحكم في ضوء الشريعة الإسلامية، وبيان التصور الإسلامي لنظام الحكم، من حيث حقيقته، ومرتكزاته، والحقوق والواجبات التي تنتظم بها علاقة الحاكم بالمحكومين وغيرها من الأمور.

والتأصيل لمفهوم الإصلاح والتغيير السياسي، وتبين ضوابطه ووسائله، وما يعتريه من أحكام، وتقديم بعض النماذج التاريخية التي تميّزت بذلك. والتأصيل الفقهي للكثير من الوسائل المعاصرة؛ كالمجالس النيابية، والوزارات، والأحزاب، ومؤسسات المجتمع المدني، والثورة، وعزل الحاكم وغيرها من المفاهيم، معتمدًا على المنهج الاستقرائي في جمع المادة العلمية، مع التركيز على تحليل النصوص والشواهد، وفهم مرادها وأبعادها،

---

[9] ناصر، حمد بكار، أبو عبد الرحيم، فقه مناصحة ولاة الأمر في الدولة الإسلامية، **رسالة ماجستير**، الخرطوم: السودان، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية،جامعة إفريقيا العالمية،2001م.

[10] حراب، أنس عز الدين عبد الرحمن، **الإصلاح والتغيير السياسي في ضوء نظام الحكم في الإسلام**، نشر دار السلام، 2013م.

University of Malaya

في سبيل تحقيق فقه متزن يعالج القضايا السياسية بما يتوافق مع النصوص والمقاصد الشرعية وما يحقق المصلحة للأمة، وقد حققت هذه الدراسة أهدافها واعتمادها نتائج للدراسة.

10- دراسة بعنوان: الإصلاح والتغيير السياسي في ضوء نظام الحكم في الإسلام[11].

هدف الدراسة: تأصيل إسلامي لمصطلح "التعددية الحزبية"، وأيضا لمصطلح "الدولة الإسلامية" عارضًا آراء العلماء والفقهاء والمفكرين الإسلاميين عن حكم الإسلام في إقامة الأحزاب وتعددها، وهل عرفت الدولة الإسلامية في تاريخها القديم والحديث هذه الأحزاب السياسية؟ وهل كانت الأحزاب في القديم على نفس شاكلة الأحزاب في العصر الحديث؟.

11- دراسة بعنوان: السياسة الخارجية الليبية والتحولات الجذرية [12].

هدف الدراسة: تحليل السياسة الخارجية الليبية من خلال قراءة تحولاتها الجذرية.

وخلصت الدراسة إلى: أن ليبيا قد رفعت أهدافا ثورية خارجية منها محاولة تحقيق الوحدة العربية ومقاومة الإمبريالية الغربية وملاحقة التغلغل الإسرائيلي، ودعم النظم والحركات الثورية في العالم الثالث وقد سعت إلى تحقيق هذه الأهداف وهي مستندة لعوائد نفطية ضخمة، غير أن ثمة إخفاقات واجهت السياسة الخارجية الليبية، فلم يكتب النجاح لأي من المحاولات الوحدوية التي اجتاحتها ليبيا مع الدول العربية خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات بسبب الرغبة الليبية، في تغليب وجهة نظرها وعمل وحدة اندماجية فورية قبل تأسيس قاعدة للتعاون المشترك، ولم تتعرض الدراسة لانتقادات خاصة بصانع السياسة الخارجية الليبية آنذاك.

12- دراسة بعنوان: العلاقات السودانية الليبية: صراع الماضي وتقارب المستقبل[13].

هدف الدراسة: تحديد أنماط العلاقات السودانية الليبية في ضوء الخبرة التاريخية ومحاولات استشراف المستقبل القريب.

---

(11) الشارود، علي جابر العبد، لتعددية الحزبية في ظل الدولة الإسلامية، **رسالة ماجستير**، نشر دار السلام، 2011م.

(12) علي، خالد حنفي، السياسة الخارجية الليبية والتحولات الجدرية، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالإهرام، أبريل / آدار 2009.

(13) النور، خالد التيجاني، **العلاقات السودانية الليبية، صراع الماضي وتقارب المستقبل**، الدوحة: قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 2011، أنظر الرابط التالي: -http://l.facebook.com/l.php?u=http%3A%2F%2Fmaraji3

University of Malaya

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1-من العوامل المتغيرة التي واكبت سقوط نظام القذافي تلك المرتبطة بمصير تحالفاته الإقليمية مع بعض دول الجوار السوداني، والتي ظل يوظفها لصالح حسابات علاقاته مع الحكم في الخرطوم.

2-هناك متغير مهم يرتكز على طبيعة النظام السياسي الذي يتم تأسيسه في ليبيا في عهد ما بعد القذافي، وكيف سيحدد خياراته الإستراتيجية وحسابات سياسته الخارجية، وتوجهاته نحو جيرانه، وهذا يعتمد على خريطة القوى السياسية التي ستبرز في الساحة الليبية.

3-من العوامل المحددة لمستقبل العلاقات الليبية السودانية تلك التي تتعلق بالمدى الذي سيصله المجتمع الدولي عمومًا، ودور حلف الناتو والغرب على وجه الخصوص فيما يعتبر استحقاقات الدعم الذي قدمته لثورة 17 فبراير 2011 والدور الذي لعبته في نجاحها، في التأثير على تشكيل مستقبل الأوضاع في ليبيا، وانعكاس ذلك على أولويات وحسابات نظام الحكم الجديد فيها وتوجهات سياساته الخارجية، ولم تتعرض الدراسة للدور المصري في عملية التقارب والتنافر بين الجانبين.

13- نظام الرقابة على دستورية القوانين في دول مجلس التعاون الخليجي[14].

هدفت الدراسة إلى:

-بحث وتحليل وتقييم التطورات السياسية والدستورية وما رشحَ منها لناحيةِ التنظيم القانوني والقضائي في دول مجلس التعاون الخليجي، ووصولها إلى فكرة تطبيق الرقابة القضائية على دستورية القوانين، حيث تُعد حديثة عهدٍ بهذا النظام.

-التحقق من المساهمة الإيجابية لهذه الرقابة على الواقع العملي لدول الخليج، ومساهمتها في حماية المبادئ السامية للدستور، وتثبيتَ دولةَ القانون والمؤسسات، ومدى قُدرتها وفاعليتها في حماية الحقوق والحريات العامة. إبراز مواضع الخلل الحقيقي في التطبيق في دول مجلس التعاون الخليجي، مبرراته.

---

(14) صالح، بن هاشل بن راشد العسكري، **نظام الرقابة على دستورية القوانين في دول مجلس التعاون الخليجي**، مصر، جامعة المنصورة، كلية الحقوق، قسم القانون العام، 2011م.

University of Malaya

14- الرقابة على دستورية القوانين في السودان[15].

هدفت الدراسة إلى: الوقوف على التجارب الأنظمة الدستورية المعاصرة في شأن احترام الدستور، وبيان أفضل الطرق في الرقابة على دستورية القوانين واللوائح، واعتمد الباحث على المنهج التاريخي والتحليلي المقارن للوصول إلى أهداف البحث.

وخلصت الدراسة: إلى أن الدستور الإسلامي يسمو بمصادره النقلية والسمعية المتفق عليها و هي الكتاب والسنة، ومصادره الأخرى الاجتهادية.

من خلال العرض للدراسات والأبحاث السابقة، يمكن القول أن الدراسة الحالية استفادت من جميع الدراسات السابقة وتناولت ولخصت ما جاء فيها، وهنا تطرقت الدراسة الحالية إلى أهم المسائل والتطورات والمتغيرات التي حدثت مؤخرا، وتميزت عنها في تركيزها عن سقوط نظام والتحولات الديمقراطية من منظور السياسة الشرعية.

ولم يعدم الباحث فائدة من تلك الدراسات، فقد أفادته فيما سيركز على إبرازه في دراسته، والمنهج المناسب لدراسته، وكشفت له عن مصادر ومراجع للدراسة الحالية، وبخلفية علمية تمكنه من استنتاج النتائج والتوصيات.

هيكلية البحث:

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

المقدمة.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره.

مشكلة البحث وتساؤلاته.

أهداف البحث وحدوده.

منهج البحث وأدواته.

الدراسات السابقة.

---

(15) **المرجع السابق نفسه.**

University of Malaya

الفصل الثاني: التعريف بمصطلحات ومفاهيم الدراسة.

المبحث الأول: التعريف بالبيئة الاجتماعية والسيكولوجية للقذافي وأثرها على نظام الحكم في ليبيا.

المبحث الثاني: التعريف بالنظام السياسي في ليبيا قبل سقوط القذافي.

المبحث الثالث: التعريف بالسياسة الشرعية.

المبحث الرابع: التعريف بالديمقراطية وبيان صلتها بالإسلام.

الفصل الثالث: ثورة فبراير الليبية، الأسباب والمجريات.

المبحث الأول: أسباب ودوافع قيام الثورة الليبية.

المبحث الثاني: مجريات الثورة الليبية وسقوط نظام القذافي.

الفصل الرابع: التحول الديمقراطي في ليبيا بعد ثورة 17 فبراير 2011.

المبحث الأول: الفترة الإنتقالية والتوجهات الجديدة للسياسة الليبية بعد ثورة 17 فبراير.

المبحث الثاني: دور النخب السياسية الليبية في التحول الديمقراطي.

المبحث الثالث: دور الإسلاميين في التحول الديمقراطي.

المبحث الرابع: دور القبيلة في التحول الديمقراطي.

الفصل الخامس: المحددات الداخلية المؤثرة على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا.

المبحث الأول: التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا.

المبحث الثاني: التحديات التشريعية، الدستور الجديد وتأثيره على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا.

المبحث الثالث: التحديات الحزبية ومنظمات المجتمع المدني في ليبيا.

الفصل السادس: المحددات الخارجية المؤثرة على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا.

المبحث الأول: تأثير الأيديولوجيات الفكرية على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا.

المبحث الثاني: تأثير دول الجوار على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا.

المبحث الثالث: تأثير الكيانات الإقليمية علي عملية التحول الديمقراطي في ليبيا.

المبحث الرابع: تأثير الكيانات الدولية على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا.

University of Malaya

الفصل السابع: رؤية مستقبلية للتحول الديمقراطي في ليبيا من منظور السياسة الشرعية.

المبحث الأول: آلية العمل السياسي وإدارة نظام الحكم من منظور السياسة الشرعية وإشكالية التحول الديمقراطي في ليبيا.

المبحث الثاني: الوسطية من منظور السياسة الشرعية وإشكالية التحول الديمقراطي في ليبيا.

المبحث الثالث: التصالح السياسي من منظور السياسة الشرعية وإشكالية التحول الديمقراطي في ليبيا.

الفصل الثامن: الخاتمة وفيها: النتائج والتوصيات.

المصادر والمراجع.

University of Malaya

الفصل الثاني: التعريف بمصطلحات ومفاهيم الدراسة

لقد حكم القذافي ليبيا لمدة تزيد على الأربعة عقود، استخدم خلالها القبضة الحديدية للتحكم في حياة الشعب الليبي ومستقبل أبنائه، وأدار البلاد وثرواتها ومن يعيش عليها بنظام إقطاعي مُستبد مخالف لكل مفاهيم العلوم السياسية والسياسة الشرعية، لذلك كان لا بد وأن يثور أهل ليبيا ضد نظام معمر القذافي، وحين وجدت قوى التحرر أنها في حالة تراجع أمام قوى الظلم لم تجد أمامها خيارا سوى توجيه نداء عاجل للعالم تطلب فيه الحماية من نظام يهدد الشعب بالانتقام وعدم الرحمة، وبالرغم من تردد الدول الكبرى طويلا أمام المشهد الليبي، فإن قرار مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية بدعم اقتراح دولي لفرض حظر جوي فوق ليبيا حسم الموضوع لصالح الشعب الليبي.

في البداية كانت الردود الدولية على ما يجري في ليبيا مترددة إلى حد كبير، وذلك على الأرجح خوفاً من تأزم العلاقة مع النظام الليبي إن استطاع إعادة السيطرة على الوضع، ولكن بعد ارتفاع عدد الضحايا والتعتيم الإعلامي من قبل السلطات الليبية أدانت في (2011/2/20م) بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة قمع السلطات الليبية للمحتجين المطالبين بالديمقراطية، وحثتها على بدء الحوار معهم وتنفيذ إصلاحات، في المقابل هددت ليبيا بوقف التعاون في مجال الهجرة غير الشرعية إذا شجعت أوروبا الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية، كانت هذه مجرد توطئة لهذا الفصل من الدراسة وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالبيئة الاجتماعية والسيكولوجية للقذافي وأثرها على نظام الحكم في ليبيا.

المبحث الثاني: التعريف بالنظام السياسي في ليبيا قبل سقوط القذافي.

المبحث الثالث: التعريف بالسياسة الشرعية.

المبحث الرابع: التعريف بالديمقراطية وبيان صلتها بالإسلام.

University of Malaya

المبحث الأول: التعريف بالبيئة [1] الاجتماعية والسيكولوجية للقذافي وأثرها على نظام الحكم في ليبيا

تقوم عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية بدور هام في تكوين وبناء المجتمع على كافة الأصعدة، سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية، وهنا نطرح سؤالا مهما في هذا البحث: ما الدور التي تقوم به التنشئة الاجتماعية والسياسية في تكوين وتهيئة شخصية القذافي، وقدرته على التأثير والإقناع ومدى السماح بالمشاركة في نظام الحكم؟.

أولا: التنشئة الاجتماعية للقذافي:

تعتبر التنشئة الاجتماعية هي العملية التي بواسطتها يكتسب الفرد المعرفة والقيم واللغة والمهارات الاجتماعية والحساسية الاجتماعية والتي تمكنه من التكامل والتكيف مع المجتمع، وينطبق هذا على نحو عام على الأفراد في جميع الأعمار، فالتنشئة الاجتماعية هي خبرة مستمرة مدى الحياة، وهي العملية التي بواسطتها يتعلم العضو الجديد في مؤسسة ما التكيف لمعاييرها وأدوارها، أي تعلم قواعد التعامل[2].

وهذا ما جاء في تعريف أحمد جمال ظاهر للتنشئة الاجتماعية عن كونها "عملية يتعلم فيها الأفراد انضمامهم إلى مجاميع المجتمع كالمنظمة والأسرة والمدرسة والجمعيات الثقافية والرياضية وما شابه ذلك، وتبدأ عملية التنشئة في المراحل الأولية من حياة الفرد، وتستمر حتى مماته، ويتعلم الصغار في مراحل التنشئة اكتساب قيم اجتماعية وسياسية واقتصادية وتراثية، بما في ذلك الدين والعادات والتقاليد والأعراف[3].

---

(1) البيئة إطار يحيا فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته ويماري فيه علاقاته مع أقرانه من بني البشر، ويتكون هذا المعنى للبيئة من شقين: الشق الأول طبيعي، و ويتألف من الأرض وما عليها وما حولها من الماء والهواء، وما ينمو عليها من المزارع وضروب الحيوان وغيرها نموا ووجودا طبيعيا سابقا على تدخل الإنسان وتأثيره المقصود وغير المقصود في البيئة، أما الشق الثاني فهو المشيد للبيئة، وهو المشيد للبيئة من المكونات التي أنشأها ساكنو البيئة الطبيعية وتشمل المدارس والمصانع والمستشفيات والطرق والمطارات وما إلى ذلك، إضافة إلى العادات والتقاليد والمعتقدات التي تنظم العلاقة بين الإنسان، أنظر ذلك في: د. الصادق، محمد سعيد، د. الحم، رشيد حمد، **الإنسان والبيئة – التربية البيئية**، ط1، 1994، ص 22-23.

(2) نعيمة، محمد محمد، **التنشئة الاجتماعية وسمات الشخصية**، ط1، الإسكندرية، منشورات دار الثقافة العلمية، 2002م، ص 19.

(3) طاهر، أحمد جمال، **التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي مع دراسة ميدانية لمنطقة شمال الأردن**، ط1، الأردن، منشورات مكتبة المنار، 1985، ص 14.

University of Malaya

وللتنشئة الاجتماعية أبعاد ثلاث تساهم في معرفة العلاقة المتبادلة بين التنشئة الاجتماعية والثقافة الإنسانية وهي[4]:

1- البعد الاجتماعي:

يعرف أصحاب البعد الاجتماعي التنشئة الاجتماعية بأنها العملية التي تتعلق بتعليم أفراد المجتمع من الجيل الجديد، كيف يسلكون في المواقف الاجتماعية المختلفة على أساس ما يتوقعه منهم المجتمع الذي ينشئون فيه، وتحديد هذا المجتمع ضمن الإطار العام له، ويكون دور الأفراد هنا تعلم النمط الثقافي لمجتمعهم بهدف تكوين شخصيتهم المناسبة للجماعة وثقافتها وسلوكها المرغوب، ويستنتج من هذا التعريف سمات أساسية للبعد الاجتماعي لعملية التنشئة الاجتماعية أهمها:

-تشكيل السلوك الإنساني الاجتماعي.

- تحقيق التوافق بين سلوك الفرد والمواقف الاجتماعية وفقا لتوقعات كل مجتمع.

-تعلم الفرد لتراث مجتمعه الذي يميزه عن غيره من أفراد المجتمعات الأخرى.

2- البعد النفسي:

إن علماء النفس الاجتماعي يعتبرون عملية التنشئة الاجتماعية عملية ضرورية لتكوين ذات الطفل وتطوير مفهومه عن ذاته كشخص من خلال سلوك الآخرين واتجاهاتهم نحوه، لذا يعرفون التنشئة الاجتماعية بأنها عملية تعلم وتعليم وتربية تقوم على التفاعل الاجتماعي وتهدف إلى اكتساب الفرد سلوكا ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة تيسر له الاندماج في الحياة الاجتماعية.

أي أن التربية عملية تطبيع اجتماعي وعملية الانتقال بالفرد البشري من الطور البيولوجي إلى الطور السيكولوجي الاجتماعي، وهي تكوين شخصية إنسانية ذات طابع معين عام وخاص، ولعملية التطبيع الاجتماعي جانبان أساسيان هما[5]:

- اكتساب محتوى، أي أن يتعلم الوليد البشري عادات العمل والاتصال والاتجاهات التي يتوقعها المجتمع من أفراده، وفي النهاية لذات اجتماعية متميزة.

---

[4] إبراهيم، ناصر، **علم الاجتماع التربوي**، ط2، منشورات دار الجيل ومكتبة الرائد العلمية، 1996، ص 50-51.

[5] الرشدان، عبد الله، **علم اجتماع التربية**، عمان، الأردن، منشورات دار الشروق للنشر والتوزيع، 1999، ص 247.

University of Malaya

– تنظيم هذا المحتوى، أي أن يتعلم الفرد الإنساني تنظيم هذا المحتوى حتى يستطيع أن يقوم بوظيفته ككائن متكامل حسب مستويات المجتمع الذي يعيش فيه، أي اكتساب شخصية متميزة.

ومن هنا يستخلص من التعريف الذي قدمه أصحاب البعد النفسي عدة سمات وهي[6]:

– تحقيق الرضا من خلال التفاعل الاجتماعي الموجب.

–اكتساب سلوك يناسب دوره الاجتماعي وهذه العملية ضرورية لتكوين الذات الفردية.

–اكتساب معايير واتجاهات مناسبة للدور الاجتماعي، وهي عملية ضرورية لتكون الذات الاجتماعية.

–الاندماج في الحياة الاجتماعية مما يترتب عليه تكيف الذات الفردية مع الذات الاجتماعية أو الجماعية، ويتم التفاعل ويستمر بين الفرد والمجتمع.

3– البعد التربوي:

فيرى أصحاب هذا البعد أن المحصلة العامة للأبعاد النفسية والاجتماعية تؤدي إلى تحقيق ممارسة السلوك الإنساني المرغوب في الجماعة، والمتمثل في أهداف المجتمع ومتطلباته، من هنا قدموا تعريفا للتنشئة الاجتماعية على أنها عملية تربوية لحواس الأفراد، بحيث تؤدي وظيفتها كوسيلة لوضع أسس المعرفة التي ينبغي تزويد الكائن البشري بها ليستطيع مواجهة مطالب الحياة، وليصبح أكثر قدرة على التكيف مع مجتمعه، وهذه سمات البعد النفسي لعملية التنشئة الاجتماعية والمتمثلة في:

–أنها عملية نمو مقصودة لأجهزة الإنسان الأساسية.

–أنها عملية تزويد الطفل بمجموعة من المعارف الأساسية لتحقيق إنسانيته.

–أنها عملية مستمرة يستطيع بها الكائن البشري مواجهة مطالب الحياة المتغيرة، كما جاء في التعريف الذي قدمه رايت (Wright) للتنشئة على أنها "العملية التي يكتسب من خلالها الفرد ثقافة ومعايير جماعته، وهي عملية لا تحدث لفترة معينة ثم تتوقف ولكنها مستمرة وممتدة"[7]، وهذا يتفق مع التعريف الذي قدمه ماهر محمود عمر باعتبار التنشئة الاجتماعية عبارة عن "عمليات نمو وارتقاء اجتماعي يتطور من خلالها الأداء السلوكي للفرد من سلبية مجردة إلى إيجابية موجهة في المواقف الاجتماعية المتباينة وفقا لما

---

[6] ناصر إبراهيم، **علم الاجتماع التربوي**، ط2، منشورات دار الجيل ومكتبة الرائد العلمية، 1966، ص 51.

[7] عبد الوهاب، طارق محمد، **سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية**، القاهرة: مصر، منشورات دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، ص 101.

University of Malaya

يكتسبه من خيرات سارة أو مؤلمة خلال تفاعله مع المحيطين به من البيئة التي يعيش فيها متأثرة بما تتميز بها شخصيته من خصائص بيولوجية يختلف فيها عن غيره من البشر، وبالتالي تعتبر التنشئة الاجتماعية من العوامل الرئيسية التي تساهم إلى حد كبير في تشكيل شخصية الإنسان وتوجيه سلوكه[8].

وبهذا فإن القيادة تتأثر بالحياة الاجتماعية وتكون فاعلة فيه من حيث التوجيه والتشجيع والمساندة لأفراد الجماعة، من هنا فإن القائد يؤثر على أتباعه ويتأثر بهم كما يرى هيمان "أن القيادة هي العملية التي يتمكن بها فرد أن يوجه ويرشد ويؤثر ويضبط أفكار وشعور وسلوك أشخاص آخرين"[9].

أما فيا يخص التعليم فتبرز أهميته في أنه وسيلة من وسائل التنشئة الاجتماعية والثقافية، حيث يعتبر التعليم جوهر التنمية الشاملة، وهنا تجدر الإشارة إلى أن هناك نتائج هامة كانت محصلة لدراسة شملت خمس دول من مناطق مختلفة، وهي الولايات المتحدة والمكسيك وإيطاليا وألمانيا وبريطانيا قد قام بهذه الدراسة كل من جبرائيل ألموند (G. Almond) وسيدني فيربا (Sidney Verba)، واحتوت على الفارق الذي قد يوجد بين الفرد الذي تحصل على قدر كبير من التعليم وبين ذلك الذي لينهل منه إلا القليل، وهذا الفارق يتمثل في أن الفرد الذي تحصل على قدر وافر من التعليم يكون[10]:

- مدركا لأثر الحكومة على الفرد.
- يتابع الأحداث السياسية من خلال وسائل الإعلام المختلفة.
- لديه قدر أكبر من المعلومات السياسية.
- له آراء سياسية حول مدى أوسع من الموضوعات.
- أكثر توقعا أن يساهم في مناقشة المواضيع السياسية بكثرة مع عدد أكبر من الأفراد.
- يعتبر نفسه قادرا على التأثير في الحكومة.
- أكثر احتمالا في أن يعبر عن قدرة من القدرة الشخصية والثقة في الآخرين.

وهنا يمكن أن نتعرف على شخصية معمر القذافي من خلال هذه الأبعاد:

---

[8] عمر، ماهر محمود، **سيكولوجية العلاقات الاجتماعية**، مصر، منشورات دار المعرفة الجامعية، 2001، ص 61-62.

[9] أبوجادو، صالح محمد علي، **سيكولوجية التنشئة الاجتماعية**، ط1، عمان: الأردن، منشورات دار المسيرة للنشر، 1998، ص 180.

[10] شمبش، علي محمد، **العلوم السياسية**، ط5، بنغازي: ليبيا، مطابع الثورة للطباعة والنشر، 1996، ص 58-59.

University of Malaya

1- البعد الاجتماعي للقذافي:

ولد معمر محمد القذافي في شهر يناير 1942[11] بمحلة أبو هادي في سرت وهو ينتمي إلى قبيلة القذاذفة' البدوية، الذي عاش وترعرع سنوات عمره الأولى في سرت، وهي بلدة صغيرة يحف بها البحر من جهة الشمال ومن جنوبها الصحراء، أحياؤها على تلال وحول تلك الأحياء تنشط ورش الأبنية الحديثة الآن[12].

2- البعد النفسي للقذافي:

عندما التقيت بالعقيد معمر القذافي شخصيا[*] جرى بيني وبينه حوار حول بعض القضايا التي تهم ليبيا من الناحية السياسية والاقتصادية أثناء مؤتمر علمي بجامعة سرت، فلاحظت في شخصيته بأنه يظهر لي على إنه إنسان بسيط في تصرفاته ويشعرك في مقام الاحترام المتبادل من ناحية، ومن ناحية أخرى تجد في بداية كلامه الحدة والقوة، ويوجه إليك رشقات من الأسئلة في شكل استجواب، مما يشعرك بأنك في موقع المساءلة والشك، ولكن سرعان ما تقل تلك الحدة خلال النقاش، ويصير الاطمئنان والانسجام وتبادل الآراء والأفكار، حيث انتهى الحديث معه بابتسامة مصطنعة على وجهه تعكس الظروف السياسية الدولية التي تمر بالمنطقة العربية آنذاك المتمثلة في سقوط بغداد وقتل الرئيس العراقي صدام حسين، والتي تأكد لي بأنه يتمتع بشخصية جادة تتمتع بقوة الاحتمال ومواجهة الصعاب واجتياز الأبعاد مهما كانت وتحملها، وهذا ما كان عليه عندما ثار عليه شعبه في السابع عشر من فبراير 2011، فأصر على عدم الإستقالة ومواجهة الثوار بكل بربرية وشراسة التي تعكس طبيعة سيكولوجيته.

3- البعد التربوي للقذافي:

هذا البعد يكون عادة محصلة عامة للأبعاد النفسية والاجتماعية، حيث كان معمر القذافي في طبيعته كإنسان جادا كتوما منطويا على نفسه، لا يتكلم إلا إذا وجهت إليه أسئلة، يتصف بالذكاء والدهاء، وأنه يحب المدح وعملوا على الإكثار منه.

---

(11) البوسيفي فؤاد، **الاتحاد العربي الأفريقي**، إتفاقية وجدة، ط1، طرابلس: ليبيا، منشورات المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1985، ص 139.

(12) بيانكو، ميريلا، **القذافي رسول الصحراء**، ترجمة : دار الشورى، بيروت، منشورات دار الشورى، 1974، ص 24.

(*) جرى بين الباحث والعقيد معمر القذافي حوار في **الندوة العلمية** التي نظمتها وأشرفت عليها كلية الإقتصاد والمحاسبة بجامعة سرت تحت عنوان: الاقتصاد الليبي وتجنب إرادات النفط، رؤية مستقبلية، على مدى يومي 29 – 30 يناير 2003.

University of Malaya

ونتيجة للبيئة الصحراوية التي عاش فيها والتي أثرت بشكل مباشر على لهجته الصحراوية مما أدى إلى سخرية زملائه منه، مما دفع معمر القذافي إلى مضاعفة الجهد في التحصيل العلمي[13]، ويقوم بجمع الأطفال من حوله ويقرأ عليهم ما تعلمه من كتابة وقراءة، ولتصميمه وقوة إرادته استطاع أن ينهي في أربع سنوات منهاج السنين الست، وهذا ما عوض عن دخوله المدرسة في سن متأخرة.

أنهى دراسته الابتدائية ثم توجه مع أسرته إلى فزان حيث درس بها المرحلة الإعدادية خلال ثلاث سنوات، ثم اتجه بعدها إلى مصراتة ليكمل دراسته الثانوية[14].

ثانياً: التنشئة الثقافية والعسكرية للقذافي وأثرها في نظام الحكم في ليبيا.

تعد الثقافة من الموضوعات الهامة التي تتأثر وتؤثر في عملية التنشئة الاجتماعية، حيث يكتسب الفرد ثقافة البيئة التي يعيش فيها بداية من الأسرة ومرورا بالمدرسة، ثم دور الرفاق، وكذلك الدين الذي له الأثر الأكبر في حياة الفرد والإنسانية بشكل عام.

وإذا جئنا لتعريف مصطلح الثقافة فإنه كغيره من المفاهيم له العديد من التعريفات التي بطبيعة الحال تختلف من شخص إلى آخر وذلك وفقا لرؤيته وفكرته ونظرته للموضوع، وهنا سأقدم بعضا من هذه التعريفات:

يعرف فهمي سليم الغزوي الثقافة بأنها "كل ما اتجه الفكر البشري – أو تقبله – من أشياء مادية أو فكرية" وقد أضاف عبارة أو ما تقبله لتضم الثقافة والأديان السماوية والتي هي من عند الله سبحانه وتعالى[15].

ويعرف محمد الجوهري الثقافة على أنها "البيئة الثانوية التي من صنع الإنسان، أي كل ما صنعه الإنسان للتعامل مع الطبيعة التي تعد البيئة الأولية من عناصر مادية وروحية على السواء، ولذلك تضم الثقافة كل المعايير والغايات وأشكال السلوك والنظام التي يؤمن بها الإنسان فردا وعضوا في جماعة، كما تضم الأفكار والمثل العليا والاتجاهات والأيديولوجيات التي يسترشد بها الإنسان في توجيه السلوك أو في

---

[13] موسكانت، فريدريك، **رئيسي ابني**، ترجمة : شاكر إبراهيم، فاليتا، ماطا، منشورات مؤسسة آدم للنشر والتوزيع، بدون تاريخ، ص 29.

[14] بيانكو، ميريلا، **مرجع سابق**، ص 36-41.

[15] العروي، فهمي سليم، وآخرون، **المدخل إلى علم الاجتماع**، ط1، عمان: الأردن، منشورات دار الشروق للنشر والتوزيع، 1992، ص 179.

University of Malaya

تبرير هذا السلوك، كما تضم الثقافة جزئيات هذا السلوك نفسه وعناصره المختلفة بمستوياته ومجالاته المتباينة[16].

وأما محيي الدين صابر فعرف الثقافة على أنها " مجموعة من النشاط الفكري والفني في معناها الواسع، ما يتصل بها من مهارات، أو يعين عليهما من وسائل، فهي موصولة بمجمل أوجه الأنشطة الاجتماعية الأخرى، مؤثرة فيها ومتأثرة بها، معينة عليها ومستعينة بها، ليتحقق بذلك المضمون الواسع لها، متمثلا في تقديم شامل للمجتمع في كل جوانب سعيه الحضاري، إنتاجا وارتفاعا وأخذا وعطاء، في تفاعل خصب وعطاء متجدد[17].

مما تقدم نجد من التعريفات التي قدمت للثقافة أن البعض يراها سلوكا مكتسبا والآخر يعتبرها تجديدات مأخوذة من السلوك، ومنهم من يقتصرها – أي الثقافة – على الأفكار وأنماط السلوك، وهناك من يقررون بأن الثقافة ليست الأفكار وإنما الأشياء والأفعال الخارجية التي يمكن ملاحظتها حسيا، ففي نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كان هناك شبه إجماع واتفاق عام بين الفقهاء على الأخذ بالتعريف الذي قدمه تايلور حيث قال: "الثقافة هي ذلك الكل المركب الذي يشتمل على المعرفة والعقائد والفن والأخلاق والقانون والعادات وغيرها من القدرات والعادات التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضوا في مجتمع"[18].

ومن هنا وضحت لنا التعريفات بأن للثقافة دوراً في إبراز معالم الشخصية للفرد من حواس وسلوك وتصرفات، وهذا يجرنا إلى ذكر **بعض الخصائص التي تتصف بها الثقافة وهي**[19]:

1-تميزها واستقلالها عن الأفراد الذين يحملونها، فهي أمور مكتسبة يكتسبها الإنسان بالتعليم من خلال المجتمع الذي توجد فيه، ومن ثم فهي لا تتصل بكل ما هو غريزي أو فطري أو موروث بيولوجيا،

---

(16) نبيل رمزي، **علم اجتماع المعرفة، الأيديولوجيا والوعي الاجتماعي**، ط1، ج2، الإسكندرية: مصر، منشورات المكتبة العصرية، 1987، ص 12.

(17) محيي الدين، صابر، **من قضايا الثقافة العربية المعاصرة**، ط2، بيروت: مصر، منشورات المكتبة المصرية، 1987، ص 12.

(18) وصفي، عاطف، **الثقافة والشخصية ،" الشخصية ومحدداتها الثقافية"**، بيروت،: لبنان، منشورات دار النهضة العربية، 1981، ص 80.

(19) بدر، يحي موسى عيد، **أصول علم الإنسان،" الأنتروبولوجيا**، ط1، الإسكندرية: مصر، منشورات مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2000، ص352-353.

University of Malaya

ومن ثم فهي حصيلة العمل والاختراع والابتكار الجماعي، وأن وجودها غير مرتبط بوجود الأفراد. إذا تعتبر الثقافة من "مكتسبات الإنسان فإن هذا المفهوم يتضمن بالضرورة شرطا لا تستمر الثقافة إلا به، ألا وهو التعليم، أي نتعلمها لأنها مكتسبة"[20].

2-السمات الثقافية قدرة كبيرة على الاستمرار عبر الزمن والانتقال من جيل إلى آخر، وكثير من الملامح والسمات التي تتمثل في العادات والتقاليد والعقائد والخرافات والأساطير تحتفظ بكيانها لعدة أجيال، وأنها تنتقل من مجتمع إلى آخر نتيجة للهجرة أو غيرها من وسائل الاتصال الثقافي كاللغة مثلا.

3-تتنوع الثقافات من شعب إلى آخر ومن أمة إلى أخرى، وكذلك حتى على مستوى الأفراد أنفسهم فتكون خصائص عامة توجد في كل ثقافة من الثقافات **ويمكن أن نلخصها في الآتي**[21]:

- إنسانية، فهي ظاهرة تخص الإنسان فقط لأنها عبارة عن نتاج عقلي.

- مكتسبة، يكتسب الإنسان الثقافة بطرق مقصودة أو عرضية عن طريق التعلم والتفاعل مع الأفراد الذين يعيش معهم كأسرته وأقرانه.

- تطورية، أي أن الثقافة لا تبقى على حالها، بل إنها تتطور نحو الأحسن والأفضل وذلك عن طريق الممارسة والطريقة العملية.

- تكاملية، أنها تشبع الحاجات الإنسانية وتريح النفس البشرية، لأنها تجمع بين العناصر المادية والمعنوية وتجمع بين المسائل المتصلة بحاجات الجسد والمسائل المتصلة بالروح والفكر كالعقيدة الدينية أو النظرية السياسية.

- استمرارية، فهي ظاهرة تنبع من وجود الجماعة ورضاهم عنها وتمسكهم بها، ونقلها إلى الأجيال اللاحقة، فهي بذلك ليست ملكا لفرد معين وإنما هي ملك جماعي وتراث يرثه جميع أفراد المجتمع الذي يتمثل هذه الثقافة، ولا تغني هذه الثقافة إلا إذا انقضى المجتمع الذي يمارسها لأي سبب كان.

- واقعية، حيث اعتبر كثير من العلماء الظواهر الثقافية كالظواهر الاجتماعية، وبالتالي فإنه ينبغي النظر إليها كأشياء واقعية مستقلة لا تتعلق بوجود أفراد معينين.

---

[20] عبد الرحمن، السيد، محمد، **علم النفس الاجتماعي المعاصر، " مدخل معرفي"**، ط1، القاهرة: مصر، منشورات دار الفكر العربي، 2004، ص97.

[21] أبوجادو، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، **مرجع سابق**، ص 138-140.

University of Malaya

– انتقالية، أي أنها قابلة للانتقال من جيل الكبار إلى جيل الصغار بواسطة عملية التثقيف أو التنشئة الاجتماعية، ولذا فهي قابلة للانتشار بين الأمم والأجناس المختلفة، وذلك لسهولة أساليب الاتصال الحديثة.

– تنبئية، بما أن الثقافة تحدد أسلوب الأفراد وسلوكهم في المجتمع فإنه بالإمكان التنبؤ بما يمكن أن يتصرف به فرد معين ينتمي إلى ثقافة معينة، لأن ثقافته تحتم عليه أسلوبا معينا تجاه كل مشكلة من المشاكل التي تقابلها في حياته اليومية، وهي بالتالي تحدد التصرف الفردي والجماعي في إطار ثقافي محدد، وبخطة يحملها الفرد معه وبها يحدد سيرته في حياته العامة.

– تراكمية، إن الثقافة ذات طابع تاريخي تراكمي عبر الزمن، فهي تنتقل من جيل إلى الجيل الذي قبله، وهذا يساعد على ظهور أنساق وأنماط ثقافية جديدة، أي أن الثقافة هي "انتقال سبل التكيف مع البيئة التي توصل إليها الآباء والأجداد للأبناء"[22].

وبعد توضيح مفهوم الثقافة من خلال التعاريف التي قدمت والخصائص العامة التي توجد في كل ثقافة من الثقافات فإنها أيضا أي الثقافة تلعب دورا مهما وعدة وظائف في أن يعيش ويكيف الإنسان نفسه في هذه الحياة، ومعتبرا الثقافة هي أداته، **من أهم هذه الوظائف هي**[23]:

–تمد الأفراد بمجموعة الأنماط السلوكية لتحقيق حاجاتهم وضمان استقرارهم.

– تتيح للأفراد التعاون من خلال مجموعة القوانين والنظم.

– تساعد الأفراد على تحقيق التكيف والتفاعل وتحقق لهم الوحدة الثقافية والتجانس.

– تؤدي إلى ظهور حاجات جديدة وتبث وسائل إشباع هذه الاحتياجات كالاهتمامات الثقافية والجمالية والدينية.

– تمكن الإنسان من التنبؤ بالأحداث المتوقعة والمواقف الاجتماعية المحتملة، ومن التنبؤ بسلوك الآخرين في مواقف محددة.

إذاً الثقافة هي كل ما تعلمه وأبدعه أفراد الجماعات الإنسانية، وهي نتاج محاولات التوافق مع البيئة التي يعيش فيها الإنسان[24]، والتي تجعل الأفراد يشتركون في بعض التوقعات والآمال والأعراف والتقاليد والقيم التي بمثابة معايير أخلاقية واجتماعية يقيمون سلوكهم في ضوئه[25].

---

[22] جلال، سعد، **علم النفس الاجتماعي، "الاتجاهات التطبيقية المعاصرة"**، بدون دار نشر، بدون تاريخ، ص 92.

[23] أبوجادو، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، **مرجع سابق**، ص 140-141.

University of Malaya

وإلى جانب ذلك فإن الثقافة هو أحد العوامل المهمة في دراسة السياسة منذ نشوء علم السياسة، حيث ظهر مفهوم الثقافة السياسية، وهو جديد نسبيا في أدبيات علم السياسة، حيث عرفها ألموند "بأنها مجموعة التوجهات السياسية والاتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة وتجاه دوره كفرد في النظام السياسي"[26]، وفي إطار آخر يشير مجدي صلاح المهدي بدور التثقيف السياسي الذي اعتبرها "عملية مستمرة والتي يقوم بها أفراد الأسرة وبصفة خاصة الوالدان في اكتساب الأبناء أنماط السلوك السياسي السائد في المجتمع، وغرس القيم والاتجاهات والمعارف والمعتقدات السياسية، والعمل على توفير الظروف والبيئة الثقافية داخل المنزل، والتي تعاونهم في تكوين اتجاهات إيجابية نحو الأفراد والسياسات والأحداث الجارية، مما يجعل منهم أفرادا صالحين، قادرين على المشاركة في الحياة السياسية وفقا لأيديولوجية المجتمع الذي تربى من أجله من ناحية ومتغيرات النظام العالمي الجديد من ناحية أخرى[27]. ويرى ألموند كذلك بأن للثقافة أبعاد تتكون منها وهي[28]:

– أنها تتكون من مجموعة التوجهات الذاتية تجاه العملية السياسية بين أفراد المجتمع ككل أو بين مجموعة فرعية داخل المجتمع.

– أنها تتكون من إدراكات وأحاسيس أو مشاعر وتقييمات، فهي تشمل معلومات ومعارف ومعتقدات حول الواقع السياسي، ومشاعر وأحاسيس تجاه العملية السياسية، والتزامات بقيم سياسية معينة.

– محتوى الثقافة السياسية يتحدد من خلال عملية التنشئة السياسية التي تتم خلال مرحلة الطفولة، ومن خلال المؤسسة التعليمية والتعرض لوسائل الإعلام والخبرة العملية في الحياة الاجتماعية والسياسية.

---

(24) بيث هس، وآخرون، **علم الاجتماع**، تعريب: محمد مصطفى الشعيني، تقديم: سلطان المحمد السلطان، السعودية، منشورات دار المريخ للنشر، 1989، ص 101.

(25) الشخصي، عبد العزيز السيد، **علم النفس الاجتماعي**، ط1، القاهرة: مصر، منشورات دار القاهرة للكتاب، 2001م، ص 60.

(26) المغيربي، محمد زاهي بشير المغيربي، **قراءات في السياسة المقارنة، قضايا منهجية ومداخل نظرية**، ط1، بنغازي: ليبيا، منشورات جامعة قاريونس، 1994، ص 219.

(27) المهدي، مجدي صلاح، **الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير، دور الأسرة ومؤسسات التعليم في التنشئة السياسية**، ط1، مج1، منشورات مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1994، ص 892.

(28) المغيربي ، قراءات في السياسة المقارنة ، **مرجع سابق**، ص 219-220.

University of Malaya

– الثقافة السياسية تؤثر على البنية الحكومية والسياسية، وعلى أداء هذه البنية، ولكنها لا تحددها بالكامل، إن العلاقات السببية بين الثقافة والبنية هي علاقات متبادلة.

إذا محتوى الثقافة السياسية يتحدد من خلال عملية التنشئة السياسية (Political Socialization) التي تقوم بدور مهم وكبير في اكتساب الشخصية لمجموعة من المعارف السياسية وعادات التفكير والسلوك التي تشكل لديه رموز ومعتقدات الثقافة السياسية، وهنا سؤال يطرح نفسه: لماذا الاهتمام بموضوع التنشئة السياسية؟ **وببساطة يرجح هذا الاهتمام لأربعة عوامل هي**[29]:

– دور التنشئة السياسية ضروري لخلق إحساس عام بالهوية القومية والالتزام بالولاء والامتثال لسلطة قومية واحدة.

– نتيجة الصراعات الأيديولوجية توجب تلقين المواطن الثقافة السياسية التي يعيش في ظلها.

– يوصف القرن العشرين بأنه قرن الديمقراطية، حيث تعلن كافة المجتمعات أنها تتخذ من المثل الديمقراطية أسس قياسها واستمرارها.

وهنا تتجلى أهمية عملية التنشئة السياسية، وهي كما عرفها أحمد جمال ظاهر بأنها "تعلم القيم السياسية بواسطة أدوات التنشئة كالأسرة والمدرسة والأصدقاء ووسائل الإعلام المختلفة، وتكمن أهمية التنشئة السياسية بربط العلاقة بين المواطنين وقيادتهم من خلال التأكيد على الأهداف السياسية وشرح مفاهيم سياسية، كالشرعية والولاء وعلاقة الحاكم بالمحكوم، أي أنها تكمن في الحفاظ على أمن واستقرار وديمومة المجتمع السياسي، وبالتالي استقرار العلاقة بين الشعب والدولة"(30).

ويعرف ريتشارد داوسن وآخرون التنشئة السياسية على المستوى الفردي بأنها "العمليات التي يكتسب الفرد من خلالها توجهاته السياسية الخاصة، معارفه، ومشاعره، وتقييماته لبيئته ومحيطه السياسي"[31].

من خلال هذا التعريف نجد أن عملية التنشئة السياسية هي عملية اكتساب سواء كانت عن طريق التعلم المقصود عبر مؤسسات متخصصة في ذلك، أو عن طريق البيئة المحيطة بالفرد والمتمثلة في الأسرة

---

[29] الجوهري، عبد الهادي، **دراسات في علم الاجتماع السياسي**، منشورات مكتبة نهضة الشروق، جامعة القاهرة، 1984، ص33-34.

[30] طاهر، أحمد جمال، التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي، **مرجع سابق**، ص 35.

[31] ريتشارد، داوس، وآخرون، **التنشئة الساسية،"دراسة تحليلية**، ترجمة: مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، محمد زاهي محمد بشير المغيربي، ط1، بنغازي: ليبيا، منشورات جامعة قاريونس، 1990، ص 55.

University of Malaya

والرفاق ووسائل الإعلام، حيث ذهب في هذا الاتجاه محمد بن سعود البشر في تعريفه للتنشئة السياسية بأنها " عملية تطويرية يكتسب فيها الناشئة معلومات ومعارف عن البيئة السياسية من خلال مصادر اجتماعية متعددة مثل الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام بطريقة تساعدهم على فهم عناصر هذه البيئة، وتؤثر في وعيه ومواقفه وسلوكه"[32].

نجد مما تقدم أن الثقافة السياسية هي حصيلة التنشئة السياسية، حيث القيم والمعتقدات السائدة وأنماط السلوك التي تحتويها الثقافة هي انعكاس لنوعية التنشئة السياسية الموجهة لأفراد المجتمع، التي بطبيعة الحال تتفق مع قيم وتوجهات وأفكار السلطة الحاكمة، ويتم ذلك عن طريق المؤسسات والهيئات الواقعة تحت سيطرة الدولة، وبهذا فإن التنشئة السياسية تهتم بالعديد من القضايا والمتمثلة في[33]:

- أهمية وعلاقة التنشئة السياسية بالنظام السياسي.
- تعدد واختلاف محتوى التنشئة السياسية.
- التنشئة السياسية عبر الدورة الحياتية للأفراد.
- التنشئة السياسية عبر الأجيال.
- جوانب التنشئة السياسية المتعلقة بدراسة ثقافات متعددة.
- التنشئة السياسية للجماعات الفرعية واختلافات الثقافات السياسية الفرعية.
- قنوات ومؤسسات التنشئة السياسية.
- عملية التعلم السياسي.
- اختلاف التأثيرات النسبية للتنشئة السياسية على مختلف الأفراد.
- التنشئة السياسية للنخبة.

تقوم التنشئة السياسية إذا بدور هام وفعال في أن تكتسب شخصية القذافي مجموعة من المعارف السياسية وعادات التفكير والسلوك التي شكلت شخصية القذافي رموز ومعتقدات الثقافة السياسية، وفي هذا المقام نبين النشأة الثقافية والسياسية والعسكرية لمعمر القذافي، حيث ابتدأت التنشئة الثقافية والسياسية للقذافي تتبلور بعد انتهاء دراسته للمرحلة الإعدادية في استيعاب القضايا، سواء كانت على الصعيد المحلي

---

(32) بن سعود، البشر، محمد، **مقدمة في الاتصال السياسي**، ط1، الرياض: السعودية، منشورات مكتبة العبيكان، 1997، ص 132.

(33) المغيربي، التنشئة الساسية، **مرجع سابق**، ص 223.

University of Malaya

أو الدولي[34]، مما أدى ذلك إلى إبراز معالم الشخصية للقذافي من حواس وسلوك وتصرفات والتي أدت به إلى التوجه إلى بنغازي حتى يلتحق بالكلية العسكرية، وبعد تخرجه منها شكل اللجنة المركزية للضباط الوحدويين الأحرار، حيث فرضت اللجنة المركزية للحركة تدابير مشددة على أعضائها لاتباع أساليب الحياة التي تتماشى مع طبيعة المرحلة، وذلك في إطار عملية التخطيط للانقلاب 1969، كمرحلة ما بعد تولى الحكم أصدر معمر القذافي أمرا يقضي بأن يقوم كل واحد من أعضاء التنظيم بالتخصص في المجال الذي يتماشى مع موهبته ورغبته، وبما أن القذافي كان مولعا منذ صغره بالتاريخ دخل قسم التاريخ بكلية الآداب في الجامعة الليبية ببنغازي للتخصص في هذا المجال، وتبعه في ذلك بعض من زملائه كل حسب رغبته الخاصة.

وكانت عملية التغلغل في صفوف الجيش الوطني الليبي تتم وفق الخطة المرسومة، وهذا ما أتاح للجنة المركزية الحصول على معلومات كانت ضرورية جدا للتعرف عن كثب على الوضع الداخلي لهذه القوات، حيث كانت السرية في التحرك مهمة جدا، ولهذا تم تشكيل مجموعة عسكرية سرية تخضع لمراقبة مشددة كي لا يتم كشف المخطط من قبل أجهزة الاستخبارات التابعة للنظام الملكي، وبرز في ذلك الحين عدد من زملاء معمر القذافي والذين لعبوا دورا رئيسيا في عملية التحضير وتنفيذ الإنقلاب[*].

وفي شهر أغسطس من عام 1965 تخرج معمر القذافي من الكلية العسكرية، وكان عمره آنذاك اثنان وعشرون عام، وبعد مدة قصيرة ظهر اسمه في قائمة أسماء الضباط الذين تم إرسالهم إلى بريطانيا لاتباع دورات تخصصية، لقد كانت هذه التجربة مهمة جدا بالنسبة له، حيث تعرف عن كثب على واقع بريطانيا والتي كانت إمبراطورية لا تغيب عنها الشمس، وبعد عودته لأرض الوطن مرورا بإيطاليا اتصل فورا بزملائه أعضاء الحركة ليطلع على آخر الأحداث التي حصلت أثناء غيابه.

تلقى معمر القذافي ترقية إلى ملازم أول ونقل إلى معسكر قاريونس، وفي نفس الوقت كان الجهاز السري للضباط الوحدويين الأحرار ينمو شيئا فشيئا بانضمام عناصر جديدة من الجيش، وفي مطلع عام

---

[34] كانت أول إرهاصات معمر القذافي في وقفته الأولى يوم الخامس من شهر أكتوبر عام 1961، حيث خرج الطالب معمر القذافي في مدينة سبها مظاهرة طلابية انضمت إليها جماهير غفيرة من الشعب ضد انفصال الوحدة بين مصر وسوريا في دولة واحدة تحت اسم الجمهورية العربية المتحدة، انظر: إعداد ملتقى رفاق القائد، **القذافي رحلة 4000 يوم من العمل السري**، ط1، ليبيا، منشورات شعبة التثقيف، 1999، ص 127-128.

[*] من أبرز الذين شاركوا في الإعداد لإنقلاب1969: عبد السلام أحمد جلود، أبوبكر يونس جابر، مصطفى الخروبي، الخويلدي الحميدي.

University of Malaya

1969 اتفقت اللجنة المركزية للحركة على أنه أصبح من المستحيل الانتظار أكثر، حيث أن الحركة قد وصلت إلى درجة عالية جدا من التأهب والقدرة، وأصبح هناك خطر كبير بأن تتمكن أجهزة الاستخبارات من كشف مخططاتها واعتقال قيادتها[35].

كل ما ذكر سابقا يصب في معرفة الذات التي تعمل على تنمية الشخصية وشعورها بالقوة والقدرة والكفاءة التي تؤهل الشخصية بأن تتولى المواقع القيادية، حيث العوامل النفسية المتداخلة أفرزت لنا العديد من الأنماط القيادية السياسية على أساس سيكولوجي، ومن هذه الأنماط نمط القائد الاستبدادي، هنا القذافي بعد توليه الحكم انفرد بوضع خطة العمل وأهدافه دون أن يشرك معه أحد أو يستشير أحدا، كما أنه يفرض الأوامر ويصر على إطاعتها، ويملي على الأعضاء خطوات العمل خطوة بخطوة، فلا يتسنى لهم عمل شيء من دونه، ويعاقب كما يرى وكيفما أراد، متباعد عن أفراد الجماعة لا يرونه إلا غرارا، ويعتبر الاستبداد شكل من أشكال حكم معمر القذافي، فالاستبداد هو[36]:

1-يستقل بالسلطة فيه شخص أو مجموعة من الأشخاص دون خضوع لقاعدة أو قانون، ودون مبالاة برضى المحكومين أو غضبهم، وأكثر ما يكون حكم الفرد إذا لم للسلطات المعاونة إرادة بجانب إرادته.

2-اتخذ الاستبداد صورا مختلفة في العصور القديمة والحديثة، ولعل اقدم صور استبداد القادة وأبطال الشعب عند الإغريق، فبرغم أنهم جاؤوا لنصرة الشعب واستجابة لسخطه على إثر ظلم صارخ، فيتزعمون الجماهير ويقررون الثورة، ويوم أن يكتب لهم النصر يستولون على مقاليد الأمور، ويحتفظون بالسلطة ويجعلونها وراثية في عقبهم ثم يستبدون ولا سبيل إلى الخلاص منهم إلا بثورة أخرى، وهكذا، فكانت هذه العوامل مجتمعة سببا في قيام ثورة فبراير لإسقاط نظام القذافي.

---

(35) كالديرون، أوراسيو، **القذافي نقطة الانطلاق**، ترجمة: أنور حسين طربية، ط1، ليبيا، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1986، ص 20-22.

(36) الجابري، علي حسين، وآخرون، **معجم العلوم الإنسانية التعليمي، مفاهيم ومصطلحات تفسيرية واجتماعية واتروبولجية**، ط1، الكتاب الثالث، طرابلس: ليبيا، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، 2003م، ص29.

University of Malaya

المبحث الثاني: التعريف بالنظام السياسي في ليبيا قبل سقوط القذافي

إن النظام السياسي الليبي، افتقر إلى المرجعية المنبثقة من السياسة الشرعية والقانونية المهيكلة التي تسمح بإنشاء مؤسسات للدولة في المقام الأول، وتتيح تنظيم إطار سياسي وتشريعي واضح المعالم لتسيير أمورها، فالنظام الليبي لا يحتكم إلى وثيقة دستورية مرجعيتها شرعي أو وضعي، فهو نظام بُني على مرجعية فكرية صاغها القذافي في الكتاب الأخضر، من خلال مجموعة من المقالات التي تطرح بعض الأفكار، من شأنها أن ترسى قواعد النظام السياسي، وتنظيم سريان العملية السياسية بشكل عام.

لا شك أن هذه المرجعية الفكرية بنيت على فرضيات نظرية شابها الكثير من القصور والخلل، وهو ما أدى إلى التباس واضح في البناء النظري للنظام، والذي أفرز عملية سياسية فوضوية حينما ترجمت على أرض الواقع، فقد كانت هناك فجوة واسعة بين النظرية والتطبيق، وكان من أبرز نتائج ذلك خلط شديد في الأوراق بين التشبث ببناء نظري، لا يتجاوز حيز الأحكام التعميمية وعملية سياسية، أثبتت فشلها في خدمة أفكار هذه النظرية، وبين التعنت في تطبيق النظرية ومحدودية مردود العملية السياسية على المشاركة الحقيقية الفاعلة للشعب.

فضلاً عما سبق، ظهر جانب آخر من مثالب النظام السياسي الليبي، وهو الاعتماد على هيكل غير رسمي للسلطة لتسيير أمور البلاد، ومصالحها العليا بعيدا عن تعقيدات المرجعية الفكرية، وعجز الممارسة السياسية، في ضوء هذا الواقع المنقسم بين هذه الأفرع الثلاثة، برزت حالة الفوضى التي اتسم بها القرار السياسي، ناهيك عن عدم الأخذ بالسياسة الشرعية رغم أنه يؤكد بأن القرآن الكريم شريعة المجتمع وهذا نظريا فقط من الناحية السياسية، وكان يفصل الدين عن الدولة ولا ينظر إلي موضوع الولاية بأنها رئاسة عامة في الدين والدنيا مضبوطة بضوابط شرعية تراعي المصلحة الدينية والدنيوية، وفي نفس الوقت سواء كانت الولاية عامة أو خاصة، حيث تفتت القرار بصورة عشوائية تفتقر إلى القدر الكافي من التنظيم المؤسسى الذي يسمح باللامركزية، ويفتقد في الوقت نفسه لسلطة مركزية شرعية ورسمية تسمح بحسم القرار وإرساء مبادئ الحكم الرشيد، ولذا فقد كان الواقع الليبي مختزلا في شخص معمر القذافي الذي جمع كل أوراق اللعبة بين يديه، ومارس كل أنواع السلطات في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية ومن بينها مجالات السياسة الخارجية، دون أن يعبر عن رؤية سياسية محددة أو توجه واضح.

University of Malaya

نتيجة لذلك، أصبحت الحالة الليبية حالة شديدة الخصوصية في هيكلة نظامها السياسي وآليات إدارته، ولا يمكن إصلاحه أو تطويره أو إعادة بنائه إلا بتوافر الإرادة السياسية عند معمر القذافي[37].

أولا: الأزمات الهيكلية في النظام السياسي الليبي:

يمكن إجمال الأزمات والمشكلات الهيكلية في النظام السياسي الليبي في مشكلتين:

الأولى، مرجعيته الفكرية والأيديولوجية التي طرحها القذافي في الكتاب الأخضر، حيث يعتمد هذا الكتاب على مجموعة من افتراضات اتسمت أولا بضيق الأفق الشديد، وثانيا، بغياب الوعي الكافي بالتجارب السياسية المقارنة، فالكتاب يطرح أفكارا غير نمطية تفتقر إلى آليات تنفيذها وتفعيلها، حيث ينقسم الكتاب إلى ثلاثة أقسام سياسية واقتصادية واجتماعية. يعتمد القسم السياسي منه على ما أسماه نظرية "سلطة الشعب" التي اعتبرها القذافي سبيل الخلاص من سنوات الظلام التي عاشها العالم في عصور ما قبل هذا الكتاب، وهو ما أتضح فيما تضمنه الكتاب من نصوص منها:"إن الكتاب الأخضر يقدم الحل النهائي لمشكلة أداة الحكم، ويرسم الطريق أمام الشعوب لتعبر عصور الديكتاتورية إلى عصور الديمقراطية الحقيقية، إن هذه النظرية تقوم على أساس سلطة الشعب دون نيابة أو تمثيل، وتحقق ديمقراطية مباشرة بشكل منظم وفعال"[38]، ولا شك أن هذا الرأي يحمل العديد من المغالطات، منها:

1-يبدو أن القذافي لم يقرأ عن تجربة الديمقراطية المباشرة في أثينا ولم يدرك استحالة استمرارها عندما اتسعت رقعة الدولة وانتهت مرحلة دولة المدينة بعد تعدد طوائفها ومللها وأجناسها وأعراقها.

2-تبدو المشكلة الأولى في نظرية سلطة الشعب هو ما أعتبره القذافي المشكلة السياسية الأولى التي تواجه الجماعات البشرية وهى مشكلة أداة الحكم، وفي هذا المدخل الكثير من الخطأ، حصر القذافي المشكلة في أداة الحكم دون التطرق لطبيعة وقواعد هذا الحكم ، فالمشكلة في الحقيقة هى مشكلة الحكم كله وليست مشكلة الأداة التي يمارس من خلالها فقط الحكم، فالحكم هو أساس المبادئ التي يتفق الشعب على إرساء التعايش الاجتماعي على أساسها، ثم تأتى بعد ذلك الآليات التي يتفق عليها الشعب لإدارة التعايش الاجتماعي بما يحفظ تلك المبادئ الأساسية ويصونها ويمنع التعدي عليها، وينظم العلاقات بين أفراد المجتمع وفئاته، وبما يحقق لهم حياة آمنة مستقرة مزدهرة، فالحكم إذا لا يتمثل فيمن يمارس هذه

---

(37) عقل، زياد، **الثورة الليبية، "سقوط النظام واولويات بناء الدولة، كراسات استراتيجية"**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة: مصر، مؤسسة الاهرام، ع219، السنة 21، 2011م، ص 7.

(38) القذافى، معمر، **الكتاب الأخضر**، طرابلس: ليبيا، المركز العالمي لأبحاث ودراسات الكتاب الأخضر، 1976، ص 41.

University of Malaya

السلطة أو تلك، وإنما هو مجموع السلطات التي ينص الدستور على تحديد اختصاصاتها وكيفية اختيارها للوجود في هذا الموقع من مواقع المسئولية أو ذاك(39).

الثانية، موقفه الرافض من التنظيم السياسي أو الأحزاب السياسية، حيث يأتي في الكتاب الأخضر ما نصه:" إن الحزب هو الديكتاتورية العصرية، وهو أداة الحكم الديكتاتورية الحديثة، إذ أن الحزب هو حكم جزء للكل، فالحزب ليس أداة ديمقراطية على الإطلاق لأنه يتكون إما من ذوي المصالح الواحدة أو الرؤية الواحدة أو الثقافة الواحدة أو المكان الواحد أو العقيدة الواحدة، هؤلاء يكونون الحزب لتحقيق مصالحهم أو فرض رؤيتهم أو بسط سلطان عقيدتهم على المجتمع ككل، وهدفهم السلطة باسم تنفيذ برنامجهم"[40].

تكشف القراءة السريعة لهذا النص عن مجموعة من الملاحظات واجبة التسجيل أبرزها:

1-القول أن الحزب هو حكم جزء للكل، وهو قول يكشف عن دراية محدودة بطبيعة النظم الديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية، فالمجموعة التي تكون الحزب لا تستطيع في ظل النظام الديمقراطي أن تفرض رؤيتها أو تبسط نفوذ عقيدتها، فالنظام الديمقراطي يسمح لها أن تسعى بالطرق السلمية والسياسية لكسب تأييد الناس وثقتهم، وحين يفوز حزب بثقة أغلبية الناس وتأييدهم فليس بوسعه أن يفرض رؤيته على الذين لا يؤيدونه، وهنا غفل القذافي بأن معني الحزب شرعا يطلق على الطائفة أو الجماعة التي تربطهم قواعد منظمة محكمة سواء كان في الجانب الإجابي أو السلبي.

2-تعبر نظرة القذافي إلى ما يسمى بالشعب المتحد تحت إرادة واحدة وله رأى وتوجه واحد عن أزمة الرؤية في التعدد والتنوع، حيث ينظر إلى التعددية. على أنها تعنى التشرذم والصراع والتفتت[41]، بالمقابل وفق منظور السياسة الشرعية تري أن الشعوب مختلفون، ومبنية على التنوع سواء كان عرقيا أو فكريا.

إلى جانب هذه الانتقادات النظرية، يكشف التطبيق العملي لهذه النظرية عن مزيد من الخلل، أبرزها[42]:

---

(39) جبريل، عبد الله، في نقد الكتاب الأخضر، **مجلة المنتدى الليبي**، العدد:3، مارس 2007.

(40) القذافي، الكتاب الأخضر، **مرجع سابق**، ص 19.

(41) انظر: بيلى، أحمد، **النظام السياسي والتغير الاجتماعي في ليبيا، سلسلة علم الاجتماع السياسي والعسكري**، ط1، القاهرة: مصر، مكتبة النهضة المصرية، العدد 2، ط1، 1999، ص 40.

(42) جبريل، في نقد الكتاب الأخضر، **مرجع سابق**، ص19.

University of Malaya

1-فشل النظام في إقناع جموع الشعب الليبي، للمشاركة في تطبيق هذه النظرية من خلال المؤتمرات واللجان الشعبية، نظرا لغياب المصداقية عن العملية السياسية داخل المؤتمرات الشعبية الأساسية التي تعد طبقا للنظرية البنية الأساسية للقرار والسياسات في حين أنها لا تملك حتى حق الانعقاد إلا من خلال مؤتمر الشعب العام الذي يملك هذا الحق.

2-عدم دراية أغلب أعضاء المؤتمرات الشعبية الأساسية بفحوى الأمور وأبعاد القضايا المطروحة عليهم، ولذلك لا يتعدى دورهم إقرارها أو رفضها دون مناقشة فعلية أو الخوض في جوانبها.

في ضوء ما سبق يمكن القول: بأن المرجعية الفكرية للنظام الليبي كشفت عن حجم التباين بين نظرية سلطة الشعب التي صاغها القذافي في الكتاب الأخضر، وتطبيق هذه النظرية على أرض الواقع، وهو تطبيق ابتعد كل البعد عن الديمقراطية المباشرة أو غير المباشرة أو حتى أبسط مفاهيم المشاركة السياسية الفاعلة، وفتت القرار السياسي بين دوائر مختلفة للسلطة شكّل غياب الربط بينها نموذجا فوضويا يفتقر إلى الحد الأدنى من المؤسسة عن مركزية القرار نظريا وابتعد في الوقت ذاته عن لا مركزية الإدارة عمليا[43]، بما يجعل من السهولة بمكان القول أن القذافي خلق في ليبيا نظاما "بدوقراطيا" والقصد هنا بالبدوقراط وصول البدو إلى سدة الحكم في البلاد، ناقلين عاداتهم وتقاليدهم الذي تتعارض مع قيم المدنية والتحضر وهذا يختلف اختلافا شديدا عن النظم السياسية المتعارف عليها في العلوم السياسية والسياسة الشرعية، ذلك النظام الذي اتسم بغياب الدولة الحضرية.

ثانياً: الهيكل غير الرسمي للسلطة في ليبيا:

تجلى مفهوم تغييب الدولة في النظام السياسي الليبي في اعتماد القذافي على هيكل غير رسمي للسلطة، صاغ قواعده بنفسه واختار كوادره بعناية وعهد لرفقاء دربه وأبنائه بتنمية قطاعاته المختلفة، وأشرف بنفسه على تغلغل هذا الهيكل في كل مستويات صنع القرار في ليبيا، بل وفي الدوائر النخبوية في المجتمع، وتتكون هذه الشبكات من شبكات سياسية وأمنية واجتماعية ترتبط بعضها ببعض من خلال شخص القائد الذي مثل العامل الوحيد الثابت في نظام الحكم في ليبيا، **وذلك على النحو التالي:**

1-الشبكات السياسية، تمثلت في عدد من المستشارين السياسيين الذين حرصوا على البقاء على مقربة منه وظلوا دائمي التردد عليه، وهم معروفون باسم "رجال الخيمة" لكثرة ترددهم على خيمة القذافي،

---

(43) خشانة، رشيد، **التسلط وإلغاء الدولة، لوموند ديبلوماتيك**، مارس 2011.

University of Malaya

تقلدوا مناصب مهمة في المجالات العسكرية والاستخباراتية والدبلوماسية، وهو ما يعنى أن القذافي أعتمد على أشخاص بعينهم في إدارة الدولة دون النظر إلى الكفاءة الفنية أو الخبرة الميدانية، وقد تميز موقف هؤلاء المستشارين بالولاء التام له فلم يبدوا أية اعتراض على تقلد أي منصب في أي مجال، فضلا عن تورط بعضهم في عمليات إرهابية وأعمال تعذيب وقتل جماعي، إضافة إلى أبناء القذافي الذين بدأوا في الدخول إلى هذه الدائرة في السنوات الأخيرة[44].

2-الشبكات الأمنية، تتمثل في حركة اللجان الثورية والكتائب الأمنية، حيث أنشئت اللجان الثورية بغرض حماية النظام، ولذا فهي تتحكم في المؤتمرات الشعبية الأساسية كما تتحكم في مختلف القطاعات، ولعبت الحركة دور محوري في الثمانينيات في تصفية معارضي النظام في الداخل والخارج،كما قامت بدور كبير في التسعينيات للقضاء على التيار الإسلامي المعارض، إضافة إلى ذلك تعد الكتائب الأمنية التابعة لمعمر القذافي أحد أهم أركان الهيكل الأمنى غير الرسمي، حيث تم تأسيس هذه الكتائب بهدف حماية حكمه من الانقلاب العسكري عليه، وهى الفكرة التي سيطرت عليه بعد أن نجح في قمع عدد من الانقلابات العسكرية، ونجا من خمس عشرة محاولة اغتيال في الفترة 1976 إلى 1985 تمت أغلبها من قبل عناصر قواته المسلحة[45]، وتحظى هذه الكتائب بمعاملة متميزة من قبل القذافي، ويقود أغلبها أبناؤه، وعلى رأسهم خميس معمر القذافي آمر اللواء 83 الذي تم قتله من قبل ثوار فبراير عند قمعه للثورة، وهو يقود أقوى كتيبة أمنية كما يفوق تسلح وتدريب هذه الكتائب تسلح وتدريب القوات المسلحة نفسها[46].

3-الشبكات الاجتماعية، يقصد بها القيادات الشعبية الاجتماعية، والتي هدف من إنشائها احتواء شيوخ وشباب القبائل الليبية في أحشاء النظام لكبح جماح الدور القبلي في المجتمع الليبي، وإجهاض أية خطط إصلاحية أو أصوات معارضة تأتى من قبائل ليبيا، وإن كان الهدف المعلن من إنشاء هذه القيادات هو نشر الثورة ومكافحة الفساد[47].

---

(44) عقل، الثورة الليبية، سقوط النظام واولويات بناء الدولة، **مرجع سابق**، ص 12.

(45)Lillian Craig Harris, Libya: Qadhafi's Revolution and the Modern State,) Westview Press, Colorado, 1986), pp 75-77.

(46)**جريدة الحياة اللندنية**، 6مارس 2011، ص 4.

(47)Alison Pargeter, Libya: Reforming the Impossible? Review of African Polltical Economy,(Vol.33 No.108 (June 2006), pp219-235.

University of Malaya

يتضح من هذه المنظومة الشبكية أن هدف القذافي من تصميم هذا الهيكل أنه كان إحدى أدواته للهروب من فكرة المحاسبية والمسئولية السياسية التي أودت بالأوضاع الليبية نحو مزيد من التردى، محملا في الوقت ذاته المؤسسات الرسمية في الدولة المسئولية في حين أنها لا تمتلك أية صلاحيات حقيقية.

في ضوء هذا الواقع الذي عاشته ليبيا تحت حكم القذافي، يمكن القول أن النظام السياسي الليبي كان نظاما فرديا استبداديا متسلطا، لم يكن يسمح بالمشاركة حتى للنخبة الحاكمة، وإنما كانت مقاليد الحكم وأموره كافة في يد فرد (القذافي) وهو ما حول الدولة، كما كان يقول لويس الرابع عشر في فرنسا قبل ثورة 1789 "أنا الدولة والدولة أنا"، هذا هو حكم الفرد.

ليست مبالغة القول أن السياسة الخارجية الليبية شهدت تغيرات إثر انقلاب 1969، حيث اتسمت بالتحول وعدم الثبات، فيمكن التمييز بين مراحل مختلفة للسياسة الخارجية كل واحدة منها تختلف عن الأخرى من حيث التوجهات والأهداف والأولويات، فمن يمين الوسط إلى أقصى اليسار، ومن مناهضة الشيوعية إلى التحالف مع الاتحاد السوفييتي وتبني مواقف اليسار الجديد ومعاداة الإمبريالية ومناصرة قضايا وحركات التحرر وتارة بأنها تقود العالم الإسلامي، ثم عودة لتطبيع العلاقات مع الغرب وتوثيق العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والتعاون لمكافحة الإرهاب الدولي[48].

---

(48) يمكن تفسير هذا التحول العشوائي في السياسة الخارجية الليبية إلى غياب إمكانيات وفرص التخطيط، فصحيح (أمانة اللجنة الشعبية العامة للإتصال الخارجي والتعاون الدولي) وزارة الخارجية هي المنوط بها مهمة وضع الخطط والبرامج التي توثق علاقات ليبيا بغيرها من الدول والشعوب والتنظيمات المختلفة، إلا أن الواقع يؤكد على أنه لعقود مضت لم نجد أية إشارة فى أدبيات اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي تشير إلى أهمية التخطيط وموقعه في عمليات السياسة الخارجية الليبية، الأمر الذي يثير وباستمرار التساؤل حول من يخطط وكيف يخطط؟ وهنا معضلة السياسة الخارجية الليبية، فالتخطيط في السياسة الخارجة يساعد الدولة على التوقع المستقبلي للتطورات التي قد تنعكس على منظومة مصالحها الوطنية، بمعنى آخر من خصائص آلية التخطيط هو العمل على الحد من حالات عدم التيقن التي دائما وفى الغالب تصاحب عمليات السياسة الخارجية وأفعالها المختلفة. إلا أنه في الحالة الليبية نجد أن المشرع قد خص المنفذ بعملية وضع الخطط والبرامج وأعداد الدراسات والأبحاث السياسية والإستراتيجية لتفعيل مصالح ليبيا خارجيا، وهذا الأمر لا يمكن أن يستوي، فالمنفذ للسياسة ليس بالمخطط لها ولن نستطيع الدولة أن تنجز المهمة في ظل مثل هذه الازدواجية، وفى هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى مجموعة من الصعوبات التي وقفت عقبة أمام صياغة تخطيطية للسياسة الخارجية الليبية فيما قبل ثورة 17 فبراير، من أبرزها:

- عدم وجود تشريع ملزم للسياسة الخارجية الليبية كما هو الحال في السياسة الداخلية.
- صعوبة تخطيط السياسة الخارجية هرميا طويل الأجل.
- عدم وضوح الهيكل الذي ينبغي أن يخطط وغياب الفكر المؤسسي.

University of Malaya

خلال هذه الفترة، يمكن رصد أهم مرتكزات السياسة الليبية على النحو التالي[49]:

1-المشاركة الفاعلة في كافة مجالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية، والتي تسعى لحل مشاكل الشعوب والإسهام في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم والعمل على القضاء على التوتر على الصعيد الدولي.

2-الدعوى لإقامة نظام اقتصادي جديد يقوم على التعاون المتكافئ في قضايا الطاقة والمواد المصنعة والتقنية، وتوفير ظروف أفضل للقضاء على التخلف.

3-الاعتماد على لغة الحوار المشترك والتفاهم لحل القضايا الإنسانية.

4-التمسك بحق كل الشعوب مهما كان حجمها في كيانها وخصائصها.

من خلال التحركات السياسية الليبية في هذه الفترة يتضح أن الاتجاهات التي اعتمد عليها القذافي في تحركاته هي:

- تأثير العامل القيادي وشرعنه شخصنته فى اتخاذ القرار الخارجي.
- منح الصفة الشمولية والسيادية نظريا لصنع السياسات للمؤتمرات الشعبية دون غيرها.
- ضعف وغياب التشريعات المنظمة لعمليات وتمويل السياسة الخارجية وتطبيقاتها خارجيا.
- غياب أطراف مجتمعية أخرى (مؤسسات المجتمع المدني) تشارك في عمليات تخطيط السياسات الخارجية، خصوصا وأن الدولة لم تعد وحدها معنية بمخرجات ومدخلات نظامها السياسي.
- غياب المفهوم العام للمصلحة الوطنية العليا، وتحديد أولوياتها ومتطلبات عكسها عمليا.
- غياب وجود جهاز أو مجلس متخصص يهتم بقضايا التخطيط فى السياسة الخارجية.
- على الرغم من امتلاك ليبيا لفوائض نفطية إلا أن طبيعة النظام الاقتصادي وقوته تشكل معضلة في كون الدولة التي تتميز بتبعية اقتصادية غير قادرة على العناية بأصول التخطيط، فضلا عن ضعف مؤسساتها الاقتصادية.
- الضعف البنيوي للمؤسسات المتخصصة في جمع وتحليل البيانات والمعلومات والصياغات المفاهيمية والإستراتيجية وصياغة الخطط البديلة.

للمزيد انظر: الحراثي، ميلاد، **السياسة الخارجية الليبية خلال حقبة حكم القذافي: مدخل نظري لمؤسسة السياسة الخارجية الليبية**، ليبيا، جامعة بنغازي، مركز البحوث والاستشارات والتدريب، 1969-2011، كما انظر:

George, Allen, Planning in Foreign Policy: The State of the Art,) Foreign Affairs, 39 (2) - (10), January 1961), p.274.

[49] وزارة الخارجية، **الأبعاد الرئيسية للسياسة الخارجية للجمهورية العربية الليبية**، طرابلس، 1976، ص3.

University of Malaya

الأول: إسلامي حضاري من خلال توثيق العلاقات مع الدول الإفريقية ذات الأغلبية الإسلامية وكان القذافي يبدأ جولته بها مثل النيجر وتشاد.

الثاني: ركز القذافي على العلاقات الإفريقية العربية والتي اتسمت بالود على خلاف العلاقة مع الغرب والتي اتسمت بالنهب وإذلال شعوب أفريقيا.

ويعنى ما سبق، إن السياسة الليبية ارتكزت على ثلاثة مداخل أساسية في تحركاتها الخارجية، هي:

1-المدخل الإسلامي، فكان اتجاه السياسة الليبية نحو العمق الإسلامي وبادرت ليبيا بإنشاء مركز إسلامي كبير في النيجر لتعليم اللغة العربية.

2-المدخل الاقتصادي، حيث قامت ليبيا استغلال اقتصادها لتوسيع الاستثمارات في الدول الإفريقية من خلال إقامة البنوك والمصانع والشركات التي وفرت آلاف فرص العمل لشباب الدول الإفريقية.

3-المدخل الإفريقي، وثقت ليبيا علاقتها بالدول الإفريقية من خلال العلاقات التي تربط القذافي بقادة حركات التحرر في الدول الأفريقية[50].

في ضوء ذلك، يمكن التمييز بصورة إجمالية بين مرحلتين في مسار تطور السياسة الخارجية الليبية، محددا كل مرحلة، والعوامل وراء التوجهات الحاكمة لكل مرحلة، فضلا عن دراسة أثر العوامل المؤدية إلي التحول أو التغير في هذه التوجهات، **وذلك علي النحو التالي**:

المرحلة الأولى، مع وقوع انقلاب 1969، تبنت السياسة الخارجية الليبية توجهات معادية للشيوعية وللسياسة السوفييتية والتواجد السوفييتي في منطقة البحر الأبيض المتوسط وفي المنطقة العربية.

المرحلة الثانية، مع انهيار الاتحاد السوفييتي ومنظومته الشيوعية وإنفراد الولايات المتحدة الأمريكية، بزعامة العالم كقطب وحيد في السياسة الدولية خلال التسعينيات افتقدت بقية النظم الشمولية وعلى رأسها ليبيا مظلة الحماية السوفييتية، وتحت تهديد العصا الأمريكية الغليظة أجرى القذافي مراجعة شاملة لسياساته وشعاراته الديماغوجيه، وكان من أولويات هذه المراجعة تقليص دور اللجان الثورية وتجميد نشاطها في أوروبا والعالم، وهي المرحلة التي شهدت رضوخ القذافي لشروط الإدارة الأمريكية الجمهورية بزعامة جورج بوش، وفي مقدمها تعهده بنبذ سياسة الإرهاب، والتعاون الاستخباراتي مع المخابرات الأمريكية والأوروبية في مكافحة الإرهاب الدولي.

---

[50] **مجلة الغد العربي**، العدد الثالث، يونيو 1998.

University of Malaya

خلال هذه المرحلة انكفأت اللجان الثورية على نفسها داخل ليبيا لفترة من الزمن، وعادت بعد إعادة تنظيم وترتيب أولوياتها إلى ممارسة نشاطها الخارجي في الاستثمارات الخارجية، وتوظيف المال السياسي، وتحكمت قياداتها وعناصرها في جميع مفاصل الدولة الليبية، فتولت العناصر القيادية في مكتب الاتصال اللجان الثورية السيطرة والتحكم في الأجهزة الأمنية، وتغلغلت عناصرها في مؤسسات الدولة السيادية والخدمية، وتولت بعض قياداتها الحقائب الوزارية الهامة وحافظت على بقائها فيها، وتداولت فيما بينها هذه الحقائب والمناصب طيلة العقود الثلاثة الماضية[51].

ثالثا: آليات السياسة الخارجية الليبية في عهد القذافي:

اعتمدت السياسة الخارجية الليبية–مع بداية وصول القذافي إلى الحكم–في تنفيذ أهدافها على الأدوات الدبلوماسية التقليدية، وهي وزارة الخارجية والسفارات والقنصليات والبعثات الدبلوماسية، إلا أن الأمر لم يستمر طويلا، فبعد ما يقرب من عقد على الحكم الجديد، بدأت أدوات جديدة تقوم بأدوار موازية في تنفيذ السياسة الخارجية، والتوجهات الجديدة كان على رأسها مكتب الاتصال باللجان الثورية ، و(اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي) وزارة الخارجية، و(المكاتب الشعبية) السفارات، حيث أُوكلت لها وظيفة تمثيل ليبيا لدى الدول التي تقيم معها علاقات دبلوماسية أو قنصلية ومهمة التعاطي مع الشأن الخارجي الليبي، بما يعرف بالدبلوماسية الشعبية الذي يمكن أن أعرفها بأنها: تعمل علي تقوية العلاقات ورعاية المصالح بين الشعوب، بديلا عن الأدوات و القنوات الدبلوماسية التقليدية المتعارف عليها، وهذا يعد خلافا للقانون الدبلوماسي والقنصلي الدولي وبخاصة اتفاقيتا فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية، وذلك في ممارسة غير مسبوقة في تاريخ العلاقات بين الدول وغير منصوص عليها في المواثيق والأعراف الدولية ومبادئ وأحكام القانون الدولي.

يعني مما سبق، أن آليات تنفيذ السياسة الخارجية الليبية اتسمت في تلك الحقبة بالازدواجية، حيث قام مكتب الاتصال باللجان الثورية بدور غير رسمي في تنفيذ الأهداف والمخططات غير المعلنة لسياسات القذافي الخارجية خلال العقد الأخير من مرحلة الحرب الباردة بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي، ولاسيما خلال الفترة من 1980 إلى 2000.

---

[51] فاضل عبد اللطيف، السياسة الخارجية الليبية في ظل انقلاب 1969، **جريدة الوطن الليبية**، 2012/1/2.

University of Malaya

يمكن توصيف السياسة الخارجية الليبية في تلك المرحلة بأنها سياسة عدائية تصادمية في إطار ما عرف حينها بالمد الثوري أو تصدير الثورة، جعلت من معاداة ما كان يطلق عليها النظم الرجعية والعميلة والإمبريالية شعارها، وسعت إلى زعزعة استقرار وأمن الحكومات والنظم المعادية لها[52].

ومن الأهمية بمكان القول أن الأداة الدبلوماسية لم تكن هي الأداة الأكثر استخداما في سياسة القذافي الخارجية[53]، وإنما كانت للأداتين الاقتصادية والعسكرية و الأمنية اليد الطولى في تنفيذ أهدافه الخارجية، وإن حظيت الأداة الاقتصادية بالأولوية، فالعوائد النفطية الضخمة كانت المحرك الرئيس للتطلعات، حيث لعب العامل الاقتصادي الدور الحاسم في تهيئة المناخ الملائم للقذافي ليتمدد سياسيا وأحيانا عسكريا ضمن الجوار العربي والإطار الإفريقي، وظل العامل الاقتصادي إلى وقت متأخر من عمر رأس الانقلاب على أنه الحافز لعقد التحالفات والشراكات والصفقات مع الاتحاد الروسي والصين ودول الاتحاد الأوروبي.

تتضح أولوية هذه الأداة وأهميتها المؤثر والفاعل في رسم وتنفيذ أهداف السياسة الخارجية الليبية، من خلال دورها سواء عن طريق عقد الصفقات الضخمة للسلاح مع جمهوريات الاتحاد السوفييتي وفرنسا والصين في مرحلة سابقة، تم استخدامها في ثلاثة حروب خاسرة ضد جيران ليبيا في تشاد وأوغندا ومصر، أو بتمويل وتسليح وتبني حركات وجماعات يسارية وإرهابية خلال مرحلة الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والشيوعي، أو بتقديم المساعدات والتوظيف السياسي للأموال الليبية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية لتنفيذ مخططات وتطلعات خارج حدود ليبيا الجغرافية، كمساندة وتمويل محاولات انقلابية في العديد من الدول العربية والإفريقية من بينها السودان والمغرب وتونس، أو من خلال استخدامها كأداة للضغط الاقتصادي المباشر لاسيما على دول الجوار العربي، وذلك بتوظيف ورقة العمالة والمساعدات الاقتصادية، يدلل على ذلك أن هذه المساعدات، لم تكن تقدم في أغلب الأحيان بشكل مدروس وعلى هيئة مساعدات إنمائية وإنما تقدم مباشرة إلى رؤساء الدول والحكومات.

---

(52) فاضل عبد اللطيف، السياسة الخارجية الليبية في ظل انقلاب 1969، **جريدة الوطن الليبية**، 2012/1/2.

(53) حيالى، سليمان يوسف، اتجاهات الدبلوماسية الليبية فى أفريقيا، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، :مصر، مؤسسة الأهرام، ع33، يوليو 1973، ص 176.

University of Malaya

المبحث الثالث: التعريف بالسياسة الشرعية

تهتم السياسة الشرعية بمسألة الحكم وكيفية قيادة الدولة لتحقيق مصالحها الدينية والدنيوية، وذلك بمتابعة المتغيرات والمستجدات الداخلية والخارجية في ظل أحكام الشريعة وتحقيق مقاصدها، من خلال ذلك سوف أتناول تعريف السياسة الشرعية والسياسة الوضعية والفرق بينهما، ومجالات العمل بالسياسة الشرعية وحجيتها، والنظام الدستوري في الإسلام.

أولاً : تعريف السياسة الشرعية والفرق بينها وبين السياسة الوضعية:

المعنى اللغوي للسياسة:

جاء في «المصباح المنير»: "سَاسَ زيد الأمرَ يسوسه: أي دبَّره وقام بأمره" [54].

وجاء في «لسان العرب»: "السَّوْسُ الرياسة.

قال: ساسوهم سَوْسًا... وساس الأمرَ سياسة: قام به... ويقال: سُوِّس فلان أمر بني فلان، أي كُلِّف سياستهم... والسياسة: القيام على الشيء بما يصلحه"[55].

فالسياسة تستعمل في اللغة بمعنى : الفساد، أو الجبلة، أو التدبير.

والسياسة بمعنى : التدبير؛ هي الاستعمال المقصود هنا.

ومن شواهد قوله تعالى: ﴿ **آ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ**﴾ [56].

ومن السنة قول النبي ـ صلى الله عليه وسلم-:(**كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، كلّما هلك نبيّ، خَلَفَه نبيّ، وإنَّه لا نبيَّ بعدي**) [57].

أما الشرعية لغة: فمن شرع أي سنّ وبيّن [58].

---

[54] الفيومي، أحمد بن محمد بن علي الفيومي، **المصباح المنير**، المكتبة العصرية، ص154.

[55] بن منظور, محمد بن مكرم بن علي, أبو الفضل، **لسان العرب**، ط3, مج6، بيروت: لبنان، دار صادر، 1414هـ، ص44.

[56] **سورة الأنعام**: الآية (38).

[57] الإمام البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله، **الجامع الصحيح، صحيح البخاري**، ط1، القاهر: مصر، دار الشعب، 1407، 1987م، كتاب حاديث الأنبياء، باب باب ما ذكر عن بني إسرائيل, رقم الحديث :3455، ج4، ص206

[58] ابن منظور، لسان العرب، ج7، **مرجع سابق**، ص86.

University of Malaya

وتفيد ياء النِّسبة أنها مسنونة ومشروعة من قبل مشرع، فلو نسبت السياسة إلى الدين كانت مشروعة من االله، ولو نسبت إلى الجهة التشريعية في الدولة أصبحت مشروعة من جهتها[59].

وبناءً عليه، يمكن القول: إن السياسة الشرعية لغة القيام على الأمر بما يصلحه وفق مقتضى التشريع وروحه ومقاصده وأصوله

المعنى الاصطلاحي للسياسة:

عرفها ابن عقيل الحنبلي – رحمه الله – بأنَّها: " ما كان من الأفعال ، بحيث يكون الناس معه أقرب إلى الصلاح ، وأبعد عن الفساد، وإن لم يشرعه الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولا نزل به وحي" [60].

وعرفها ابن نجيم الحنفي – رحمه الله – بأنَّها " فعل شيء من الحاكم؛ لمصلحة يراها، وإن لم يرد بذلك الفعل دليل جزئي"[61].

والسياسة في الفقه السياسي الإسلامي هي: "ما كان من الأفعال بحيث يكون الناس معه أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد ولو لم يشرعه الرسول صلى الله عليه وسلم ولا نزل به وحي"[62].

والسياسة الشرعيَّة لها معنيان:

أوَّلهما: عام، وهو: تدبير أمور الناس وشؤون دُنياهم بشرائع الدِّين.

والآخر: خاص، وهو: ما يراه حاكم الدولة، أو ما يصدِره من الأحكام والقرارات؛ زجرًا عن فسادٍ واقعٍ، أو وقايةً من فسادٍ متوقَّع، أو عِلاجًا لوضع واقعٍ ، بما لا يُخالِف مقاصد الشَّريعة[63].

ثانيا: الفرق بين السياسة الشرعية والسياسة الوضعية:

السياسة الشرعية بمدلوليها العام والخاص هي: كل حكم أو إجراء وتدبير تُساس به الكافَّة[64]، على مقتضى النظر الشرعي[65].

---

(59) الفيومي، المصباح المنير، ج2، **مرجع سابق**، ص421-422.

(60) ابن القيم، **الطرق الحكمية في السياسة الشرعية**، تح: محمد جميل غازي، ط1، القاهرة: مصر مطبعة المدني، ط1، 1977م، ص17.

(61) ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم، **البحر الرائق"شرح كنز الدقائق"**، ط2، بيروت،: لبنان، دار الكتاب الإسلام، ص5، 76.

(62) ابن منظور، لسان العرب، ج6، **مرجع سابق**، ص108).

(63) العطية، علي بن سليمان، السياسة الشرعية في النظام الأساسي للحكم، **رسالة دكتوراه**، قسم السِّياسة الشرعية بالمعهد العالي للقضاء، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، عام 1427هـ.

University of Malaya

والسياسة الوضعية في النظر الإسلامي الشرعي هي: كل سياسة تُحمل فيها الكافَّة، على غير مقتضى النظر الشرعي [66].

فالنظر في السياسات المقننة أو التي عليها العمل، يُعَبَّر عنها بـ(النظام السياسي)؛ الذي يقصد به نظام الحكم في أي بلد من البلاد، و يتناول شرحه ما يُعرف بـ(علم القانون الدستوري) [67]؛ فالسياسات الوضعية، رديف لما يُعرف في هذا العصر بـ" الدساتير الوضعية"، وما يتفرع عنها[68].

هي داخلة في مصطلح (القانون) بمدلوله الواسع، الذي هو: "مجموعة القواعد و المبادئ والأنظمة، التي يضعها أهل الرأي[69]، بهدف تنظيم شؤون الناس وحياتهم الاجتماعية والاقتصادية، على وجه الالزام، استجابةً لمتطلبات الحياة وسدّاً لحاجاتها، و وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب.

إن السياسة الشرعية تقوم على مقصد العبودية لله تعالى المتمثل في الدعوة إليه وحكم الحياة بشريعته. بينما تقوم السياسات الوضعية على فصل الدين عن الدولة أو الفكر العلماني الذي يمثل مفترق الطريق بين السياسة الشرعية والسياسات الوضعية المعاصرة ... ، ومُقَرِّر السياسة الشرعية " أولوا الأمر"؛ ويشترط أن تكون تقريراتهم نتيجة (الاجتهاد المعتبر) الذي يشترط – ضمن ما يشترط لصحته – أن يصدر من مجتهد،والمجتهد يشترط فيه استيفاؤه شروط الاجتهاد – المطلق أو الجزئي بحسب الموضوع.

ومُقَرِّرِي السياسات الوضعية المعاصرة: أعضاء " سلطة إعداد الدستور؛ وهي إما أن تكون منتخبة، وإما أن تكون معينة؛ تصعد بشروط عادية في الناخب والمنتخب، لا تتضمن معياراً علمياً، ولا دلالة على بصيرة.

---

(64) الكافَّة: الجميع من الناس. انظر: **الجوهري**، **الصحاح**، باب الفاء، فصل الكاف. والمراد هنا: الأمَّة المسوسة " المحكومة".

(65) انظر: بن الخلدون، عبدالرحمن، **مقدمة ابن خلدون**، نشر دار يعرب، دمشق، سوريا، 2004،1425، ص191، وانظر: ابن الأزرق، **بدائع السلك في طبائع الملك**، ج1، القاهرة: مصر، دار السلام، ص291.

(66) بن اخلدون، مقدمة ابن خلدون، **مرجع نفسه**، ص191.

(67) ينظر: متولي، عبد الحميد، **القانون الدستوري والأنظمة السياسية**، ط1، ج1، بيروت: لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، 2009م، ص24 .

(68) ينظر: هوريو، أندريه، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، ط1، ج1، بيروت: لبنان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1977م، ص284.

(69) ينظر: ابن الأزرق، ودائع السلك في طبائع الملك، مج1، **مرجع سابق**، ص291.

University of Malaya

وهذه النظرة المتساهلة في السياسات الوضعية، مبنيَّة على قاعدة مقتضاها حرية الجماعة في تقرير ما تشاء من تنظيمات بالطرق (الدستورية)، وهي قاعدة مبنية على الفكر الوضعي، الذي يمنح حق (التشريع) لغير الله، ليشرع ما لم يأذن به الله [70].

ويمكن اجمال الفروق بين السياسة الشرعية والسياسة الوضعية، فمن حيث (المصدر) السياسة الشرعية مصدرها إلهي، أما السياسات الوضعية فمصدرها فكر بشري، والسياسة الشرعية واجب ديني؛ أما السياسات الوضعية ؛ فإلزام وضعي.

ومن حيث المقاصد والغايات، " فسياسة أمور الدنيا في المنهج الإسلامي تتم على مقتضى النظر الشرعي، وفي إطار العبودية الكاملة لله تعالى ، ولكنها في النظم الوضعية تتم على مقتضى النظر العقلي، أو على مقتضى الهوى والتشهي خارجاً عن دائرة العبودية، وذلك يمثل مفترق الطرق بين السبيلين" [71].

والفروق بين أصول السياسة الشرعية، والقواعد الدستورية الوضعية، يتجلى في أنَّ أصول السياسة الشرعية، تكفّل بحفظها رب العباد عز وجل، وأنَّ أصول السياسة الشرعية، تكفّل الله بحفظها، وهي حجة الله التي أنزلها على خلقه، قال الإمام الشافعي: "... الله جلَّ ثناؤه أقام على خلقه الحجة من وجهين أصلهما في الكتاب: كتابه، ثم سنةُ نبيه بفرضه في كتابه اتباعها " [72].

وأنَّ هذه الأصول لا مجال للرأي فيما اتضح حكمها فيه؛ ولو كان مصدره الشورى؛ وفي هذا يقول الإمام البخاري – رحمه الله – "وكانت الأئمة بعد النبي ـ صلى الله عليه وسلم– يستشيرون الأمناء من أهل العلم في الأمور المباحة؛ ليأخذوا بأسهلها؛ فإذا وضح الكتاب والسنة لم يتعدوه إلى غيره، اقتداءً بالنبي صلى الله عليه وسلم "[73]، وهذه الأصول تشتمل على بيان جميع الأحكام والنوازل،" فليست تترل بأحد من أهل دين الله نازلة إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها "[74]، كما تتضمن قواعدها تتضمن قوة

---

[70] العتيبي، سعد بن مطر، **لموازنة بين السياسة الشرعية والسياسات الوضعية**،

http://www.saaid.net/Doat/otibi/74.htm

[71] العتيبي ،سعد بن مطر، **أضواء على السياسة الشرعية**، صhttp://saaid.net/Doat/otibi.190

[72] الشافعي، محمد بن إدريس، **الرسالة**، ط1، مصر، نشر مكتبه الحلبي، 1358هـ، 1940م، ص68.

[73] البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، **الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ـصلى الله عليه وسلم ـوسننه وأيامه**، ط4، القاهرة: مصر، المكتبة السلفية، 1400هـ.

[74] الشافعي، الرسالة، **مرجع سابق**، ص20.

University of Malaya

الإلزام؛ بربط تطبيقها بالسعادة والفلاح في الدنيا وفي الآخرة، وربط عدم تطبيقها بالشقاء والعقاب في الدنيا والآخرة[75].

وهذه الخصائص ليس في القواعد الدستورية شيءٌ منها؛ فهي خالية منها ، وذلك لأنها صادرة من الإنسان الذي علمه وحواسه ومدركاته محدودة، فضلا عما تتنازعه من إرادات نحو الخير والشر، وما تتجاذبه من ايدلوجيات ودوافع وانفعالات تؤثر في تقعيده وتقنينه للقواعد الدستورية.

ثالثا: مجالات العمل بالسياسة الشرعيَّة وحجيتها

أ – ما لا يدخل في مجالات إعمال السياسة الشرعية:

لا يدخل في مجالات إعمال السياسة الشرعية ما يُعرف بالثوابت في ذاتها، التي منها ما يتعلق بالمكلفين من الأحكام العقدية، كأركان الإيمان، وقضايا الولاء والبراء؛ فهذه وأمثالها ثوابت في الدِّين لا يمكن أن تتغير، وكذا " الأحكام الشرعية التي تتضمن قواعد هذا الدِّين وأسسه، والأحكام المعلومة من الدين بالضرورة، والأحكام التي تحث على الأخلاق والفضائل، بل وجميع الأحكام الشرعية العملية التي لم تُبن على العرف أو المصلحة أو التي لم تُناط بعلة أو التي لم تصحبها ضرورة؛ فإنَّها ثابتة ولا يصح جعلها محلّ نظر وتغيير[76].

ب – ما يدخل في مجالات إعمال السياسة الشرعية:

مسائل الفقهية من حيث دخولها تحت السياسة الشرعية بمدلولها الخاص، وعدمه، تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: ما لا يختص به أولو الأمر، وليس داخلاً في تدبيرهم بالولاية، ومجال هذا القسم: الأحكام التي أنيطت وربطت بأسبابٍ متى وُجِدَت وُجِدَت هذه الأحكام ، دون تعلق بالولاية، فهذا القسم ليس مختصّاً بأولي الأمر؛ إذ إنَّه يتبع سببه الشرعي[77].

القسم الثاني: ما كان موكلاً إلى تدبير أولي الأمر، وهي الأخرى أنيطت وربطت بأسباب تحليها، وقد نص عليها الفقهاء في مظانها[78].

---

(75) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، **مجموع الفتاوى**، ط3، ج19، دار الوفاء، 1426هـ، 2005م، ص93-96 -105.

(76) ينظر، حسين، **وسطية الإسلام وواقعيته**، الخليل، مكتبة دنديس، ص47.

(77) ابن حجر، أحمد بن علي، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، ج6، السعودية، مكتبة الرياض، ص479

(78) ابن عبد السلام، عز الدين، **قواعد الأحكام في مصالح الأنام**، تح: عبد الغني الدقر، ط1، دمشق: سوريا، دار الطباع، 1413،=

University of Malaya

فالنوع الأول، مما تجري فيه السياسة الشرعية، هي أحكام الوقائع التي لا نجد لها دليلاً خاصّاً صريحاً في الكتاب الكريم، أو السنة المطهرة، أو الإجماع، ولا نجد لها نظيراً نقيسه عليها، مما ثبت بالأدلة الثلاثة السابقة، وعندئذ تستنبط لهذه الوقائع الأحكام التي تحقق المصلحة المعتبرة للأمة، بطريقة من الطرق التي تعترف بها الشريعة وتقرها، مثل: المصالح المرسلة، أو سد الذرائع، أو العرف، **والنوع الثاني**، الأحكام التي من شأنها ألا تبقى على شكل واحد، بنوعيها السابقين- وهما الأحكام الثابتة من أول الأمر بناء على المصلحة مثلا، والثابتة بنص مرتبط بمصلحة معينة – وإنما تختلف باختلاف العصور والأحوال، وتتبدل بتبدل المصالح، وتتغير بتغير الظروف والمجتمعات[79].

ج: حجية العمل بالسياسة الشرعية ومنهج الاستدلال بها:

تقوم أحكام السياسة الشرعية على الأدلة الشرعية النصية والاجتهادية والأصول الاستنباطية، فالسياسة الشرعية لا تعتبر من الشريعة ولا يعمل بها إلا إذا كانت أحكامها متفقة مع أحكام الشريعة وقواعدها الكلية، ولم تخالف نصا أو إجماعاً مخالفة حقيقيةً، يشهد لهذا عمل الخلفاء الراشدين، والائمة المجتهدين، وتؤيده الأدلة الآتية:

1-إن الشرائع السماوية السابقة على الاسلام كانت تراعي مصالح وحاجات الشعوب.

2-إن الشريعة الإسلامية قد راعت اختلاف الأحوال في تشريعها، فشددت في الشهادة مالم تشدد في الرواية، مع أن كلا منهما إخبار.

3-إن الشريعة الإسلامية راعت – أيضاً – اختلاف الأحوال، بما أنشأته من الرخص، فجوزت في حالتي السفر والمرض ترك بعض أركان الصلاة وشروطها، ووسعت على المرضع فأعفتها من تطهير بعض النجاسات التي تصيب ثوبها، وهذا دليل على اعتبار العمل بالسياسة الشرعية، رفعاً للحرج.

=

ص405، وينظر: الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام**، دمشق، المكتب الإسلامي، ج4، ص303، وينظر: السبكي، تاج الدين، **جمع الجوامع "مع شرح المحلي بحاشية البناني"**، مج2، بيروت: سوريا، دار الفكر، ص391.

(79) عطوة، عبد العال أحمد، **المدخل إلى السياسة الشرعية**، الرياض: المملكلة العربية السعودية، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية، 1993م، ص54-55.

University of Malaya

4-إن حالة الناس في العصور المتأخرة قد تغيرت عما كانت عليه في صدر الإسلام، فقد كثر الفساد، وانتشرت في الأمة أمراض اجتماعية تتطلب علاجاً يقضي على هذه الأمراض، بشرط ألا يخالف ذلك أصلاً من أصول الشريعة، ولا علاج لها إلا في ظل السياسة الشرعية التي تهدف إلى القضاء على الفساد في المجتمع وتحقيق المصالح المعتبرة للأفراد والجماعات في كل زمان ومكان، فلو لم نقل باعتبارها تعطلت المصالح واستشرى الفساد، وضاعت الحقوق، وهو أمر لا تقره الشريعة.

5-إن أحكام السياسة الشرعية يستنبطها المجتهد بواسطة القواعد العامة في الشريعة والبناء عليها، مثل قواعد التيسير والسهولة، ورفع الحرج، وغيرها من القواعد العامة التي يبني عليها المجتهد استنباط الحكم الذي يحقق مقصداً أو أكثر من مقاصد الشريعة، وهذه قواعد محكمة دل على اعتبارها الكتاب والسنة، بأكثر من نص لكل قاعدة، فيكون ما بني عليه وهي أحكام السياسة الشرعية معتبر أيضاً في نظر الشريعة على أنه جزء منها.

6-عمل الخلفاء الراشدين بأنواع من السياسة الشرعية، وشاركهم في ذلك الصحابة قولاً وفعلاً، ولم يخالف منهم أحد فيما رأوه، فكان ذلك إجماعاً على العمل بالسياسة الشرعية[80].

ويمكن إجمال ما استدل به في مناهج على النحو الآتي:

المنهج الأول: الاستدلال بشواهد السياسة الشرعية من القرآن العظيم، والسنة النبوية، وسنة الخلفاء الراشدين ، فمن القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿**وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِّفُوا حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ** ﴾[81]، فما قام به النبي – صلى الله عليه وسلم- من إنزال عقوبة بهم، وذلك بهجر المسلمين له، ومنهم من قربان زوجاتهم، هو منع من أمور مباحة لهم في الأصل، هو من مقتضيات السياسة الشرعية، قال ابن العربي: " فيه دليل على أن للإمام أن يعاقب المذنب بتحريم كلامه على الناس أدباً له ... وعلى تحريم أهله عليه"[82].

---

[80] ينظر: عطوة، المدخل إلى السياسة الشرعية، **مرجع سابق**، ص137 -143.

[81] **سورة التوبة**: الآية (118).

[82] ابن العربي، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي، **أحكام القرآن**، ط3، مج2، بيروت: لبنان، دار الكتب العلمية، 1424 هـ، 2003 م، ص597.

University of Malaya

ومن شواهد السياسة الشرعية في السنة النبوية، قوله – صلى الله عليه وسلم- لعائشة رضي الله عنها: **(لَولا أن قومك حداثة عهد قومك بالكفر لنقضت الكعبة ولجعلتها على أساس إبراهيم فإن قريشا حين بنت البيت استقصرت ولجعلت لها خلْفا)** [83]، وتَرْكُ النبي – صلى الله عليه وسلم- له؛ خشية مفسدة أعظم من مصلحته، وهذا من أحكام السياسة الشرعية.

أما من سنة الخلفاء الراشدين، فجمع أبي بكر الصديق – رضي الله عنه- للمصحف لما كثر القتل في القراء[84] وأمْرُ عمر –رضي الله عنه- بجلد شارب الخمر ثمانين جلدة، وكان شارب الخمر يجلد في زمن النبي –صلى الله عليه وسلم-، وأبي بكر رضي الله عنه ، وصدراً من خلافة عمر رضي الله عنه، أربعين[85].

قال النووي: "وأما زيادة عمر، فهي تعزيرات، والتعزير إلى رأي الإمام: إن شاء فعله وإن شاء تركه؛ بحسب المصلحة في فعله وتركه ؛ فرآه عمر ففعله ، ولو يره النبي – صلى الله عليه وسلم- ولا أبو بكر ولا علي فتركوه"[86].

وحرق عثمان- رضي الله عنه- مصاحف كانت فيها آيات وقرآن منسوخة، ولم ينكر ذلك عليه أحد[87]؛ فهذا عمل بمقتضى السياسة الشرعية.

وحرق علي- رضي الله عنه- للزنادقة؛ فهذا من السياسة الشرعية. قال ابن القيم: " ومن ذلك [السياسة الشرعية] حرق علي – رضي الله عنه- الزنادقة والرافضة، وهو يعلم سنة رسول الله- صلى الله عليه وسلم- في قتل الكافر؛ ولكن لما رأى أمراً عظيماً، جعل عقوبته من أعظم العقوبات؛ ليزجر الناس عن مثله"[88].

---

(83) أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب الحج، باب لتطيب للجمعة**، رقم الحديث :1585،ج4، ص99، وأخرجه مسلم في صحيحه كتاب الحج، باب باب نقض الكعبة وبنائها ، رقم الحديث :1333، ج2، ص968.

(84) أخرجه مسلم في صحيحه، **كتاب الحج، باب باب نقض الكعبة وبنائها**، رقم الحديث:1333، ج2، ص968.

(85) أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب تفسير القرآن، باب الضرب بالجريد والنعال**، رقم الحديث :6397، ج6، ص2488.

(86) النووي، أبو زكريا يحي بن شرف بن مري النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، ط2، بيروت: لبنان، دار إحياء التراث العربي، 1392هـ، باب حد الخمر، ج6، ص126 ،

(87) أخرجه البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين ، **شعب الإيمان**، ط1، بيروت: لبنان، دار الكتب العلمية، باب فصلٌ في الصلاة على النبي، 1410هـ ، رقم الحديث: 1599،ج2، ص226،.

(88) ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب، **الطرق الحكمية في السياسة الشرعية**، تح: نايف بن أحمد الحمد، ط1، مج1، مكة المكرمة، دار عالم الفوائد، 1428هـ، ص 29.

University of Malaya

المنهج الثاني: الاستدلال بـ (أدلَّة أصول السياسة ، ومستنداتها).

والاستدلال هو طلب الدليل، والدليل في اللغة هو المرشد، وفي الاصطلاح: فقد عرفه الأصوليون بقولهم ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري [89].

وأدلة الاستدلال كثيرة، إجمالية وتفصيلية، فمن أدلة الاستدلال الإجمالية: قوله تعالى: ﴿ **وَإِذا جاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطانَ إِلاَّ قَلِيلاً** ﴾ [90] قال القرطبي: فيها دليل على الاجتهاد عند عدم النص والإجماع [91] .

وقال النووي – رحمه الله – مستدلاً بهذه الآية على وجوب الاستنباط، وعدم الاتكال على ما نص عليه صريحاً – : "... فالاعتناء بالاستنباط من آكد الواجبات المطلوبة؛ لأن النصوص الصريحة لا تفي إلا بيسير من المسائل الحادثة فإذا أُهمل الاستنباطُ فات القضاءُ في معظم الأحكام النازلة، أو في بعضها والله أعلم"[92].

وأما الأدلة التفصيلية الدالّة على الاستناد إلى الاستدلال في الاستنباط؛ فهي أدلةُ طرق الاستدلال، التي لها الصلة الأقوى في تأصيل السياسة الشرعية وبيانها كالتالي:

الطريق الأول: المصالح المرسلة:

والمصالح من جهة اعتبار الشرع لها وعدمه، لا تخلو عن ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن يدل دليل خاص من الشرع على اعتبار تلك المصلحة، وعدم إهدارها؛ فهذه لا إشكال في صحتها، ولا خلاف في إعمالها.

الحالة الثانية: أن يدل دليل خاص من الشرع على إهدارها وعدم اعتبارها؛ وهذه مردودة برد الشرع لها لا سبيل إلى قبولها و إعمالها.

---

[89] الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، **إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول**، ط1، ج1، دار الكتاب العربي، 1419هـ، 1999م، ص22.

[90] **سورة النساء**، الآية 83

[91] القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج الأنصاري الخزرجي شمس الدين، **الجامع لأحكام القرآن**، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط1، مج5، القاهرة،: مصر، دار الكتب المصرية، 1384هـ, 1964م، ص 292.

[92] بن الحجاج، المنهاج شرح صحيح مسلم، ج11، **مرجع سابق**، ص57.

University of Malaya

حجية الاستدلال بالمصالح المرسلة ثابتة بالكتاب، والسنة، والإجماع، واستقراء الشريعة؛ أما الكتاب والسنة فقد مثلنا له سابقاً، وبالنسبة للاجماع؛ فقد أجمع الصحابة ـ رضي االه عنهم ـ إجماعاً سكوتياً على العمل بالمصالح المرسلة، في وقائع كثيرة بانضمام بعضها إلى بعض يحصل القطع؛ من مثل: جمع المصحف (كما عند البخاري)؛ وعهد أبي بكر بالخلافة إلى عمر – رضي الله عنهما – (وهو في الصحيحين)؛ وتدوين الدواوين (وهو في الموطأ والطبقات الكبرى وغيرها)؛ وعقوبة شارب الخمر بثمانين (وهو في الصحيحين).

وأما استقراء الشريعة، فقد قال عز الدين بن عبد السلام رحمه الله: "ومن تتبع مقاصد الشرع في جلب المصالح ودرء المفاسد، حصل له من مجموع ذلك اعتقاد أو عرفان، بأنَّ هذه المصلحة لا يجوز إهمالها، وأنَّ هذه المفسدة لا يجوز قُربانها، وإن لم يكن فيها نص و لا إجماع ولا قياس خاص؛ فإنَّ فَهم نفس الشرع يوجب ذلك"[(93)].

ومن الشروط المتفق عليها في الاستدلال بالمصالح المرسلة: أن لا تعارض نصاً – من الكتاب أو السنة – ولا إجماعاً ،أن تكون ملائمة لتصرفات الشارع . بأن يثبت للمصلحة المستدلِّ بها علاقة اعتبار شرعية، بدلالة أصل كلي؛ بأن اعتبر الشارع جنسها في الجملة. وقد يعبر عنه بعض العلماء بقوله: أن تعود على مقاصد الشريعة بالحفظ والصيانة.

الحالة الثالثة: أن لا يدل دليل خاص على اعتبار مناسبة ذلك الوصف ولا على إلغائها وإهدارها. ويعبر عنها بالمصلحة المسكوت عنها.

المنهج الثالث: الاستدلال بما ورد من النصوص في إثبات قاعدة (رفع الحرج)؛ التي لها تعلق بجميع أصول السياسة الشرعية.

المنهج الرابع: الاستدلال بسنة الله عز وجل في التشريع منذ بدء الخلق؛ من حيث مراعاتها في اختلاف الأحكام والشرائع، واختلاف الأزمان والأحوال ؛ فظهر أنها سنة الله عز وجل في سائر الأمم؛ وأنَّ شرع من قبلنا شرع لنا، ما لم يرد شرعنا بخلافه.

والمصلحة المرسلة لغة: تطلق ويراد منها الفعل الذي فيه صلاح ونفع.

---

(93) أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي، **قواعد الأحكام في مصالح الأنام**، ج2، بيروت: لبنان، دار المعارف، 188.

University of Malaya

وفي الاصطلاح: هي كل مصلحة غير معتبرة ولا ملغاة بنص من الشارع بخصوصها، يكون في الأخد بها جلب منفعة او دفع ضرر[94].

وعلاقة المصلحة بالسياسة الشرعية قوية فالسياسة الشرعية هي المجال الذي يضفي الطابع العملي أو التطبيقي على المفهوم الأصولي للمصلحة إضافة إلى كون المصلحة أداة استدلالية في بناء الحكم الفقهي[95].

ربعا: النظام الدستوري في الإسلام (مصادره وخصائصه).

التعريف بالدستور ومبادئه وأقسامه:

الدستور: "هو مجموعة من القواعد التي تحدد شكل الدولة إن كانت ملكية أو جمهورية، ونوع الحكومة، وكيفية تنظيم السلطات العامة في الدولة، من حيث تكوينها واختصاصها، وتنظيم علاقات السلطات بعضها بالبعض، (كذا الآخر)، وتقرر الحقوق الأساسية للأفراد، وتنظيم علاقاتهم بالدولة وسلطاتها"[96].

مبدأ الدستورية:

ويتخلص مبدأ الدستورية في كون نصوص الدستور في الصدارة، فلا يتقدم أي قانون كان من قوانين الدولة، ويجب على السلطات كلها: حاكمها ومحكومها، أن تخضع لأحكام الدستور، فلا يجوز لأحد كائناً من كان: هيئة أو أفراداً، أن يخالفوا ما يقتضيه. ومن مستلزماته أن يخضع التشريع الأدنى للتشريع الأعلى، فلا يجوز معارضة أي تشريع عادي لتشريع دستوري[97].

أقسام الدساتير:

تنقسم الدساتير عدة تقسيمات لاعتبارات مختلفة هذا بيانها:

فمن حيث طريقة تدوينها ، تنقسم إلى قسمين:

---

[94] وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، **الموسوعة الفقهية الكويتية**، ط1، ج1، الكويت، 427 هـ، ص31.

[95] الطائي أحمد عليوي حسين، **الموازنة بين المصالح،"دراسة تطبيقية في السياسة الشرعية"، رسالة دكتوراه**، قسم أصول الفقه، جامعة بغداد، ط1، مج1، بغداد،: العراق، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2007.

[96] زيدان، عبدالكريم، **نظرات في الشريعة والقوانين الوضعية**، ط1، بيروت: لبنان، مؤسسة الرسالة، 2005، ص121.

[97] ينظر: ليلة، محمد كامل، **القانون الدستوري**، القاهرة: مصر، دار الفكر العربي، 1963م، ص111-112.

University of Malaya

الدساتير المدونة، والدساتير العرفية.

1. الدساتير المدونة: والمراد بها الدساتير التي كتبت نصوصها ودونت.

2. الدساتير العرفية: وهي التي أخذت بعرف الناس وعاداتهم ، فصارت قواعد عندهم، ولم تقرر في وثيقة مدونة [98].

العرف الدستوري:

عبارة عن عادات درجت عليها هيئة حكومية بموافقة غيرها من الهيئات الحكومية ذات الشأن[99].

والعرف الدستوري أقدم من القانون الدستوري المدون، وتنقسم الدساتير باعتبار تعديلها إلى دساتير مرنة، ودساتير جامدة.

1–الدساتير المرنة: وهي التي يتم تعديل أحكامها بالطريقة نفسها التي تعدل بها القوانين الاعتيادية، وتلغى كذلك. فتقوم السلطة التشريعية بذلك على وفق أحكام الدستور، وكمثال على ذلك (انكلترا)، فإن (البرمان) [100] فيها يستطيع أن يغير قواعد الدستور بالطريقة نفسها التي يعدل بها القوانين الاعتيادية . ومثل الدستور الإيطالي لسنة1848هـ الذي ظل قائماً حتى قيام النظام الجمهوري.

وهكذا الأمر في دستور الاتحاد السفيتي [101].

2–الدساتير الجامدة : وهي الدساتير التي لا تُعدّل أو تلغى إلا بشرط اجتماع مجلس النواب والأعيان في هيئة مؤتمر، أو اشتراط أغلبية خاصة [102].

مراتب التشريع وما يترتب عليه:

للتشريع ثلاث مراتب:

الأول: الدستور، وهو التشريع الأساس.

---

[98] ينظر: النعمة، إبراهيم، **أصول التشريع في الإسلام**، ط1، بغداد: العراق، مركز البحوث والدراسات العليا، 1430 هـ، ص33.

[99] متولي، عبدالحميد، **القانون الدستوري والأنظمة السياسية**، ط6، الإسكندرية: مصر، منشأة المعارف، 1975، ص83.

[100] يقصد بالبرلمان في انكلترا : التاج (الملك) ومجلس اللوردات، ومجلس العموم، ولكن سلطة التشريع هي في الواقع في يد مجلس العموم. ينظر: متولي، عبدالحميد، **القانون الدستوري والأنظمة الدستورية**، ص81.

[101] ينظر: متولي، القانون الدستوري والأنظمة السياسية، **مرجع سابق**، ص82.

[102] ينظر : النعمة، أصول التشريع في الإسلام، **مرجع سابق**، ص35.

University of Malaya

الثاني: التشريع من السلطة التشريعية (القوانين).

الثالث: وهي أقل واحدة منها مرتبة: التشريع الثانوي الصادر من السلطة التنفيذية، ويشمل اللوائح (على اختلاف أنواعها ويترتب على هذا التسلسل في مراتب التشريع: عدم جواز التعارض بين المرتبة الأولى من التشريع مع المرتبة الثانية، فضلا عن المرتبة الثالثة [103].

تعطيل الدستور: المراد بتعطيل الدستور: إيقاف العمل به، سواء بجميعه أو بعض مواده من قبل قسم من مؤسسات الدولة فضلا عن كلها.

وتعطيل الدستور نوعان:

1–التعطيل الواقعي، ويتمثل بوجود اختلاف بين نصوص الدستور كلها أو بعضها، وبين الواقع السياسي، من غير أن يكون نص هناك يخوّل هذا التعطيل.

2– التعطيل الرسمي: ويراد به عدم العمل بالدستور كله أو بعضه من قبل بعض مؤسسات الدولة استناداً إلى نص يعطل العمل به.

ويتمثل التعطيل الرسمي بوجود ضرورة تدعو لذلك: كما يحصل في (الطوارئ) [104] .

مصادر النظام الدستوري في الإسلام:

تنقسم مصادر التشريع الإسلامي إلى قسمين:

مصادر أصلية، ومصادر تبعية.

المصادر الأصلية في النصوص: هي القرآن الكريم والسنة النبوية، وهذان المصدران هما أصول الشريعة الإسلامية، والالتزام بما جاء فيهما في مجال القواعد الدستورية فرض واجب، فلا يجوز إنشاء أية قاعدة من القواعد الدستورية إلا إذا كانت مأخوذة أو مستنبطة من واحد منهما، أو مستندة إليهما؛ لأن صاحب القاعدة الدستورية إن لم يعتمد على هذين المصدرين — فوق اعتماده على الاجماع– يكون قد جعل قاعدته الدستورية مستندة من العقل ، وليس للعقل أن يستقل بإنشاء قاعدة دستورية متصلة بهذا الدين.

ولقد سمي هذا المصدر بالمصدر الأصيل؛ لأنه قائم بنفسه، غير محتاج إلى غيره، وهذا ما تميز به الدستور الإسلامي عن غيره من الدساتير ، قال الله: ﴿**وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي**

---

[103] النعمة، أصول التشريع في الإسلام، **مرجع سابق**، ص 37 .

[104] ينظر : النعمة، أصول التشريع في الإسلام، **مرجع سابق**، ص37.

University of Malaya

مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [105].

وكلا الكتاب والسنة وحي من الله تعالى، فأما الكتاب فهو القرآن وحي لفظا ومعنى.

وأما السنة، فهي أقواله- صلى الله عليه وسلم- وأفعاله وتقريراته التشريعية بالمعنى دون اللفظ.

وقد قال النبي -ﷺ-: **(تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تظلوا أبدا، كتاب الله وسنة رسوله)**[106].

وقال النبي -ﷺ- لمعاذ بن جبل لما بعثه إلى اليمن: **(كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟ قال: أقضي بكتاب الله، قال: فإن لك تجد في كتاب الله ؟ قال: فبسنة رسول الله – ﷺ- قال: فإن لم تجد في سنة رسول الله – ﷺ- ولا كتاب الله؟ قال: اجتهد برأيي ولا آلو. فضرب رسول الله – ﷺ- صدره فقال: الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله)** [107].

أما المصادر التبعية نقلية كانت أم عقلية – فهي الاجماع[108] والقياس[109]، والاستحسان[110]، والمصالح المرسلة[111]، والعرف[112]، والاستصحاب[113]، وقول الصحابي[114]، وشرع من قبلنا[115]، وسد الذرائع وفتحها[116].

---

[105] **سورة الشورى**: الآية: 52.

[106] رواه الحاكم في مستدركه، **كتاب (العلم)**، رقم الحديث (318)، ج1،171.

[107] رواه أبو داود، **كتاب الأقضية، باب اجتهاد الرأي في القضاء**، رقم الحديث:3589.

[108] هو اتفاق مجتهدي الأمة، بعد وفاة محمد- ﷺ- في عصر على أي أمر كان.

[109] هو إثبات مثل حكم معلوم في معلوم آخر لاشتراكهما في علة الحكم عند المثبت. الإسنوي، عبد الرحيم بن الحسن بن علي الشافعيّ، أبو محمد، جمال الدين، **نهاية السول شرح منهاج الوصول**، ط1، ج1، بيروت: لبنان، دار الكتب العلمية، 1420هـ، 1999م، 303.

[110] انظر: الشيرازي، **التبصرة في أصول الفقه**، ط1، دمشق، دار الفكر، 1403هـ، ص493.

[111] هي كل مصلحة غير معتبرة ولا ملغاة بنص من الشارع بخصوصها، يكون في الأخذ بها جلب منفعة أو دفع ضرر، ينظر: **الموسوعة الفقهية الكويتية**، الكويت، ط1، ج1، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية 1427 هـ، ص31.

[112] هو ما تعارفه الناس وساروا عليه، من قول، أو فعل، أو ترك، ويسمى العادي . ينظر: خلاف، عبد الوهاب، ط8، مصر، دار القلم، ص89.

[113] هو الحكم ببقاء أمر محقق غير مظنون عدمه وهو بمعنى إبقاء ما كان على ما كان، ينظر: حيدر، علي، **درر الحكام شرح مجلة الأحكام**، ج4، بيروت: لبنان، دار عالم الكتب، 2003، ص295.

University of Malaya

وسميت بالمصادر التبعية؛ لأنها تأخذ حجيتها من الوحي(الكتاب والسنة)؛ إذ هي ليست بمصادر مستقلة كما في القرآن الكريم والسنة، وإنما هي مصادر أرشد إليها الوحي: فهي مردودة إليه، فالإجماع يكون حجة قاطعة، ويكون العمل ملزماً، وعند ذلك تكون مخالفته محرمة.

وقد حصل الاجماع قديما في مسائل كثيرة من مسائل المعاملات والأحوال الشخصية والعقوبات، ومن ذلك: مسائل القانون الدستوري. وإذا كان الاجماع قد حصل قديماً، فإنه يمكن أن يحصل حديثاً في القانون الدستوري كذلك. بيد أن بعضاً من علماء القانون لا يقولون بأن الاجماع مصدر من مصادر الأحكام الشرعية الدستورية [117]،مستشهداً بما قاله حجة الإسلام أبو حامد الغزالي من أن الإجماع يجب أن يكون "من الأمور الدينية" [118].

أما القياس فباب واسع من أبواب التشريع الإسلامي، يقدم حلولاً للنوازل المعاصرة، لا سيما في مجال الفقه الدستوري والنظام التشريعي.

يقول الإمام الشافعي: " كل ما نزل بمسلم ففيه حكم لازم، أو على سبيل الحق فيه دلالة موجودة، وعليه إذا كان فيه بعينه حكم وجب اتباعه، وإذا لم يكن فيه بعينه طلب الدلالة على سبيل الحق فيه بالاجتهاد، والاجتهاد القياس"[119].

إن المرونة في مصادر التشريع الإسلامي ميزة ظاهرة، لكن " هذه المرونة أمر خفي لا يهتدي إليه إلا أصحاب الاختصاص المتقنون في مجالات الفقه والتشريع، وهي من الدقة بحيث لا يحيط بها إلا من توفرت له الدراية الفنية بنصوص الكتاب والسنة، وراضَ عقله على طريقة الاستدلال بها، وأمعن النظر في جملتها

---

(114) الصحابي عند الأصوليين: من صحب النبي ﷺ مؤمنا به مدة تكفي عرفا لوصفه بالصحبة، ومات على الإسلام، ينظر: السلمي، عياض بن نامي بن عوض، **أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله**، ط1، مج1، الرياض، المملكة العربية السعودية، دار التدمرية، 1426 هـ، 2005 م، ص 184.

(115) هو: ما نقل إلينا بطريق صحيح من الشرائع السماوية السابقة. ينظر: عياض، أصول الفقه، الذي لا يسع الفقيهَ جهلُه، **مرجع سابق**، ص189.

(116) هو منع الجائز لئلا يتوصل به إلى الممنوع، ينظر: فاعور، محمود عبد الهادي، **مقاصد عند الإمام الشاطبي دراسة أصولية فقهية**، ط1، صيدا: لبنان ، بسيوني للطباعة، 1427هـ، 2006م.

(117) متولي، عبدالحميد، **مبادئ نظام الحكم في الإسلام**، الاسكندرية: مصر، منشأة المعارف، 1978م، ص51.

(118) الغزالي، محمد بن محمد الغزالي، أبو حامد، **المستصفى في علم الأصول**، ج1، بيروت: لبنان، نشر دار الكتب العلمية، 1413هـ، ص110.

(119) الشافعي، **الرسالة**، ط1، القاهرة: مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1358هـ، ص477.

University of Malaya

وتفصيلها. وليس هذا الغموض والخفاء وقفا على الفقه الإسلامي، وإنما هو سمة عامة لكل علم وفن، حيث لا يقف على أسراره إلا أهله وأصحاب الاختصاص فيه"[120].

إن دائرة القياس تعد من أوسع دوائر التشريع؛ لأنه الاجتهاد فيما لا نص فيه وذلك شامل ما يحتاجه الناس في عصر من العصور، ويستطيع القياس – في المحال الدستوري – أن يشبع حاجات الأمة المتجددة، ويقدم حلولا لمشكلاتها التشريعية، لما يتمتع به من مرونة وثبات.

أما حجية الاستحسان، فقد تكون بالنص ذات، أو بالاجماع، وكذلك الاستحسان بالمصلحة والعرف والضرورة، " والحجة التي يرجع إليها في الاستحسان، فهي الكتاب تارة، والسنة أُخرى، والاستدلال بترجح شَبَه بعض الأصول على بعض"[121].

من الأمور التي توضح الاستحسان: التفريق بينه وبين القياس، ويمكن تلخيص الفرق بينهما، بأنَّ الاستحسان عكس القياس؛ فالقياس إلحاق بالنظائر ، والاستحسان قطع عن النظائر[122].

ومن طرق الاستدلال ما يعرف بسد الذرائع، وقد تظافرت الأدلة على حجيتها، قال تعالى: ﴿**وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾ [123].

وقول النبي– صلى الله عليه وسلم–: **(من الكبائر شتم الرجل والدية) قالوا: يا رسول الله وهل يشتم الرجل والديه ؟ قال :(نعم يسب أبا الرجل فيسب أباه ويسب أمه فيسب أمه)** [124].

والمقرر المستقر عليه عند أهل أنَّ (سد الذرائع) طريق وقاعدة راسخة من قواعد التشريع وطرق الاستدلال الشرعي المعتبر، إذا توافرت فيه شروط العمل به.

خصائص النظام الدستوري في الإسلام:

يتميز النظام الدستوري في الإسلام بخصائص تميزه عن غيره من الأنظمة الدستورية وهي:

---

[120] زايدي، عبدالرحمن، **الاجتهاد بتحقيق المناط وسلطانه في الفقه الإسلامي**، ط1، بيروت: لبنان، دار الكتاب العربي، 1404 هـ.

[121] انظر: القاضي أبو يعلى، **العدة في أصول الفقه**، ج5، ص1607، 1609.

[122] فيض الله، محمد فوزي، **الاجتهاد في الشريعة الإسلامية**، ط1، الكويت، مكتبة دار التراث، 1404هـ، ص65.

[123] **سورة الأنعام**: الآية : 108.

[124] أخرجه البخاري، **كتاب الأدب، باب لا يسب الرجل والديه**، رقم الحديث: 5628، ج5، 2228.

University of Malaya

الخاصية الأولى: أنها ربانية: فهي من عند الله، في مصدرها ومنهجها، قال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا**﴾ [125].

يقول الدكتور القرضاوي: "إن الإسلام هو المنهج أو المذهب أو النظام الوحيد في العالم الذي مصدره كلمات الله وحدها غير محرفة ولا مبدله ولا مخلوطة بأوهام البشر وأغلاط البشر وانحرافات البشر"[126].

ويقابل الربانية ما حدث في الأمم الأخرى من قبول التشريعات الوضعية، كما فعل اليهود والنصارى حيث وصفهم الله سبحانه وتعالى بقوله: ﴿**اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ**﴾ [127]، وجاء في تفسيرها أنه أحلّوا الحرام وحرّموا الحلال.

أما ربانية الغاية والوجهة والقصد فمعناها أن الإسلام يجعل غاية الإنسان الأخيرة وهدفه البعيد هو حسن الصلة بالله تبارك وتعالى والحصول على مرضاته، قال: ﴿**قُلْ إِنَّنِي هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ * قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾[128].

الخاصية الثانية: الشمول والعموم:

إن تشريع الإسلام يشمل الفرد في تعبده وصلته بربه، وهذا ما يفصله قسم "العبادات" في الفقه الإسلامي، وهو ما لا يجد في التشريعات الوضعية.

ويشمل التشريع للفرد في سلوكه الخاص والعام، وهذا ما يسمى "الحلال والحرام" أو الحظر والإباحة.

ويشمل التشريع ما يتعلق بأحوال الأسرة من زواج وطلاق ونفقات، ورضاع، وميراث، وولاية على النفس والمال ونحوها. وهذا يشمل ما يسمى في عصرنا "لأحوال الشخصية".

ويشمل التشريع للمجتمع في علاقاته المدنية والتجارية، وما يتصل بتبادل الأموال والمنافع، بعوض أو بغير عوض، من البيوع والإجارات، والقروض، والمداينات، والرهن، والحوالة، والكفالة، والضمان وغيرها. مما تضمنته في عصرنا القوانين المدنية والتجارية.

---

[125] **سورة النساء**: الآية: 174.

[126] القرضاوي، يوسف، **الخصائص العامة للإسلام**، ط4، القاهرة، مصر، مكتبة وهبة، 1409هـ، ص38.

[127] **سورة التوبة**: الآية : 31.

[128] **سورة الأنعام**: الآيتان: 161-162.

University of Malaya

ويشمل التشريع ما يتصل بالجرائم وعقوبتها المقدرة شرعا كالحدود والقصاص، والمتروكة لتقدير أهل الشأن كالتعازير. وهذا يشمل ما يسمى الآن بـ "التشريع الجنائي" أو "الجزائي" وقوانين العقوبات.

ويشمل التشريع الإسلامي ما يتعلق بواجب الحكومة نحو المحكومين، وواجب المحكومين نحو الحكام، وتنظيم الصلة بين الطرفين، مما عنيت به كتب السياسة الشرعية والخراج والأموال، والأحكام السلطانية في الفقه الإسلامي، وتضمنه في عصرنا "التشريع الدستوري" أو "الإداري" و"المالي".

ويشمل التشريع الإسلامي ما ينظم العلاقات الدولية في السلم والحرب بين المسلمين وغيرهم، مما عنيت به كتب "السير أو الجهاد في فقهنا الإسلامي، وما ينظمه في عصرنا "القانون الدولي"[129].

الخاصية الثالثة: العالمية

ومما يدل على عالمية التشريع الاسلامي:

قوله تعالى: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ** ﴾[130]وقال تعالى: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ**﴾ [131].

يخبر تعالى أن الله جعل محمدا – صلى الله عليه وسلم– رحمة للعالمين، أي: أرسله رحمة لهم كلهم ، فمن قبل هذه الرحمة وشكر هذه النعمة، سعد في الدنيا والآخرة، ومن ردها وجحدها خسر في الدنيا والآخرة"[132].

الخاصية الرابعة: بناء أحكام الفقه الإسلامي على أساس الموضوعية والتجرد عن كل دافع من عصبية أو عاطفة خاصة سوى فكرة العدل والحق المجردة بقطع النظر عن اللون أو الجنس أو البيئة أو الدين أو أي صفة أخرى في الأشخاص الذين تطبق عليهم أحكام الشريعة[133].

---

(129) انظر: القرضاوي، الخصائص العامة للإسلام، **مرجع سابق**، ص112 وما بعدها .

(130) **سورة سبأ**: الآية: 28.

(131) **سورة الأنبياء**: الآية: 107.

(132) بن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، **تفسير القرآن العظيم**، بيروت: لبنان، دار الفكر، 1414هـ، 1994م، ج2، ص246 .

(133) **مجلة الوعي الإسلامي**، السنة الثانية، صفر ،1386هـ، ص21.

University of Malaya

ويخلص الباحث إلى أن مصادر النظام الدستوري في الإسلام وخصائصه تلبي حاجة الإنسان المدني للنظام والقانون، لاستمرار حياته، وتوفر له البيئة الآمنة التي يتعايش فيها من بني جنسه، ويتعاطى معهم الحياة بصورة سلمية، حيث ينظم القانون شؤون حياته، ويرسم له خارطة الحياة الاجتماعية، وتجربة الإنسان مستمرة في البحث عن قانون يضمن الحقوق والواجبات على السواء، ووجد الإنسان نفسه في أدوار تاريخية لتحقيق هذا الهدف أمام مناهج وقوانين وضعية، ومنهج إلهي سماوي، فمن اختار ما بعث به الرسل، يكون قد سلك طريق السعادة في الدارين، ومن اختار طريق البشر، فقد يتحقق له نصيب من الدنيا، ولا خلاق له في الآخرة.

University of Malaya

المبحث الرابع: التعريف بالديمقراطية وبيان صلتها بالإسلام

يتناول العديد من الفقهاء وغيرهم كلمة الديمقراطية وأصبحت شعارا للتحضر والتقدم للمجتمعات الإنسانية، فما معني الديمقراطية، وما نظرة الإسلام إلى هذا المفهوم؟

أولاً: تعريف الديمقراطية وتعددها:

–الديمقراطية في اللغة والاصطلاح:

الديمقراطية كلمة يونانية الأصل تتكون من مقطعين؛ الأول بمعنى شعب، والثاني بمعنى حكومة.

ويُقصد بالديمقراطية النظام السياسي الذي يكون فيه للشعب نصيبٌ في حكم إقليم الدولة بطريقة مباشرة أو شبه مباشرة [134].

أما الديمقراطية في الاصطلاح فهي : "نظام سياسي – اجتماعي يقيم العلاقة بين أفراد المجتمع والدولة وفق مبدأي المساواة بين المواطنين ومشاركتهم الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة على أساس المبدأ القائل بأن الشعب هو صاحب السيادة ومصدر الشرعية"[135].

–تعدد الديمقراطية:

توجد أنماط مختلفة للديمقراطية وأنواع متعددة وهي:

أولها: الديمقراطية المباشرة، حيث يمارس الشعب فيها بنفسه مهام سنّ التشريعات والقيام بمهام السلطة التنفيذية، من تعيين للموظفين المكلفين بتطبيق لقرارات التشريعية، ومن إصدار للأحكام.

ثانيها: الديمقراطية شبه المباشرة، حيث ينتخب الشعب نواباً مناقشة القضايا والقوانين العامة، وليست التشريعات شأنها، وليعين السلطة التنفيذية ويحاسبها على أعمالها، ولكن بشرط احتفاظ جسم المواطنين بحق تقرير المسائل الرئيسَة فيقرُّها الشعب بنفسه عن طريق الاستفتاء.

ثالثها: الديمقراطية التمثيلية حيث ينتدب الشعبُ النوابَ لممارسة السلطة باسمه بدون تحفظ عدا احترام الدستور ودرية الانتخابات[136].

---

[134] عطية الله، أحمد، **القاموس السياسي**، ط3، القاهرة: مصر، دار النهضة العربية، 1968م، ص547 .

[135] عبد الوهاب، **موسوعة السياسة**، ج2، بيروت: لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص751

[136] الكيالي، **موسوعة السياسة**، ج3، **مرجع سابق**، ص752.

University of Malaya

ومن أنماط الديمقراطية ما هو مرتبط بالدين، مثل الديمقراطية التي خصّصت لها (الموسوعة العالمية) الفرنسية أربع صفحات للتعريف بها[137].

والملاحظ أن التعريفات المعتمدة في كتب القانون وعلم السياسة للديمقراطية، تجمع على أنها نظام سياسي اجتماعي يقيم العلاقات بين أفراد المجتمع والدولة وفق مبدأي المساواة بين المواطنين ومشاركتهم الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة[138]؛ وبالتالي فتعدد أنماط الديمقراطية أمر طبيعي لأمرين:

أولهما: أن التنوع أصلٌ ثابتٌ في الحياة الإنسانية، فالخالق سبحانه وتعالى، جعل البشر قبائل وشعوباً، مما يترتب عليه تنوعٌ في الثقافات والحضارات، وفي نظم الحياة وأنماط السلوك، وفي القيم التي يؤمن بها الناس، وإن كانت في أصولها ومصادرها من رسالة السماء.

ثانيهما: استحالةُ صبّ قالب واحد لنظام سياسي واجتماعي محدد يسري على الشعوب والأمم جميعاً، لمثالية هذا التصوّر من جهة، ولتعذر تطبيقه عملياً في واقع الأفراد والجماعات، من جهة ثانية.

ولذلك فإن تشعّب مقوّمات المعنى العام للديمقراطية وتعدّد النظريات بشأنها، علاوة على تميّز أنواعها وتعدّد أنظمتها والاختلاف حول غاياتها ومحاولة تطبيقها في مجتمعات ذات قيم وتكوينات اجتماعية وتاريخية مختلفة، يجعل مسألة تحديد نمطٍ ديمقراطي وثابت مسألة غير واردة علميًّا[139].

افتقار الديمقراطية المعاصرة للحدود:

وإذا كان من المتفق عليه أن الديمقراطية نظام فكري وسياسي واجتماعي، وأنها وسيلة للعمل وإطار لتنظيم شؤون إدارة الحكم، فإن ما من نظام إلاَّ وينبثق من فكرة، وما من وسيلة إلاَّ وتهدف إلى غاية، وما من إطار إلاَّ وله حدود ينتهي إليها، فلا شك أن للديمقراطية حدوداً؛ لأن الديمقراطية المطلقة تفتقد أهمَّ عناصرها وهي الحرية، في أجلى معانيها، وأوضح مفاهيمها، فإذا انتفت حدود الديمقراطية، فقدت أهمّ مقوّماتها، وصارت إلى الديكتاتورية أقرب، لإفراغها من مضامينها، فتنقلب بذلك إلى نظام استبدادي يحرم المواطنين حريتهم في الاختيار، وفي التعبير، وفي التمتع بحقوق الإنسان جميعاً.

ولشدّ ما يعاني العالم اليوم من (الديكتاتورية المنتخبة) مما يتجلّى في هذا (الانفلات الديمقراطي) الذي تنتهك معه الحريات العامة، وتهضم حقوق الإنسان في العديد من مناطق العالم، وبصورة خاصة في العالم

---

(137) الموسوعة العالمية، ENCYCLOPAEDIA UNIVERSALIS، ج5، 414-417.

(138) الكيالي، **موسوعة السياسة**، ج3، **مرجع سابق**، ص751.

(139) **المرجع السابق نفسه**، الصفحة نفسها.

University of Malaya

الإسلامي. وعلى هذا الأساس، فإن وضع الحدود للديمقراطية من شأنه أن يكبح في القائمين على النظام في أي دولة من الدول، غريزةَ النزوع نحو الاستبداد بالرأي والانفراد بالسلطة وقهر إرادة الإنسان وامتهان كرامته، ويحيطها بسياج من الضوابط القانونية الصارمة التي تحول دون الانحراف، وتمنع من الطغيان الذي يفسد في الأرض ويدمّر الحياة الإنسانية[140].

ثانيا: صلة الديمقراطية بالإسلام:

الديمقراطية في مهدها الأول:

يعد عباس العقاد من أهم الباحثين الذين تتبعوا الديمقراطية في مهدها الأول – اليونان – وحتى لا نسترسل ندون خلاصة ما خرج به حولها:

أن نظام الديمقراطية الذي نشأ في ذلك الزمن، نظام عملي قائم على ضرورات الواقع، وليس بالنظام الفكري القائم على توضيح المبادئ وتمحيص الآراء.

إن الديمقراطية قديمها وحديثها، لم تقم على الحقّ الإنساني المعترف به لكلّ إنسان، وأنها كانت إلى الضرورة العملية أقرب منها إلى المبادئ الفكرية والأصول الخلقية، وأنها لم تكن في الأمم القديمة تعني حكم الشعب، بمعنى مباشرة الحكم، أو إنابة أحد من الشعب نفسه لولاية الأمور العامة، ولكنها كانت سلبية يُفهم منها أن الحكم لا ينحصر في يد فرد ولا في يد طبقة واحدة[141].

–جوهر الديمقراطية وصلة الإسلام بها:

إن جوهر الديمقراطية بعيداً عن التعريفات والمصطلحات الأكاديمية أن يختار الناس من يحكمهم ويسوس أمرهم، وألاَّ فرض عليهم حاكم يكرهونه، أو نظام يكرهونه، وأن يكون لهم حق محاسبة الحاكم إذا أخطأ، وحقّ عزله وتغييره إذا انحرف، و لا يساق الناس رغم أنوفهم إلى اتجاهات أو مناهج اقتصادية أو اختيارات اجتماعية أو ثقافية أو سياسية لا يعرفونها ولا يرضون عنها، فإذا عارضها بعضهم كان جزاؤه التشريد والتنكيل، بل التعذيب والتقتيل. هذا هو جوهر الديمقراطية الحقيقية التي وجدت البشرية لها صيغاً

---

(140) التويجري، عبد العزيز بن عثمان، **الديمقراطية في المنظور الإسلامي**، إيسيسكو، ط2، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة 1436 هـ، 2015 م، ص19.

(141) العقاد، عباس محمود، **الديمقراطية في الإسلام**، "**موسوعة الإسلامية**"، مج4، بيروت: لبنان، دار الكتاب العربي، 1971م، ص 691، 697.

University of Malaya

وأساليب عملية، مثل الانتخابات والاستفتاء العام، وترجيح حكم الأكثرية، وتعدّد الأحزاب السياسية، وحقّ الأقلية في المعارضة وحرية الصحافة واستقلال القضاء.

إن الذي يتأمل جوهر الديمقراطية يجد أنه من صميم الإسلام، وميزة الديمقراطية أنها اهتدت إلى صيغ ووسائل تعدّ إلى اليوم أمثل الضمانات لحماية الشعوب من تسلط المتجبرين، وإن لم تخلُ من بعض المآخذ والنواقص، التي لا يكاد منها عمل بشري[142].

ثانيا: تطبيقات الديمقراطية المعاصرة:

إن فهم الديمقراطية "يتطلب تفهماً خلاقاً ونقداً للإيديولوجيا التي قام على أساسها النمط الديمقراطي الأصلي في العصر الحديث، والذي يمكن تأريخ مطلعه بالقرن الثامن عشر، ففي حين أن الديمقراطية تشمل إجراءات سياسية، مثل أخذ القرار بموجب حكم الأكثرية، والتمثيل الشعبي، وموافقة المواطنين على السياسات وحكم القانون، فهي أيضاً عبارة عن التزامات بمبادئ أخلاقية ومعنوية الطابع كالعدالة والحرية والمساواة[143].

وإن أقصى ما وصل إليه التنظيم السياسي للمجتمعات الحديثة المحسوبة على الأنظمة الديمقراطية، هو خضوع الأغلبية لحكم الأقلية، ولكن برضى الأغلبية. ومن هنا أصبحت الديمقراطية تأخذ صيغة مخالفة تماماً للصيغة الكلاسيكية التي انطلق الفكر الديمقراطي للبحث عنها، حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب، إذ أضحى عوض ذلك يأخذ صيغة "حكم الشعب بنخبة من الشعب[144].

تختلف تطبيقات الديمقراطية من دولة إلى أخرى، فالديمقراطية في إنجلترا، على سبيل المثال، غيرها في ألمانيا. كذلك فإن النظام الديمقراطي القائم في الولايات المتحدة الأمريكية هو غير النظام الديمقراطي المعمول به في سويسرا، وفي إسرائيل ديمقراطيةٌ مزعومةٌ في ظلّ نظام استعماري عنصري استيطاني عدواني ينتهك القانون الدولي. وتلك الفروق من خصائص الديمقراطية، وأما ما يَتَعارَضُ مع هذه الخصائص، فهو محاولة فرض نظام ديمقراطي واحد على العالم، أو بالأحرى على العالم العربي الإسلامي[145].

---

(142) انظر: القرضاوي، يوسف، **من فقه الدولة في الإسلام**، القاهرة: مصر، دار الشروق، 1998م، ص 132، 133.

(143) حريق، إيليا ، **الديمقراطية وتحدّيات الحداثة بين الشرق والغرب**، بيروت: لبنان، دار الساقي ، 2011هـ، ص 29.

(144) ينظر: إبراش، إبراهيم، **الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق**، منشورات الزمن، 3011م، ص 19.

(145) ينظر: التويجري، الديمقراطية في المنظور الإسلامي، **مرجع سابق**، ص 19.

University of Malaya

–صلة الديمقراطية بالإسلام:

ولابد من التأكيد هنا على أن هذه الإشكالية لا وجود له في المجتمع الإسلامي الذي يطبق مبادئ الإسلام السمحة العادلة، فالديمقراطية في الإسلام ديمقراطية خاصة بين الديمقراطية العملية والنظرية التي تطورت بها حوادث التاريخ، من أيام البداوة إلى أيامنا هذه في حضارتنا الحديثة، ولا نسميها ديمقراطية خاصة، لأنها تضيق عن غيرها كما يضيق كل تخصيص بعد تعميم، ولكنها خاصة لأنها تخالف الديمقراطيات الأخرى في نشأتها وغايتها، وتتسع بأصول الحكم حتى تخرج بها من الصبغة المحلية إلى الصبغة الإنسانية بل الكونية. وهي ديمقراطية خاصة، لأنها أعمّ من كل ديمقراطية عداها قامت على حقّ الإنسان وتبعته أمام ربّه وأمام ضميره، فحيثما وجد إنسان فهو صاحب حق في هذه الديمقراطية[146].

إن الإسلام في الأمور الحياتية والنظم والآليات التي تحقّق مقاصده وفلسفاته ليس مغلقاً ضدّ كل ما هو وافد (أجنبي)كما أنه ليس بالذي يقبل أي (وافد) دونما نظر واجتهاد. وإذا كان الاجتهاد فريضة دينية في الفكر الإسلامي، فمن باب أولى أن يكون هذا الاجتهاد واردا في الفكر الديمقراطي[147].

وإذا كان البعض يضع الشورى الإسلامية بديلاً للديمقراطية، فإن النظرة الإسلامية الموضوعية والفاحصة للعلاقة بين الشورى وبين الديمقراطية، تنفي تناقضهما بإطلاق، أو تطابقهما بإطلاق، وتزكي التمييز بينهما، على النحو الذي يكتشف مساحة الاتفاق ومساحة الاختلاف بينهما[148].

فالانتخاب الحرّ للحكام من خلال إجراءات عادلة، هو مطلب اجتماعي وسياسي يقرّه الإسلام، ويضع له الضوابط الدينية والأخلاقية والمبادئ العامة، وذلك بمقتضى أن مؤدَّى سكوت النصوص عن التفاصيل في شأن النظام السياسي أن تجتهد الأمة أو المؤهلون فيها للاجتهاد، في وضع النظم التفصيلية الملائمة لحكم حياتها في جوانبها السياسية والاجتماعية وما إليها[149].

---

(146) انظر: عباس محمود العقاد، **الديمقراطية في الإسلام**، القاهرة: مصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر2008م، ص 101.

(147) انظر: عمارة، محمد، **معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام**، القاهرة: مصر، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م، ص 123 .

(148) عمارة، معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام، **مرجع سابق**، ص 123.

(149) عمارة، معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام، **مرجع سابق**، ص 205.

University of Malaya

وهذا المفهوم نص عليه ابن القيم حيث يقول : "إن اللَّه أرسل رسله وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط وهو العدل، فإذا ظهرت أمارات العدل أو أسفر وجهه بأي طريق كان، فَثَمَّ شرع اللَّه ودينه"[150].

إننا نسلم بأن هناك اختلافاً جذرياً بين الفكر الإسلامي والديمقراطية الغربية بخصوص المقاصد والغايات؛ فالنظام الغربي لا تدخل في اعتباره الأمور الدينية ويتركها للكنيسة، كما أنه يترك الجوانب الأخلاقية للفرد وضمير الجماعة، أما النظام الإسلامي فإنه يُدخل في فرض الكفاية التي يتولاها وليُّ الأمر نيابة عن الأمة، أموراً دينية وأخلاقية بجانب الأمور الدنيوية[151]، إن الديمقراطية اختيار يؤخذ منها ما يتوافق مع مصادرنا الإسلامية، وقمينا الحضارية، ومقاصدنا الشرعية.

University of Malaya

(150) ابن القيم، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، **الطرق الحكمية في السياسة الشرعية**، القاهرة: مصر، مطبعة المدني، ص19.

(151) أبوطالب، صوفي، **الشورى والديمقراطية، ملخص لدراسة له نقلاً عن جريدة الشرق الأوسط**، عدد9336، 20 يونيو2004.

الفصل الثالث: ثورة فبراير الليبية، الأسباب والمجريات

لقد حكم القذافي ليبيا لمدة تزيد على الأربعة عقود، استخدم خلالها القبضة الحديدية للتحكم في حياة الشعب الليبي ومستقبل أبنائه، وأدار البلاد وثرواتها ومن يعيش عليها بنظام إقطاعي مُستبد مخالف لكل مفاهيم العلوم السياسية والسياسة الشرعية، لذلك كان لا بد وأن يثور أهل ليبيا ضد نظام معمر القذافي، وحين وجدت قوى التحرر أنها في حالة تراجع أمام قوى الظلم لم تجد أمامها خيارا سوى توجيه نداء عاجل للعالم تطلب فيه الحماية من نظام يهدد الشعب بالانتقام وعدم الرحمة، وبالرغم من تردد الدول الكبرى طويلا أمام المشهد الليبي، فإن قرار مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية بدعم اقتراح دولي لفرض حظر جوي فوق ليبيا حسم الموضوع لصالح الشعب الليبي.

في البداية كانت الردود الدولية على ما يجري في ليبيا مترددة إلى حد كبير، وذلك على الأرجح خوفًا من تأزم العلاقة مع النظام الليبي إن استطاع إعادة السيطرة على الوضع، ولكن بعد ارتفاع عدد الضحايا والتعتيم الإعلامي من قبل السلطات الليبية أدانت(في 2011/2/20م) بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة قمع السلطات الليبية للمحتجين المطالبين بالديمقراطية، وحثتها على بدء الحوار معهم وتنفيذ إصلاحات، في المقابل هددت ليبيا بوقف التعاون في مجال الهجرة غير الشرعية إذا شجعت أوروبا الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية،كانت هذه مجرد توطئة لهذا الفصل من الدراسة والذي يمكن تقسيمه على النحو التالي:

المبحث الأول: أسباب ودوافع قيام الثورة الليبية.

المبحث الثاني: مجريات الثورة الليبية وسقوط نظام القذافي.

University of Malaya

المبحث الأول: أسباب ودوافع قيام الثورة الليبية

إن التاريخ احتفظ في سجلاته وملفاته بحقيقة مؤكدة للجميع بأن الثورة لا تقوم إلا رفضًا للظلم بمختلف صوره وأشكاله، ومحاربة للاستبداد بمختلف أنواعه وألوانه، فإذا كان صحيحًا أن ثمة أسباب ظاهرة تكون بمثابة الشرارة التي تنطلق منها أو بسببها الثورة كما حدث في الثورة التونسية بإحراق الشاب محمد بوعزيزي لنفسه، ومن قبله حادثة خالد سعيد في مصر، فقد كانت هذه الأحداث بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، وهذا هو حال الشعوب العربية برمتها ومنها الشعب الليبي.

فإذا كان صحيحًا أن هذه الشعوب تتباين في حدة مشكلاتها، وتختلف في درجة احتياجاتها، وتتفاوت في مستوى تلبية حاكمها لمتطلباتها، فإن جوهر الأسباب والظروف متماثلة فثمة عوامل مشتركة وظروف متقاربة وأوضاع متشابهة تئن منها الشعوب العربية برمتها أسهمت بلا شك في تأجيج الصراعات وبدء الاضطرابات وتنظيم المسيرات لتنطلق في النهاية الثورات[1]، ونستطيع أن نجمل هذه الأسباب والدوافع التي أدت إلى قيام الثورة الليبية في نوعين من العوامل وذلك على النحو التالي:

أولاً– العوامل الداخلية:

يقصد بها الواقع الداخلي فى البلدان العربية والذي يعاني من تردى وتراجع وتخلف وانهيار فى مختلف المجالات وعلى كافة المستويات، وهو ما يبرز فيما يلي:

1- كان من الواضح منذ انهيار الدول الاشتراكية أن التشابه في الظروف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السيئة تؤدي إلى العدوى في الثورات حسب درجة التشابه في الجوانب السابقة، وهو ما حدث في المنطقة العربية التي تعاني شعوبها من نظم ونخب سلطوية تختلف في ثقافتها السياسية عن تلك السائدة لدى العديد من الفئات المهنية مثل أساتذة الجامعات والصحفيين والمحامين وكذلك أعضاء الأحزاب والناشطين السياسيين في مؤسسات المجتمع المدني بصفة عامة وجماهير الشباب بصفة خاصة[2].

---

(1) للمزيد انظر: عرفان، نظام الدين، أصل الداء وجدور المحنة العربية، **جريدة الحياة اللدنية**، 2011/2/14، وانظر: محمد، نعمان، **ثورة 25 يناير، إطلالة إسنراتيجية على الأبعاد الداخلية والخارجية**، القاهرة: مصر، دار السلام للنشر، 2011م، ص169.

(2) يذكر في هذا الخصوص أن المنطقة العربية تشهد ما يعرف بالطفرة الشبابية، حيث يمثل الشباب في المرحلة العمرية من 15 إلى 29 سنة أكثر من ثلث سكان المنطقة، وتعاني هذه الفئة العمرية مظاهر إقصاء اقتصادي واجتماعي وسياسي، جعلتها في مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير والمحركة له.. للمزيد أنظر: ميشيل دن، **ما أثبتته تونس ودحضته دول التغيير السياسي في العالم العربي**، 2011/1/18.

- http://carnegieendowment.org/arb/fa=show&article=42322&lang=ar

University of Malaya

وتطالب كل هذه الفئات بالانفتاح على الديمقراطية وأحداث تحولات حقيقية في قواعد الممارسة السياسية، من خلال مواجهة النظام الحاكم في الشارع، إدراكا بأن البديل الأمثل في حفز استجابة النخبة الحاكمة لمطالبه، وتحقيق الآمال في مستقبل أفضل[3].

2- غياب معايير إختيار القادة سواء أكان في الدول العربية أو في ليبيا وفق منظور السياسة الشرعية على كافة المستويات من رئيس الدولة إلي الوزراء وبقيية السلم الإداري، حيث يكونوا قادرين ومؤهلين بضوابط وقواعد ونصوص الكتاب والسنة لقيادة الأمة، وتعمل على حفظ الحقوق وتحقيق الأهداف من منطلق شرعي.

3- تزايد معدلات الفقر والجوع والمرض والحاجة والبطالة، نتيجة سياسات وإستراتيجيات نجحت في تحقيق معدلات نمو مرتفعة كما تسجلها الإحصاءات والتقارير[4]، إلا أنها فشلت في تحقيق تنمية شاملة، فأقتصر عائدها على شريحة ضيقة من المجتمع تقع على قمته، دون أن يصل مردودها إلى بقية شرائح المجتمع، بما أدى إلى اتساع الهوة بين شريحة قليلة العدد كثيرة المال مسيطرة على الحياة العامة، وشرائح تئن وترزح تحت نير العوز والحاجة، وهو ما أدى إلى تزايد حالة السخط السياسي والاجتماعي، وظهور حركات احتجاجية للمطالبة برفع الأجور ومحاربة الفساد والغلاء وتحسين الظروف المعيشية[5].

4- تعاظم معدلات الجهل والأمية رغم انتشار التعليم، نتيجة لتخلف مناهج التعليم وانفصالها عن الواقع الراهن ومتطلبات المرحلة الحالية سواء بما تضمنته من معلومات ترجع إلى عبق التاريخ، أو باعتمادها

انظر أيضا: أبو طالب، حسن، الشباب والثورة، **جريدة الأهرام**، 2011/3/3.

Djavad Salehi-Isfahani and Navtej Dhillon،Stalled Youth Transitions in the Middle East: A Framework for Policy Reform،The Middle East Youth Initiative Work Pa، Number 8،October 2008.

(3) صالح القلاب، هل الشرق الأوسط بات يواجه لعبة أمم جديدة، **جريدة الشرق الأوسط**، 2011/2/17.

(4) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام 2011، **تعميق الديمقراطية في عالم مفتت**، نيويورك: مطبوعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2012م، ص 51.

(5) العتيبي، صالح زيد، نظام الأمن الجماعي العربي في ضوء الثورات العربية، **رسالة ماجستير**، غير منشورة، القاهرة: مصر، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2011، ص 8، وينظر: عبيد، هناء، من الحرمان إلى التوقعات: الاقتصاد السياسي للتحولات الثورية فى المنطقة العربية، **مجلة السياسة الدولة**، ع187، يناير 2012، ص 56.

University of Malaya

على منهج الحفظ والتلقين وليس الفهم والإبداع والابتكار، وهو ما ساعد على تزايد معدلات الأمية وإن لم تكن أمية كتابية فهي أمية ثقافية.

5- غياب الديمقراطية الحقة وضعف المشاركة السياسية من جانب الشعب الليبي في صنع حياتهم واتخاذ قراراتهم، بل انفردت القيادات الحاكمة باتخاذ القرارات المصيرية نيابة عن شعوبها وكأنها كمٌّ مهمل لا وزن له، مع احتكارهم لمناصبهم ومواقعهم المهمة في هرم السلطة دون محاسبة أو مراجعة لسياساتهم إن أخطأوا وكأنهم معصومون كالأنبياء ومنزهون عن الخطأ، فلا محاسبة ولا مراجعة ولا تداول للسلطة ولا مسئولية مجتمعية، فتحولت الشعوب إلى أشبه بالقطيع الذي يُساق إلى تنفيذ قرارات أرادها حكامه دون مراعاة لتطلعاتها، وتحولت المعارضة إن سُمح لها إلى ديكور شكلي يستكمل به النظام الحاكم ديمقراطيته المزيفة مقابل بعض الممارسات الشكلية كالمشاركة في الحوارات الوطنية أو الانتخابات النيابية أو اللقاءات الدولية أو الحصول على المعونات المالية سواء أكانت داخلية أم خارجية[6].

6- قمع الحريات بمختلف صورها سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وفنية، فالناظر إلى الخريطة العامة للدول العربية خلال السنوات العشر الأخيرة بصفة خاصة يلحظ قيودًا متعددة على حرية التفكير وحرية التعبير وحرية التنظيم، وآية ذلك اختفاء أقلام الكثير من الكتاب أصحاب دعوات الإصلاح والتطوير، وخضوع كل ألوان الفن من أدب وشعر وموسيقى ومسرح ...الخ، إلى نوع من الرقابة الكارثية من جانب الحكومات من خلال وزارات للثقافة وهيئات للرقابة وأجهزة للتفتيش، صحيح أننا ضد الخروج على قيم وعادات وتقاليد المجتمع، ولكن من الصحيح أيضًا أن هذه الرقابة تمثل قيدًا وتسلطًا على الإبداع والابتكار لتعيد بنا إلى العصور الوسطى في التفتيش عما يدور بخلد الفرد من أفكار، وما يمكن أن يطرحه من آراء ورؤى تختلف عن النهج الواحد[7].

---

(6) كانت من أبرز التعبيرات أو الملامح لذلك ما يمكن أن نطلق عليه "الانغلاق السياسي"، المتمثل في سيطرة الحزب الواحد الحاكم سواء أكان "الوطني" أو "الدستوري"، أو "الشعبي"، كونه المشهد المشترك طوال عقود في الدول العربية التي شهدت ثورات بدءا من تونس ومصر مرورا بليبيا واليمن وصولا إلى سوريا، للمزيد أنظر: شفيق ناظم الغبرا، الانتقال العربي من الديكتاتورية إلى الحرية، (موقع منبر الحرية 2012/2/22). راجع: العتيبي، نظام الأمن الجماعي العربي في ضوء الثورات العربية، **مرجع سابق**، ص.88

(7) بلقزيز، عبد الإله، السياسي والاجتماعي والثقافي في الثورة، **مجلة شئون عربية**، القاهرة: مصر، جامعة الدول العربية، العدد 146، صيف، 2011،ص 23. وانظر أيضا: الغبرا، شفيق ناظم، نهاية حقبة الديكتاتورية العربية، **جريدة الحياة اللندنية**، العدد 17863،1 /2012/3.

University of Malaya

7- الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان داخل ليبيا بصورة كاملة سواء حقوقه السياسية والمدنية أو الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن أبرزها تزوير الإرادة السياسية للشعوب عبر التلاعب في صناديق الانتخابات، تراجع مستويات المعيشة للغالبية العظمى من أبناء هذه الشعوب ليصل إلى أدنى مستويات تحت خط الفقر، وليس أدل على ذلك من أن تعيش غالبية الشعوب بأقل من دولارين يوميًا وربما دولارًا واحدًا في حين تعيش طبقة داخل نفس المجتمع بمستويات دخل تفوق مستويات دخول المواطنين في الدول المتقدمة[8].

8- غياب سياسة شرعية عادلة التي تنضبط بالوحي والشرع ، فتعمل على تحقيق مصالح الأمة وفق منظور شرعي وهذا أدي إلي اتساع حلقات الظلم والجور داخل المجتمع، فقد سعت النظم الحاكمة إلى ضرب القضاء وتسخيره لخدمة قضاياها وأهدافها سواء من خلال السيطرة على القضاة بالتحكم في دخولهم ومعيشتهم، أو بتعطيل الفصل في القضايا المعروضة أمامهم أو بإصدار أحكام تتناسب مع مصالحهم، أو من خلال تعطيل تنفيذ أحكامهم من خلال السلطة المخولة لها تنفيذ الأحكام، وهو ما فقدان الشعور بالعدالة واحترام أحكام القضاء وغياب المرجع الصالح للاحتكام إلى القانون، ليفقد المواطن آخر الحصون التي يمكن أن يحتمي بها في مواجهة الظلم والفساد.

9- تراجع عوامل الاندماج الوطني[9]، حيث شهدت العديد من الدول العربية ومنها ليبيا في السنوات الأخيرة تصاعد الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، خاصة في تلك الدول التي تتمتع بقدر عال من التنوع العرقي والديني والإثني، وقد نتجت هذه الظاهرة عن عدة عوامل مختلفة، أبرزها: قيام النظام السلطوي الليبي لعقود طويلة بحجب الحريات الثقافية والدينية، وبحرمان جماعات مختلفة من حق التعبير بحرية عن هويتها وعن ثقافتها وعن عقيدتها، في مقابل محاولات فرض الهوية الثقافية العربية على تلك الجماعات من خلال المنظومة التعليمية والإعلامية المهيمنة. فضلا عن تعرض العديد من المكونات العرقية والدينية والإثنية في ليبيا إلى ممارسات تمييزية أثرت ليس فقط في وضعها الثقافي، ولكن أيضا في وضعها السياسي والاقتصادي، إضافة إلى ذلك انسداد قنوات المشاركة السياسية وتقييد الحريات السياسية

---

[8] طاهر، أحمد، **الإصلاح في العالم العربي بين إخفاق دعوات الخارج ونجاح إملاءات الداخل، دراسات وتقارير**، مركز الإمارات للدراسات والإعلام، www.emasc.com، 17/2/2011. وانظر: إسماعيل، محمد صادق، **مستقبل الأمن الجماعي في ضوء الثورات العربية**، مصر: مكتبة الإسكندرية، 2014م.

[9] شحاته، دينا، وحيد، مريم، محركات التغيير في العالم العربي، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مصر، مؤسسة الأهرام، ابريل، 2011، العدد: 184، ص 12.

University of Malaya

والمدنية منعا هذه الجماعات من التعبير عن مطالبها بشكل شرعي وقانوني، وترتب على هذا التمييز الثقافي والسياسي والاقتصادي انسلاخ هذه الجماعات عن الجماعة الوطنية والالتفاف حول هوياتها الفرعية واتجاهها إلى الانفصال عن الدولة المركزية، وتكوين دول جديدة كما حدث في السودان أو في مناطق الحكم الذاتي كما نشهد الآن في العراق[10].

10- دور الإعلام الإلكتروني، ليست مبالغة القول أن الإعلام في صورته المعاصرة والذي يُطلق عليه الميديا الرقمية Digital Media التي تشمل بصورة أساسية شبكة المعلومات الدولية ومواقعها خاصة مواقع شبكات التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك والتويتر واليوتيوب، فضلاً عن شبكات الهاتف الخلوي، والبث الإذاعي والتليفزيوني عبر الأقمار الصناعية وعبر شبكة الإنترنت، قد قامت بدور مهم وفعال فيما شهدته الدول العربية من تحركات وثورات ومنها بالطبع الثورة الليبية، جعل البعض يصفها بأنها "ثورات فيسبوكية" نسبة إلى الدور المهم الذي لعبه موقع الفيس بوك في التواصل بين المتظاهرين[11]. وهو ما دفع البعض إلى القول بأن الإعلام الافتراضي أو الإلكتروني قد حل محل التنظيمات السياسية بالقيام بدورها الهادف إلى التنشئة السياسية فيما أطلق عليه البعض "تنشئة الإنترنت"، فعلى مدار السنوات الماضية كانت الأحزاب السياسية وبقية مؤسسات المجتمع المدني تقوم بدور مهم في التنشئة السياسية لدى الشباب وفى تنظيمها وتحريكها[12]، إلا أنه في ظل ما أصاب الدولة العربية من جمود وشيخوخة بفضل السياسات الحكومية السلطوية المقيدة لحرية هذه التنظيمات من جانب، وفى ظل تخاذل هذه التنظيمات عن القياد بدورها استسهالاً للعب دور الكومبارس مع النظم الحكومية في مجرد إضفاء المسحة الديمقراطية على النظام، خاصة وأن القائمين عليها قد أصبحوا أكثر شيخوخة من النظم الحاكمة ذاتها، وهو ما أدى إلى تراجع

---

(10) تتصف الدول العربية بالتنوع والاختلاف والتعدد العرقي والديني، وعادة ما ينظر إلى كل ذلك كونه مرجعا للانقسام والاحتقانات. ف حين أن هذا التنوع يمكن أن يُحول إلى مرجع قوة اقتصادية وثقافية وسياسية إذا قامت المجتمعات العربية بتقوية وحماية حقوق وواجبات المواطنين كأفراد، ومن ضمنهم المكونات الإثنية والدينية فضلا عن المرأة. بمعنى أكثر وضوحا تمتلك الشعوب العربية فرصة فريدة لتطوير حركة ثقافية واجتماعية وسياسية يعبر عنها طيف من الأحزاب السياسية المحلية التي تحاكى خصوصيات كل بلد عربي وتعمل على إنشاء عقد اجتماعي يعتمد على حقوق وواجبات المواطن كفرد. للمزيد أنظر: عسلي، زياد، الحاجة إلى حزب المواطن بعد الانتفاضات، **جريدة الحياة اللندنية**، العدد17834، 2012/2/1.

(11) يسين، السيد، الثورة من العالم الافتراضي إلى المجتمع الواقعي، **جريدة الحياة اللندنية**، 2011/2/20.

(12) عثمان، عفيف، الانتفاضات العربية كمشهد ساخن عن الاتصالات الرقمية المعولمة، **جريدة الحياة اللندنية**، 2011/2/22، أنظر أيضا: الإنترنت في صناعة الثورة ما لم يفهمه الديكتاتور، **جريدة الحياة اللندنية**، ع17832، 2012/1/30.

University of Malaya

دورها بل غيابها كلية عن المشهد السياسي، ليبرز دور وسائل الإعلام وخاصة شبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي كآليات للتواصل مع الكوادر والأنصار ونشر الآراء وتبادل الأفكار، وصولاً إلى التنظيم وتبليغ التوجيهات للمتحركين في الشوارع[13].

في هذا الخصوص، يجدر الإشارة إلى أن نسبة هذه الثورات إلى الإعلام مصطلح جديد يحتاج إلى مزيد من الدراسة والتحليل والذي يمكن أن نطلق عليه "المواطن المراسل أو المواطن الصحفي"، ففي كثير من المناطق لجأت الحكومة التابعة للقذافي إلى منع دخول القنوات التليفزيونية العالمية لنقل الأحداث ومتابعتها على أرض الواقع، في محاولة من جانبها إلى حجب الحقائق، وتغييب الرأي العام العالمي عما يحدث في دولها، متناسية ما أتاحه الإعلام الإلكتروني من وسائل عديدة وبديلة لا يمكن منعها أو حجبها، حيث تولى المواطن القيام بدور المراسل أو الصحفي الذي يقوم بتزويد القنوات الفضائية بالحقائق والانتهاكات التي تقع على الأرض، وقد شاهد الجميع مقاطع الفيديو التي نجح المواطن الليبي في تسجيلها وإرسالها إلى مختلف القنوات الفضائية ومواقع الإنترنت، وهو ما يؤكد غياب عقلية نظم الحكم العربية عن إدراك المتغيرات والمستجدات في العالم، وكذلك ما حصل في تركيا بتاريخ 2016/7/15 عندما خرج الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عبر السكايب يخاطب شعبه للخروج ضد الانقلابيين، فكان الشعب التركي مباشرة بعد المكالمة في الشوارع ، كل ذلك يجعل من اليسير القول أن رؤساء العرب أصبحوا خارج دائرة الزمن المتقدم بوسائله، والعصر المتسارع بإيقاعه[14].

11- فشل مبادرات الإصلاح العربي، فعلى مدار السنوات الماضية ناقش الحكام العرب قضايا الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمعرفي في معظم مؤتمرات القمة، لكن المعنيين لم يتعاطوا مع هذه المسألة بطريقة جدية ولم يحسموا فيها، وبذلك ظلت كل القرارات والمبادرات والمشاريع مجرد حبر على ورق، وهو ما ينطبق أيضا على كل المؤتمرات والندوات وورش العمل، وما صدر عنها من كتب ودراسات

---

(13) العتيبي، صالح زيد ، نظام الأمن الجماعي العربي في ضوء الثورات العربية، **مرجع سابق**، ص90.

(14) عبد الرحمن، عواطف، جيل الإنترنت يصنع صحافته ويواجه تحدياتها، جريدة الحياة اللندنية، 2011/2/27)، ويذكر في هذا الصدد أن الأنظمة الحاكمة وإن سعت إلى فرض الرقابة والمنع وعلى الشبكة وأدوات التواصل الاجتماعي، إلا أنه تعذر لها ذلك لأسباب عديدة أقواها أنها كانت بالضرورة في حاجة إلى خدمات الشبكة وعالمها خدمة للتجارة والتبادل، بل وخدمة للدواعي الأمنية ذاتها. للمزيد أنظر: العلوي، سعيد بنسعيد النهضة الثانية والانتفاض العربي، **جريدة الشرق الأوسط اللندنية**، العدد 12133، 2/16 /2012.

University of Malaya

وتقارير تناولت مشكلات العالم العربي وسبل إصلاح أوضاعه وتطويره من مختلف النواحي[15]. وإذا كانت هذه الدراسات والتقارير تستحق التقدير لجديتها ودلالاتها ومفرداتها إلا أنها لم تكن أحسن حالا من مثيلاتها من القرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة العربية لأنه في الأصل ليس ثمة أية صلة بين صناع القرار وبين الباحثين والأكاديميين في العالم العربي، وهو ما يؤكد على أن الثورات العربية لم تأت من فراغ، ولا من دون سابق إنذار، بل يتحمل الحكام المسئولية عن تأزم الأوضاع في بلدانهم وعن انتهاج المحكومين طريق الثورة لتغيير واقعهم وأيضا المسئولية عن معاناتهم وممانعتهم التغيير بانتهاجهم وسائل القوة لكسر روح الحرية عند شعوبهم.

12- الإفراط في استخدام القوى من جانب النخب الحاكمة كما هو الحال في ليبيا واليمن وسوريا، أدى إلى نمو وعى عام بضرورة الإلحاح في مطالب الإصلاح في تلك البلدان حتى يتسنى تغيير توجهات وسياسات النخب الحاكمة أسوة بما حدث في التجربتين المصرية والتونسية، وهو ما أكده تراجع تلك النظم واعتذارها عن استخدام القوة حتى لا ينفجر الوضع من خلال مواجهات عنيفة مع النظام ومحاولة إسقاطه بالقوة(16).

مع الأخذ في الاعتبار بسؤال مهم يتمثل في أنه: ألم يكن هذا الواقع قائما منذ زمن بعيد، فلماذا تأخرت الشعوب العربية في التعبير عن رفضها لهذا الواقع الجائر؟ وقبل الخوض في تفاصيل الإجابة، لا بد أن نتفق على أن الدول العربية وبالرغم من وجود العديد من السمات المشتركة فيما بينها، وتشابه ظروفها في ملامحها العامة، إلا أن لكل بلد خصوصيته وطابعه المميز والكثير من التفاصيل الصغيرة التي قد لا توجد بنفس القدر أو بنفس الكيفية في بلد آخر، وبالتالي من الخطأ أن نسقط نموذج ثورة ما في أي قطر عربي

---

(15) يذكر أن تقارير "التنمية الإنسانية العربية" التي صدرت تباعا في النصف الأول من العقد الماضي "2000-2005 "، وشاركت في إعدادها نخبة من الأكاديميين والمثقفين والباحثين في السياسة والثقافة والمجتمع والاقتصاد والتي لخصت أزمة التنمية الإنسانية العربية بثلاثة نواقص هي: نقص الحرية، ونقص المعرفة، ونقص تمكين المرأة، على أساس أن تمكين الناس منها "مع التنمية الاقتصادية والتعاون البيني" قد يمكن العالم العربي من السير على سكة التطور. للمزيد أنظر: كيالي، ماجد، عن نقص الدولة وعن الحاجة إليها في العالم العربي، **جريدة الحياة**، ع 17882- 2012/3/20.

(16) العدوى، محمد احمد، تداعيات الثورة على الثقافة السياسية في المجتمعات العربية، **مجلة الديمقراطية**، مؤسسة الأهرام، السنة 11، ع43، ابريل 2011، ص 92. وينظر: صالح زيد، نظام الأمن الجماعي العربي في ضوء الثورات العربية، **مرجع سابق**، ص92.

University of Malaya

على أي قطر آخر، فإذا كانت العوامل التقليدية لاشتعال الثورة موجودة في أكثر الأقطار العربية، إلا أن الثورة كانت تحتاج عامل الزمن لتُنضج ظرفها الذاتي والموضوعي[17].

ثانيًا– العامل الخارجيي:

يقصد به الواقع الإقليمي والدولي المحيط وتأثيراته على الأوضاع الداخلية في البلدان العربية ومنها ليبيا[18]، فعلى المستوى الإقليمي، مثلت الأوضاع الإقليمية المتردية التي تعيشها البلدان العربية دافعا رئيسيا لرفض الأنظمة الحاكمة، وذلك بدءا من الممارسات الإسرائيلية المتعجرفة ضد الشعوب العربية سواء في فلسطين أو في لبنان أو استمرار احتلالها وتوسعها في الأراضي العربية واعتداءاتها على الحقوق الفلسطينية على وجه الخصوص، مرورًا باستمرار الاحتلال الأمريكي لأفغانستان منذ عام 2001م، والعراق منذ عام 2003م ، وارتكابها للعديد من المجازر بحق الشعوب العربية والإسلامية دون حساب أو مواجهة، وصولاً إلى الخطط الأجنبية لتقسيم البلدان العربية كما حدث في السودان مؤخرًا وإن لم يكن أخيرًا، دون مواجهة حقيقية ومواقف جادة من جانب القادة العرب، مثّل كل ذلك عاملاً لدفع الشعوب إلى الخروج عن صمتها وتخاذلها وهي تدرك أن هذه الممارسات إن لم تحدث معها اليوم، فالمستقبل في انتظارها بعد بدء انفراط العقد العربي الذي فشلت الرابطة الإقليمية (الجامعة العربية) على الحفاظ عليه طوال السنوات الستين الماضية[19].

تأكد ذلك مع تفاقم التدخلات الخارجية سواء من جانب قوى دولية أو إقليمية تقدمت بمبادرات هدفت إلى الإخلال باستقرار النظام العربي القائم وبالنظم السلطوية في المنطقة، خاصة تلك التي تبنت مواقف مناهضة للولايات المتحدة، وقد تجلي هذا التوجه في سياق التدخل الأمريكي في الصومال، والاحتلال الأمريكي في العراق، ودعم مبادرات الانفصال في جنوب السودان، ومحاولات عزل حماس في قطاع غزة ، وحتى النظم "المعتدلة" تعرضت لضغوط خارجية متزايدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والربط بين الإرهاب وغياب الحريات لإدخال إصلاحات سياسية، وإطلاق الحريات السياسية والمدنية، ولم

---

(17) سلامه، عبد الغنى، فهم أسباب الثورات العربية ونتائجها السلبية انطلاقا من فهم طبيعة المرحلة، **مجلة الحوار المتمدن**، على الانترنت، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=288291.(2011/12/21 ،3583ع

(18) الطريفي، عادل، هل يعرف شباب الثورة معنى توازن القوى الإقليمي، **جريدة الشرق الأوسط**، 2011/3/2.

(19) طاهر، أحمد، السعودي، أحمد، **الثورات الشعبية: الطريق الثالث للتغيير التجربة المصرية نموذجا**، المؤلفان، ط1، 2011 ص 20.

University of Malaya

يقتصر الأمر على القوى الدولية، بل شهدت الفترة الأخيرة تصاعدا في نفوذ قوي إقليمية صاعدة، مثل إيران وتركيا، بدأت تؤثر بشكل ملحوظ في مجريات الأمور في العالم العربي[20].

من الأهمية بمكان عند دراسة أسباب ودوافع قيام الثورات العربية، الإشارة إلى أهم العوامل والمحددات الخارجية الناظمة أو المؤثرة على مآلات الربيع الديمقراطي لا سيما في الحالة الليبية ليبيا، وقد تمثل العامل الخارجي[21] في مواقف الأطراف الخارجية سواء أطراف إقليمية عربية وغير عربية أو أطراف دولية حيال ثورات الربيع الديمقراطي، فمن المتصور أن يكون للبيئة الخارجية تأثير سلبي أو إيجابي على مسار الثورة ومدى نجاحها، طبقا لدرجة اتفاقها أو رفضها للثورة ومستويات هذا الاتفاق أو الرفض.

ثالثا: الخروج على الحاكم الظالم من وجهة نظر شرعية:

إن مسألة الخروج بالسيف على الحاكم المسلم الظالم، أو الفاسق، الذي لا يصل فسقه للكفر البواح، اختلف علماء الأمة وخيارها قديما وحديثا، ومن تلك الآراء:

أولا: آراء الفقهاء القدامى في مبدأ الخروج على الحاكم:

قال أهل الحديث والسنة بوجوب الصبر وعدم جواز الخروج على الحاكم مطلقاً، عملاً بالأحاديث الواردة عن النبي صلّى الله عليه وسلم الآمرة بالصبر مثل «كن عبد الله المقتول ولاتكن عبد الله القاتل»[22]

وقال ابن حزم:" وذهبت طوائف من أهل السنة وجميع المعتزلة وجميع الخوارج والزيدية إلى أن سل السيوف في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب إذا لم يمكن دفع المنكر إلا بذلك قالوا فإذا كان أهل الحق في عصابة يمكنهم الدفع ولا ييئسون من الظفر ففرض عليهم ذلك وإن كانوا في عدد لا يرجون لقلتهم

---

[20] شحاته، دينا، وحيد، مريم، محركات التغيير في العالم العربي، **مرجع سابق**، ص 13.

[21] من المهم الإشارة في هذا الصدد إلى أنه حتى بدايات انفجار تلك الثورات على شكل حركات احتجاجية لم يكن للخارج تصور واضح دقيق ومتكامل عن إمكانيات تطور تلك الحركات وتحولها إلى ثورات. ولذلك ظل الموقف الخارجي من تلك الحركات مذبذبا وغير حاسم، وينتقل من هذا الطرف إلى ذاك في الإعلان عن المواقف من تلك الحركات. ولم تحسم تلك المواقف إلا قرب اللحظات الحاسم، حينما بدأ للجميع أن الحركة تحولت إلى ثورة وأن المطالب تصاعدت لتصل إلى القمة في ضوء غباء معالجة الأزمة من جانب القائمين عليها، عندئذ فقط أصبحت مواقف الخارج أوضح وأصلب في الوقوف مع الثورات والثوار وضد الأنظمة والحكام. للمزيد أنظر: علوي، مصطفى، كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مصر، مؤسسة الأهرام، السنة 47، ع184، ابريل 2011، ص 39.

[22] العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، ط1، دار الكتب العلمية، 1419هـ، 1989م. **كتاب الصيال**، رقم الحديث: 1809، مج4، ص 227.

University of Malaya

وضعفهم بظفر كانوا في سعة من ترك التغيير باليد وهذا قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكل من معه من الصحابة "[23].

آراء الفقهاء المعاصرين في مبدأ الخروج على الحاكم:

وأوضح سماحة عبد العزيز بن باز – رحمه الله- متى يجوز الخروج على الحاكم والتي ضبطها الشرع الكريم بوجود الرعية من الحكام كفرا بواحا عندهم " الخارجين " من الله فيه برهان مع القدرة والاستطاعة على التغيير، فإن عدموا القدرة لعجزهم فليس لهم الخروج ولو رأوا كفرا بواحا ؛ لأن خروجهم فيه فساد للأمة ويضر الناس ويوجب الفتنة وهو ما يتعارض ودوافع الخروج الشرعي وهو الإصلاح ومنفعة الناس والأمة.

وأوضح سماحته أنه في هذه الحالة تكتفي الرعية ببذل النصح والكلام بالحق والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وبهذا تبرأ الذمة [24].

وقال وهبه الزحيلي: "ورعاية لوحدة الأمة وعدم الفرقة واجتماع الكلمة واحتمال أخف الضررين، ولأن كثيراً من الصحابة والتابعين امتنعوا عن الخروج، بل اعتزلوا الفتنة ولم يساعدوا الخارجين، وبناء عليه لا يجوز الخروج على الحاكم إلا بإعلان الكفر صراحة، فإذا كفر بإنكار أمر من ضروريات أو بدهيات الدين،حل قتاله، بل وجب، منعاً من فساده وفوات مصلحة تعيينه، وإلا فلا، حفاظاً على وحدة الأمة، وعدم الفوضى"[25].

قال ابن حزم بجواز الخروج؛ لأن الأحاديث المجيزة للخروج على الفاسق الظالم ناسخة في رأيه للأحاديث الآمرة بالصبر؛ لأن هذه الأحاديث وردت في مبدأ الإسلام، ولأن الدليل المحرم يقدم على المبيح عند تعارضهما، ولقوله تعالى: ﴿**وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ**

---

[23] ابن حزم، علي بن أحمد سعيد الظاهري، **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، القاهرة، مصر، مكتبة الخانجي، مج4، ص132.

[24] بن باز، عبد العزيز بن عبد الله بن باز، مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز، إشراف: محمد بن سعد الشويعر، مج7، ص115، موقع الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء: http://www.alifta.com

[25] زحيلي، وهبه،، **الفقه اللإسلامي وأدلته**، ط4، دمشق، دار الفكر ، ج8، ص217.

University of Malaya

وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾[26] ولأنه يجب على المسلم إزالة المنكر، ولا طاعة في معصيته، ومن قتل دون ماله أو دينه أو مظلمته فهو شهيد[27].

ويرأي المذهب الإباضي السني في هذه المسألة أنه عندما يكون النظام السياسي جائرا أنه يجب على المسلمين الخروج، وهذا ما أكده الشيخ العلامة أحمد بن حمد الخليلي، حيث يقول أن ولي الأمر من يرعى مصالح الرعية، ويسهر عليها، ويقوم الواجب، ويتقي الله في شأنها، هذا هو الذي لا يجوز الخروج عليه اما من كان شأنه البطش والظلم والأستبداد ونهب الأموال وإزهاق الأورواح وعدم المبالاة لحقوق الناس، كيف يقال أن هذا يقرن طاعته بطاعة الله سبحانه وتعالي وطاعة رسوله صل الله عليه وسلم، والذين يقفون في وجه ذلك هم في الحقيقة امتداد لأناس أنحرف بهم السير عن النهج السوي [28]، أما المذهب المالكي يؤكد على مناصحة الحاكم الظالم وتقويمه، لا الخروج عليه، فلا يجوز الخروج على الحاكم إلا بسبب الكفر الصريح الذي دلت عليه الدلائل الشرعية، فهنا تختلف المذهبان الإباضي والمالكي لرؤيتهما في السياسة الشرعية حول مسألة الخروج على الحاكم المسلم الظالم، إلا أن مفتي الديار الليبية أفتى بالخروج على القذافي كونه ليس رئيسا كونه سلم السلطة منذ 2مارس 1977، وذلك وفق النظام السياسي المبني على ما يعرف بسلطة الشعب، على إثره تنازل القذافي عن السلطة للشعب وفق القانون الأساسي التي تسير عليه الدولة، ومن ذلك الوقت إلي حين خروج الليبيين عليه، في 17فبراير 2011، في مظاهرات عارمة شملت كامل ربوع ليبيا، مطالبين بإسقاط النظام، فكانت ردود أفعال الدولية شديدة حين قابل الشعب بالسلاح وممارسة العنف والقتل، فطالب القذافي بتقديم إستقالته، فكان جوابه "لست برئيس ولو كنت رئيسا رميت الإستقالة على وجوهكم"، هذا ما يؤكد الفتوي الصادرة من فضيلة الشيخ العلامة الدكتور الصادق الغرياني

---

[26] **سورة الحجرات**، الآية 9

[27] من المهم الإشارة في هذا الصدد إلى أنه حتى بدايات انفجار تلك الثورات على شكل حركات احتجاجية لم يكن للخارج تصور واضح دقيق ومتكامل عن إمكانيات تطور تلك الحركات وتحولها إلى ثورات. ولذلك ظل الموقف الخارجي من تلك الحركات مذبذبا وغير حاسم، وينتقل من هذا الطرف إلى ذاك في الإعلان عن المواقف من تلك الحركات. ولم تحسم تلك المواقف إلا قرب اللحظات الحاسم، حينما بدأ للجميع أن الحركة تحولت إلى ثورة وأن المطالب تصاعدت لتصل إلى القمة في ضوء غباء معالجة الأزمة من جانب القائمين عليها، عندئذ فقط أصبحت مواقف الخارج أوضح وأصلب في الوقوف مع الثورات والثوار وضد الأنظمة والحكام. للمزيد أنظر: علوي، مصطفى، كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، مصر، مؤسسة الأهرام، السنة 47، ع184، أبريل 2011، ص 39.

[28] الخليلي، أحمد بن حمد، أنظر الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=FphbMcZo5Yw

University of Malaya

بشأن الخروج والمطالبة بإسقاط نظام القذافي والمضي قدما نحو تحقيق التحولات الديمقراطية في ليبيا،"عند اندلاع ثورة 17 فبراير وخروج مظاهرات معارضة لحكم معمر القذافي وسقوط عدد من المدن بيد الثوار آنذاك، خرج على التلفزيون طالبا من الليبين الوقوف ضد القذافي، حيث افتي بالجهاد ضد كنائب العقيد معمر القذافي" [29].

ويدل على وجوب الخروج على الحاكم إن اقترف كفرا بواحا ، حديث عبادة بن الصامت قال: (دعانا النبي – صلى الله عليه وسلم- فبايعناه؛ فقال: ((**فيما أخذ علينا أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا وأن لا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفرا بواحا عندكم من الله فيه برهان**)) [30].

University of Malaya

[29] الباروني، إلياس أبوبكر، **دور ثورات الربيع العربي الديمقراطي في إعادة صياغة العلاقة بين السياسة والشريعة**، برلين: المانيا، منشورات نور بابليشنغ، 2018م، ص28.

[30] أخرجه البخاري، **كتاب الفتن، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم (سترون بعدي أمورا تنكرونها)** رقم الحديث: 6647، ج6، ص2588.

المبحث الثاني: مجريات الثورة الليبية وسقوط نظام القذافي

قام العقيد معمر القذافي بالعديد من الانتهاكات الجنائية والتي تحمله المسئولية الجنائية حول تلك الانتهاكات، والتي يبرز أهمها في عدم وضوح مكانة العهد الدولي لحقوق الإنسان في النظام القانوني الليبي، ذلك أنه ينبغي على الحكومة الليبية أن تعترف بأنه وفقًا لاتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969، لا يمكن لها أن تستشهد بأحكام قانونها الداخلي كمبرر لعدم الوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة هي طرف فيها، كما كان النظام يمارس الاحتجاز القسري لنساء لم تُوجه إليهن اتهامات، في ما يُسمى بمرافق التأهيل الاجتماعي، من أجل حمايتهن وفقًا للدولة الطرف، دون أن يتمكنَّ من الطعن في أمر اعتقالهن أمام المحكمة.

أضف إلى ذلك أن العناصر المتعلقة بالإرهاب التي وردت في مشروع القانون الجنائي الليبي لم تنسجم انسجامًا كاملاً مع العهد، ولا تنطوي على تعريف واضح "للإرهاب". وتفتقر إلى المعلومات التي تتعلق بالضمانات المنصوص عليها في المادة 4 من الاتفاقية في أوقات حالات الطوارئ، كما كانت من ضمن جرائم تهديد الأمن الوطني الليبي العدد الكبير لحالات الاختفاء القسري وحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفًا، وعدم تقديم الحكومة الليبية إيضاحات في هذا الشأن وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة الليبية، بعد حوالي أحد عشر عامًا على الأحداث التي وقعت في سجن أبو سليم في عام 1996، لم تكن قادرة على تقديم معلومات بشأن سير عمل اللجنة المسؤولة عن التحقيق في تلك الأحداث[31].

في عام 1996 نفسه حدثت مجزرة أخرى أصغرَ حجمًا في العاصمة طرابلس أيضًا، إذ انتصرَ نادي الأهلي الطرابلسي على نادي الإتحاد في إحدى مباريات كرة القدم، فتحمَّسَ مشجعو الأهلي وأخذوا بالهتاف ضد نادي الإتحاد وتأييدًا للأهلي، وقد كان وقتها الساعدي القذافي – ابن معمر القذافي – حاضرًا في المباراة على المنصة الشرفية، فلم تَرق له هتافات الجمهور لأنه كان عضوًا في نادي الإتحاد آنذاك، ولذلك أمرَ قوَّات الأمن بإطلاق النار على المشجعين فوقعت المجزرة التي راحَ ضحيتها 20 مدنيًا ممن كانوا

---

(31) في تفصيل ذلك راجع: الدراجي، إبراهيم، **جريمة العدوان ومدى المسؤولية القانونية الدولية عنها**، بيروت: لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، 2005، ص 902.

University of Malaya

يَهتفون للنادي الأهلي، وقد تسبَّبت هذه المجزرة بإغلاق نادي الأهلي والإتحاد وتجميد نشاط كرة القدم في كافة أنحاء ليبيا لمدة ثلاث سنوات كاملة.

كما استمر القذافي في اللجوء بشكل منهجي إلى التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والملاحقة القضائية لهذه الحالات، وفي هذا يمكن الاستناد إلى شهادة الممرضات البلغاريات والطبيب الفلسطيني والذين تعرضوا، حسبما يقولون، إلى المعاملة السيئة وأجبروا على توقيع أوراق تُعفي الدولة من أي مسؤولية، فيما يتعلق بما عانوه من تعذيب وسوء معاملة ، أضف إلى ذلك القيود العديدة التي فرضها القذافي من حيث القانون والممارسة، على الحق في حرية الرأي والتعبير ولا سيما القيود المفروضة على الاعتراض السلمي على الحكومة والنظام السياسي أو انتقادهما، وفي السياق ذاته وبموجب القانون 71 الصادر عام 1972 والمادة 206 من قانون العقوبات الليبي، كان يمكن الاستمرار في فرض عقوبة الإعدام في حالة تكوين مجموعات أو منظمات أو مؤسسات تقوم على إيديولوجية سياسية مخالفة لمبادئ انقلاب 1969 أو تدعو إلى تكوين مثل هذه المجموعات[32].

قد ارتكز مفهوم الأمن الوطني لليبيا في عهد النظام السابق، على ما يمكن أن نسميه أمن النظام، الذي يرتكز عل المحافظة على النظام السياسي، وسبل تعزيزه وتقويته، وهناك العديد من المظاهر التي قد تؤكد سيادة هذا المفهوم كأحد أقوى مفاهيم الأمن السائدة في ليبيا، ومن هذه المظاهر:

1- محاولات تحييد المؤسسة العسكرية التقليدية وحلها، وإن كان ذلك في الإطار الأيديولوجي الذي ركز على مفهوم الشعب المسلح، وعسكرة المدنيين، إلا أنه ومع مرور الزمن برزت ظاهرة الإحلال والتي من خلالها تم تشكيل قوات بديلة تأخذ على عاتقها التركيز على الجوانب الأمنية المتعلقة بالمحافظة على النظام، بما فيها الدور التي تقوم به حركة اللجان الثورية في الدفاع عن وحماية النظام.

2- اعتماد التجنيد للمؤسسة العسكرية، والمؤسسات الأمنية الأخرى على مصادر التجنيد التقليدية، كالقرابة، والولاء الأيديولوجي.

في هذا الإطار أشار أحد التقارير الغربية عن القطاع الأمني في ليبيا، على أن الرتبة لا يمكنها أن تؤكد شيئا فيما يتعلق بتأثير الشخص الذي يحملها ، فثمة مظاهر أخرى للتأثير منها الانتماء القبلي، والولاء الثوري، وهي مظاهر انتشرت في السنوات الأخيرة كأسس للتجنيد في المناصب العسكرية بصفة عامة،

---

[32] راجع في ذلك: **التقارير الصادرة عن المنظمة العربية لحقوق الإنسان**، خلال الفترة من 2002-2011 على الموقع الرسمي للمنظمة على شبكة الانترنت www.aohr.net في 2015/4/1.

University of Malaya

والأمنية على وجه الخصوص، وركزت الدراسة بصفة خاصة على دور القرابة، خاصة قرابة الدم في تولي تلك المناصب منذ الثمانينيات من القرن الماضي فيما حددته الدراسة "بإعادة قبلنة المجتمع الليبي" أو إعادة القبلية للمجتمع الليبي ."re-tribalisation of Libyan society"[33].

على الرغم من وجود بعض الأطروحات التي عكست التجربة الليبية في إطارها السياسي والمتعلقة بديموقراطية الجوانب الأمنية والدفاعية، والتي تمثلت في بعض المبادئ الرئيسية والتي منها "الدفاع عن الوطن مسؤولية كل مواطن ومواطنة"، وكذلك تبني بعض السياسات على الأقل من الناحية النظرية والتي تهدف إلى توسيع المشاركة الشعبية في مجال تحقيق الأمن كسياسة "الأمن الشعبي المحلي" مثلا، إلا أن كل تلك المحاولات التي سعت إلى توسيع مشاركة المواطنين في تحقيق الأمن والدفاع باءت بالفشل، وقد يعود ذلك إلى جملة الأسباب التالية:

1-اتساع الفجوة بين ما هو معلن وما هو مطبق على أرض الواقع.

2-الحماس الآني وعدم ارتباطه بتخطيط استراتيجي بعيد المدى، لتطبيق مثل هذه السياسات.

3-غياب المتابعة والرقابة والتقييم عند تنفيذ هذه السياسات.

4-هيمنة العامل الأيديولوجي على كثير من الأطروحات، مما يجعل إمكانية مراجعتها أو تقييمها من الناحية العملية تتسم بالصعوبة، فأي محاولة لفعل ذلك قد يترتب عنها اتهامات بالمساس بالثوابت التي لا يمكن نقدها أو تقييمها[34].

قد كان الخطاب السياسي في ليبيا أحد أهم مصادر الأيديولوجية الرسمية في ليبيا بعد عام 1969، إضافة إلى الكتاب الأخضر بفصوله الثلاثة الذي يقدم نفسه الحل النهائي للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وشروح الكتاب الأخضر والخطاب السياسي، ويقصد بالخطاب السياسي هنا ما تم تناوله في خطب العقيد معمر القذافي التي كان يلقيها خلال فترات مختلفة على جمهور معين من مختلف فئات المجتمع

---

[33] Please refer to:Yahia Zoubir, Libya in US Foreign Policy: from Rogue State to Good Fellow, Third World Quarterly, Vol 23, No 1, 2002. Amal Obeidi, Libyan Security Policy between Existence and Feasibility: An Exploratory Study, paper presented in Security Governance in the Mediterranean Project,(Geneva, 2004.)

[34] U.S. Libyan Relations: Toward Cautious Reengagement, Policy Paper, (The Atlantic Council of the United States, 2003), P.P.28-29.

University of Malaya

والتي من خلالها تطرح كثيرًا من القضايا السياسية والاقتصادية، ولقد تغير الخطاب السياسي على مستوى المفردات والتوجهات خاصة مع نهاية القرن العشرين، ولعل ذلك يرجع لعدة أسباب رئيسة منها:

أولا: انحسار دور الأيديولوجية على المستوى الدولي، وسقوط نماذجها المتمثلة في الاتحاد السوفيتي سابقا ومنظومته في تسعينيات القرن الماضي، والذي أكد انتهاء عصر الأيديولوجيات.

ثانيا: أزمة لوكربي وما نتج عنها من ضغوطات دولية تمثلت في فرض عقوبات اقتصادية على ليبيا، والتي دفعت بليبيا لحل الأزمة مع الأطراف المعنية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا[35].

ثالثا: أحداث سبتمبر، والتي أسهمت في تغيير توجهات الخطاب السياسي الليبي، الذي بدوره تبنى بقوة فكرة نبذ الإرهاب وأبدى رغبته للتعاون من أجل مقاومة الإرهاب[36].

لقد صنفت ليبيا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية، بأنها من الدول الداعمة للإرهاب خاصة في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، وذلك نتيجة للدعم الذي قدمته ليبيا لكثير من حركات التحرر في العالم، منها منظمة التحرير الفلسطينية، والمؤتمر الوطني الأفريقي، والجيش الجمهوري الإيرلندي، وغيرها[37].

أولا: تطور مجريات الثورة الليبية:

كان كل ما سبق دافعا لقيام الثورة الليبية حيث أنشأ الناشط "حسن الجهمي" المتخصص في مجال المعلوماتية يومَ الجمعة 28 يناير 2011 صفحة على موقع الفيسبوك الاجتماعي تدعو إلى انطلاق ثورة في كافة أنحاء ليبيا يوم 17 فبراير، في ذكرى أحداث مدينة بنغازي عامَ 2006 الخامسة، وللتخلص من الفقر والتعبير عن حقوق الشعب الطبيعية حسبَ وصف صاحب الصفحة لوظيفتها وسُرعان ما بدأت

---

[35] **للتعرف على ابعاد الأزمة والعلاقات الليبية الأمريكية** يمكن الرجوع إلى:

Saif Qadhafi, "Libyan-American Relations", Middle East Policy, Spring, 2003.

[36] For more Information please refer to: Hanspeter Mattes, Challenges to Security Sector Governance in the Middle East: the Libyan Case, paper presented at the workshop on "Challenges to Security Sector Governance in the Middle East", held in Geneva, July 2004.

[37] Roberto Aliboni et al, Security Challenges in the Mediterranean Region, (London: Frank Cass & co.LTD, 1996, p.66.

University of Malaya

صفحته بالانتشار، وبدأ بتشكيل شبكة اتصالات معَ ناشطين آخرين في البيضاء وبنغازي وطرابلس يَدعون إلى انتفاضة مُشابهة في البلاد.

اندلعت الثورة قبل اليوم المحدد 17 فبراير، إذ خرجت مظاهرة في مدينة بنغازي يوم 15 فبراير، وأغلبية المتظاهرين كانوا من أهالي شهداء بو سليم، الذين كانوا على موعد كل يوم سبت لوقفة احتجاجية، والمطالبة بمكان الجثث ومحاكمة المسؤول عن القضية، وفي يوم 15 فبراير أعتقل محامي هذه العائلات، فتحرك الشباب للخروج في مظاهرة مبكرة قبل اليوم المتفق عليه في شبكة الإنترنت وكان المحامي فتحي تربل هو الفتيل الذي بدأت به شرارة الثورة، كما انطلقت مظاهرات تطالب بإسقاط النظام في مدينة البيضاء يوم 16 فبراير، وهي الأولى من نوعها في ليبيا وسقط بالمدينة حوالي 3 قتلى، وتعد من إحدى شرارات ثورة 17 فبراير، وأخيرًا انطلقت الاحتجاجات في أنحاء ليبيا يومَ الخميس 17 فبراير تحتَ شعار "يوم الغضب الليبي"، وفي النهاية تعرَّضت العديد من المظاهرات لإطلاق النار والفض بالرَّصاص الحي، وانتشار القتلى في ربوع ليبيا.

بعدَ أحداث العاصمة ظهرَ سيف الإسلام القذافي في خطاب على التلفاز للمرَّة الأولى منذ اندلاع الاحتجاجات، حذر خلاله من إمكانية اندلاع حرب أهلية في ليبيا بسبب طبيعتها القبلية منبهًا إلى أنها "ليست تونس أو مصر"، كما وعدَ بسن قوانين إصلاحية وتعديل الدستور لإرضاء المحتجين، وبعدَ هذا الخطاب تأججت المظاهرات وخرجت في مَناطق مُختلفة من العاصمة، من ضمنها شارع عمر المختار الشارع الرئيسي في العاصمة طرابلس، وقامت الحشود الغاضبة بإحراق العديد من المباني الحكومية في المدينة، وقد كان الأهم من انضمام الجيش إلى المتظاهرين هوَ بروز بعض ردود الفعل المحلية الأولى اتجاه الاحتجاجات، إذ استقالَ مندوب ليبيا في الجامعة العربية معبرًا عن انحيازه إلى "الثورة الشعبية"، وفي المقابل أعلنت قبائل كبرى عديدة من قبائل ليبيا دفعة واحدة عن انحيازها إلى المحتجين وتخليها عن نظام القذافي[38].

على الصعيد الدولي صدرَ أول قرار رسمي بشأن الأحداث في ليبيا من مجلس الأمن الدولي، إذ أصدرَ قرار المجلس رقم 1970 الذي فرض عددًا من العُقوبات على نظام القذافي وقياداته وأسرته وأدان بشدة

[38] كانت أبرز تلك القبائل ورفلة – أكبر قبيلة في البلاد بتعداد يَبلغ مليون نسمة – وترهونة – ثاني أكبر قبيلة بنفس التعداد تقريبًا والتي يَنتسب إليها معظم جنود الجيش–، فضلاً عن "قبيلة الزوي" في مناطق حقول النفط بالجنوب التي أعلنت أنها ستُوقف ضخَّ النفط إلى العالم خلال 24 ساعة إن لم يَتوقف "سفك الدم الليبي.

University of Malaya

قمع الاحتجاجات، فأدان القذافي بدوره القرار واعتبرَ أنه باطل ورفع بشأنه مذكرة إلى محكمة العدل الدولية، ومعَ هذا التطور الدولي جاءَ تطور محليٌّ كبير آخر، إذ شهدَ يوم الأحد 27 فبراير الإعلان عن تأسيس المجلس الوطني الانتقالي الليبي في شرق ليبيا بالمدن التي سيطرَ عليها المحتجون، الذي أكَّد أن تشكيله كان بالتعاون معَ قيادات الثوار في جميع مدن البلاد، وأن لديه مجالس في كافة المدن وليسَ من الوارد عنده بأي شكل تقسيم ليبيا، فيما أعلنَ ناشطون في غرب البلاد أن مدن الغرب تضع نفسها تحتَ إدارة المجلس الانتقالي.

في يوم السبت 19 مارس، انتصرت كتائب القذافي في معركة اجدابيا الأولى، وبدأت تقدُّمها نحوَ بنغازي عاصمة الثوار بادئة بذلك معركة بنغازي الثانية، وبعدَ ساعات من الاشتباكات العَنيفة على المشارف الغربية للمدينة (التي انتهت بتدمير عدة دبابات للقذافي وسُقوط طائرة تابعة للثوار)، خرجَ الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي من مؤتمر حولَ الوضع الليبي، كان قد عُقد في باريس ليُعلن إقرار قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973، وبدء الحظر الجوي على ليبيا بعدة ضربات استهدفت الكتائب المتمركزة حول مدينة بنغازي، وبعدَ ساعات من الغارات الجوية التي دمَّرت ما لا يَقل عن 15 دبابة، و20 عربة مدرعة، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية نجاحها وحلفاءها في إيقاف الهُجوم على المدينة، مما أدى إلى انسحاب الكتائب سريعًا نحوَ مدينة اجدابيا غربًا، وانتهت الثورة الليبية بالسيطرة على طرابلس ومطاردة القذافي والذي لقي حتفه على أيدي الثوار.

ثانيا: دور الجامعة العربية في الثورة الليبية:

عقد مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ 2011/2/22 اجتماعًا طارئًا لبحث الموقف في ليبيا، وبعد تدارس المستجدات الخطيرة التي تشهدها العديد من المدن الليبية والعاصمة طرابلس، وبعد الاستماع إلى مداخلات الدول الأعضاء، والإطلاع على مضمون المذكرتين الليبيتين المتناقضتين الصادرتين عن المندوب والمندوبية المقيمة لليبيا لدى الجامعة، قرر المجلس ما يلي:[39]

1- التنديد بالجرائم المرتكبة ضد التظاهرات والاحتجاجات الشعبية السلمية الجارية في العديد من المدن الليبية والعاصمة طرابلس، والتي تتناقل أخبارها وكالات الأنباء العربية والدولية، والتعبير عن استنكاره الشديد لأعمال العنف ضد المدنيين والتي لا يمكن قبولها أو تبريرها، وبصفة خاصة، تجنيد مرتزقة أجانب

[39] انظر: **بيان جامعة الدول العربية**، رقم 136 – د.غ.ع – 2011/2/22.

University of Malaya

واستخدام الرصاص الحي والأسلحة الثقيلة وغيرها في مواجهة المتظاهرين، والتي تشكل انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

2- الدعوة إلى الوقف الفوري لأعمال العنف بكافة أشكاله والاحتكام إلى الحوار الوطني، والاستجابة إلى المطالب المشروعة للشعب الليبي، واحترام حقه في حرية التظاهر والتعبير عن الرأي، وذلك حقنًا للدماء وحفاظًا على وحدة الأراضي الليبية والسلم الأهلي، وبما يضمن سلامة وأمن المواطنين الليبيين.

3- مطالبة السلطات الليبية برفع الحظر المفروض على وسائل الإعلام وكذلك فتح وسائل الاتصالات وشبكات الهاتف، وتأمين وصول المساعدات والإغاثة الطبية العاجلة للجرحى والمصابين.

4- رفض الاتهامات الليبية الخطيرة حول مشاركة بعض رعايا الدول العربية المقيمين في ليبيا في أعمال العنف ضد الليبيين والدعوة إلى تشكيل لجنة عربية مستقلة لتقصي الحقائق حول هذه الاتهامات والأحداث الجارية في ليبيا، ومناشدة السلطات الليبية توفير الحماية اللازمة لكافة رعايا الدول العربية والأجانب المقيمين على ارض ليبيا وتسهيل الخروج الآمن لمن يرغب منهم في ذلك.

5- التأكيد على أن تحقيق تطلعات الشعوب العربية، ومطالبها وآمالها في الحرية والإصلاح والتطوير والتغيير الديمقراطي والعدالة الاجتماعية، هو أمر مشروع وحق يجب احترامه وكفالة ممارسته بالأسلوب السلمي، وبما يحفظ الحريات الأساسية للمواطنين، ووحدة الأوطان وسيادتها والسلم الأهلي والوفاق الوطني في الدول العربية.

6- دعوة الدول الأعضاء والدول الصديقة والمنظمات الدولية وهيئات المجتمع المدني العربية والدولية، إلى تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة للشعب الليبي ومساندته في هذه الفترة الحرجة من تاريخه.

7- وقف مشاركة وفود حكومة القذافي في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية وجميع المنظمات والأجهزة التابعة إلى حين إقدام السلطات الليبية على الاستجابة للمطالبات المذكورة أعلاه، وبما يضمن تحقيق أمن الشعب الليبي واستقراره.

8- رفع توصية إلى اجتماع يوم 2 مارس 2011 لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري للنظر في مدى التزام نظام القذافي بأحكام ميثاق الجامعة العربية طبقًا للمواد المتعلقة بالعضوية والتزاماتها[40].

بعد الانتصار الذي تحقق في ليبيا للسابع عشر من فبراير 2011، برزت العديد من التحديات للأمن الوطني الليبي أبرزها:

---

[40] راجع موقع **جامعة الدول العربية** على شبكة المعلومات الدولية "الانترنت" www.lasportal.org/ في 2015/4/14.

University of Malaya

1- التهديدات الأمنية الداخلية:

مظاهر التسلح التي تشهدها المناطق الليبية، خصوصا تلك التي تشهدها العاصمة الليبية، وكذلك التشابك المسلح في المدن بين الكتائب أو السرايا، أو بين الدفاع والداخلية والسرايا، ليس هناك ما يبررها، فلقد انجرت تلك المكونات العسكرية مهمتها التاريخية، ومن ثم يجب إعادة مأسساتها، واستيعاب قوتها البشرية في القطاعات العامة، والأخطر من ذلك وجود بعض التشكيلات السياسية ولكنها مسلحة، أو تشكيلات عسكرية ولكنها تعبر عن تنظيم سياسي يمارس ويؤدى الواجبات والمهام العسكرية والسياسية والمدنية في نفس الوقت، فهذه المظاهر تسهم في زيادة معدلات الخوف لدى الأفراد، وتزداد حالات أزمة الثقة بين الأفراد والمسئولين.

إن مفهوم الأمن الداخلي بمفهومه المعاصر لم يعد مفهومًا ضيقًا، بل أصبح متعدد الجوانب، فلم يعد مقصورًا على الأمن العسكري وامتلاك مقومات القوة المحددة، بل تحول الأمن إلى مفهوم مختلف بحكم المتغيرات الوطنية، والدولية والإقليمية، وأصبح مفهومًا مجتمعيًا، وهو حراك متطور يدور في فلك المصالح الداخلية والخارجية معًا، وليس مفهوماً جامدًا، وإنما يتفاعل باستمراره مع الزمن، فالأمن الوطني لم يعد قاصرًا على مقابلة التهديد العسكري الخارجي، فهناك العوامل الداخلية والخارجية.

من ذلك يمكن القول إن ليبيا وأمنها الوطني سوف يرتبط بثلاث مصادر أساسية من التهديدات: مصادر خارجية للتهديد، ومصادر داخلية للتهديد، وأخيرًا تشابك العوامل الداخلية والخارجية معًا، فالمصدر الخارجي قد يتمثل في عدوان خارجي وتنافس إقليمي على موارد ليبيا أو صراع من أجل الموقع الإستراتيجي من خلال استخدام القوة، وعندما تكون مصادر التهديد الأمني للاستقرار الداخلي هي ذات مرجعية داخلية، يكون ذلك اختراق ينبغي الولوج إليه والعناية بمسبباته وعوامله ومؤثراته المختلفة.

2- إشكالية برامج إعادة الإعمار:

من أهم تلك الإشكاليات عدم إنجاز المتوقع من برامج إعادة الأعمار، والاستمرار في البرامج التنموية، وعدم بلوغ مستهدفاتها وتراكم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، وتدني معدلات الأداء العام والخاص، وتفشي البطالة وبطء معدلات النمو الاقتصادي والدخول، وكذلك تدني معدلات النمو في القطاعات التعليمية والصحية، إضافة إلى التضخم وزيادة الضرائب ..... الخ، في هذا السياق لابد من التركيز بأن هناك علاقة ارتباطية بين سلامة البناء السياسي والاقتصادي واستقراره وبين زيادة حدة التهديدات الداخلية للأمن الوطني عمومًا.

University of Malaya

3– تحديات الأمن على المستوى الخارجي:

طغى الجانب العسكري في السياسة الخارجية الليبية كأحد الأدوات الأساسية المستخدمة على المستوى الخارجي، خاصة في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، وتمثل ذلك في المواجهة العسكرية مع مصر في يوليو عام 1977، ومواجهة القوات الجوية الليبية وقوات الدفاع الجوي مع القوات الأمريكية على خليج سرت منذ عام 1980،وما تبعها من أعمال أخرى كتفجير المقهى الليلي في أبريل 1986؛ وتفجير الطائرة الأمريكية فوق لوكربي في 21 ديسمبر 1988، وهجوم القوات الجوية الأمريكية على كل من طرابلس وبنغازي في 15 أبريل عام 1986، وكذلك التدخل الليبي في تشاد الذي انتهى بانسحاب القوات المسلحة الليبية في منتصف عام 1987 نتيجة ضعف الأداء العسكري في هذه الحرب، وكذلك التورط في قضية الطائرة الفرنسية UTA التي انفجرت فوق النيجر، في 19 سبتمبر 1989، حيث أتهم الأمن الخارجي الليبي بتنفيذ هذه العملية، ومن مظاهر العمل الخارجي لليبيا أيضا مساندة ما يعرف بحركات التحرر في جميع أنحاء العالم (ماديا، وبتوفير معدات وأسلحة)[41].

يمكن القول هنا بأن مرحلة المواجهات الخارجية والتي ميزت السياسة الخارجية الليبية انتهت مع رحيل القذافي ونظامه السابق، وما نتج عنه من تغيير في السياسة الليبية على المستوى الدولي من سياسة مواجهة، إلى سياسة تسعى إلى إعادة ليبيا إلى المجتمع الدولي بعد سنوات من العزلة.

ثالثا: رؤية السياسة الشرعية:

العبثية والاستهتار هما الثنائي الثابت في سياسات وممارسات القذافي تجاه كل الجوانب والأسس والركائز التي انبنت عليها حياة الشعب الليبي، فعلى امتداد حكم القذافي، لمتنج مقدسات الشعب الليبي وقيمه ورموزهم، نتطاول القذافي عليها عبثً او استهتارًا، لمن نجا من ذلك حتى ماكان موضع إجماع الشعب الليبي على اختلاف شرائحة وأجياله.

لقد كان الإسلام أبرز ما استهدفه عبث القذافي واستهتاره ومحاولاته المستمرة لهدم أركانه وركائزه، ومن ثم إبعاده عن دائرة التأثير فيكل ما يرتبط بشؤون الشعب الليبي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والتشريعية، بل وإبعاده حتى عن دائرة الشعائر التعبدية المحضة.

---

(41) Please refer to: Tim Niblock, "Libyan Foreign Policies of Middle East States", in Raymond Hinnebusch and Anoushiravan Ehteshami (eds), The Foreign Policies of Middle East States, Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2001.

University of Malaya

لقد خاض القذافي معاركه مع الإسلام متبعًا أسلوبًا يغاير الأساليب التي اتبعها من سبقوه، ويتمثل هذا الأسلوب في التظاهر بتبني المفاهيم الإسلامية، ورفعها كشعارات براقة والعمل على تفريغها من محتواها الحقيقي، فهو يخدع العوام، ويقدم ذرائع للمنافقين والمنتفعين، ويعطي غطاء لضرب كل من يمارس دورًا في التصدي لهذا المخطط باعتباره معاديًا للشعارات المرفوعة، وبدون شك فإن هذا الأسلوب الذي اتبعه كثير من الحكام – والذي لم يعد قادرًا على مواجهة دفق الصحوة الإسلامية النابض، وما تنشره من وعي يفضح مخططات المؤامرة على الإسلام.

ولابد من الإشارة إلى جملة الخصائص التالية التي حكمت وأحاطت بمواقف القذافي وسياساته وممارساته تجاه الإسلام [42]:

1-فساد مستحكم – غير قابل للإصلاح – فيتصور القذافي لطبيعة الدين الإسلامي الحنيف وموقعه من حياة الأمة، مصحوب بإصرار على التمسك بهذا التصور الفاسد وفرضه على جموع الأمة.

2- إصرار القذافي على تبني المغالطة والسوقية المبتذلة أسلوب ينفي مواجهة المفاهيم الصحيحة للإسلام، إلى حد النيل من هذه المفاهيم وتحقيرها والسخرية منها، وانتهاجها لعنفو الإرهاب وسيلة لفرضآ رائه السقيمة وتصوراته الفاسدة ولقهر وقمع كل من حاول التصدي لهاحتى ولو بإسداء النصح.

3-حقد دفين تم وجبه نفس القذافي تجاه كل من يطرح النهج الإسلامي القويم من العلماء والمفكرين والدعاة المعاصرين، ومن علماء الشرعيين، ومن الأئمة المجتهدين، ولم ينج من ذلك الصحابة رضوان الله عليهم، بل لم ينج من ذلك حتى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

---

[42] الشيخ، أحمد، **المستتر والخافي في خيمة معمر القذافي**، أنظر الرابط التالي:

http://l.facebook.com/l.php?u=http%3A%2F%2Fwww.ye1.org%2Fforum%2Fthreads

University of Malaya

الفصل الرابع: التحول الديمقراطي في ليبيا بعد ثورة 17 فبراير 2011

إن العلاقة بين المجتمع والدولة في ليبيا لها طبيعة خاصة وخصوصية ثقافية، نظرًا لخضوعها لمجموعة من المحددات والديناميات الإيديولوجية وعوامل النخبة السياسية والقبيلة والنفط، منذ عهد الملكية (1951-1969) وفي ظل حكم العقيد "معمر القذافي"، حيث إنها لعبت أدوارًا مهمة في عملية التحام المجتمع وانقسامه أيضًا، وفي حركات مقاومة الاستعمار،مثلما أثرت في عملية تشكيل الدولة الوطنية ومؤسساتها[1]، كما أن البناء الديمقراطي لا ينبغي النظر إليه من منظور أحادي على أنه مجرد صياغة دستور ديمقراطي وإقامة مؤسسات، وإنما ينبغي النظر إليه، أيضًا، وفق معادلة التوازن والتوافق بين التكوين السياسي والتكوين الاجتماعي، فالمكونات الاجتماعية في أية دولة هي التي تهيئ الظروف الموضوعية اللازمة لبناء الديمقراطية[2].

هذا بالإضافة إلى أن دراسة الديمقراطية بمفهومها السياسي تظل منقوصة إذا تمت بمعزل عن تحليل مضمونها الاجتماعي، والديمقراطية بمفهومها الصحيح والشامل لم تعد مجرد إجراءات سياسية أو حصيلة عددية لنتائج العملية الانتخابية، وإنما هي منظومة من القيم وأنماط التفكير أيضًا، إذ إنها تبنى على أسس ثقافة الحوار والتفاوض واحترام الآراء والاختلاف في وجهات النظر، فالديمقراطية المستديمة ترتبط بالنسق الثقافي للمجتمع وتعتمد على قيم ومعتقدات المواطنين، من هذا المنطلق فإن دراسة علاقة النخبة السياسية في ليبيا وخاصة بعد ثورة 17 فبراراير 2011، وكذلك الطبيعة القبلية،بالبناء الديمقراطيتكونجديرة بالاهتمام والبحث، فهي تثير الكثير من الإشكاليات المشحونة بعلامات الاستفهام، خاصة في ليبيا التي لم تصل إلى مرتبة البناء الديمقراطي المستقر، بعد التخلص من الحكم الاستبدادي السابق.

---

(1) عبد الحليم، أميرة، ليبيا، قراءة في تفاعلات المشهد، **مجلة الديمقراطية**، القاهرة: مصر، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، أبريل، 2011 العدد 42.

(2) الطاهر، عبد الرحيم، **ليبيا انتصار الأمل**، السودان، بركليات للنشر، 2012 .

University of Malaya

وترتيبا على ما سبق يمكن تقسيم هذا الفصل من الدراسة كما يلي:

المبحث الأول: الفترة الإنتقالية والتوجهات الجديدة للسياسة الليبية بعد ثورة 17 فبراير.

المبحث الثاني: دور النخب السياسية الليبية في التحول الديمقراطي.

المبحث الثالث: دور الإسلاميين في التحول الديمقراطي.

المبحث الرابع: دور القبيلة في التحول الديمقراطي.

University of Malaya

المبحث الأول: الفترة الانتقالية والتوجهات الجديدة للسياسة الليبية بعد ثورة 17 فبراير

إن محاولة وضع نموذج تحليلي للمرحلة الانتقالية في ليبيا مهم لفهم هذه التجربة، فهناك عدة قضايا تبدو فريدة في الحالة الليبية هي التي عادة ما تنتج قياسًا مع الفارق، ومقاربات أكثر بُعدًا عن الواقع، خاصة بعد أحداث ثورة أزاحت نظام حكم ذي أيديولوجيا فوضوية سعت للإطاحة بكل البديهيات السياسية وجذَّرت الفوضى، وأطاحت بشكل التنظيمات المجتمعية ومؤسسات الدولة، ولم يكن الأمر في ليبيا إبَّان حكم القذافي مجرد استبداد وعنف أو سيطرة دولة شمولية، ذلك أن فراغ البلد من أصل فكرة التأسيس أدَّى لظواهر يمكن إجمالها في سيطرة الفوضوية كأيديولوجيا حاكمة، وتغييب معنى التنظيم حتى في المستويات الدنيا من التجمعات المدنية[3].

أولا: تطورات الأحداث في ليبيا وتأثيره على النظام السياسي:

بعد اندلاع الثورة كان الحديث قويًّا حول ضرورة وأهمية التوافق؛ حيث تبدو ليبيا متناسقة دينيًّا وتاريخيًّا ومذهبيًّا،بما لا يدع مجالاً للاقتتال، فالوفرة المالية والموارد النفطية التي تشكِّل الرافد الرئيس للاقتصاد الليبي كانت سندًا لصانع القرار للاطمئنان إلى وجود سيولة كافية للانتقال الديمقراطي، وظهرت التكهنات بخمس سنوات أو أقل من أجل التحول نحو التنمية والازدهار، فإن الآليات التي استُخدمت والأحداث التي برزت بعد ذلك كانت توحي بروح ومنطق المغالبة، ورغم افتقار ليبيا إلى نسق أيديولوجي فإن الجدل حول طبيعة الدولة بدأ مبكرًا، ورغم أن المسار السياسي كان واضحًا من خلال الإعلان الدستوري، فإن تلك الخارطة التي رسمها الإعلان رغم ما ظهر فيها من عوار بعد ذلك، كانت إطارًا متفقًا عليه وانطلق الجدل حوله.

قد برز بعد ذلك عدَّة ظواهر، مثل روح المغالبة والميول نحو الأيديولوجيا، وظهر ذلك في سياق نتائج الانتخابات التي انتهت بفوز حزبين كبيرين وُصِفا بالإسلامي والعلماني، ولم يكن هناك ترويكا ولا أحزاب متعددة يمكنها أن توازن المشهد، وبرز كذلك العنف وانتشار السلاح عبر جماعات مختلفة، ثم الاغتيالات التي انتشرت في مدينة بنغازي، وصاحَبَ هذه الظواهر فشل في إدارة الدولة من قِبل حكومة علي زيدان،

---

[3] كريكش، نزار، **مسار الحوار الليبي: جدل النماذج التفسيرية وصراع الإستراتيجيات**، الدوحة: قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 2015.

University of Malaya

وانعكس هذا الفشل في مؤسسات الدولة، وفي هذا السياق استفتح فوكوياما كتابه عن النظام السياسي بمثال ليبي، وهو اختطاف علي زيدان رئيس الوزراء كمؤشر للكيفية التي يمكن أن تفشل فيها مؤسسات الدولة وتصبح مجرد مكاتب غير قادرة على ممارسة الحكم وإدارة البلد(4).

بعد فشل العملية السياسية بدأ عدد من الفاعلين السياسيين يلقون باللوم على المؤتمر الوطني العام، ونادت حملة سُمِّيت: لا للتمديد بإسقاط المؤتمر، وشكَّل المؤتمر على إثرها لجنة سُمِّيت لجنة فبراير/شباط التي قرَّرت إجراء انتخابات برلمانية والدخول في مرحلة انتقالية جديدة، صاحَبَ ذلك إعلان الجنرال المتقاعد خليفة حفتر الحرب على ما وصفه بالإرهاب، وقام بعدة محاولات لدخول بنغازي بعد معارك على مشارف المدينة، وقد صاحب ذلك في المنطقة الغربية عملية فجر ليبيا التي أراد مُطلِقوها من الكتائب المسلحة في مدن عدة من المدن الغربية قطع الطريق على تكرار سيناريو بنغازي في المنطقة الغربية؛ حيث اعتبر ما فعله حفتر ثورة مضادة تريد إعادة نظام القذافي.

بعد انتخاب مجلس النواب انتقل المجلس لمدينة طبرق مبررًا ذلك بوجود عوائق أمنية لانعقاد أول جلسة في بنغازي كما هي مقترحات لجنة فبراير/شباط؛ الأمر الذي اعتُبر مخالفًا للدستور؛ حيث نشأت إشكالية أخرى حول تسليم السلطة بين المؤتمر الوطني ومجلس النواب، وإشكالات دستورية أخرى، وقد رأت الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا في 6 نوفمبر/تشرين ثاني 2014 بعد ذلك أن مقترحات لجنة فبراير/شباط من الأساس غير دستورية واعتبر المؤتمر ذلك حلاً للبرلمان، ولم يفهم البرلمان أن إلغاء مقترحات اللجنة طعن في شرعية انتخابه، واعتبر أن الحكم صدر تحت تهديد السلاح.

ما إن بدأ المجلس جلساته حتى أعلن دعمه لعملية الكرامة، وما أن انتصرت قوات فجر ليبيا على كتائب الصواعق والقعقاع والمدني في طرابلس حتى أعادت المؤتمر الوطني العام كجهة شرعية للبلد واختير السيد عمر الحاسي رئيسًا للوزارة في حكومة الإنقاذ، وهكذا دخلت البلد في انقسام سياسي وجدل حول شرعية الحكم وصراع عسكري بين قوتي فجر ليبيا والكرامة، وبعد أن كان هناك إعلان دستوري يضم الجميع صار هناك جسمان بمسميين مختلفين، وذراع عسكرية لكل خارطة سياسية، مع استخدام لموارد البلد الواحد والأسلحة التي انتشرت بعد الثورة، وارتفاع لعدد القتلى ، وهذا التوصيف جعل البعض يعتبر ما يحدث في ليبيا حربًا أهلية بينما رأى آخرون أنها ثورة مضادة، فقد عادت الأجهزة الأمنية السابقة في المنطقة الشرقية للبلد وظهر بعض التصريحات التي تدعم، تلميحًا أو تصريحًا، عملية الكرامة،كما صرَّح

(4) The political Order and Political Decay, Francis Fukuyama, New York, 2013.

University of Malaya

بعض أتباع النظام السابق بأن القوات التي جاءت لبنغازي هي نفس القوات التي قدمت إبَّان ثورة السابع عشر من فبراير/شباط 2011[5].

بالإضافة إلى توصيف الأزمة بأنها حرب أهلية هناك توصيف آخر وهو كونها حربًا بالوكالة؛ حيث إن تدخل دول الإقليم لم يعد خافيًا في المسألة الليبية، فمن خلال وجود حكومة انقلابية في مصر تدعم عودة الأنظمة العسكرية للمنطقة والقضاء على الحركات السياسية الاسلامية، كان هناك دعم واضح ومعلن وإرسال لطائرات لضرب الشرق والغرب الليبي، وكان هناك تفسير للأمر على أنه حرب على ما يُسمَّى: الإرهاب، لكن كل ذلك من الناحية المنهجية يعني وجود دفع من جهة خارج ليبيا لطرف من الأطراف لحكم البلد أو مساعدته في الحرب على ما يوصف بالإرهاب، وهذا هو المقصود بالحرب بالوكالة، وهنالك ثلاثة نماذج تحليلية للوضع: الثورة المضادة والحرب بالوكالة والحرب الأهلية، ويرى كثيرون أن لا تناقض بين الثورة المضادة والحرب الأهلية؛ إذ إن الثورة المضادة هي وصف للأطراف المشارِكة بينما الحرب الأهلية تصف طبيعة المعركة داخل البلد، أمَّا الحرب بالوكالة فهي إما نتيجة أو سبب، كلا الأمرين جائز وإن كان الأخير أقرب.

تساعد هذه النماذج التحليلية في فهم ما يجري في حوار مدينة الصخيرات في المغرب، وما يوازيه من حوار في الجزائر بين القوى والأحزاب السياسية؛ فمنذ أن خَلَف المبعوث الأممي برناردينو ليون المبعوث السابق طارق متري، وفي ظلِّ الظروف السابقة كان هناك حديث عن حلٍّ سياسي للأزمة، وكان عدد من الدوائر الغربية في اجتماعاته المعلنة والسرية يتحدث عن ضرورة إيجاد حل سياسي.

يمكن فهم ذلك على أن عددًا من الدول الغربية رأي في الأمر حربًا أهلية يجب أن تنتهي بالحوار، وتعزز هذا الأمر بفكرة محورية وهي ضرورة وجود حكومة تمثل الدولة الغائبة، وتعمل كمؤسسة لحل مشاكل عاجلة، أهمها: العنف والهجرة غير الشرعية، وهذا ما اقترحه ليون عقب توليه مهامه في ليبيا في 14 أغسطس/آب 2014، إلا أنه لم يَرُقْ للكثيرين تجاوز مسألة السلطة التشريعية، وربما بحث كل فريق عن دوره في المرحلة المقبلة، ورغم أن حوار الجزائر أقرَّ ضرورة وجود حكومة وحدة وطنية إلا أنه أُخذ عليه إغراقه في العموم، وعدم وجود آليات حقيقية تساعد في تسيير دفة الأحداث؛ لذا لجأ ليون لمقترحات أخرى تنبع من فهم للديمقراطية التوافقية من حيث تعدد الأجسام والمشاركين، لإيجاد صورة مستقبلية لتموضع الأطراف المشاركة في الحوار، وذلك عبر اقتراح تشكيل مجلس رئاسي وبرلمان وحكومة وحدة وطنية ومجلس للبلديات،

(5) Understanding Civil War, Edward Newman, Rot-ledge Studies, 2014.

University of Malaya

وهكذا تتعدد الأجسام ليشارك الجميع، وبدا ليون حذرًا في التوفيق بين الاقتناع بحل البرلمان ونهاية ولاية المؤتمر الوطني العام.

باعتبارها حربًا أهلية قد دارت رحاها منذ سنة يمكن تصنيف هذه الحرب الأهلية على أنها حرب سياسية، وهذه حروب قصيرة زمنيًّا في الغالب، ومع مرور فترة زمنية بدون وجود حلٍّ يلوح في الأفق، ومع افتراض فشل الحوار فإن الحرب الأهلية في الغالب ستأخذ مداها، حيث ينتهي أغلبها بتفاوض سياسي يسمح به نوع من الحسم العسكري[6].

إن ما يُعقِّد المشهد في ليبيا أمران، هما: وجود الموارد المالية للطرفين، والحرب بالوكالة التي تضمن توفير هذه الموارد، ومن ثم يستمر الصراع سواء من أجل الحسم أو من أجل الاستفادة من الحرب من قِبل تجار الحروب، واستمرار الشركات الراعية للبلد إبَّان حكم القذافي، من خلال العقود طويلة الأجل، في تأجيج الصراع حتى تضمن مصالحها من أحد المنتصرين في هذه الحرب[7].

قد ظهر نموذج الحرب بالوكالة جليًّا في حوار الصخيرات، فبعد عدة محاولات برز المقترح النهائي غريبًا عن المتحاورين، فمن أبرز المقترحات استمرار البرلمان لمدة سنتين وعدم تحديد مدة عمل لجنة صياغة الدستور بمدة زمنية محددة، وقد صاحب الحوار تصعيد عسكري في ظل انتقاد من طرف خفي لليون.

في الحوار كان الجدل حول الشرعية قائمًا، إلا أن المؤتمر اقترح الحل الشامل للمشهد الليبي، ولأن النموذج التحليلي السائد للمؤتمر هو الثورة المضادة، فقد كان الحديث المتكرر عن ثوابت ثورة السابع عشر من فبراير/شباط، ولأن البرلمان يرى أنه جسم شرعي يثور عليه جسم غير شرعي فقد رفض طيلة أشهر الحوار اللقاء المباشر مع وفد المؤتمر الوطني.

ينظر البرلمان لنفسه كسلطة تريد أن تستوعب معارضين، وقد جاء لمدينة الصخيرات وهو في اتساق تام مع اللواء المتقاعد خليفة حفتر الذي صار قائدًا للجيش الليبي المسمى بالقوات المسلحة العربية الليبية التابع للبرلمان؛ حيث انطلق جُلُّ المقترحات من احتفاء بالشرعية ورغبة في تثبيت الوضع القائم للجنرال، والاستفادة من الحوار من أجل الدخول لطرابلس سياسيًّا بعد أن استعصت عسكريًّا، لكن المقترح الذيقدَّمه

---

[6]Rotledge HandBook of Civil War, EDWARD NEWMAN ,2014

[7]Washington Post, is it proxy war? 24 oct 2014.

http://www.washingtonpost.com/blogs/monkey-cage/wp/2014/10/24/is-libya-a-proxy-war/

University of Malaya

ليون كان مشروعًا يشير بوجود حرب بالوكالة داخل ليبيا؛ فالمقترح -كما صرَّح صالح مخزوم رئيس فريق الحوار السابق بالصخيرات في نهاية شهر إبريل/نيسان- خارج سياق الحوار؛ حيث اعتبر في مؤتمر صحفي في طرابلس في 27 إبريل/نيسان أن مقترح المبعوث الأممي ليون حول الاتفاق بين الأطراف الليبية، الذي تم استلامه مخيِّب للآمال ولا يحترم ما تم تداوله في جلسات الحوار بمدينة الصخيرات، بضرورة الوصول لحل متوازن[8].

في الجانب الدولي هناك عدة استراتيجيات: استراتيجية شاملة تتخذها أميركا وبعض الدول في حلف الناتو التي تسعى لإعطاء نموذج للتحول الديمقراطي من خلال تدخل الناتو وإستراتيجيته المسماة: light foot print، التي تعرضت لانتقاد شديد بعد ما حدث في ليبيا، وأنها لم تنجح في الانتقال الديمقراطي، كما تسعى دول الإتحاد الأوروبي لإيجاد مؤسسة يمكن التعامل معها لحل مشكلة الهجرة غير الشرعية القادمة عبر ليبيا، أمَّا دول كفرنسا وإيطاليا فإنها تنظر لمصالح آنية تمكِّنها من السيطرة على منابع النفط أو القدرة على بناء مجال إستراتيجي لفرنسا يمكِّنها من الاستمرار في القيام بدور مهم في المنطقة، في ظل سياسة القيادة من الخلف التي تتخذها الولايات المتحدة الأميركية.

ثانيا: التأثيرات السلبية لمجريات الثورة الليبية:

بعد وصول حكومة ائتلاف معتدلة وعلمانية إلى السلطة في يوليو 2012، انزلقت ليبيا سريعًا نحو الهاوية، فلم يستمر أول رئيس وزراء منتخب، مصطفي أبو شاقور، لأقل من شهرٍ واحدٍ في منصبه، ليصل عدد من تولوا رئاسة وزراء ليبيا إلى سبعة أشخاص، خلال أقل من أربع سنوات، وفي ظل هيمنة الإسلاميين على أول برلمان، بعد الإطاحة بالقذافي، فشلت الحكومة في نزع سلاح عشرات كتائب الثوار التي تكونت خلال فترة تدخل الناتو في ليبيا، مما أدى إلى وقوع معارك دامية على النفوذ بين القبائل المتناحرة والقادة[9].

في أكتوبر 2013، أعلن انفصاليون في شرق ليبيا، حيث يتركز الهلال النفطي الليبي، تشكيل حكومة خاصة بهم، وتعرّض رئيس الوزراء الليبي في حينها، علي زيدان، للاختطاف والاحتجاز كرهينة،

---

[8] تطورات الأحداث في ليبيا على **موقع الجزيرة نت** www.aljazeera.net تاريخ الدخول 2015/4/16.

[9] في تفصيل ذلك يمكن الرجوع إلى: كوبيرمان، آلان، **الارتداد العكسي للتدخلات الدولية.. ليبيا نموذجًا**، "Foreign Affairs" عدد مارس/أبريل 2015.

University of Malaya

وعلى ضوء ذلك، أعلنت الولايات المتحدة، في ربيع 2014، تأجيل خطة لتدريب قوة مسلحة، قوامها بين 6000 و8000 جندي ليبي.

بحلول مايو 2014، وصلت ليبيا إلى أخطر محطات مرحلتها الانتقالية، حيث سيطر اللواء المتمرد خليفة حفتر، على القوات الجوية ليهاجم مجلس شورى ثوار بنغازي، ووسّع أهدافه لتشمل المجلس التشريعي في طرابلس، وجاءت الانتخابات التشريعية في يونيو الماضي 2014 لتسجّل انخفاض نسب المشاركة من1.7 مليون ناخب في الانتخابات السابقة إلى 630 ألف ناخب فقط، مما يشير إلى أن الشعب الليبي قد فقد إيمانه بالإنتخابات، وبعد الإعلان عن فوز الأحزاب العلمانية والقومية في هذه الانتخابات، رفض الإسلاميون قبول نتيجة الانتخابات، وكانت النتيجة تكون برلمانين متصارعين، يدّعي كل منهما أنه البرلمان الشرعي.

على إثر ذلك، قامت قوات الثوار المتمركزة في المنطقة الغربية في يوليو 2014، بمهاجمة قوات القعقاع والصواعق والمدني الموالية للواء المتمرد حفتر في طرابلس، ونجحت في السيطرة عليها، بعد معركة دامت لستة أسابيع، وذلك في إطار تحالف عسكري سُمي بـ"فجر ليبيا"، لتتم إعادة إحياء البرلمان الليبي القديم – الذي كان يُسمى المؤتمر الوطني العام – وتشكيل ما أطلقوا عليه "حكومة إنقاذ وطني" في أكتوبر فر البرلمان المنتخب، والذي يدعمه التحالف العسكري "كرامة ليبيا" بقيادة حفتر إلى مدينة طبرق بشرق ليبيا، حيث أسس حكومة مؤقتة منافسة، لتصبح هناك حكومتان متصارعتان، تتحكم كل منهما في جزء من الأراضي والميليشيات الليبية.

تدهورت أوضاع حقوق الإنسان سريعًا في ليبيا، عقب سقوط القذافي[10]، وبعدما كانت تقارير التنمية البشرية الصادرة عن الأمم المتحدة تُصنّف ليبيا على أنها أعلى مستوى للمعيشة في إفريقيا، أنخفض هذا المستوى بشكل حاد، نتيجة الهبوط الاقتصادي الشديد، والذي يعود إلى انخفاض مستويات إنتاج النفط بشدة بسبب الصراع الممتد، فقبل الثورة كانت ليبيا تنتج يوميًا 1,65 مليون برميل نفط، وانخفضت تلك النسبة إلى صفر خلال فترة تدخل الناتو، ثم ارتفعت بعد ذلك لتصل إلى 85% من معدلها السابق،

[10] أصدرت منظمة العفو الدولية تقريرًا كشف عن وجود نحو 93 حالة اعتداء على صحفيين ليبيين في الأشهر التسعة الأولى من عام 2014. وخلص التقرير إلى أن الاعتداءات المستمرة في شرقي ليبيا "تصل إلى جرائم حرب". ونتيجة لذلك العنف المتفشي، تقدر الأمم المتحدة أن نحو 400 ألف ليبي قد فروا من منازلهم، بينما نزح 100 ألف ليبي خارج بلدهم.

University of Malaya

إلا أنه منذ استيلاء الانفصاليين على موانئ النفط الشرقية في أغسطس 2013، بلغ متوسط الإنتاج 30% من معدل ما قبل الثورة[11].

مع تدخل الناتو كان العنف الليبي على وشك الانتهاء، فقد هزمت قوات القذافي الثوار، الذين بدأوا في الانسحاب إلى مدنهم، وبحلول منتصف شهر مارس 2011، كانت قوات القذافي مستعدة لاستعادة آخر معاقل الثوار في بنغازي، لتنهي الصراع الذي استمر شهرا بخسائر وصلت إلى 1000 قتيل فقط. إلا أن حملة الناتو الجوية جاءت لتوقف هجوم القذافي، واستمرت الحرب، حتى تم قتل القذافي في 20 أكتوبر 2011، وسرعان ما سقط آخر بقايا النظام بعدها بثلاثة أيام، وبذلك تكون حملة الناتو العسكرية قد تسببت في زيادة أمد الحرب من ستة أسابيع إلى أكثر من ثمانية أشهر.

ثالثا: التوجهات الجديدة للسياسة الليبية بعد ثورة 17 فبراير

تشهد ليبيا بعد نجاح ثورة 17 فبراير حراكًا سياسيًا لم تعهده الحياة السياسية المعاصرة للشعب الليبي، حيث تطرح النخب السياسية الجديدة خيارات عدة تتماشى مع مستقبل ليبيا السياسي، فمن ناحية يشير الإعلان الدستوري الذي صدر من قبل المجلس الوطني الانتقالي في 3 أغسطس 2011 إلى إجراء انتخابات عامة شفافة للسلطة التشريعية خلال فترة ستة أشهر من تاريخ صدور قانون الانتخابات العامة[12].

من ناحية أخرى صدرت تصريحات وبيانات من قبل مسئولين متضاربة عن طبيعة النظام السياسي المستقبلي لليبيا الجديدة، فتارة يتحدث البعض عن تبني نظام سياسي برلماني، وتارة أخرى يجرى الحديث عن نظام رئاسي أو حتى نظام مختلط (رئاسي-برلماني)[13].

---

[11] إن التقارير الإعلامية قد بالغت في تقديرها لأعداد القتلى الليبيين – خاصة المدنيين – في الأيام الأولى للقتال، حيث وثّقت منظمة "هيومن رايتس واتش" 233 حالة وفاة فقط في الأيام الأولي للقتال، وليس 10 آلاف، مثلما أوردت قناة "العربية" الإخبارية، وفي مصراتة، ثالثة كبرى المدن الليبية، حيث تركزت بشدة المعارك الأولي، وجدت منظمة "هيومن رايتس واتش" أن من بين 949 مصابا في لأسابيع السبعة الأولي من الثورة، 30 من النساء والأطفال (أي نحو 3%)، مما يشير إلى أن قوات القذافي قد استهدفت المقاتلين بدقة.

[12] علي، خالد حنفي، "من يحكم ليبيا بعد سقوط جماهيرية القذافي"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مصر، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 186، مج 46، أكتوبر 2011، ص 140.

[13] خشيم، مصطفى عبد الله أبو القاسم، **تأثير التحولات الديمقراطية على الثقافة السياسية في ليبيا الجديدة**، بنغاز: ليبيا، مركز البحوث والدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، هيئة تشجيع ودعم الصحافة، 2013، ص 87.

University of Malaya

المتتبع لمسار العملية الديمقراطية سيجد أنها أفرزت توجهات وأطروحات القوى السياسية التي اختلفت وتنوعت بين الإسلاميين والعلمانيين والقوميين، ولكن مجريات ونتائج الانتخابات الليبية في العام 2012 أثبت أن هناك قوى مسيطرة ومتصدرة هي (تحالف القوى الوطنية) المجلس الوطني الانتقالي الذي تأسس في الأسابيع الأولى للثورة ويصنف على أنه تحالف علماني، بزعامة "مصطفى عبد الجليل" كرئيس له، و"محمود جبريل" كرئيس الوزراء، بعد أن حصل على المرتبة الأولى بتسعة وثلاثين مقعدًا من أصل ثمانين... لذا سيكون من الأجدر دراسة تكوين وتأسيس هذا المجلس وبحث توجهاته وأهم الإجراءات المتُخذة في الفترة الانتقالية في مرحلة ما بعد الثورة[14].

1-هيكلة المجلس الوطني الانتقالي:

ظهر المجلس الوطني الانتقالي عقب سعي المجالس المحلية التي ظهرت في المدن والبلدات الثائرة – بنغازي والبيضاء ودرنة وطبرق وغيرها- إلى تنظيم تمثيلها في مجموعة أوسع من شأنها تمثل الثورة المناهضة للقذافي والوصول إلى المدن والمناطق التي لا تزال تحت سيطرة النظام [15]، كما عمل المجلس الذي كان مقره أصلاً في بنغازي، على بدء التواصل والسعي إلى الحصول على دعم المجتمع الدولي[16].

حيث يتكون المجلس الانتقالي من شخصيات من مناطق مختلفة، بعضها مستقل، بينما ينتمي آخرون إلى تيارات سياسية متعددة، وتكون المجلس في بدايته من ثلاثين عضوا يمثلون كافة مناطق ليبيا وكل شرائح الشعب الليبي على ألا تقل عضوية الشباب فيه عن خمسة أعضاء، يختار المجلس من أعضائه رئيسا وناطقا رسميا ومنسقين لمختلف المهام الداخلية والخارجية[17].

قام المجلس بتحديد آلية اجتماعاته الدورية والطارئة واتخاذ قراراته بما يخدم مصلحة الشعب الليبي، وبما لا يخالف مطالب الشعب التي أعلن سقفها في ثورة 17 فبراير بإسقاط نظام العقيد القذافي وإقامة دولة مدنية دستورية ديمقراطية.

---

(14) خشيم، تأثير التحولات الديمقراطية على الثقافة السياسية في ليبيا الجديدة، **مرجع سابق**، ص 88.

(15) بيان أحد مدن جبل نفوسة تؤكد فيه تأييدها للمجلس الانتقالي واعتباره ممثل له، أنظر نصر البيان علي الرابط التالي:

https://www.youtube.com/watch?v=wsHWV8mM-e8:

(16) عقل، زياد، **"تشكيل الحكومة الانتقالية ومستقبل الصراع السياسي في ليبيا"**، ملف الأهرام الإستراتيجي، القاهرة: مصر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 202، أكتوبر 2011م.

(17) المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا، **الجزيرة نت**، 2011/3/4، على الرابط: http://www.aljazeera.net/news/

University of Malaya

يعتبر المجلس الجهة الاعتبارية الوحيدة الممثلة للشعب الليبي والدولة الليبية، وتعترف وتتعامل معه دول العالم على أساس الشرعية الدولية، وذلك من خلال احترامه جميع الاتفاقيات الدولية والإقليمية الموقعة من قبل الحكومة الليبية السابقة، بما يسهم في أن تقوم ليبيا بدور مميز في إرساء السلم والأمن الدوليين[18].

2- أعضاء المجلس الوطني الانتقالي:

من أبرز أعضاء المجلس "مصطفى عبد الجليل" وهو رئيس المجلس، ولد عام 1952، في مدينة البيضاء شرق ليبيا درس العلوم الشرعية الإسلامية (القانون) حيث أصبح عميدًا للكلية عام 1975، ثم مساعد للنائب العام في مدينة البيضاء، وشغل مؤخرًا وزير العدل قبل الثورة.

أما "عبد الحفيظ غوقة" نائب رئيس المجلس والمتحدث الرسمي باسمه ونقيب محامي ليبيا في اتحاد محامي العرب، وهو نجل السياسي والدبلوماسي الليبي "عبد القادر غوقة" أمين المؤتمر القومي العربي العام، وعقب ثورة 17 فبراير، كان "عبد الحفيظ غوقة" الوجه الإعلامي للمجلس الوطني الانتقالي، وعُرف قبل ذلك في عهد القذافي ناشطًا حقوقيًا في القضايا العامة مثل مجزرة أبو سليم التي ارتكبها نظام العقيد "القذافي" في ليبيا عام 1996، وراح ضحيتها (1200 سجين)[19].

"فتحي تربل" وهو متحدث باسم الشباب في المجلس وهو محامي ليبي تولى قضية الدفاع عن الأهالي في مجزرة سجن أبو سليم، لذا قامت السلطات الليبية باعتقاله في 15 فبراير عام 2011 عشية الموعد المحدد لانطلاق الاحتجاجات الليبية في 17 فبراير عام 2011، فكان اعتقاله بمثابة الشرارة التي ألهبت الثورة، ثم أطلقت السلطات سراحه في 16 فبراير عام 2011، بعد خروج مظاهرات في بنغازي تندد باعتقاله.

"زبير الشريف" عضو بالمجلس وأحد السجناء السياسيين أعتقل عام 1973، نتيجة مؤامرة سجن خلالها 31 سنة، خريج الكلية العسكرية في العراق عام 1958[20].

"عمرو الحريري" مسئول الشؤون العسكرية أمام المجلس الوطني الانتقالي، و"فتحي البعجة" مسئول الشؤون السياسية حاصل على الدكتوراه في مجال العلوم السياسية من جامعة المغرب، كان في الفترة السابقة عضوًا في هيئة التدريس في جامعة بنغازي، وأصبح عضوا في المجلس الانتقالي مسئولاً عن اللجنة والشؤون

---

(18) الرشيد، سعد الزروق، "انتخابات: ليبيا... تحديات ما بعد انتخاب المؤتمر الوطني"، **مجلة الديمقراطية**،العدد 48، أكتوبر 2012م.

(19) الرشيد، "انتخابات: ليبيا... تحديات ما بعد انتخاب المؤتمر الوطني"، **مرجع سابق**، العدد 48.

(20) بيانكو، المهدي محمد، **المدونة الدستورية الليبية**، ط2، القاهرة: مصر، دار الفكر العربي، ط2، يوليو 2012.

University of Malaya

السياسية الاستشارية في بنغازي، و"سلوى الدغيلي" تولت مسؤولية الشؤون القانونية حاصلة على دكتوراه في القانون الدستوري تدرس في أكاديمية الدراسات العليا في بنغازي، وهي مسئولة عن الشؤون القانونية والاستشارية في المجلس، كما أنها ممثلة للنساء.

"عبد الله الموهوب" حاصل على الدكتوراه من فرنسا عمل سابقًا عميدًا لكلية القانون في جامعة بنغازي وهو يمثل مدينة القبة، و"أحمد العبار" ممثل للاقتصاد في بنغازي، و"عاشور بو راشد" ممثل لمدينة درنة، و"عثمان المقرحي" ممثل مدينة مصراته، و"عمر الحريري" يختص بإدارة الشئون العسكرية لحفظ أمن وسلامة البلاد... وغيرهم[21].

بالتالي يتضح من التشكيلة السابقة أنه تولّى قيادة المجلس الانتقالي في الغالب قادةٌ من المنطقة الشرقية، لكنه ضمّ أعضاء من جميع المناطق، وقد تشكّلت مجموعة قوية من المسئولين السابقين في نظام القذافي كانوا انشقّوا في وقت مبكر، ومنهم مصطفى عبد الجليل، وعلي العيساوي الذي تولي رئاسة المكتب التنفيدي عندما قدم محمود جبريل استقالته متحججا لعدم استطاعته ممارسة مهامه في مدينة بنغازي لعدم توفر الأمن، وعبد الفتاح يونس.

ثمة مجموعة ثانية كانت أيضًا جزءًا من دولة القذافي، غير أنها كانت مرتبطة بجهود ابنه سيف الإسلام المفترضة للإصلاح والتحديث من الداخل، ومنهم محمود جبريل، وأحمد الجهاني، ومحمد العلاقي، إضافةً إلى آخرين.

تألّفت المجموعة الثالثة من المغتربين الليبيين الذين عادوا إلى البلاد عندما اندلعت الثورة، وضمّت علي الترهوني، ومحمود شمّام، وضمّت الفئة الرابعة أساتذة ومحامين وناشطين ليبيين، مثل عبد الحفيظ غوقة، وفتحي البعجة، وفتحي تربيل، وآخرين[22].

3-أهداف ومهام المجلس الوطني الانتقالي:

يهدف المجلس إلى تأكيد سيادة الشعب الليبي على كامل أراضيه، وقد جاء استجابة لمطالب الشعب الليبي وتحقيقا لإرادته الحرة التي صنعت الثورة الشعبية وحفاظًا على وحدة الشعب والوطن، وذلك من خلال الاضطلاع بالمهام التالية:

- ضمان سلامة التراب الوطني والمواطن[23].

---

[21])بيانكو، المدونة الدستورية الليبية، **مرجع سابق**.

[22] جويلي، مفتاح علي، **مذكرات اليوم الأول: ثورة 17 فبراير**، بيروت: لبنان، الدار العربية للعلوم، 2012 م.

University of Malaya

– تنسيق الجهود الوطنية لتحرير بقية ربوع الوطن.

– تنسيق جهود المجالس المحلية للعمل على عودة الحياة المدنية.

– الإشراف على المجلس العسكري بما يضمن تحقيق العقيدة الجديدة للجيش الوطني الليبي في الدفاع عن الشعب وحماية حدود ليبيا[24].

– الإشراف على انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد يطرح للاستفتاء الشعبي

– تشكيل حكومة انتقالية تمهد لإجراء انتخابات حرة.

– تسيير وتوجيه السياسة الخارجية وتنظيم العلاقات مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية وتمثيل الشعب الليبي أمامها.

4–إدارة المجلس الوطني للمرحلة الانتقالية:

عقد المجلس الوطني الانتقالي اجتماعه الأول في 5 مارس عام 2011 بمدنية بنغازي المقر المؤقت حتى تحرير طرابلس عاصمة ليبيا المقر الدائم للمجلس وبرئاسة "مصطفى عبد الجليل" وبحضور كل من "عثمان سليمان" عن منطقة البطنان، و"عاشور حمد بو راشد" عن منطقة درنة، و"عبد الله موسى الميهوب" عن منطقة القبة، و"زبير الشريف" عن السجناء السياسيين، و"أحمد عبد ربه العبار"، و"فتحي البعجة"، و"عبد الحفيظ عبد القادر غوقة" عن منطقة بنغازي، و"فتحي تربل"، و"سلوى الدغيلي" عن الشباب والمرأة، وانتهى المجلس إلى القرارات التالية[25]:

– أهمية الدور الذي قام به الشباب كان هو الركيزة والأساس لتحقيق الهدف وهو إزاحة النظام، ومن ثم فإن تواجدهم الفاعل داخل المجلس سيكون هو الترجمة الفعلية الصادقة لنبض وحركة ثورة الشباب في كل شوارع مدن وقرى ليبيا.

– المجلس هو الممثل الوطني الشامل لكل مناطق ومدن ليبيا بكافة قواها وتياراتها، وبمختلف توجهاتها، وأن عضويته مفتوحة لتمثيل الكل.

---

(23) شاكير، يوسف، ليبيا: **ثلاث سنوات انتقالية دامية**، لبنان، بيروت: لبنان، الدار العربية للعلوم ناشرون، مايو 2015.

(24) شاكير، ليبيا: ثلاث سنوات انتقالية دامية، **مرجع سابق**.

(25) الحمداني، كفاح عباس رمضان، "حركة التغير في ليبيا، الموصل: العراق، جامعة الموصل، **مجلة الدراسات الإقليمية**، العدد34، 2014م، ص 32، 33.

University of Malaya

– تشكيل فريق تنفيذي لإدارة الأزمة والتعامل مع الوضع الحالي يختص بكل الأمور التنفيذية والتعامل مع الخارج والتفاوض والاتصال بكافة القنوات الدولية للحصول على الاعتراف الدولي.

في الأقاليم التي كانت لا تزال تحت سيطرة النظام، عمل المجلس الانتقالي مع الجماعات السرّية التي رشّحت ممثلين عنها إلى الهيئة؛ وبقيت أسماء هؤلاء الأعضاء سرّية بالضرورة حتى تحرّرت مناطقهم[26]، خلقت هذه الطبيعة السرّية في المراحل المبكرة، فضلاً عن ضعف الاتصالات العامة واتخاذ القرارات وراء الأبواب المغلقة، نقصًا في الشفافية في المجلس، عاد ليقوّض مصداقية المجلس الانتقالي، خلال الثورة وفي أعقابها، تمتّع المجلس الانتقالي بـ "شرعيّة ثورية" مؤقّتة لدى الرأي العام بسبب قيادته عملية إسقاط النظام بنجاح، لكن حالما انتقلت البلاد من الثورة إلى العلمية الانتقالية، برزت إلى الواجهة قضايا شفافية المجلس الانتقالي وشرعيته وأدائه[27].

بما أن المجلس الانتقالي في جوهره هيئة نصّبت نفسها بنفسها، فقد كان مفتوحًا على التساؤلات حول كيفية اختيار أعضائه، والسلطة التي يمتلكها هؤلاء للحكم، وقد تسبّب هذا في حصول مشاكل بين المجلس وبين الجماعات المحلية المختلفة والكتائب المسلّحة ممَّن لا يشعرون بالرضا عن حجم تمثيلهم أو عدمه فيه، أو ينازعونه سلطته عليهم[28].

ردًا على ذلك، نظّم المواطنون أنفسهم في عدد من الأحياء والبلدات في أنحاء البلاد، التي لم يكن لكثير منهم دور في انتخاب أو ترشيح مَن يمثّلهم في المجلس الانتقالي، وأجروا انتخابات محلية خاصة بهم بهدف استبدال ممثّليهم، كما ضغطت جماعات المجتمع المدني على الدوام على القادة الانتقاليين بشأن مروحة من القضايا الإصلاحية، من زيادة الشفافية إلى حقوق الإنسان وتمثيل المرأة في البرلمان، وفي أحيان أخرى، تعرّض المجلس الانتقالي إلى التهديد من الميليشيات المطالبة بتنازلات وامتيازات مختلفة، حاول

---

(26) العودة، سلمان، **أسئلة الثورة**، بيروت: لبنان، مركز نماء للبحوث والدراسات الإنمائية، 2012.

(27) سالم، بول، أماندا كادليك، "**تحديات العملية الانتقالية في ليبيا**"، في الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، الربيع العربي، ثورات الخلاص من الاستبداد، **دراسة حالات**، القاهرة: مصر، شرق الكتاب، يوليو 2013، ص 116.

(28) المقريف، محمد يوسف، **ليبيا من الشرعية الدستورية إلى الشرعية الثورية "من الملكية الدستورية إلى النظام الجماهيري"**، نوفمبر 2014.

University of Malaya

المجلس التعامل مع هذه التوتّرات من خلال التفاوض وزيادة الشفافية في عملياته، وتوسيعه ليمثّل مجموعة أشمل من الجماعات والمناطق، ليصل إلى 81 عضوًا[29].

نقل المجلس الانتقالي عملياته من بنغازي إلى طرابلس، وعيّن حكومة مؤقّتة بعد سقوط القذافي، مع مرور الوقت، تحوّل توازن القوى في المجلس أيضًا من أعضاء المناطق الشرقية إلى الغربية، وقد خلق هذا التحوّل شعورًا بالإحباط والتهميش بين الجماعات الشرقية، ما غذّى جزئيًا الدعوات إلى إقامة دولة فدرالية وحكم ذاتي في المنطقة الشرقية، كما يمنح المجلس تمثيلاً ضعيفًا جدًا للمرأة على الرغم من دورها الكبير في الثورة، حيث لا يوجد فيه سوى امرأتين، ولم تكن الحكومة المؤقّتة المكوّنة من أربعة وعشرين وزيرًا تضمّ سوى وزيرتين.

كما قام المكتب التنفيذي والحكومة المؤقّتة التي عيّنها المجلس الانتقالي، من ناحية، بعمل جيّد تَمَثَّل بحشد الدعم الدولي للثورة وإدارة العملية الانتقالية حتى الآن، وقد تجنّب المجلس والحكومة عملية إنهيار كبيرة على الرغم من ظروف الانتقال الصعبة للغاية من الثورة والحرب الأهلية إلى بداية حقبة ما بعد القذافي، ومن ناحية أخرى، واجهت الهيئتان انتقادات شديدة، حيث جادل البعض بأنهما ليستا تمثيليتين كما يجب، وليستا خاضعتين إلى المساءلة على نحو كافٍ، فيما جادل آخرون بأنهما تتحرّكان ببطء شديد في إعادة بناء الأمن، وتسيئان إدارة الأموال العامة، وتنفّذان أجنداتهما السياسية الخاصة[30].

مع ذلك، وعلى عكس السلطات الانتقالية في تونس أو مصر، لم يكن لدى المجلس الانتقالي، فضلاً عن المكتب التنفيذي والحكومة المؤقّتة، مؤسسات دولة قوية كي يقودها، خلال فترة حكمه، ومع أن الجزء الأكبر من القوى العاملة كان على جدول الرواتب العام، أضعف القذافي معظم مؤسسات الدولة، وحكم من خلال شبكة من العلاقات الشخصية والوحدات الأمنية.

قد زادت الثورة وسقوط النظام من ضعف هذه المؤسسات الضعيفة أصلاً، وواجهت السلطات الانتقالية أيضًا صعوبات مالية وأمنية وسياسية، متعلقة باستعادة 170 مليار دولار من الأصول الليبية المجمّدة في الخارج، واستئناف إنتاج النفط، وإعادة الأمن من خلال نزع السلاح وإدماج الثوار المسلحين،

---

(29) سالم، بول، تحديات العملية الانتقالية في ليبيا"، **مرجع سابق**، ص 117.

(30) التير، مصطفى عمر، **أسئلة الحداثة والانتقال الديمقراطي في ليبيا، المهمة الصعبة**، القاهرة: مصر، منتدى المعارف، مايو 2013.

University of Malaya

وإعادة بناء الجيش الوطني والشرطة، ومعالجة قضايا العدالة الانتقالية، والاستعداد لإجراء انتخابات في منتصف العام 2012[31].

مع الدخول في العام 2012 وإحلال المؤتمر الوطني العام محل المجلس الوطني الانتقالي، زادت أزمة النخبة الحاكمة في ظل فشلها في تحقيق وعودها وعلى رأسها صياغة دستور جديد للبلاد، مما أدي خروج المحتجين في كل من طرابلس، وبنغازي، ومدن أخرى، للتعبير عن رفضهم لخريطة الطريق التي أقرّها المؤتمر، وهو ما توج بالمحاولة الانقلابية الفاشلة في سياق سعي بعض القوى غير الراضية عن تطور المسار الانتقالي في البلاد[32].

ومن ثم، إذا لم تسارع النخب الليبية إلى التوافق، لوأْد خلافاتها أو التضحية بجزء من تطلعاها الفئوية؛ من أجل إعادة بناء الدولة التي غيبها نظام القذافي طوال أكثر من أربعة عقود، فسوف تتحول ليبيا إلى دولة فاشلة، أو دول فاشلة عديدة، تحكمها ميليشيات تفرض شرعيتها بقوة السلاح[33].

فإنّ ما يجب أن يحكم سلوك النخب السياسية والأمنية الليبية، في مثل هذه الأحوال، الحرص على المؤسسات الوطنية، والمصلحة العامة، ووحدة الدولة قبل أيّ شيء آخر، وعدم السماح لأيّ جهة –مهما كان توجهها–بفرْض نفسها بطريقة القوة؛ لأنّ ذلك سوف يدخل البلاد في أتون صراع أهلي مُدمِّرٍ، بخاصة أنّ السلاح في المجتمع الذي تحكمه الروابط التقليدية؛ القبلية، أو الجهوية، أو المناطقية، أمر متاح.

هكذا فإن ثمة ثلاث خطوات يحتاج الزعماء الليبيون إلى اتخاذها من أجل إرساء الأمن والاستقرار وتحقيق العملية الانتقالية التقدمية، ألا وهي: معالجة الشكاوى ومشاعر السخط الراسخة في النفوس، ووضع توقعات قابلة للتحقيق لتفادي الخيبة، والالتزام بإرساء نظام ديمقراطي، وهذه كلها تستوجب فلسفة قيادية جدية.

---

(31) علي، آمنة محمد، تحديات التحول الديمقراطي وبناء الدولة في ليبيا، **مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية**، النجف: العراق، كلية القانون، جامعة الكوفة، الإصدار 1، العدد 17، 2013، ص 245.

(32) الباروني، إلياس أبوبكر، تقييم عمل المؤتمر الوطني العام والتحديات التي تواجه البرلمان القادم، عبر برنامج المشهد الليبي، **قناة ليبيا TV**، وذلك بتاريخ 9 – 7 – 2014، انظر إلى الرابط التالي:

https://www.youtube.com/watch?v=PJ45jTCBf9k

(33) بلقزيز، عبد الإله، "مشكلات ما بعد سقوط نظام القذافي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 393، نوفمبر 2011.

University of Malaya

المبحث الثاني: دور النخب السياسية الليبية في التحول الديمقراطي

تمثل النخبة السياسية أهم العوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي، وأهم المداخل الرئيسية لتحليل النظم السياسية وتقدير توجهاتها ومدى استقرارها، في ضوء ممارستها لنشاطها على الخيار العقلاني بحساب المكاسب والتضحيات، وهو الأمر الذي تحكمه الظروف التي تفرضها البيئة والمعطيات البنيوية للمجتمع بأبعاده السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، مما يؤثر على مواقفها وخياراتها الحاسمة بالنسبة للديمقراطية، وتعكسها عبر المفاوضات والاتفاقات والإجراءات التي تعقدها وتتخذها.

أولا: مفهوم النخبة السياسية Political Elite:

يمكن إرجاع جذور المفهوم إلى الفيلسوف الإغريقي "أفلاطون" الذي دافع عن حكم ذوي العقول النبيهة والحكمة، وفي الفكر الحديث – القرن العشرين – ارتبط بأسماء المؤسسين الآباء "جاتينو موسكا" (1858- 1941)، و"باريتو" (1848- 1923)، و"روبرت ميشلز" (1876- 1923)، ومن تلاهم من أساتذة علمي السياسة والاجتماع مثل "بوتومور"، و"رالف داهند روف"، و"سوزان كيلر"، و"جيمس بوتنام"، و"رالف ميليباند"، وأخيرًا "هارولد لازويل" الأستاذ بجامعة شيكاغو الذي عرف النخبة السياسية بأنها "أولئك الذين يملكون مقاليد السلطة في أي تنظيم سياسي"، وفى مؤلفه الصادر عام 1936 بعنوان "السياسة: من يحصل على ماذا، متى، وكيف؟" ذكر أن السياسة هي "دراسة النفوذ وأصحاب النفوذ"، وهم الذين يحصلون على الشطر الأكبر من الموارد النادرة التي يتنافس عليها الناس، مثل الثروة والمكانة والسلطة، وهذا هو معيار التمييز بين النخبة والجماهير[34].

بصفة عامة، فإن مفهوم النخبة يشير إلى أحد سمات البناء الاجتماعي، وهو اختلاف درجتي النفوذ والتأثير اللتين يتمتع بهما الأفراد، ففي كل المجتمعات توجد مجموعة من الأفراد التي تمتلك سلطة وتمارس نفوذًا أكبر من الآخرين في مجالات الحياة المختلفة[35]، فالمفهوم يشير إلى تلك الأقلية العددية أو(الأقليات)

---

[34] زكرياء، بوروني، النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي، دراسة حالة الجزائر، **رسالة ماجستير**، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطنية، 2010/2009، ص 89.

[35] تاج الدين، احمد سعيد، **من الموسوعة السياسية**، الهيئة العامة للاستعلامات، على الرابط:

. http://www.us.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=2501

University of Malaya

التي تتميز عن بقية أفراد المجتمع من حيث درجة تأثيرها ونفوذها، فجوهر مفهوم النخبة هو التوزيع غير المتكافئ لمصادر النفوذ والسلطة.

ازدادت مكانة النخبة في علم السياسة الأمريكية مع ظهور مفهوم "الديمقراطية النخبوية"، ووفقًا لهذا المفهوم فإن النخبة هي جوهر الديمقراطية، وأن العملية السياسية الديمقراطية تتمثل في التنافس بين نخب الأحزاب للحصول على تأييد الناخبين، ومن ثم فإن معيار ديمقراطية النظام السياسي هو مدى حرية التنافس بين النخب الحزبية دون قيود[36].

في النظم الديمقراطية يتم التميز داخل النخبة السياسية بين النخبة الحاكمة والنخب البديلة أو المعارضة، أما النخبة الحاكمة فتضم أولئك الذين يتولون مقاليد الحكم، وتشمل عادة النخبة التنفيذية (رئيس الدولة ومستشاروه أو معاونوه، ورئيس الوزراء ونوابه والوزراء وبعض المحافظين أو حكام الولايات خصوصًا في الدول الفيدرالية)، والنخبة التشريعية (رئيس الهيئة التشريعية ورئيس الأغلبية ورؤساء اللجان البرلمانية الدائمة وبعض أعضاء البرلمان الذين يتمتعون بنفوذ خاص)، والنخبة القضائية (رؤساء الهيئات القضائية والشخصيات المؤثرة فيها)، ثم النخبة العسكرية التي يختلف دورها ومدى تدخلها في الأمور السياسية وفقًا لطبيعة نظام الحكم، وتشمل النخب البديلة القيادات الحزبية والبرلمانية المعارضة التي تطرح نفسها كبدائل محتملة للنخبة الحاكمة، وتشمل أعضاء وزارة الظل في النظم التي تعرف هذه الممارسة، ورؤساء الكتل المعارضة في البرلمان وأعضائها المتميزين[37].

أما بالنسبة لدور النخبة في النظم التقليدية وغير الديمقراطية فإنها تتسم بالتراتبية حيث يمكن التمييز بين مراتب ودرجات، والشخصانية وأولوية دور الأفراد على المؤسسات، والمركزية، أي تمركز مختلف جوانب النفوذ السياسي والاجتماعي في يد نخبة واحدة هي القائدة والمخططة لحركة المجتمع ومؤسساته الرئيسية بكل هياكلها ومسمياتها الفرعية.

هكذا بينما تتعدد النخب في النظم الديمقراطية، وتتوزع مصادر القوة والتأثير، ففي النظم غير الديمقراطية تميل النخبة الحاكمة إلى الاستحواذ على الجانب الأكبر من موارد القوة والنفوذ، ولكن تظل

---

[36] هلال، على الدين، "النخب السياسية بين مطرقة العولمة وسندان الديمقراطية"، **مجلة الديمقراطية**، السنة الرابعة عشرة، العدد 53، يناير 2014، ص 9،10.

[37] حريق، إيليا، "السراتية والتحول الديمقراطي والإجتماعي في المجتمع العربي الحديث"، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت،: لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 8، العدد 80، أكتوبر 1985، ص 4.

University of Malaya

النقطة الجوهرية في تعريف النخبة السياسية هي أنها أقلية من أبناء المجتمع ومتمتعة بصفات إيجابية تمكنها من تحقيق حد أدنى من الثبات والتماسك الذي يؤهلها لممارسة الحكم والاتجاه نحو تحقيق أهدافه الأساسية.

ثانيا: أساس النخبة السياسية وسندها:

بخصوص أساس النخبة وسند وجودها، فقد تنوعت الاجتهادات ما بين القدرة التنظيمية، والقدرة الأيديولوجية، والأساس الطبقي، فربط "موسكا" و"ميشيلز" بين قوة النخبة وقدرتها التنظيمية، فوفقًا لهما فإن النخبة هي قلة متماسكة منظمة متضامنة فيما بينها، تتمتع بقدرات وإمكانات تنظيمية عالية، وأشارا إلى امتلاك أعضاء النخبة لسمات نفسية متميزة[38].

حسب "باريتو" فإن السمة الشخصية الغالبة لأعضاء النخبة هي التفوق والتميز، وربط بين النخبة وقدرتها على طرح الأفكار والقيم الجاذبة للجمهور وهي التي سماها "موسكا" بـ"الصيغة السياسية للنخبة" و"ميشيلز" بـ"المبادئ الأخلاقية العامة"، و"لازويل"بـ"مجموعة الرموز والأفكار"، والتي تستخدمها النخب لكسب تأييد الجماهير في مواجهة أفكار النخب البديلة.

أما عالم الاجتماع الفرنسي "ريمون أرون"[39] فقد درس النخبة في إطارها الطبقي وأقام علاقة بين النخبة والطبقات الاجتماعية، وسار في اتجاه مقارب أستاذ الاجتماع السياسي الأمريكي "س.رايت ميلز" في دراسته الشهيرة بعنوان "نخبة القوة" والتي وصل فيها إلى أن المجتمع الأمريكي يحكمه عدد من المؤسسات التي تسيطر عليها نخبة محدودة العدد تتبادل الأدوار فيما بينها فيما أسماه المركب الصناعي العسكري.

بناءً على ما سبق فإن تبرير وجود النخبة السياسية يستند على أمرين أساسيين، وهما: إن المجتمعات لا يمكن لها أن تقاد وتحكم من خلال شخص واحد، إذ مهما بلغت إمكانات هذا الشخص فإنه سيبقى

---

(38) Barchrach., Peter, The Theory of Democratic Elitism: A Critique (London: University of London Press،1970), Pp. 319-331.

(39) بن صنيتان، محمد، **النخب السعودية، دراسة في التحولات والإخفاقات**، بيروت: لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، مارس 2005، ص 23.

University of Malaya

عاجزًا عن السيطرة داخل مجتمعه دون وجود طبقة تعمل على فرض احترام أوامره وتنفيذها، وأن حاول الإستغناء عنها فإنه سيستبق ذلك بتأمين بديل لها يقوم بنفس مهامها[40].

إن الجماهير غير قادرة على حكم نفسها بنفسها أيضًا لأنها أغلبية، فهي تبقى عاجزة عن تنظيم نفسها والتحكم بدرجة تماسك تؤهلها لحكم نفسها، الأمر الذي لا يوجد في الأقلية التي تستطيع بتلاحمها وتنظيمها قيادة الأغلبية، وذلك بكونها تتمتع بصفة الأقلية التي تسهل تنظيمها إضافة إلى تمتعها بمميزات السلطة والقوة والنفوذ، ويكون وجود النخبة، وفقًا لذلك مظهرًا تشترك فيه معظم المجتمعات والنظم السياسية.

انطلاقًا من الحقيقة القائلة بانقسام المجتمع إلى مجموعة من المجالات الحياتية المجسدة للنشاط البشري اقتصاديًا، وثقافيًا، واجتماعيًا، وسياسيًا، وغيرها من المجالات، فإن من المسلم به وجود نخبة مؤهلة بأفضل العناصر التي تمكنها من صياغة التفاعلات المتعلقة في إطار هذه المجالات، وبغض النظر عن سلبية أو إيجابية هذه النخبة في تحقيق أهداف الفئة المحكومة، فإن جماهير هذه الفئة من المجتمع ليس أمامها سوى الخضوع لهذه النخب الأكثر فاعلية وقدرة على إدارة وصياغة التفاعلات الحاصلة في إطار المجتمع ككل في مجالاته المختلفة، سواء كانت اقتصادية، أو اجتماعية، أو سياسية، أو غيرها[41].

ثالثا: السمات العامة للنخب السياسية:

النخبة- على أي مستوى- ليست كيانا موحدًا أو مستقلاً ولكنها ترتبط بالبناء الاجتماعي الذي تنشأ في إطاره، وتتأثر وتؤثر في ضغوط الرأي العام، مما يجعلها تتمتع بصفات أسمى من تلك السائدة بين عامة الناس؛ كونها أكثر استعدادًا لحماية النظام الديمقراطي والدفاع عنه، حيث إنها:

- نخب تعددية: النخب السياسية في الدول الديمقراطية تتكون من جماعات متعددة من الأفراد، متنوعة الخلفيات الاجتماعية والمسارات المهنية والتعليمية، ومجال تأثيرها وحدوده، فالنخبة الحاكمة ليست كيانًا موحدًا وصلبًا كما تبدو وسيطرة قادتها على عناصر النخبة ليست كاملة أو مطلقة، كما أن هذه النخبة الحاكمة تتنوع حسب وضعها المؤسسي وموقعها الوظيفي (البرلمان، الوزارة، الحزب)[42].

---

(40) المجمعي، محمد شطب عيدان، النخبة السياسية وأثرها في التنمية السياسي، **مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية**، تكريت: العراق، جامعة تكريت، المجلد 1، العدد 4، 2009، ص 134.

(41) بوروني، زكرياء، النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي، **مرجع سابق**، ص 91.

(42) هلال، "النخب السياسية بين مطرقة العولمة وسندان الديمقراطية، **مرجع سابق**، ص 11.

University of Malaya

فالنخبة الحاكمة لها وجهان فهي موحدة ومتضامنة ومسيطرة من ناحية، وهي مختلفة ومتنوعة ومتنافسة من ناحية أخرى، وتتعدد أنماط التنافس والصراع داخل النخبة الحاكمة في النظم الديمقراطية قد تكون على أساس الخلفية المهنية والتعليمية أو التوجه السياسي وترتيب الأولويات، بينما في النظم غير الديمقراطية قد تكون بشأن التقرب إلى الحاكم الذي يستمد أعضاء النخبة منه نفوذهم.

إلى جانب النخبة الحاكمة، فإن النخب السياسية تشمل أيضًا نخبة المعارضة والمجتمع المدني، من ناحية أخرى، فإن النخب السياسية في مجموعها هي إحدى النخب في المجتمع، ولا توجد مجموعة نخبة واحدة تمتلك تأثيرًا نافذًا على المجتمع بأسره، أضف إلى ذلك أن النخب تختلف من حيث المجال الجغرافي لنفوذهم، فهناك نخب على المستوى الوطني أو المحافظة أو المدينة أو القرية[43].

– **تعدد مجالات التأثير والتمييز:** تقوم الديمقراطية على تعدد الأبنية الاجتماعية وتمايزها عن بعضها بعضًا وعلى انتشار القوة والنفوذ بين هذه الأبنية ولذلك، فإن النخب السياسية في هذه الدول تتسم بالقدرة على التعايش مع نخب أخرى اقتصادية واجتماعية وثقافية نافذة وقوية ومتمايزة عنها دون أن يكون لها– أي للنخب السياسية– أفضلية أو تراتبية على ما عداها من نخب، أما بالنسبة للنظم التقليدية وغير الديمقراطية فعادة ما تتركز كل مصادر القوة والنفوذ في أيدي نخبة واحدة ذات طابع تراتبي هرمي، ويختلط أعضاؤها مع عناصر النخب الأخرى في المجتمع[44].

– **العلاقة بين النخب وغير النخب:** تثير هذه العلاقة أكثر من موضوع أولها اختلاف سمات النخبة عن سمات العموم أو الجماهير، وهو ما ركز عليه ""جيمس بوتنام" الذي أشار إلى ما أسماه قانون "التفاوت المتزايد" Law of increasing disproportionality ومؤداه أنه كلما ارتفع المرء في سلم النخبة يزداد ارتباطه بالسمات الاجتماعية لها حتى إذا كان أصلاً من طبقة اجتماعية أخرى، فكل نخبة تكتسب تماسكها الداخلي وتضامنها من وجود ثقافة مشتركة لها، ومجموعة من الرموز والمعاني الخاصة بها[45].

---

(43) أبوطالب، حسن، "نخبة الثورة جدلية الهدم والبناء"، **مجلة الديمقراطية**، العدد 51، يوليو 2013، ص 37.

(44) **المرجع السابق نفسه**، ص 12.

(45) بركات، نظام، الصفوة الحاكمة، دورتها ونماذجها"، **مجلة كلية العلوم الإدارية**، مج10، الرياض،: السعودية، جامعة الملك سعود، 1985،

ص 3، 45.

University of Malaya

هناك موضوع مدى ارتباط النخبة بمطالب الجماهير ومواقفها، وتختلف هذه العلاقة وفقًا لاختلاف النظم السياسية، ففي النظم الديمقراطية تكون النخب حساسة لمزاج الرأي العام وتقلباته واهتماماته، وذلك لأنه يملك من خلال الانتخابات سلطة المحاسبة وإعادة انتخاب من يتولون الحكم أو تغييرهم، وفى هذه الحالة، تحرص النخبة على أن تبدو ممثلة لمصالح المواطنين وساعية لتحقيقها.

أما في النظم غير الديمقراطية، فإن النخب تكون أقل حساسية واستجابة للرأي العام، ويظهر في خطابها السياسي نبرة "الوصاية"، و"التوجيه"، والأخذ بيد الجماهير على طريق التحديث والتنمية، من منطلق فكرة أن النخب تعرف ما هو الأفضل للناس بحكم تكوينها وتعليمها المتميز وقيمها الأكثر رفعة وسموًا، ومع انتشار الأفكار الديمقراطية وتكنولوجيا المعلومات والميديا الجديدة فقد أصبحت النخب الحاكمة في الدول غير الديمقراطية مجبرة على التجاوب- ولو شكليًا أو ظاهريًا- مع توجهات الرأي العام.

أخيرًا تجدر الإشارة إلى زوال وانتهاء الاعتقاد بأن النخب تتحلى بمنظومة قيم أرقى مما يسود لدى عامة الناس، أو أن النخب السياسية أكثر إيمانًا بقيم الديمقراطية، ومن ثم يمكن الركون عليهم باعتبارهم حماةً وحراسًا للمؤسسات الديمقراطية[46]، فقد اتضح أنه لا توجد اختلافات أساسية بين أعضاء النخب السياسية والجمهور، وأن نخب بعض الأحزاب السياسية أحيانا تكون أقل تمسكًا من الجمهور بقيم الديمقراطية.

– أزمة نخب الدول النامية: لكل نخبة سياقها التاريخي والمجتمعي، وفى حالة نخب الدول النامية برزت أزمة تتمثل في التناقض بين متطلبات العولمة، خصوصًا في جانبها الاقتصادي من ناحية، ومطالب الطبقات الشعبية وتطلعاتها من ناحية أخرى، فقد ارتبطت العولمة ارتباطًا وثيقًا بأفكار الليبرالية الاقتصادية وحرية السوق، واعتبار القطاع الخاص قاطرة التنمية، والحد من دور الحكومة حتى لا تصبح "مزاحمًا" للقطاع الخاص، وفى هذا السياق نشأ مفهوم "المعايير الدولية" التي ينبغي على كل دول العالم العمل على تطبيقها، فنشأت معايير لتنظيم الأسواق والتجارة الدولية، وأخرى للنشاط المصرفي وأسواق المال، ومعايير البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي والنشاط الاقتصادي الحر[47].

---

(46) خربوش، محمد صفى الدين، **الاتجاهات الحديثة في دراسة النخبة السياسية**، القاهرة: مصر، المركز الدولي للدراسات السياسية، 1999.

(47) زايد، أحمد، **حول النخب السياسية**، القاهرة: مصر، المجلس الأعلى للثقافة، 2012، ص 11- 60.

University of Malaya

هذه المعايير التي نبعت من آليات النظام الرأسمالي في الدول المتقدمة لم تكن كلها مناسبة لظروف الدول النامية، وترتب على الأخذ بها آثار سلبية على الأوضاع المعيشية للفقراء ومحدودي الدخل، ووقعت النخب السياسية الحاكمة فريسة للتناقض بين متطلبات العولمة للتحرر الاقتصادي، وهو شرط الاندماج في الاقتصاد العالمي، والتأهل للاقتراض من مؤسسات التمويل الدولية من جانب، وبين المطالب الديمقراطية لشعوبها من أجل وضع حد أدنى وحد أعلى للأجور أو تبنى سياسة الضرائب التصاعدية، أو دعم سياسات الضمان الاجتماعي وغير ذلك من المطالب المتعلقة بتحقيق العدالة الاجتماعية[48].

هذه السمات العامة توجد في أغلب النخب، وإن كان مضمونها يختلف وفقًا لطبيعة النظام السياسي وسياقه التاريخي، وعملية تكوين الدولة، فهي تختلف بين النظم الديمقراطية وغير الديمقراطية، كما تختلف في داخل النظم الديمقراطية بين نظم الديمقراطية المستقرة وتلك الناشئة والتي تتسم أوضاعها بالسيولة وعدم الاستقرار.

رابعا: عناصر قوة وضعف النخب السياسية:

النخب السياسية- حاكمة أو بديلة- لها دورة حياة، فهي يمكن أن تستمر في القيام بوظائفها والحفاظ على مواقعها، أو أن تتعرض لاستنزاف مواردها مما يؤثر على دورها وقد يهدد وجودها، وفي هذه الحالة تتغير النخبة الحاكمة، وتحل نخبة جديدة محلها، وتتأثر هذه العملية بعدد من العوامل المتعلقة بتكوين النخبة وممارساتها، وهي:

- **التماسك الداخلي للنخبة،** فقوة أي نخبة رهينة بتماسكها التنظيمي وتضامنها الفكري وقدرتها على الدفاع عن عقائدها ومصالحها في مواجهة الآخرين، أما إذا أصابها الترهل ودب بين صفوفها الاختلاف فإن ذلك يهدد صورتها أمام الرأي العام، ويجعلها أكثر انكشافًا أمام النخب البديلة، ويشجعها على تحدى النخبة الحاكمة وانتهاج أساليب أكثر قوة للانقضاض عليها، ومن أهم التحديات التي تواجه النخب في هذا المجال هي قدرتها على إدماج الأجيال الشابة من القادة السياسيين فيها[49].

- التوجهات السياسية وأنماط السياسات العامة التي تطرحها النخبة، ومدى تعبيرها عن التوجهات الرئيسية في الرأي العام، وتمثيلها لمصالح الجماعات المساندة لهذه النخبة، فمن الطبيعي أن النخبة السياسية- حاكمة أو بديلة- تقوم بطرح السياسات والبرامج التي توفر لها التأييد السياسي من جانب

---

[48] **المرجع السابق نفسه**، ص11-60.

[49] هلال، النخب السياسية بين مطرقة العولمة وسندان الديمقراطية، **مرجع سابق**، ص 13،14.

University of Malaya

الجماعات التي تزعم هذه النخبة تمثيل مصالحها، والتي تساندها في الانتخابات، وكلما كانت هذه السياسات متوافقة مع هذه الجماعات استمر تأييدها السياسي، أما إذا اتبعت النخبة سياسات مغايرة فإنها تفقد تدريجيًا دعم تلك الجماعات التي تغير مواقفها تدريجيًا وتتجه نحو تأييد نخبة سياسية أخرى.

– تجديد دماء النخبة، فكما يشيخ الأفراد وتنضب أفكارهم تشيخ النخب والنظم وتفقد حيويتها وقدرتها على المبادرة، لذلك من الضروري للنخب السياسية أن تقوم بتجديد دمائها من خلال ضم عناصر جديدة أقل سنًا وأكثر قدرة على التعامل مع المتغيرات الجديدة في المجتمع، وهذا الأمر يرتبط بتعبير دوران النخبة أو دورة حياة النخبة[50]، ويُقصد بذلك درجة الحراك في داخل النخبة، مثل خروج بعض أعضائها من موقع النخبة أو انتقال الأفراد العاديين إلى داخلها، وبصفة عامة فكلما زاد الحراك السياسي في داخل النخب ازدادت حيويتها.

عندما تعجز النخبة الحاكمة عن تجديد ذاتها فإنه يحدث إحلال نخبوي وتنتقل السلطة من النخبة الحاكمة إلى نخبة معارضة، وهذا هو الوضع الطبيعي في النظم الديمقراطية التي تقوم على مبدأ تداول السلطة، أما في النظم غير الديمقراطية فإن النخبة الحاكمة عادة ما تحرص على استمرارها في مواقعها بأساليب قانونية وغير قانونية مما يدفع النخب البديلة إلى استخدام أساليب المواجهة والعنف[51].

– نجاح النخبة في تقوية المؤسسات التي تمارس تأثيرها ونفوذها من خلالها، فأي نخبة– حاكمة أو بديلة– تمارس نفوذها من خلال مؤسسات معينة كالحزب أو البرلمان، وعلى سبيل المثال، فإن النخبة الحاكمة تستمد سلطتها من سيطرة أعضائها على الهيئات الرئيسية في الدولة، فالمؤسسات هي مصدر السلطة بسبب الاختصاصات التي يوفرها القانون لشاغليها، والموارد المالية التي تكون تحت تصرف قياداتها، ويرتبط حجم نفوذ النخبة بقدر ما تتمتع به هذه المؤسسة من قدرات تنظيمية وتعبوية بين الناس، ومدى مصداقيتها بينهم، وكلما زادت مكانة ووزن تلك المؤسسات زاد نفوذ النخبة المسيطرة عليها[52].

بالعكس فإن مصادر ضعف النخب وتحللها تنبع من ضعفها، ونمو الانشقاقات داخلها، وشعورها المتزايد بعدم الثقة في الذات، وانتشار ممارسات الفساد، وسوء استخدام السلطة، وعدم تقدير تهديدات النخب البديلة لها، واتباعها لسياسات وبرامج تخالف مصالح الجماعات والقوى المساندة لها مما يؤدي إلى

---

(50) زكرياء، النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي، **مرجع سابق**، ص 100.

(51) هلال، النخب السياسية بين مطرقة العولمة وسندان الديمقراطية، **مرجع سابق**، ص 14.

(52) **المرجع السابق نفسه**، ص15.

University of Malaya

اغتراب جماعات مؤثرة في المجتمع كنخب المثقفين والمبدعين، وأخيرًا فمن أسباب ضعف النخب انغلاقها على نفسها مما يضعف من عملية دوران النخبة وتجديد دمائها ويقلل من قدرتها على التكيف مع الظروف المتغيرة.

خامسا: وظائف النخب السياسية:

تقوم النخب السياسية بأعباء التخطيط والقيادة وإدارة السلوك الإنساني على مستوى الدولة، ووضع الخطط والاستراتجيات المستقبلية، بالإضافة إلى تشكيل رأي سياسي حول موضوعات السياسة العامة من خلال إدراك هذه النخب للأهداف والمشكلات التي تخص الدولة ومجتمعها.

كما تقوم هذه النخب السياسية بوظيفة التنسيق والموائمة بين أنشطة المؤسسات والهياكل المختلفة داخل المجتمع في إطار الدولة وخارج هذا الإطار في بعض الأحيان، وذلك لغرض الوصول إلى أفضل صيغة مشتركة وموحدة للعمل في إطار المجتمع ومواجهة مشكلاته وأزماته المختلفة[53].

تقوم النخبة السياسية من أجل تحقيق أهدافها بمحاولة التأثير على جماهير المجتمع لتغيير الواقع الاجتماعي العام بما يحقق مصالحها، حيث إن التغيير قد يكون إيجابيًا أو سلبًا، محققًا لمصلحة الجماهير أو غير محقق لها عبر مجموعة من الوسائل المختلفة التي توفرها وظائف النخبة السياسية[54].

في إطار التأثير المتزايد لهذه النخبة في إحداث التغيير فإنها تقوم بوظيفة حفظ التوازن داخل المجتمع عن طريق اندماجها وتجديدها الذي يكون التغيير محوره الأساس، مما يسمح بقيادة عملية التغيير والتطور داخل المجتمع، وتعد النخبة بذلك محورًا أساسيًا من محاور عملية تمثل مبتغى ومطمح جماهير المجتمع وهياكل ومؤسسات الدولة ألا وهي عملية التنمية الشاملة في إطار التحول نحو الديمقراطية.

أخيرا يمكن القول بأن النخبة السياسية هي القوي العليا والأقلية في المجتمع، وهي أوسع من الحكومة، بحيث تشتمل على المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، التي لديها القدرة على امتلاك قدر كبير من القوة (السلطة) في صياغة القرارات التي تؤثر بشكل ملحوظ على قيم المجتمع.

على هذا فإن دور النخبة السياسية في تحقيق الانتقال الديمقراطي لا يتوقف عند تعبئة جماهير الشعب لممارسة الضغط على السلطة القائمة، ولا ينتهي بقبول الأخيرة للتعددية وإجراء تحولات مؤسساتية فيما يخص الانتخابات ومجالس التمثيل، فتحقيق الانتقال الديمقراطي يتطلب نضالا سياسيا مستمرا من قبلها

---

(53) المجمعي، النخبة السياسية وأثرها في التنمية السياسي، **مرجع سابق**، ص 135.

(54) **المرجع السابق نفسه**، ص 136.

University of Malaya

ذو طابع فكري أيديولوجي بالأساس يستهدف استنفار الطاقات المجتمعية لدعم المشروع الديمقراطي من ناحية، و من ناحية أخرى إحداث تغيير ثوري للعادات والسلوكيات السياسية في المجتمع، وإرساء ثقافة ديمقراطية تتسم بالإيجابية والمشاركة وقبول التعدد والاختلاف، وذلك بالاعتماد على اتصال سياسي فعال يستغل الوسائل والتكنولوجيات المتاحة أحسن استغلال، والإسهام في التنشئة والإشراف على البرامج التربوية، وهو ما يتطلب كذلك إيجاد أرضية فكرية متوافق عليها لصياغة مشروع لإقامة الديمقراطية يمتص الخلاف بين دعاة التغريب والمتشبثين بالخصوصية، ويمزج مزايا التراث وإيجابيات التقدم المعاصر للحفاظ على ثوابت الأمة وإحياء تطلعاتها في النهوض الحضاري، ويقتضي أيضا وقوف النخبة الديمقراطية بثبات في وجه العوائق والعقبات سواء التي مصدرها المجتمع ككل أو السلطة، بالإضافة إلى تحقيق استقلاليتها وإثبات مصداقيتها.

سادسا: مفهوم أهل الحل والعقد في النظام السياسي الاسلامي وصلته بالسياسية الشرعية:

إن مفهوم أهل الحل والعقد مفهوم مترابط، يكاد يشكل نظرية بحد ذاته، وجاء في كتب نظام الحكم الإسلامي، أن أهل الحل والعقد : "هم العلماء المختصون (أي المجتهدون) والرؤساء ووجوه الناس الذين يقومون باختيار الإمام نيابة عن الأمة "[55].

وقيل هم: "أهل الحل والعقد هم أهل الرأي والتدبير"[56].

صفات أهل الحْل وَالْعَقْدِ [57]:

ولما نيط بأهل الحل والعقد عمل معين – وهو تعيين الخلفاء- كان لابد من أن تتوفر فيهم الصفات التالية:

أ- العدالة الجامعة لشروطها الواجبة في الشهادات من الإسلام والعقل والبلوغ وعدم الفسق واكتمال المروءة.

ب- العلم الذي يوصل به إلى معرفة من يستحق الإمامة على الشروط المعتبرة فيها.

---

[55] الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ج1، **مرجع سابق**، ص293.

[56] البركتي، محمد عميم الاحسان، **قواعد الفقه**، ج1، دار الصدف، باكستان، بيلشرز، ص50.

[57] الموسوعة الفقهية الكويتية، ج7، **مرجع سابق**، ص116.

University of Malaya

ج- الرأي والحكمة المؤديان إلى اختيار من هو للإمامة أصلح.

والجامع لأعمال أهل الحل والعقد هو قيامهم بفرض الكفاية في أمور الحكم والسياسة التي يقوم بها أفراد الأمة جميعا، ومعلوم أن من أو لهذه الفروض بيعة الإمام، فإذا كانت بيعة أهل الحل والعقد للإمام واجبا عليهم، وكان الإثم واقعا عليهم إن لم يقوموا بهذا الواجب، فإن على الأمة أن تقيم من يقوم بهذا الواجب، فإن أقامتهم كانت في حل من وقوع الإثم عليها، لكونهم أهل الاختصاص، ومن يتوجه إليهم الخطاب لإقامة مصالح الناس.

كما يمكن الاستدلال على وجوب لإقامة أهل الحل والعقد بما ورد من أحاديث تحض على التأمير، والاجتماع على قائد، ولو في صغار المهام، منذلك قوله صلى الله عليه وسلم:"**إذا كانوا ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم**"[58]. ولايقال إن مايكفي الاجتماع على إمام ورئيس؛ لأن هذا وحده لايملك رعاية المصالح وتطبيق الشرع. ثم إن الواقعية التي يشهد لاعتبارها الشرع والتي لايستقيم أمر السياسة الشرعية بدونها تقضي بوجوب إقامة أهل الحل والعقد.

ويكتسب موضوع الشروط الواجب توافرها في أهل الحل والعقد أهمية خاصة، ومن أكثر النصوص شيوعا في بيان هذه الشروط ماجاء عند الماوردي فيقول، فأما أهل الحل والعقد، فالشروط المعتبرة فيه ثلاثة:

- أحدها: العدالة الجامعة لشروطها.
- الثاني: العلم الذي يتوصل به إلى معرفة من يستحق الإمامة على الشروط المعتبرة فيها.
- الثالث: الرأي والحكمة المؤديان إلى اختيار من هو لإمامة أصلح وبتدبير المصالح أقوم وأعرف.

وتصدر الشروط الواجب توافرها في أهل الحل والعقد عن صفتين اثنتين، هما القوة والأمانة، وهما ركن الولاية. أما عناصر أهل الحل والعقد فقد جمعها الإمام النووي فقال:"وتنعقد الإمامة بالبيعة، والأصح بيعة أهل الحل والعقد من العلماء والرؤساء ووجوه الناس الذين يتيسر اجتماعهم".

وبالجملة فإن عناصر أهل الحل والعقد تختلف باختلاف الزمان والمكان، فربظر فيكون فيه العلماءجل هذه الجماعة، وربظرف آخريغلب فيه على أهل الحل والعقد كونهم سادة المناطق أو العشائر والأحزاب..

---

[58] أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، **سنن أبي داود، بابفي القوم يسافرون ويأمرون أحدهم**، رقم الحديث: 2610, ج2، ص340.

University of Malaya

والأصل الجامع لعناصر أهل الحل والعقد، أنهم الذين يتبعهم الناس، وينتظم بهم أمرهم، وهؤلاء هم وجوه الناس، وقد تكون هذه الوجاهة بعلم شرعي أو غير شرعي[59].

سابعا: تطور النخبة السياسية الليبية بعد الثورة:

توالت على ليبيا العديد من الحقب والأحداث التاريخية المهمة التي أثرت في تشكيل النخب السياسية وتكوين النظام السياسي للبلاد بشكل أو آخر، وتعد الفترة المهمة التي خضعت فيها للاحتلال الإيطالي عام 1911 من أهم الفترات وأكثرها عمقًا في التاريخ الليبي المعاصر، إلا أن ليبيا تمكنت من الحصول على استقلالها وأصبحت دولة ملكية بنظام فيدرالي تضم ثلاث ولايات (طرابلس، برقة، فزان)، وتم اختيار "إدريس السنوسي" ملكًا لها، وبالرغم من محاولة الاستعمار لإبقاء ليبيا مقسمة وضعيفة تحت ذلك النظام الاتحادي، فإنه نشطت القوى السياسية في العمل من أجل تحقيق استقلال ليبيا ووحدتها بأقاليمها الثلاثة، وتشكلت العديد من التنظيمات السياسية في برقة، من أهمها جمعية "عمر المختار"، وفي طرابلس ومن أهمها حزب المؤتمر الوطني، وقام هذان التنظيمان بدور مهم في الحراك السياسي الليبي خلال الأربعينيات وكان لهما تأثير كبير على مسار الأحداث وعلى قيام دولة ليبيا الموحدة.

لم يستمر النظام الملكي في ليبيا طويلا، إذ تعرض لانقلاب عسكري قاده مجموعة من الضباط في 1969 بقيادة الملازم أول "معمر القذافي" الذي أعلن تحول النظام إلى الجمهوري، ومن الملاحظ أن طبيعة النخب السياسية وقت النظام الملكي (1951-1969) لا تختلف جوهريًا عن رؤية نظام القذافي (1969-2011)، لأن كليهما من الناحية الرسمية لم يعترف بوجود نخبة تؤثر على عملية صنع القرار[60].

---

[59] صفي الدين، بلال، **أهل الحل والعقد في نظام الحكم الإسلامي**، ط1، سوريا، 2010م، انظر إلى الرابط التالي:

http://l.facebook.com/l.php?u=http%3A%2F%2Fmain.islammessage.com%_Xu8gcgtzYL0jUl

[60] عبيد، منى حسين، "أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا"، **مجلة الدراسات الدولية**، بغداد: العراق، جامعة بغداد، العدد 51، 2012م، ص33.

University of Malaya

1– تطور النخبة السياسية قبل ثورة 17 فبراير:

خلال فترة الحكم الملكي تمثلت النخبة في ثلاثة تيارات أساسية متحكمة في المشهد السياسي الليبي، وهي التيار الإسلامي والتيار القومي والتيار اليساري[61].

يمثل التيار الإسلامي مكونًا أساسيًا من مكونات المشهد السياسي خلال العهد الملكي، وقد تمثل هذا التيار في حركة الإخوان المسلمين التي كانت تعبر عن الاتجاه الإسلامي الرئيسي في ذلك الوقت، باعتبار أنه لم يكن هناك تواجد فعال للاتجاهات الإسلامية الأخرى التي برزت ونمت خلال سبعينيات القرن الماضي.

قد دخل التأثير الفكري والتنظيمي لحركة الإخوان المسلمين إلى ليبيا ومدينة بنغازي على الأخص في أواخر الأربعينيات، عندما هرب ثلاثة من شباب الإخوان المسلمين من مصر إلى ليبيا بعد اتهامهم بالمشاركة في اغتيال "النقراشي" باشا رئيس وزراء مصر في ذلك الوقت، ومنحهم الأمير "إدريس السنوسي"، أمير برقة في ذلك الوقت، حق اللجوء السياسي.

لقد تأثر العديد من شباب مدينة بنغازي بأفكار وآراء الإخوان التي كانوا يدعون إليها من خلال مواعظهم ودروسهم الدينية في المساجد وعبر المحاضرات العامة، ومنذ ذلك الوقت أصبح لفكر الإخوان المسلمين حضور بارز في المشهد الديني والثقافي والسياسي في مدينة بنغازي، ثم امتد إلى بقية مدن ومناطق ليبيا دون أن يتجسد ذلك ضمن إطار تنظيمي علني بواقع الحظر الذي فرضته السلطات الليبية خلال ذلك الوقت[62].

يعتبر التيار القومي – الذي يشمل الناصريين والبعثيين وحركة القوميين العرب– المكون الأساسي الثاني في المشهد السياسي الليبي خلال العهد الملكي، وقد انتشر الفكر القومي في ليبيا نتيجة لعدة عوامل من أهمها بروز شخصية الرئيس المصري الراحل "جمال عبد الناصر" ومعه الخطاب السياسي القومي المناهض للاستعمار والامبريالية، وأصبح التوجه الناصري المكون الرئيسي في التيار القومي في ليبيا، وفي هذا

---

(61) المغيربي، محمد زاهي، "**اتجاهات وتطورات تركيبة النخبة السياسية التنفيذية في ليبيا 1969–1999**" في عبد الجليل التميمي (محرر)، النخب في المغرب العربي، زغوان، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 2002، ص 100.

(62) خطاب، محمود شيت، **قادة فتح المغرب العربي**، بيروت: لبنان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة 7، 1984.

University of Malaya

الإطار نشط حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب في الساحة الفكرية والسياسية الليبية خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين[63].

أما التيار الثالث فيتكون من مجموعة من اليساريين الذين تأثروا بالفكر الماركسي اليساري خلال دراستهم خارج ليبيا أو عبر اطّلاعهم على الأدبيات اليسارية والماركسية داخل البلاد، كما يشمل هذا التيار أنصار حركة القوميين العرب الذين تخلوا عن الفكر القومي وتبنوا الفكر الماركسي واليساري عمومًا بعد هزيمة يونيو 1967[64].

يلاحظ مما سبق أن التيارات السياسية السابقة في ليبيا خلال العهد الملكي، وبالذات التيار الإسلامي والتيار القومي، تعكس مدى تأثر المشهد السياسي الليبي بتفاعلات البيئة العربية المحيطة، وهو ما ساعد على تبلور هوية عربية إسلامية في ليبيا.

أختلف تأثير هذه التيارات على الشارع الليبي من فترة لأخرى، فخلال الخمسينيات وحتى 1967 كان الاتجاه الناصري هو الاتجاه الغالب، فعلى سبيل المثال، تأثرت شعبية التيار الإسلامي، الذي كان ممثلاً أساسا في الإخوان المسلمين، بصراعه مع عبد الناصر خلال تلك الفترة، وينطبق الأمر نفسه على الاتجاه البعثي خلال النصف الأول من الستينيات، إلا أن كل ذلك تغير بعد هزيمة 1967، حيث تقلص تأثير الفكر القومي والناصري على وجه التحديد، وبرز التيار الإسلامي بمكونات واتجاهات جديدة تنافس فكر الإخوان المسلمين وتعبر عن توجهات مختلفة مثل حزب التحرير الإسلامي وغيره[65].

رغم أنه كان هناك قبول واسع في الشارع الليبي للتيارين القومي والإسلامي، فإن التيارات الثلاثة (الإسلامي والقومي واليساري) كانت من الناحية التنظيمية ظاهرة نخبوية ضمت عدة مئات أو آلاف من المثقفين والناشطين والمهتمين بالشأن العام، ولم تتمكن تنظيميًا من التغلغل في مختلف أوساط المجتمع الليبي، ومرد ذلك أساسًا إلى عدم قدرتها على التنظيم العلني القانوني[66].

---

(63) أبوشهيوة، مالك عبيد، النظام السياسي في ليبيا، 1951- 1969، **رسالة ماجستير**، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 1977م.

(64) **المرجع السابق نفسه**، الصفحة نفسها.

(65) الجاصرة، سالمة عبد العالي، الجماعات السياسية الليبية 1943- 1951، **رسالة ماجستير**، جامعة قاريونس، قسم التاريخ، كلية الآداب، 1983.

(66) **المرجع السابق نفسه**.

University of Malaya

هو ما تسبب في خلق فراغ مؤسسي على مستوى التنظيم المدني، ولقد استفاد نظام القذافي كثيرا من هذا الفراغ، حيث لم تكن هناك أية تنظيمات مدنية مستقلة قادرة على أن تكوّن قوة موازنة لنظام "القذافي" والتنظيمات التي خلقها، مما هيأ له الأسباب والظروف للإنفراد بالسلطة، وخاصة أنه كان يحمل معه ملف خصومته السياسية لكافة التيارات الفكرية والعناصر الوطنية التي تخالف أطروحته، وخاصة أولوياته السياسية ومسؤولياته.

كانت طبيعة النظام السياسي في ليبيا تتكون بشكل عام من قاعدة أساسية وهي متمثلة في ست تشكيلات هي: (رفاق القائد، والضباط الوحدويون الأحرار، وحركة اللجان الثورية، والحرس الثوري الأخضر، والحرس الشعبي، ومواليد الفاتح)، ولديها منهاج عمل يحدد مهامها يطلق عليها "البطاقة الخضراء"، ويتكون أيضًا من قاعدة رخوة متمثلة في هيكلين رئيسيين هما: المؤتمرات الشعبية، اللجان الشعبية، وهي لديها قدرتها على التكيف والتمدد والانكماش في جميع الاتجاهات وكذلك تحمل الصدمات بمرونة كبيرة[67].

في خطاب زوارة 15 أبريل عام 1973 أو ما يسمى بالثورة الشعبية، أعلن "القذافي" أنه هو الحاكم الوحيد المعلن لليبيا وانتهت واقعيًا بموجب أحكام هذا الخطاب كافة سلطات مجلس قيادة الثورة إلى جانب تجميد كافة مؤسسات الدولة وتعطيل سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، وأعلن أن القانون هو عمل متخلف وأن الدولة يجب أن تحكم بموجب لجان شعبية يتم اختيارها بالتصعيد أو الترقية[68].

طبقًا لل"كتاب الأخضر" الذي ألفه القذافي في العام 1975 فإنه رفض فكرة التمثيل النيابي كونها تمثل حاجزًا شرعيًا بين الشعب وممارسة السلطة التي تصبح حكرًا على النواب، وطرح آلية المؤتمرات الشعبية للمشكلة الديمقراطية في جانبها التمثيلي التشريعي، فتم تنظيم سكان ليبيا في إطار عدد من الهيئات واللجان والمؤتمرات الشعبية والأساسية، والتي تخضع في مجملها لرغبات وأهواء "القذافي"[69].

---

(67) الحمداني، كفاح عباس رمضان، حركة التغير في ليبيا، **مجلة دراسات الإقليمية**، الموصل، جامعة الموصل، الإصدار 10، العدد 34، 2014، ص 67.

(68) **المرجع السابق نفسه**، ص 70.

(69) إبراهيم، أحمد، **التنظيم الثوري للجان الثورية إدارة الثورة الشعبية**، ط2، طرابلس: ليبيا، المنشاة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1982.

University of Malaya

أيضًا تم فصل السلطة عن الثورة وإنهاء الحكومة بأشكالها التقليدية من خلال إبعاد "قيادة الثورة "عن أي منصب سياسي أو إداري، وتفرغها لتحقيق غايات ما يعرف بالثورة وتصحيحها، ومنذ ذلك الحين أصبح يطلق على القذافي لقب "قائد الثورة"، وأصبح المنصب الرسمي الوحيد "القذافي" في الهيكلية الرسمية للدولة الليبية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة.

إضافة إلى ذلك تم التخلي عن بعض العناصر القومية – التي استعان بها القذافي في أول حكومة بعد الانقلاب العسكري عام 1969- وتم الاستعانة باللجان الثورية والتي تتكون من مجموعة من الشباب المتحمسين الذين أعلنوا التزامهم وإيمانهم بأفكار القذافي وأطروحات الكتاب الأخضر، وأيضًا "التكنوقراط" أعضاء اللجنة الشعبية العامة (أو مجلس الوزراء) الذين ليست لهم توجهات سياسية واضحة[70].

هنا يلاحظ أن تأثير وقوة هذه المراكز لم تكن متساوية، وتتفاوت من وقت لآخر، مع تربع العقيد "القذافي" على قمة بنية النخبة من حيث التأثير والقوة لكونه قائد الثورة مما يعطي لتوجيهاته وتعليماته شرعية لا تتوفر لسواه، ويمثل التكنوقراط المستوى الخامس والأقل أهمية من مراكز السلطة ضمن بنية النخبة في ليبيا، ويتكون من أعضاء مجلس الوزراء الذين على الرغم من أنهم يمثلون، اسميا أعلى مستوى للسلطة التنفيذية في ليبيا، فإن سلطتهم وتأثيرهم الحقيقي والفعلي لا يرقى إلى مستوى سلطة وتأثير مراكز القوة الأخرى[71].

إلا أن ذلك لا يعنى أنه ليس لهم تأثير على عملية اتخاذ القرار في ليبيا، فنظرا لخبرتهم الفنية في الأمور الاقتصادية والاجتماعية، فإن لهم قيمة وأهمية سياسية بالنسبة للقيادة السياسية الليبية نظرا لدورهم في تقديم النصح والاستشارات، وفى تسويغ وتبرير السياسات، وفى تنفيذ وتطبيق مختلف القرارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للنظام السياسي، لذلك فإن تأثيرهم ينبع من دورهم الاستشاري في الأمور الفنية ومن ارتباطهم الطويل بنظام الحكم.

كما أن التكنوقراط يمثلون نسبة عالية من أعضاء النخبة السياسية التنفيذية، وهذا أمر طبيعي ومتوقع حيث إن الطبيعة التنفيذية والفنية لهذه المناصب تتطلب خلفيات مهنية وتخصصية معينة، ومع ذلك

---

[70] الشيباني، أحمد، **أزمة النخب الليبية، صدام حضارات وثقافات**، مايو 2015، على الرابط: http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/71154 .

[71] القذافي، سيف الإسلام، **من يحكم في ليبيا: رجال الخيمة أم الحرس القديم**، مايو 2010، على الرابط:

http://www.turess.com/alfajrnews/33397.

University of Malaya

يلاحظ أن هناك عددًا لا يستهان به من أعضاء هذه النخبة قد تم اختيارهم لهذه المناصب، ليس بسبب ما يتمتعون به من خلفية مهنية وخبرة تخصصية، ولكن أساسًا بسبب التزامهم الثوري والثقة في توجهاتهم الأيديولوجية[72].

مع دخول منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، برز "سيف الإسلام القذافي" كعضو مهم داخل البنية النخبوية للنظام الليبي، وذلك بعد دعوته لإدخال بعض الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والدستورية، وهو ما أدى إلى انقسام المشهد السياسي إلى تيارين رئيسيين: تيار يضم مجموعات من المثقفين والناشطين السياسيين من مختلف الاتجاهات الإسلامية والقومية واليسارية والليبرالية والعلمانية، ويدعو إلى الاستفادة من الهامش المتاح والعمل على توسيعه وتعميقه ودفع النظام إلى القيام بإصلاحات دستورية وسياسية واقتصادية بحسبان أنه البديل العملي المتاح، وتيار آخر يضم مجموعات من المثقفين والناشطين السياسيين من مختلف الاتجاهات أيضا الذين يرون أنه لا فائدة من التعامل مع النظام القائم وأنه ليس هناك أمل في إصلاحه[73].

لكن واقع الممارسة السياسية أثبتت أن النخبة غير جادة في حديث الإصلاح وأن القوى المهيمنة متشبثة بمواقعها ولا تقبل إدخال أية إصلاحات على النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في ليبيا، وساد إحساس بالإحباط وربما اليأس بين أوساط المثقفين والناشطين السياسيين حول التوجهات المستقبلية لليبيا.

2- النخبة السياسية في أعقاب ثورة 17 فبراير 2011:

في هذا الإطار جاءت ثورة 17 فبراير 2011 لتغير التركيبة البنيوية للنخبة الليبية وتدشن مرحلة جديدة بجيل جديد شاب قادر على استخدام أدوات عصر العولمة، ومعبر عن خطاب سياسي ديمقراطي غير إقصائي، فتعددت الاتجاهات والتنظيمات المشُكلة للحياة السياسية الليبية الجديدة بعد الثورة، ولكن أبرزها تياران رئيسان، هما: التيار الإسلامي بكل اتجاهاته وتنويعاته، والتيار العلماني بكل تنويعاته الليبرالية

---

(72) القذافي، من يحكم في ليبيا، **مرجع سابق**، 2010،

(73) إسماعيل، دنيا الأمل، إشكالية الإصلاح في النظام السياسي الليبي، **الحوار المتمدن**، يوليو 2010، العدد 3061.

University of Malaya

واليسارية، وبرز هذان التياران بشكل واضح من خلال الجدل الدائر حول المجلس الوطني الانتقالي والمكتب التنفيذي وتركيبتهما وأدائهما[74].

إلى جانب هذه التيارات التي تعكس في واقع الأمر مواقف سابقة وتعبر عن اتجاهات شهدتها الحقبة الماضية وتتأثر توجهاتها وتفاعلاتها بخبرات تلك المرحلة وتداعياتها، يوجد تيار عريض يمثل جيلاً جديدًا برز من رحم الثورة وكان هو شرارتها ووقود استمرارها وتوهجها، وهو يعبر عن فكر جديد غير مثقل بالمواقف المسبقة للتيارات التقليدية ولا بسياساتها وتوجهاتها وليست له أجندة سياسية مسبقة، بل يحركه إحساس عام بالإحباط والإقصاء[75].

هذا التيار يمثل الكتلة الحاسمة التي سوف يكون لها التأثير الأكبر والأهم على مسار التفاعلات الحالية والمستقبلية وعلى العملية السياسية في ليبيا، إنه جيل ليست له كما يبدو حتى الآن أية أيديولوجيات سياسية واضحة عدا المناداة بإقامة نظام ديمقراطي يتسع للجميع ولا يقصي أحدا، ويرجع ذلك إلى أن معظم هذا التيار الجديد يتكون من خريجي الجامعات وغيرهم من الشباب العاطلين عن العمل الذين لم يتح لهم نظام القذافي فرص المشاركة الحقيقية في الحياة السياسية ولم يوفر لهم فرص العمل.

تجلى الحراك السياسي والتفاعلات بين هذه التيارات في إصدار العشرات من الصحف والنشرات اليومية والأسبوعية والشهرية تتناول قضايا الشأن العام، وتعبر عن توجهاتها تجاه المسار الديمقراطي والعملية الدستورية، ومسائل حقوق الإنسان، وحرية الرأي والتعبير، وسياسات المجلس الوطني الانتقالي والمكتب التنفيذي والمرحلة الانتقالية وغيرها، وتعكس هذه الصحف والنشرات إلى حد كبير رؤى واتجاهات التيارات السياسية المختلفة[76].

تأسيس عدد كبير من منظمات المجتمع المدني ذات الاهتمامات المتنوعة، خاصة فيما يتعلق بنشاطات الإغاثة والإعانات الإنسانية ومساعدة النازحين والمتضررين من القتال، إلى جانب الاهتمام ببعض القضايا

---

(74) المغيربي، محمد زاهي، "المشهد السياسي الليبي، صعود قوى جديدة"، **نشرة المرصد**، الدوحة: قطر، مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر 2011م، العدد 21.

(75) مجيد، إياد عبد الكريم، "ليبيا ما بعد القذافي: رؤية من الداخل ونظرة المستقبل"، **الملف السياسي**، بغداد: العراق، مركز الدراسات الدولية 2012م، العدد 110.

(76) بركات، ناجي جمعة، **النخبة السياسية ودورها في مستقبل ليبيا، ج2، يوليو2012م**، على الرابط:

.http://libya-al-mostakbal.org/news/clicked/24869

University of Malaya

العامة مثل التواصل بين المجلس الانتقالي والشباب وحقوق الإنسان ومساهمة المجتمع المدني في التحول الديمقراطي، ويلاحظ أن معظم هذه المنظمات تعبر عن تيار الشباب غير المرتبط بأية توجهات أيديولوجية إسلامية أو علمانية.

سعى العديد من المثقفين والناشطين السياسيين من مختلف التيارات إلى تشكيل جبهة وطنية تهدف أساسًا إلى الدفاع عن قيم الديمقراطية والتعددية والدستورية، وإلى إصدار ميثاق وطني عن مختلف التوجهات والتيارات السياسية يعلن الالتزام بقيم التسامح وقبول الآخر وتبني أدوات الحوار والعمل السلمي في النشاط السياسي[77]، بالإضافة إلى دور التشكيلات العسكرية للثوار في العملية السياسية، والجدوى حول دمجها في الجيش أو الأمن الوطنيْن أو عودة أفرادها إلى الحياة المدنية، وذلك في ظل التزامها بالعملية السياسية الديمقراطية وقيام الدولة المدنية الدستورية.

من ثم فإن المشهد السياسي الليبي بعد ثورة 17 فبراير شهد حراكًا غير مسبوق وتفاعلاً بين كافة التيارات من أجل الحصول على نصيب الكعكة في السلطة السياسية، سواء من قبل المجلس الوطني الانتقالي أو الإسلاميين أو الشباب الذين فجروا ثورة 17 فبراير، ومختلف فئات الشعب الليبي التي انضمت إليهم، خرجوا من أجل المطالبة بحقهم في الحرية والديمقراطية والمناداة بعدم الإقصاء ومناهضة استبداد نظام حكم القذافي، وظهر المشهد السياسي وقد سيطرت عليه خمسة أقطاب متنافسة أهمها:

– **المجلس الوطني الانتقالي** وما يحتويه من معارضين ناشطين في ظل النظام السابق، فضلا عن عناصر منشقة عنه، هو يمثل أعلى سلطة معترف بها دوليًا، وربما وطنيًا، وقد أعلن تمسكه بالديمقراطية وحكم القانون والشرعية الدستورية، والمجلس تكون بطريقة لم يجر التخطيط لها، بل جاء في شكل مبادرة قادتها شخصيات، ثم تم التفكير في مأسساته لاحقًا[78].

– **الجماعات الإسلامية الناشطة** في ليبيا والتي تستند على قاعدتها التنظيمية التي يعود تأسيسها إلى ثمانينيات القرن الماضي وما تحصل عليه من دعم شعبي، إذ ترتبط الهوية الليبية ارتباطًا وثيقًا بالإسلام.

– **المجالس المحلية** هي كيانات تم تأسيسها بمبادرات كانت بعضها سرية أثناء الثورة لتتولى إدارة المدن والمناطق بعد تحررها من قبضة النظام، وتتولى هذه المجالس لإدارة المدن والمناطق كإدارة محلية تتولى

---

(77) المغيربي، محمد زاهي، "المشهد السياسي الليبي"، **مرجع سابق**، ص 30.

(78) علي، أحمد صلاح، **كيف نفهم ما يحدث في ليبيا؟** على الرابط: http://www.masralarabia.com

University of Malaya

القطاعات الحكومية الخدمية المختلفة[79]، بعض هذه المجالس لها أذرع عسكرية خاضعة لسلطتها الاسمية على الأقل، وإن كانت الغالية العظمى من المجالس العسكرية كيانات مستقلة تباشر إرادتها بالقوة خاصة بالمدن الكبرى كطرابلس، وتواجه مجالس كثيرة مشكلة عدم سيطرتها على التشكيلات المسلحة، بينما تبرز بوادر في مدن متعددة للتشكيك في شرعية المجالس المحلية أو قدرات وتوجهات أعضائها وعملها.

– **القادة الميدانيون الذين أفرزتهم الثورة (ائتلافات 17 فبراير)** وهي تجمعات تضم الناشطين والحقوقيين وأولئك الذين شاركوا في الموجة الأولى من الاحتجاجات بالمدن المختلفة، وأصبح لهم دور سياسي بارز في مرحلة الانتخابات، مثل "عبد الحكيم بلحاج" و"أحمد باني".

تبدو ائتلافات المدن تنظيمات مغلقة لا تسمح بالانضمام إليها، ويستند خطابها وتبرير ممارستها على الشرعية الثورية، بينما تمارس سلطة فعلية بدون الرجوع لأية جهة[80]، وولد ذلك مشكلات وتناقضات حدثت مبكرًا في بنغازي، ثم انتقلت إلى طرابلس، خاصة وأن ائتلاف طرابلس يخضع لقيادة الإخوان المسلمين، لقد قررت الغالبية العظمى من أعضاء ائتلاف بنغازي حله أو الانسحاب منه بمجرد قيام السلطة الشرعية ممثلة بالمجلس الوطني الانتقالي، معللة ذلك بخوفها من احتكام الائتلاف للشرعية الثورية، وهو ما يهدد الاستقرار والتحول الديمقراطي، على عكس من طرابلس فإن الائتلاف ظل يقوم بأعمال مستخدمًا غطاء الشرعية الثورية[81].

– **معارضة المهجر** التي تتميز عن غيرها من النخب بامتلاكها رؤية سياسية أكثر تفصيلاً بالرغم من بعض القصور الذي يشوب رؤاها فيما يتعلق بالمستقبل، إذ إن أغلب برامج المعارضة الليبية في المهجر تمحورت منذ سنوات حول التخلص من نظام القذافي دون تناول ما يأتي بعده سوى بمبادئ عامة، ولكنها في النهاية معارضة مسيسة، وعلى درجة من التنظيم[82].

– **النخبة السياسية ذات الخلفية القبلية** والتي تسعى لإثبات وجودها على الساحة السياسية.

– **الجماعات الإسلامية** رغم صغرها من ناحية حجم العضوية فإن هذه الجماعات منظمة بدرجة عالية، ويخضع أعضاؤها لانضباطية واحترام لقياداتها، أبرز هذه الجماعات هي الإخوان المسلمون الذين لهم

---

(79) عامر، أحمد إبراهيم، **ثورة ليبيا، 17 فبراير يوم بيوم**، القاهرة: مصر، مطابع الأهرام التجارية، 2012م.

(80) عامر، ثورة ليبيا، 17 فبراير يوم بيوم، **مرجع سابق**.

(81) عقل، زياد، "أزمة الحوار السياسي في ليبيا"، **كراسات الأهرام الإستراتيجية**، القاهرة: مصر، مؤسسة الأهرام، العدد 252،2014م.

(82) علي، خالد حنفي، "معضلات الهوية الوطنية بعد الثورات، ليبيا نموذجًا"، **مجلة الديمقراطية**، العدد 56، 2014، ص 15.

University of Malaya

تاريخ تنظيمي في ليبيا منذ الخمسينات من القرن الماضي، مر بمراحل مد وجزر حتى تم إعادة تنظيم الجماعة قبل سنوات أمام الانفتاح الذي بدأت ليبيا تشهده، ودخول الجماعة في حوار مع نظام القذافي، فبمجرد تخلص مناطق من قبضة القذافي برز قادة الجماعة ليتبوأوا الصدارة، وخاصة في وسائل إعلام مؤثرة كقناة الجزيرة وفضاء الإنترنت وساحات الخطابة والمساجد[83].

– **الاتجاهات الليبرالية والقومية والعلمانية** وهم الذين أعلنوا الولاء لقيم الديمقراطية الليبرالية، بعض قيادات هذه الاتجاهات هم من الذين كانوا ضمن أحزاب قديمة أو ممن نشطوا في الحقل السياسي والحراك الثقافي والحقوقي خلال حكم القذافي أو من الذين اختاروا المعارضة في المنفى، وهذه الاتجاهات تفتقر إلى حد ما إلى التنظيم على المستوى الشعبي[84].

بادر مؤخرًا بعض هؤلاء بإنشاء تنظيمات حزبية أو منظمات مجتمع مدني تتبنى رؤاها بشكل عام، فقد شهدت مدينة بنغازي ولادة أول الأحزاب السياسية، كما شكل معارضون ليبيون بالخارج تجمعًا سياسيًا في لقاء بتونس، كما ظهر ما عرف بالملتقى الليبي الديمقراطي وهو تجمع جبهوي لنشطاء وسياسيين وحقوقيين ضمن تنظيمات المجتمع المدني ذو ميول ليبرالية تقدمية،كما أعُلن عن تأسيس حزب وطني ديمقراطي، وأعلن مغتربون بالإمارات العربية عن تأسيس حزب ليبيا الجديدة، وغيرها[85]...

في المجمل فإن النخبة السياسية في ليبيا بدأت تتغير بشكل تدريجي وتتحول من هيمنة شخص واحد –ممثلاً في القذافي وأسرته – بأفكاره التقليدية القائمة على السيطرة والقبلية والجهوية نحو التعددية والانفتاح والمشاركة في إطار العمل المؤسسي والتنظيمي لتفعيل النظام السياسي وحركة القوى السياسية المختلفة داخل المجتمع حتى تتحقق طموحات الجماهير في العيش من خلال دولة حديثة وديمقراطية بإيديولوجيات مواكبة للعصر، بعيدًا عن فكرة الشخصنة وهيمنة فرد أو مجموعة معينة[86].

كسب ثقة الليبيين وتعاونهم يتطلب مقاربة جديدة وأفقية للحكم والقيادة، فالقائد الذي يتبنى النهج الأفقي لا يتربع على عرشه بل يضطلع بدور الموظف الحكومي الذي يتشاور مع المواطنين لاتخاذ القرارات

---

(83) جويلي، مفتاح علي، **مذكرات اليوم الأول: ثورة 17 فبراير**، بيروت: لبنان، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012.

(84) **المرجع السابق نفسه**.

(85) لمزيد من التفاصيل: صبرا، حسن، **نهاية جماهيرية الرعب**، بيروت: لبنان، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012م.

(86) السيسي، أيمن، ث**ورة 17 فبراير والوجه السري للقذافي**، القاهرة: مصر، الهيئة المصرية للكتب، 2011.

University of Malaya

ويشجعهم على تبني رؤية موحدة ، وعلى أساس هذا النموذج يتحمل الشعب والمسؤول المنتخب على حدٍّ سواء عبء القيادة.

إنّ بناء دولة ليبية آمنة وفعّالة يتطلب التخلص من نماذج القيادة القديمة، ولن ينجح أي اتفاق لتشارك السلطة بدون مشاركة فاعلة من قبل ملايين الليبيين المهمشين، فهؤلاء يقومون بدور جوهري في إرساء الأمن والاستقرار، وبالتالي يجب على القادة الليبيين إجراء نقلة مدروسة تعيد إلى الشعب دوره الشرعي كالمصدر المطلق للسلطة في ليبيا اليوم.

University of Malaya

المبحث الثالث: دور الإسلاميين في التحول الديمقراطي

تبدو احتمالات إقامة دولة دينية في ليبيا أحد السيناريوهات المطروحة للشكل المستقبلي للدولة الليبية، نظرا للفاعلية الملحوظة للتيار الإسلامي خلال ثورة 17 فبراير، والانتشار الواسع لذلك التيار على امتداد البلاد، وأيضا عدم قدرة المجلس الانتقالي على الحد من اندفاع هذا التيار في صدارة المشهد السياسي، ذلك الأمر يؤكد أن محاولة استبعاد أي حركات ذات توجه إسلامي في المرحلة السياسية المقبلة سيؤدي إلى عدم استقرار للنظام السياسي القادم، خصوصا أن كل القوى الإسلامية التي قامت بدور كبير في سقوط القذافي مسلحة وتنبثق من عائلات وعصبيات كبيرة، فعلى الرغم من وجود بعض التحديات أمام الإسلاميين في ليبيا، فإنه تبقى أمامهم فرصة إقامة انتخابات ديمقراطية حرة وشفافة قد تقودهم للسلطة[87].

أولا: خريطة الحركات الإسلامية الليبية:

تتوزع خريطة الحركات الإسلامية في ليبيا بين أربعة تيارات رئيسية، يمكن القول إنها تشكل أساس الحركة الإسلامية الليبية، وتتمثل أبرزها في الجماعة الإسلامية للتغيير التي نشأت قبيل ثورة السابع عشر من فبراير كبديل معتدل للجماعة المقاتلة المنحلة؛ وجماعة الإخوان المسلمين، والجماعات الصوفية التي تقودها الحركة السنوسية التي تتخذ من منطقة الجبل الأخضر مقرا تاريخيا لها، والتجمع الإسلامي الليبي الذي يتخذ من جنيف مقرا له، ويفكر في العودة بعد سقوط نظام القذافي.

1- الحركة الإسلامية للتغيير:

قامت هذه الحركة بديلا للجماعة الإسلامية المقاتلة، بعد سلسلة مراجعات وتطورات في الداخل وفي دول الجوار وعلى مستوى الجماعة نفسها، وأعلن بشكل رسمي عن إقامة الحركة في 15 فبراير 2011 قبل يومين فقط من اندلا ع ثورة 17فبراير، وقد تأسست من قبل بعض قادة ونشطاء الجماعة السابقة بالمنفى، خاصة القيادي بالحركة والجماعة السابقة وعضو مكتبها السياسي، أنيس الشريف، المتحدث باسمها والمقيم بالعاصمة البريطانية لندن، ولم تعلن الحركة حتى الآن عن كل قياداتها، لكنها تصدر بياناتها وتصريحاتها الصحفية بتوقيع "المكتب السياسي للحركة".

---

(87) انظر: عبد الله، كامل، قيد التبلور": احتمالات إقامة دولة دينية في ليبيا، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مصر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مايو 2015.

University of Malaya

مسار هذه الجماعة مختلف عن سابقتها، الجماعة المقاتلة الليبية، والتي كانت ذات توجه جهادي، وخاضت مواجهات عسكرية مع نظام القذافي، انتهت باعتقال أعضاء الجماعة، دخلت بعدها في حوارات مع نظام القذافي طيلة السنوات الأخيرة، أسفرت عن اعتمادها مراجعات نبذت العنف، وأدت إلى إطلاق أعضائها من السجون في العام 2011.

2- جماعة الإخوان المسلمين:

تعد جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا امتدادا للجماعة الإسلامية التي تأسست في 1968بليبيا، لكن لم يعلن عن الجماعة باسمها الحالي إلا في ثمانينيات القرن الماضي، بعد أن أعيد تشكيلها في الخارج من جديد، عقب المطاردات التي تعرضت لها من قبل نظام القذافي، ولا تستخدم الجماعة كلمة المرشد لزعيمها، كما هو الحال في الجماعة الأم بمصر، ولكنها تطلق عليه المراقب العام للجماعة، ومع محاولات الإصلاح التي كان يقوم بها سيف الإسلام نجل القذافي، حاول التقرب للجماعة من أجل المراهنة على رغبة النظام في الإصلاح ، لكن رهانها فشل، ولم يتمكن قادتها من العودة إلى الوطن[88].

مع انطلاق ثورة السابع عشر من فبراير، كان للجماعة حضور لافت تمثل في دعمها للمجلس الانتقالي، ومشاركة بعض رموزها في تأسيس المجلس، مثل الدكتور عبد الله شامية، أستاذ الاقتصاد بجامعة بنغازي (قاريونس سابقا) الذي تولى الملف الاقتصادي في المكتب التنفيذي للمجلس الذي كان يرأسه محمود جبريل، وأخيرا عقدت الجماعة مؤتمرها العام الأول في ليبيا ببنغازي، اختارت فيه بشير الكبتي مراقبا جديدا، خلفا للمراقب السابق سليمان عبد القادر.

كما أقر في هذا المؤتمر تشكيل حزب سياسي يشارك فيه الليبيون جميعا للإسهام في عملية التحول الديمقراطي، والمشاركة في الانتخابات المقبلة في البلاد، وذلك لمواجهة متطلبات المرحلة المقبلة، بحسب البيان الختامي لمؤتمر الجماعة.

---

(88) للجماعة موقع إلكتروني هو "المنارة"، **نشرة "ليبيا اليوم"** الإلكترونية أيضا، وهي تدعم منظمات حقوقية، منها جمعية "التضامن"، ومنظمة "الرقيب لحقوق الإنسان".

University of Malaya

3- التجمع الإسلامي:

تأسس في 1992 في مدينة جنيف السويسرية، وكان يقوده عبد الوهاب الهلالي، ويتخذ موقعا وسطيا بين الإخوان و"المقاتلة"، وللحركة ميثاق، وهيكل تنظيمي، ولوائح داخلية تنظم وتحدد وتوجه نشاطها وتوجهاتها، وتنظم العلاقة بين القاعدة والقمة، وقد فقدت الحركة معظم قياداتها وأعضائها في مذبحة بوسليم 1996، وتدور الفكرة المركزية للتجمع الإسلامي حول تأسيس تنظيم إسلامي يتوافق مع طبيعة المجتمع الليبي، معتمدة على أبناء الحركة الإسلامية الليبية التي تقود المجتمع وتدفعه للتغيير.

يفكر أعضاء الجماعة حاليا بعد العودة من الخارج في المشاركة في العملية السياسية الجديدة، لكنهم باتوا مشتتين بين التيارات السياسية الوليدة في البلاد بسبب سيطرة تيارات السلفيين والإخوان المسلمين، ورغبة العديد من أعضائها في المشاركة مع قوى أخرى في تأسيس أحزاب سياسية مدنية تناسب المرحلة الجديدة[89].

4- الصوفية:

تعد هذه الحركة الأقدم بين تيارات الإسلام السياسي في ليبيا، واللاعب السياسي الأبرز فيها هو السنوسية الصوفية، التي أسسها في 1937 محمد بن علي السنوسي، وانتشرت في ليبيا انطلاقا من المناطق الشرقية عن طريق شبكة من الزوايا الدينية، وأدت الصوفية السنوسية دورا سياسيا في ضبط النزاعات القبلية، إذ وحدت الصوفية السنوسية القبائل الليبية، وعلى رأسها شخصيات أسطورية مثل، الملك إدريس الأول، وعمر المختار، في مواجهة قوى الاحتلال الإيطالي.

مع وصول القذافي للحكم، تفككت السنوسية عمليا-على المستوى الرسمي على الأقل - لأنها مؤيدة للملكية، لكنها ربما ستجد صعوبة في العودة السياسية من جديد، في ظل سيطرة السلفيين والإخوان المسلمين، ورغبة أتباعها في الانكفاء على الذات، خاصة أنها فقدت الكثير من كوادرها خلال حقبة القذافي.

---

(89) الموقع الرسمي لمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية على شبكة المعلومات الدولية " الإنترنت" www.acpss.org.eg تاريخ الدخول 2015/4/18.

University of Malaya

ثانيا: الموقف من المجلس الانتقالي:

لم تبد أي من الحركات الإسلامية أي نوع من الاعتراض على المجلس الانتقالي الذي تشكل في بدايات الثورة الليبية، وسارعت هذه الحركات في مساندة وتأييد المجلس الانتقالي في مواجهة نظام القذافي؛ وشارك العديد منهم في تأسيسه، مثل الإخوان المسلمين، وبعض قادة الجماعة المقاتلة، مثل عبد الحكيم الحصادي الذي كان ممثلا لمدينة درنة بالمجلس، كما ساندوا المكتب التنفيذي للمجلس الذي كان يديره محمود جبريل وعلى العيساوي[90].

مع تطور الأحداث، واقتراب نهاية نظام القذافي، بدأ عدد من الإسلاميين في الاعتراض على أداء المجلس الانتقالي ومكتبه التنفيذي، حيث وجه علي الصلابي، عضو المجلس، انتقادات شديدة لمحمود جبريل، لاختياره مقربين في إدارة المكتب التنفيذي، وهو ما رآه الصلابي سعيا لتأسيس ديكتاتورية جديدة في ليبيا، مبديا اعتراضه على عدم مشاورة القوى الوطنية الفاعلة،كما نشر عبد الحكيم بلحاج مقالا في صحيفة الجارديان في منتصف أكتوبر الماضي، حذر فيه من مغبة إقصاء الإسلاميين من السلطة، وهو ما يمكن القول معه إن الإسلاميين باتوا يخشون من استئثار الليبراليين على ليبيا الجديدة.

كما أسهمت المساندات الخارجية لليبيين إبان الثورة كثيرا في أجواء التوتر التي باتت هي السمة التي تطبع العلاقة بين المجلس الانتقالي والتيارات الإسلامية خلال الفترة الأخيرة، مما خلق حساسية كبيرة بين الجانبين، ظهرت في تشكيلة حكومة عبد الرحيم الكيب التي ستدير الفترة الانتقالية، رغم أنها لم تلق اعتراضا كبيرا من الإسلاميين عكس غيرهم، وهو ما قد يعني أن إسلاميي ليبيا باتوا يفكرون في العملية السياسية الجديدة بتمعن وتمهل، وينتظرون الانتخابات المقبلة، التي قد تأتي بهم من خلال عملية ديمقراطية.

ثالثا: رؤية الإسلاميين للمرحلة الانتقالية:

من الملاحظ أن هناك توجها انفتاحيا من قبل الإسلاميين في ليبيا، مغايرا تماما لما كان قبل ثورة 17 فبراير، جعل هذا التيار يفكر بجدية في ضرورة التمهل في التفكير من أجل الإعداد للمرحلة المقبلة، ويلاحظ ذلك من خلال عدم المزاحمة أو التسابق على المناصب في الحكومة الجديدة، إذ إن حكومة الكيب التي أعلن عنها في 22 نوفمبر قد غاب عنها إسلاميون بارزون كان يتوقع أن يحصلوا على مناصب في تشكيلتها، ويبدو أن أجواء الانفتاح التي تعيشها ليبيا حاليا قد أسهمت كثيرا في إقناع الإسلاميين

---

(90) شبكة الجزيرة نت على الإنترنت، **مرجع سابق**، تاريخ الدخول 2015/4/19.

University of Malaya

بضرورة تغليب الصراع السياسي على العنف، والعمل على ترسيخ الدولة المدنية، في ظل بيئة ليبية معتدلة ومتجانسة[91].

يسعى الإسلاميون إلى ضرورة أن تكون الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للحكم القادم في ليبيا، وهو ما يتفق مع طرح مصطفى عبد الجليل، رئيس المجلس الوطني الانتقالي، خلال إعلان التحرير في أكتوبر 2011، والذي أقر فيه "أن الشريعة الإسلامية ستكون المصدر الرئيسي للتشريع في ليبيا....".

كما يعمل إسلاميون حاليا على تأسيس أحزاب سياسية ذات مرجعية إسلامية، مثل جماعة الإخوان المسلمين، والجماعة الليبية للتغيير، إضافة إلى أن هناك أيضا ليبراليين يسعون كذلك إلى إقامة أحزاب سياسية ذات مرجعية دينية، مثل حزب العدالة والتنمية الليبي[92].

رابعا: تحديات الحركات الإسلامية في ليبيا:

هناك عدد من التحديات التي ربما قد تواجه الحركات الإسلامية في ليبيا الجديدة، ربما تكون عائقا في التواصل، أو تحد من قدرتهم على الهيمنة السياسية، وهي:

1- التنافس الكبير بين هذه الحركات وبعضها، مثل الإخوان المسلمين، والجماعة الإسلامية للتغيير، والتجمع الإسلامي.

2- التنوع الديموغرافي في ليبيا التي تدين بالإسلام على المذهب المالكي والمذهب الإباضي بالمكون الأمازيغي.

3- إصرار عدد كبير من الثوار الإسلاميين على الاحتفاظ بسلاحهم، وإصرارهم على عدم تسليم السلاح إلا بعد انتهاء المرحلة الانتقالية، والشروع في عملية سياسية ديمقراطية.

4- علاقة الإسلاميين بأطراف خارجية وقوى إقليمية، أو حتى غربية، وهو ما يجعل البلاد مخترقة على الدوام، ويصعب من تحقيق عملية سياسية شفافة وذات مصداقية لليبيين في الداخل.

5- التركيبة القبلية التي تميز ليبيا، خاصة أن هناك قبائل معينة لا تزال تشكك في نيات الإسلاميين.

6- الاختلاف الملحوظ بين هذه التيارات في شرق البلاد وغربها في نمط التفكير وفي العلاقة مع الخارج ومصادر القوة[93].

---

[91] سارع الإسلاميون في ليبيا إلى طمأنة الخارج على مستقبل ليبيا، وأكدوا رغبتهم في الديمقراطية وحقوق الإنسان. ولهذا، عبر عبد الحكيم بلحاج في الجارديان منتصف أكتوبر 2014 عن إيمانه بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

[92] أسسه الهادي شلوف أستاذ القانون، وكذلك حزب المحافظين الذي أسسه أحمد المغربي.

University of Malaya

خامسا: سيناريو الدولة الدينية:

يوحي التحليل الدقيق للأوضاع السائدة في الداخل الليبي بأن فرص إقامة دولة دينية في ليبيا لا تبدو بالدرجة المتوقعة، نظرا لغياب الرؤية الموحدة حول مستقبل ليبيا بين هذه التيارات، وتباين المواقف حول الشكل المتوقع للنظام السياسي الذي ستكون عليه ليبيا، وافتقار هذه التيارات للتنظيم الجيد، مثل بقية القوى والتيارات الأخرى، حيث لا تزال تعاني قصورا شديدا في العملية التنظيمية، وتفتقر إلى هيكل قيادة واضح ومحدد المعالم.

يضاف إلى ذلك، تباين اختلاف وجهات النظر داخل التيار الواحد ما بين التشدد والاعتدال، وتلعب التحديات السابقة دورا كبيرا في ارتباك التيار الإسلامي بين الحين والحين، وهو ما يمكن استقراؤه من عدم وضوح رؤاهم تجاه المستقبل وتجاه التيار نفسه، إن كانت ستشكل أحزابا مستقلة بها، أم أنه سيتعين عليه مشاركة الآخرين في التنظيمات والأحزاب السياسية.

على أي حال، لا تزال القوى الإسلامية في ليبيا لم تبلور رؤاها للمرحلة القادمة، عدا جماعة الإخوان المسلمين التي قررت المشاركة مع آخرين في تشكيل حزب سياسي، وهو ما قد يجعل من سيناريو إقامة الدولة الدينية في ليبيا أحد أقل السيناريوهات احتمالا.

إن تضخم تهديد الإرهابيين في ليبيا كان أحد تداعيات التدخل العسكري للناتو، فرغم أن القذافي دعّم الإرهاب منذ عقود، فإنه تحول بعد ذلك إلى حليف أمريكي ضد الإرهاب العالمي، وهو ما يعود إلى مواجهته تهديدًا داخليًا من قبل الميليشيات التابعة للقاعدة، ولكن، منذ تدخل الناتو في ليبيا، تحولت المدن الليبية إلى ملاذٍ آمنٍ للإرهاب، فظهرت الجماعات الإسلامية المتشددة، والتي قمعها القذافي سابقًا، ورفضت تلك الجماعات نزع السلاح بعد سقوط القذافي، وتقاتل تلك الميليشيات الإسلامية في ليبيا الآن للسيطرة على الدولة كاملة.

من ناحية أخرى، أدى تدخل الناتو في ليبيا إلى هروب أفراد من المنتمين إلى قبيلة التوارق إلى بلدهم، مالي، مع أسلحتهم ليبدأوا تمردهم الخاص، وبعد ذلكاستطاعت القوى الإسلامية المحلية وتنظيم القاعدة في المغرب السيطرة على النصف الشمالي من مالي، وإعلان دولتهما المستقلة، لتصبح تلك المنطقة "أكبر مساحة يسيطر عليها متشددون إسلاميون في العالم".

---

(93) عبد الله، كامل، قيد التبلور": احتمالات إقامة دولة دينية في ليبيا، **مرجع سابق**، ص 62

University of Malaya

قد تفاقمت مشكلة الإرهاب مع وصول أسلحة ترسانة القذافي الضخمة إلي يد الإسلاميين المتشددين في أنحاء شمال إفريقيا والشرق الأوسط، حيث يُقدّر عدد الأسلحة، الذي فُقد في ليبيا، بضعف الأسلحة التي فُقدت في الصومال، وأفغانستان، والعراق.

وما يمثل مصدر أكبر للقلق هو نظم الدفاع الجوي المحمولة، والتي يسهل استخدامها لإسقاط كل من الطائرات المدنية والعسكرية، كما أن حملة الناتو العسكرية أدت لنتائج عكسية أضرت بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذا الصدد، تحدث عن ثلاث نتائج بالتحديد:

أولا– إعاقة جهود منع انتشار الأسلحة النووية: فبعد أن أوقف القذافي طوعًا عام 2003 برامجه النووية والكيميائية، تجرأت الولايات المتحدة على إسقاطه، بعد ثماني سنوات، الأمر الذي أدى إلى تعقيد مهمة إقناع الدول الأخرى بالتخلي عن برامجها النووية، أو التراجع عنها، حيث ذكرت كوريا الشمالية أن "الأزمة الليبية تقدم درسًا خطيرًا للمجتمع الدولي"، وأن كوريا الشمالية لن تنصاع لنفس "التكتيك الأمريكي الهادف لنزع سلاح كوريا الشمالية".

ثانيا– تأجيج العنف في سوريا: ففي مارس 2011، كانت الثورة السورية لا تزال غير عنيفة إلى حد كبير، وكان عدد ضحايا النظام السوري لا يزال محدودًا، مقارنة بالمعدلات التالية لتلك الفترة؛ إلا أنه بعد حملة الناتو على ليبيا، أتجه ثوار سوريا إلى العنف في صيف 2011، لربما كانوا يتوقعون تدخلاً مشابهًا.

ثالثا– استعداء روسيا: أعاق تدخل الناتو في ليبيا جهود تحقيق السلام في سوريا بسبب الاستعداء الشديد لروسيا، فقد أعلن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة – بعد موافقة روسيا – موافقته على إنشاء منطقة حظر جوي في ليبيا، وإجراءات أخرى لحماية المدنيين، ولكن الناتو تجاوز ذلك التفويض بالسعي لتغيير النظام، وقد أبدى الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، اعتراضه على ذلك، وأكد أن روسيا لن تسمح لمجلس الأمن بالموافقة على عمل مشابه في سوريا.

بناءً على المعطيات السابقة تبقى الإشكالية الكبرى في ليبيا هي عدم وجود مؤسسات تمنع الدولة من الفشل؛ حيث إن تأخير حلِّ مسألة الشرعية لصالح بناء مؤسسات تتعامل مع القضايا الحرجة وتمنع مزيدًا من الاحتراب وحماية الحدود وإرجاع الخدمات الاجتماعية الأساسية، هو ما قد يساعد على قدرة الأطراف على الخروج من ضغط الأزمة، ويبقى دور الأمم المتحدة مهمًّا لمواجهة الأطراف التي تغذِّي الحرب في ليبيا، وما لم تقم الأمم المتحدة ومبعوثها بذلك فإن وساطتها ودورها في إنهاء الأزمة سيبقى محلَّ شكٍّ ومحدود.

University of Malaya

المبحث الرابع: دور القبيلة في التحول الديمقراطي

يعتبر عنصر القبيلة مكونا أساسيًا وعرقيًا لتركيبة المجتمع الليبي نتيجة تفاعل القوى الاجتماعية والعوامل الجغرافية القائمة في البلاد التي أفرزتها "الجهوية"[(94)]، لذا نجدها حاضرة وبشدة في الحياة السياسية، سواء في الكفاح ضد المستعمر الإيطالي 1911-1943، أو في عصر الملكية، أو حتى في العصر الجماهيري، فأول دستور للبلاد بعد جلاء الإيطاليين وضعه رؤساء القبائل 1949 لتؤسس بمقتضاه وعلى أساسه أول ملكية دستورية.

القبيلة في ليبيا ليست رابطة دم، بل مظلة اجتماعية تتعايش تحتها جماعات مختلفة، توفر الحماية والأمان لأفرادها، وكذلك فرص العيش الكريم لأبنائها، فبإمكان أي من أفرادها أن ينضم لقبيلة ما، وله أن يصبح زعيما وحتى شيخا للقبيلة، إذ تجد في القبيلة الواحدة من هو أصله أمازيغي أوتباوي أو عربي أو تركي أو شركسي، وهذا يدل على التنوع الموجود داخل القبيلة الواحدة.

هذا ما هيئ للقبائل الليبية المختلفة بعد الاستقلال في عام 1951 للقيام بدور نوعي لحقب البناء والتشييد والاستقرار ومشاركتها في تأسيس وتكوين قرى ومدن وتجمعات (للبدو) في الدولة الليبية الحديثة، من خلال خوض حروب شبه تحررية ضد بقية الوجود الأجنبي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين[(95)].

في سبتمبر 1969 قام مجموعة من الشباب وعلى رأسهم الملازم أول "معمر القذافي" الذي كان يبلغ حينها من العمر -27 عامًا- بعمل انقلاب عسكري أطاح بالملكية وأسس جمهورية في ليبيا وبعدها غير النظام إلي جماهيرية تعتمد بشكل أساسي على اللجان الثورية والشعبية والكتاب "الأخضر" في العام 1977، وهو ما أدى إلى زيادة الدور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للقبائل الليبية في ظل غياب المؤسسات السياسية وحل أو منع القوى والأحزاب السياسية من العمل الرسمي المعترف به في إطار الدولة،

---

(94) مركز المزماة للدراسات والبحوث، **الوضع الليبي يبحث عن خارطة الطريق للوضع الحالي في ليبيا على الصعيد السياسي والأمني والمستقبلي**، القاهرة: مصر، معهد الربيع العربي، يناير 2014، ص 2.

(95) جمعة، محمد، الكفة الموازية التحركات القبلية المناوئة للسلفية الجهادية في ليبيا، **جريدة الأهرام المصرية**، 2015/5/20.

University of Malaya

واتجه نظام "القذافي" إلى تفعيل التحالفات القبلية وتعزيز دور الإيديولوجية في البناء القبلي والسلطوي أيضًا، كما عزز من تحالفاته القبلية باستخدام المؤسسة العسكرية أيضًا[96].

أولا: طبيعة القبائل الليبية:

يقدر عدد القبائل الليبية بنحو 150 قبيلة متفاوتة الأحجام، وتنقسم بدورها إلى فروع قبلية، ولكن هذا العدد يتضاءل بسبب ارتفاع معدلات التحضر من جهة، والتداخل في تسمية المدن والمجموعات القبلية من جهة ثانية، وقد عرفت الخارطة القبلية الليبية بعد ثورة 1969 تحالفات وانقسامات مهمة في علاقاتها بالنظام السياسي من جهة، وعلاقاتها بعضها البعض وفي مجالات نفوذها من جهة ثانية[97].

تعود أصول هذه القبائل إلى الأمازيغ الناطقين وغير الناطقين والتبو والعرب، ومن أبرزها:

(**الورفلة**) تعتبر هذه القبيلة من أكبر القبائل الليبية، حيث يتجاوز عدد أفرادها المليون، أي حوالي سدس سكان ليبيا، وهم أكثر القبائل انتشارا على الأراضي الليبية، وتتمركز هذه القبيلة بمنطقة فزان التي كانت إحدى الولايات الثلاث قبل الوحدة، في الجنوب والجنوب الشرقي للعاصمة طرابلس، كما يعيش عدد من أفرادها بمناطق بنغازي وسرت[98].

أما (**القذاذفة**) وهي القبيلة التي ينحدر منها "القذافي" وتتمركز بمنطقتي سبها في وسط البلاد وسرت على شاطئ المتوسط غرب طرابلس، وتعتبر هذه القبيلة الأكثر تسليحا بين القبائل الليبية، ويعول عليها القذافي في حمايته وحماية أسرته.

(**المقارحة**) تتمركز هذه القبيلة بمنطقة وادي الشاطئ في الوسط الغربي لليبيا وينحدر منها "عبد السلام جلود" الذي أبعده "القذافي" عام 1993، وكذلك "عبد الله السنوسي" رجل المخابرات الأول في نظام "القذافي"، و"عبد الباسط المقرحي" المتهم في قضية لوكربي الذي أطلق سراحه في صفقة أثارت الكثير من الجدل، وتعتبر هذه القبيلة أيضا من أكثر القبائل الليبية تسليحا.

---

(96) بوطالب، محمد نجيب، **الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية، مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، أكتوبر 2011، ص 9.

(97) المنصف، وناس، "القبيلة والسلطة في ليبيا"، **مجلة المغرب الموحد**، العدد 12، مايو 2011، ص 19.

(98) القبائل الليبية، **الجزيرة نت**، على الرابط: http://www.aljazeera.net/news

University of Malaya

(**ترهونة**) وهي تضم عددا كبيرا من القبائل الفرعية يقدرها البعض بنحو 60 قبيلة، وتتمركز في منطقة ترهونة في الجنوب الغربي لطرابلس، وينتمي إلى هذه القبيلة قطاع واسع من القوات المسلحة الليبية، ويشكل عناصرها حوالي ثلث سكان العاصمة طرابلس.

(**زناتة**) وهي قبيلة أمازيغية كبيرة تنتشر في مختلف دول المغرب الإفريقي، و(التوارق) وهي أيضًا قبيلة أمازيغية تقطن الصحراء الكبرى وتتوزع بين عدة دول أفريقية ، وفي ليبيا تتركز القبيلة في مدينة غات بأقصى الجنوب، وقد حرمت هذه القبيلة لسنوات طويلة من أبسط حقوقها الطبيعية، مثل الرقم الوطني وجواز السفر.

أما (**أولاد سليمان**) وهي قبيلة مكونة من عدة قبائل صغيرة تتركز أساسا في مناطق سرت وفزان، ولها فروع في كل من مصر وتونس وحتى في تشاد والنيجر.

أخيرًا (**العبيدات والبراعصة والعواقير**) وهي قبائل تعيش في أقصى الشرق الليبي بمنطقة الجبل الأخضر، ومنها وزير الداخلية "عبد الفتاح يونس العبيدي" (من قبيلة العبيدات)[99].

ثانيا: البعُد القبلي في حكم وسياسة القذافي:

تمكنت القبائل الليبية من شغل الساحة السياسية في ليبيا طوال حكم "القذافي" وملء الفراغ الدستوري والقانوني والحزبي والنقابي والتشريعي والسياسي، وقامت بتكوين الأعراف الاجتماعية لتسيير كافة أوجه الحياة ، فيما عرف بـ "دربة أولاد علي"، أو بالأحرى "شريعة الصحراء" وهذا العُرف أصبح بمثابة قانون للعقوبات ومستند سميًا وجزئيًا إلى الشريعة الإسلامية، ويتكون من 92 مادة تحدد أنماط العلاقات بين أعضاء القبيلة وبعضها البعض والقبائل الأخرى عامة ، وكذلك أنواع الاعتداءات والعقوبات التقليدية التي توقع على من يرتكبها[100].

مما يزيد من خلط الأوراق، اتجاه النظام تصريحا وتلميحا نحو القبيلة وتوظيف هذه البنى الاجتماعية، في ظل عملية منع صارمة لأي تنظيم مدني آخر، وحتى تنظيمه للجان الثورية، لا يخلو أيضا من عملية

---

(99) القبائل الليبية، الجزيرة نت، **مرجع سابق**.

(100) صلاح الدين، أحمد، "ليبيا وتحديات مرحلة ما بعد القبلية"، **ملف الأهرام الإستراتيجي**، السنة 19، العدد 221، مايو 2013، ص 55، 56.

University of Malaya

ارتكاز على أسس الانتماء المناطقي-القبلي، وهذا ما يفسر ظاهرة الولع الشديد بالرجوع إلى الإرث القبلي الليبي[101].

إن استعمال النظام الليبي للقبائل كان بمثابة الملجأ، الذي يمكنه في ظل تحالفاته الخارجية المراهنة على العلاقات الحميمة الداخلية، وأهمها العلاقات القبلية، التي ظلت الهيكل الاجتماعي الأقدر على احتضان الأفراد والتحكم في مساراتهم السياسية في ظل غياب مكونات مدنية أخرى للانتماء كالأحزاب والنقابات والجمعيات.

خلال مسيرة البناء السياسي للدولة الليبية، تم تأكيد حضور القبيلة في خطط النظام وسعيه الدائب إلى توظيفها وتجنيدها، فالنفوذ القبلي لم يختف عن المشهد السياسي منذ بدء عمليات التصعيد والاختيار الشعبي، رغم الطابع الرسمي للإعلان عن هذه التوجهات، وقد أدى ذلك إلى الاعتراف بالتنظيمات السياسية القبلية، حيث ظلت الهياكل السياسية الأساسية في ليبيا تتمحور حول "أمانة المؤتمر الشعبي" من جهة، و"اللجنة الشعبية" من جهة ثانية، لكن ذلك أردف بتنظيمات أهلية ذات طابع قبلي مثل "روابط شبان القبائل" التي تتمركز مقراتها في العاصمة طرابلس[102].

في العام 1977 تشكيل ما يسمى بـ "النوادي القبلية" بهدف محاصرة المطالب المناطقية والمحلية الضيقة، وأيضًا مراقبة تحركات الشبان في المناطق القبلية واكتشاف بؤر التوتر الممكنة، وهي نفس الأهداف التي وضعت لتنظيمات "القيادات الشعبية والاجتماعية"، وهي هياكل قبلية تتمثل وظيفتها في مراقبة المعارضات ومواجهتها.

في مقابل روابط الشباب، تم إنشاء تنظيم "الحرس الشعبي" الذي يضم كبار السن من القبائل، يتطوعون لحمل السلاح والدفاع عن النظام، ويمنح المتطوعون للعمل في هذه التنظيمات امتيازات وهبات رمزية ومادية رسخت العلاقات الزبونية[103].

لم يكتف "القذافي" بهذه السياسيات، بل إنه أردف تلك التنظيمات بنشاط شخصي دؤوب، من خلال تنظيم سلسلة من الزيارات إلى المناطق والجهات، وذلك بعد قيام بدراسة مسبقة لكل زيارة وتعرف

---

(101) بوطالب، الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية، **مرجع سابق**، ص 9.

(102) بوطالب، الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية، **مرجع سابق**، ص 10.

(103) كلاع، شريفة، "التهميش القبلي والطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي، حالة ليبيا"، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، الجزائر، العدد الخامس، فبراير 2014، ص 76.

University of Malaya

خصائص الجماعة القبلية وتاريخها، وتفضي كل زيارة إلى توقيع وثيقة عهد ومبايعة من طرف كل مجموعة قبلية يزورها، وهو الهدف الأساسي من الزيارة: حشد التأييد والعمل على ضمان عملية إدماج المجموعات القبلية في النظام بشكل جماعي يحول دون إمكانية تمرد الأفراد[104].

انتعشت القبلية طوال الحكم للعقيد "القذافي" من خلال اتباع سياسة "فرق تسد"، أي العمل على التفرقة بين القبائل على حسب ولائهم لشخصه ولنظامه وأفكاره، فبينما يقوم بجذب القبائل الموالية له وتوزيع عائدات النفط عليهم كسلاح لشراء ولاء القبائل للنظام، وتوفير نظام دعم مالي ومادي يقوم بتوفير معظم متطلبات الحياة اليومية من غذاء ووقود وفرص تعليم وعمل بصورة شبه مجانية، يقوم على النقيض بممارسة سياسة القمع والاضطهاد ضد عائلات بأكملها ومنعها من أية فرص ومزايا في الدولة واستعمال منهج العقوبة الجماعية، تارة بسجن أبناء القبائل غير المنصاعة لسياساته، وتارة أخرى بنفي زعمائها ومتابعتهم وملاحقة أسرهم، بسبب قيام بعض أفرادها بمعارضته، ولم يقتصر التنكيل على عائلة أو قبيلة وإنما امتد إلى مناطق جغرافية بالكامل، منها على سبيل المثال الإقليم الشرقي بطبرق ما يعرف أيضا بـ(بني غازي وما حولها).

هكذا يتضح أن البعُد القبلي قام بدور مهم في استدامة سيطرة وتحكم النظام في مختلف مناحي الحياة في ليبيا، من خلال إطلاق النعرات وتأجيجها بشتى الأشكال والصور، وإثارة حفيظة بعض القبائل ضد بعضها الآخر، من خلال دعوة الشيوخ والرجال إلى المجالس الخاصة والعامة وتقديم الهدايا واتباع جملة من الإجراءات التعبوية للحشد لصالح القذافي، وهو ما أدى إلى وجود حالة التنافس أو الصراع من القبائل[105]، ومن أشهرها الصراعات التي تنشأ من حين إلى آخر بين (القذاذفة) و(المقارحة) أو بينهم وبين من يدور في فلكهم من القبائل، في محاولة للمحافظة على السيطرة القائمة وما يستتبعها من امتيازات أو للحصول على مزيد منها.

من هنا فإن القبائل التي نجحت في الاستيلاء على السلطة والسيطرة على مقاليد الأمور في البلاد، تمكنت من تملك الأدوات القهرية التي تمنحها القوة اللازمة للنفي الشامل للمجتمع المدني بكافة قطاعاته وفئاته، وهو ما تسبب في زيادة تهميش وعي المجتمع وتفكيك أوصاله وحركته عبر القمع المتواصل والاستبداد الذي ضرب كل الأشكال التنظيمية للمجتمع القاعدي، من عناصر فكرية وقوى طلابية ونقابية

---

(104) التير، مصطفى، **مسيرة تحديث المجتمع الليبي**، بيروت: لبنان، معهد الإنماء العربي، 1992، ص 30.

(105) الصواني، يوسف محمد جمعة، **ليبيا والثورة وتحديات بناء الدولة**، بيروت: لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013م، ص 137.

University of Malaya

ومهنية، ونزع قدرات الجماهير في حرية الرأي والتعبير وخنق المبادرات الشعبية في العمل النقابي والمهني والسياسي المنظم والحر[106].

في هذه الظروف تغيبت الدولة تمامًا، التي تؤسس للمجتمع المدني من خلال السماح لكل المؤسسات السياسية والنقابية والأهلية بالعمل في إطار قانوني منظم ومعترف به؛ الأمر الذي دفع إلى البحث عن أطر بديلة، أدت بدورها إلى تقلص فرص العدل والمساواة، وأبرزت الجوانب التمييزية بين القبائل، وتضاؤل دور المؤسسات والأجهزة الحكومية في قطاعاتها الخدمية ولم يبق إلا وجهها القهري الاستبدادي، لتعود من جديد التركيبة القبلية لتفرض نفسها على الواقع في التعامل والمعاملة[107].

على سبيل المثال أصبح المواطنون يلجئون إلى من ينتمي إلى قبيلتهم ممن يتقلدون المراكز والمناصب أو يتمتعون بنفوذ في "النظام" للحصول على حاجاتهم وقضاء مصالحهم أو تلبية رغباتهم أيا كان نوعها، ومن ثم أصبحت المحاباة القبلية عملية ضرورية في ظل تهميش دور المؤسسات الرسمية التي تقدم خدماتها وأعمالها دون تمييز لجميع المواطنين، بل إن غياب دور هذه المؤسسات دفع إلى أن تصبح "التصعيدات" أو حتى التعيينات داخل الأشكال والأطر التي اختارها "القذافي" لتشكل هياكل "نظامه السياسي"، تتم بطريقة توزيع الحصص على القبائل أي أنها لا تتم بمعزل عن الأسس القبلية والتنافس القبلي الذي يغلب مصلحة القبيلة على مصلحة المجتمع[108].

من ثم فإن هلامية وسيولة التحالفات القبلية في ليبيا، وتهافت القبائل على التحالف مع السلطة واستراتيجية "القذافي" في إلحاق الضرر بكثير من القبائل وهدم بناها السلطوية أضعف في العموم بنية القبيلة كقوة فاعلة في المجال السياسي والاقتصادي، حيث أسهم نظام "القذافي" وسياساته المختلفة، والإلغاء المتكرر للمؤسسات والهيئات والتكوينات الإدارية في تعميق أزمة الدولة، وغلب في أحيان كثيرة نمط التحالفات القبلية وأبرز الجهوية.

لم تتحول القبيلة إلى مؤسسة تعمل بشكل موازٍ لمؤسسات الدولة الحديثة وبيروقراطيها المركزية، مما أدى إلى ضعف فرصة تشكيل مجتمع مدني قوي، ومن ثم استمرار البعد القبلي في تأثيره في التفاعلات

---

(106) **المرجع السابق نفسه**، ص 138.

(107) المسلماني، أحمد، **حقوق الإنسان في ليبيا، حدود التغيير**، القاهرة، مصر، مركز القاهرة لحقوق الإنسان، 1999، ص 66-75.

(108) الصواني، يوسف محمد جمعة، "ليبيا بعد القذافي، الديناميات المتفاعلة والمستقبل السياسي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 395، السنة الرابعة والثلاثين، يناير 2012، ص 12.

University of Malaya

الاجتماعية والسياسية وفي اتجاهات الأفراد والجماعات في المجتمع الليبي، ما لم يشعر المواطن بوجود منظمات بديلة ومنظمات مجتمع مدني تتمتع بالاستقلالية والفاعلية وتعبر عن توجهاته ومطالبه[109].

مع أن 80% من سكان ليبيا يعيشون في مناطق حضرية، فإنه لا تزال الغالبية العظمى لليبيين تتحدث عن الانتماء القبلي؛ بسبب ما اصطلح على تسميته بظاهرة "تريف المدن"، حيث إن المناطق الحضرية نمت نتيجة الهجرة من الريف، وليس بسبب الزيادة الطبيعية، لذلك لا تزال القبيلة حاضرة في ذاكرة نسبة كبيرة من السكان الحضر، خصوصًا وأنه بدلاً من أن يندمج القادمون من الريف في حياة المدينة ويأخذون بأسباب الحياة الحضارية، فرضوا على المدينة وسكانها مختلف خصائص حياة الريف وتكريس فكرة الولاء القبلي[110].

ثالثا: دور القبائل في الثورة الليبية:

مع اندلاع ثورة 17 فبراير 2011 بدأ النظام الحاكم في التوظيف السياسي للبنيات الاجتماعية التقليدية ، في محاولة منه لتحريك المدن والمناطق، من خلال استنفاره للرصيد القبلي أخلاقيا وعسكريا وسياسيًا، وينطوي خطاب الإعلام الرسمي خلال الثورة، على دعوة صريحة إلى هذا الاتجاه، معتمدا على إثارة الخلافات واعتبار الثائرين على النظام "مجموعات إرهابية متواطئة تهدد أمن واستقرار ليبيا"، كما تندرج في هذا الاتجاه عملية عقد "المؤتمرات القبلية"، التي كانت تعقد دوريًا وتصدر بيانات الموالاة وإشارات التأييد، ورفض الاصطفاف خلف الثوار، تحت سياقات متعددة أهمها رفض التدخل الغربي الذي أطلق عليه بالصليبي لإثارة المشاعر وجلب الدعم له[111].

أما خطاب قادة المجلس الوطني الانتقالي، فرغم ما يبدو فيه من تحاشي ذكر المعطى القبلي، فإن بعض ردود الفعل كانت تقتضي مجابهة الخطاب القبلي الذي استخدمته وسائل الإعلام الرسمية، بالحديث عن بعض الدعم والولاء الذي تقدمه القبائل الليبية للثوار لحشد التأييد وإظهار "القذافي" بأنه بلا شرعية قبلية من أي مستوى.

لكن الواقع يشير إلى أن قبائل ليبيا تختزن بشكل أو آخر مواقف هي تمتد على مدى من التأييد أو المعارضة لنظام "القذافي" بدرجات مختلفة، فمدينة "بني وليد" التي تسكنها قبائل (ورفلة) المعروفة على سبيل

---

[109] البورى، عبد المنصف حافظ، "القبلية والجهوية ومستقبل العمل السياسي في ليبيا"، **صحيفة القدس العربي**، 2009، ص 13.

[110] البورى، القبلية والجهوية ومستقبل العمل السياسي في ليبيا، **مرجع سابق**، ص 13.

[111] بوطالب، الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية، **مرجع سابق**، ص 10، 11.

University of Malaya

المثال، وهي كانت آخر المدن التي تحررت قبل "سرت" بأيام، شهدت هي الأخرى في فترة التسعينيات أعمال معارضة ونشاطات ضد نظام "القذافي" كانت أبرزها حركة انقلاب شهيرة جرت في العام 1993، وقام النظام بعدها بفرض الكثير من العقوبات على هذه القبائل على مختلف الأنواع والمستويات، وتمت تصفية العديد من أبنائها سواء أولئك الذين كانوا في الجيش أو غيرهم من المدنيين[112].

المسألة الأخطر هنا هو أن الثورة ضد "القذافي" ذاتها قادت إلى نوع من بروز التصنيف القبلي بشكل واضح، فهناك قبائل عُرفت بمبادرتها للالتحاق بالثورة وبفعلها البارز والمباشر وهناك قبائل إما تلكأت، أو أنه لم يكن بإمكانها القيام بأفعال أكثر نشاطًا، وهناك قبائل أخرى كقبائل (ورشفانة) و(ترهونة) ولأهميتها الإستراتيجية وتحكمها بمداخل طرابلس مثلاً، حرص نظام "القذافي" على محاصرتها للحيلولة دون انضمامها للثورة، وعمل على إرهابها بما حال دون انتفاضتها بالكامل.

هذا لم يظهر فقط بروز بعض القبائل، وإنما قاد إلى ما يمكن وصفة بعملية انقسام واضح في مناطق معينة بين هؤلاء الذين تفاعلوا وعملوا من أجل الثورة، وأولئك الذين لم يقوموا بفعل مباشر، أو أولئك الذين استخدمهم النظام في مواجهة القبائل والمناطق الأخرى، وهو ما أدى إلى بروز انقسامات حادة وخطيرة على المستوى الاجتماعي والقبلي في مناطق مختلفة[113].

رابعا: تأثير القبلية على نتائج الانتخابات الليبية:

فور استعدادات الحكومة الانتقالية الليبية بقيادة المؤتمر الوطني، لإجراء انتخابات لاختيار رئيس الدولة ونائبه ورئيس للحكومة والإعداد لانتخاب أعضاء لجنة صياغة الدستور، ظهر العنصر القبلي الذي يشكل اتجاهات الناخبين والأحزاب السياسية، فقد اعترضت بعض القبائل على القانون الانتخابي الخاص بتوزيع الـ200 مقعد في المجلس الوطني، حيث أعطى أكثر من نصف المقاعد لصالح غرب البلاد وطرابلس، وهو ما يعني أن هذا الجزء سيشكل الرؤية السياسية المقبلة وسوف يحصل على حق النقض وأنه لن يتم اتخاذ أي قرار بدونها، بينما يمكن إصدار أي قرار بدون موافقة الشرق والجنوب؛ حيث يصل نصيب الشرق إلى 69 مقعدا مقابل 38 للجنوب[114].

---

(112) الصواني، يوسف محمد جمعة، "ليبيا بعد القذافي"، **مرجع سابق**، ص 13.

(113) **المرجع السابق نفسه**، ص 138.

(114) مركز المزماة للدراسات والبحوث، **الوضع الليبي عن خارطة الطريق للوضع الحالي في ليبيا على الصعيد السياسي والأمني والمستقبلي**، القاهرة، معهد الربيع العربي، يناير 2014، ص 4.

University of Malaya

بالرغم من أن ليبيا شهدت عملية كبيرة من الحشد والمشاركة لإجراء انتخابات عامة لأول مرة على سبيل غير جهوي أو قبلي، حيث قام أكثر من 7.2 مليون ليبي بتسجيل أسمائهم في سجلات الناخبين، بما يعادل نحو 80% ممن لهم حق التصويت، كما لم تصدر الحكومة أية قيود على تشكيل الأحزاب، مما ساعد في تشكيل العشرات من الأحزاب والتكتلات الانتخابية، من مختلف التوجهات الفكرية والسياسية، وبلغ عدد المرشحين المستقلين للانتخابات 2119 مرشحا، تنافسوا على 120 مقعدا، فيما تنافس على المقاعد الـ80 المخصصة للأحزاب 517 مرشحا، نصفهم تقريبا من النساء، وهو أيضا عامل جديد على النظام القبلي المعتاد الذي طالما مثل الناخب فيه زعيم القبيلة من الرجال[115].

عقدت الانتخابات في ليبيا بنظام القوائم الحزبية، حيث خصص لها 40% من عدد المقاعد، والنظام الفردي المستقل وخصص له 60% من عدد المقاعد، وأسفرت الانتخابات عن تفوق تحالف القوى الوطنية الذي يقوده "محمود جبريل" المحسوب على التيار الليبرالي، وحصل على 39 مقعدًا من 80 مقعدًا المخصصة للكتل السياسية، مقابل 17 مقعدًا لحزب العدالة والبناء، بينما فاز المستقلون بعدد 120 مقعدا، أغلبية من الأفراد ذوي الصلات القبلية والعشائرية[116].

رغم فوز تحالف الليبراليين الليبيين على الإسلاميين في الانتخابات التشريعية في المقاعد المخصصة للأحزاب، إلا أنه أخفق في تولي المناصب الأساسية في الحكم في جمعية وطنية بسبب هيمنة المستقلون عليها، الذين تمكنوا من الحصول على الأغلبية والتصويت على الحكومة الجديدة بدون تحيزات سياسية واضحة ولكن باعتبارات جهوية وقبلية بحتة.

أيضا أسفرت نتائج الانتخابات بتغليب العصبية القبلية على التوجه السياسي والأيديولوجي، فعلى الرغم من استطاعة الإسلاميين الفوز بأغلبية مقاعد الانتخابات التي أجريت بعد الثورة في الدول المجاورة والمحيطة مثل مصر وتونس، فإن المعارضة الإسلامية في ليبيا أخفقت في اللحاق بمثيلاتها؛ بسبب البُعد القبلي في ليبيا والمرتبط بعدم وجود خبرة سياسية وانتخابية لدى التيارات الدينية الليبية، وتعامل الناخبين الليبيين مع ممثليهم من منطلق العصبية والقرابة كمصدر للثقة.

---

(115) مركز المزماة للدراسات والبحوث، **مرجع سابق**، ص.4

(116) السيد أبو داود، مستقبل الثورة الليبية بعد الانتخابات التشريعية، **الإسلام اليوم**، على الرابط:

.http://www.islamtoday.net/bohooth/services/saveart-14-171426.htm

University of Malaya

شكلت الاشتباكات والصراعات المسلحة بين القبائل أثناء الانتخابات عامل ضغط سياسي على العملية السياسية وأجبر المشاركون فيها على احترام قواعد العمل القبلي، وخاصة في ظل انتشار الأسلحة، الأمر الذي أثر على الحالة الأمنية العامة في البلاد على مدى العامين التاليين للثورة، وانتشار الاحتكاكات والنزاعات المسلحة مما يؤدي إلى توقف وتأجيل مسارات العمل العام، بما فيها العملية الانتخابية نفسها[117].

طرحت تلك الاحتجاجات والصراعات المسلحة أجندتها المتمثلة في قضايا خطيرة وملحة على السياسيين والحكومات المتعاقبة، من أهمها غياب معالجة حقيقية لقضية العدالة الانتقالية وإعادة إدماج بقايا النظام السابق في الحياة العامة أو إجراء محاكمة لقياداته بتهم تتعلق بجرائم حرب أو فساد، وذلك في إطار تحقيق المصالحة الشاملة عن طريق توسط ومشاركة زعماء القبائل والنخب السياسية لاحتواء أثار الحروب الأهلية المتكررة[118].

لكن مناقشة دور القبلية في العملية السياسية دائما ما تأخذ منحى خطيرا عندما تطرح قضية الفيدرالية أو الكونفيدرالية كأساس للحكم في مرحلة ما بعد الثورة، فالتكوين القبلي يدفع باعتبار التوزيع الجغرافي وأماكن النفوذ كمعيار للحكم الذاتي والمحلى بين أقطار ليبيا الثلاث (الشرق والغرب والجنوب)، وفي ظل الفارق الرهيب في المصادر الطبيعية وانعدام وجود اقتصاد ليبي إنتاجي خارج صناعة استخراج وتكرير البترول، تتعاظم فرص الصدام بين مناطق الشرق، حيث تتركز أغلبية مناطق استخراج البترول، وتنعدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأغلبية النامية بطرابلس والغرب الليبي، ومعظم تلك المشاكل ناتجة من ماضي التفرقة البغيض لحكومة "القذافي" في معاملة القبائل والمناطق الجغرافية وفشله في تكوين اقتصاد ليبي قوى[119].

يمكن القول أن الخصوصية التي تميز النظام الاجتماعي الليبي فرضت القبلية كبنية اجتماعية وثقافية وسياسية كامنة، لكنها ليست فاعلة إلا حينما يتم توظيفها في الحراك الاجتماعي صعودا أو نزولاً، حينذاك تصبح هذه البنية التي خلخلها التحديث ولم يقض عليها، أداة يتم بها التجنيد والتهديد، أي أنها وسيلة احتماء الفرد والجماعة من الدولة، وهي في الوقت نفسه وسيلة لاحتماء الدولة من الأفراد.

---

(117) مخيمر، أسامة، الأوضاع في ليبيا من الثورة إلى الجمود، **أخبار الساعة**، العدد 4521، ابريل 2012.

(118) مخيمر، الأوضاع في ليبيا من الثورة إلى الجمود، **مرجع سابق**، العدد 4521 .

(119) كلاع، التهميش القبلي والطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي، حالة ليبيا، **مرجع سابق**، ص 77.

University of Malaya

كما أن التحديات الداخلية والخارجية ستدفع القبائل الليبية متعددة المشارب والمآرب نحو الالتحام وتقوية تضامنها الداخلي، وتقليص صراعات المجموعات والأحلاف والتخفيف من تلوينات المجتمع والوعي بأن "ليبيا قبيلة واحدة"، وهو الأمر الذي سيسهم في التخفيف من حدة ضغوطات الخوف من دمار الحرب ومن انعكاسات عمليات التهجير والمحاصرة والحروب الأهلية.

خامسا: القبلية في ضوء الشريعة:

نهى الدين الإسلامي[120] عن التفاخر بين الناس الذي يؤدي بهم إلى العصبية أو القبلية التي تؤدي إلى الشقاق والخلاف بين الناس، والتفر يقبين المجتمع الواحد، بل وتؤدي بهم إلى قطع أواصر الصلة والمحبة بينهم.. وقد ورد في القرآن الكريم ما يؤكد على التواصل والمحبة بين أفراد المجتمع المسلم، ويحقق الوئام بين عموم المسلمين، من خلال رابطة العقيدة الإسلامية، التي هي أسمى رابط بين المجتمع المسلم.. وفي ظل هذا الهدف الأسمى للدين الإسلامي، وتأكيدًا على رابطة العقيدة، ونبذ العصبية والقبلية التي كانت سائدة قبل الإسلام، وما شهدته السنوات الأخيرة من عودة بعض من صفات الجاهلية من التفاخر بالقبيلة، وظهور العصبية.. كيف نرسخ المفاهيم الإسلامية بين أفراد المجتمع المسلم، ونعيد التأكيد على ترسيخ مفهوم المجتمع المسلم الواحد الذي يمتاز فيما بينه بميزة تقوى الله، كما قال تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ**﴾ [121].

لقد اهتم العرب منذ العصر الجاهلي بحفظ أنسابهم والتفاخر بها في الشعر، والذي كان يحتوي على مآثر القبائل وأحسابها وبطولات رجالاتها وكرمهم، وكان النسابون ورواة الشعر يتمتعون بمكانة وسط القبيلة، وقد أثارت هذه التوجهات الثقافية العصبية القبلية ونجم عنها حروب بين القبائل.

ولما ظهر الإسلام حرم العصبية القبلية ففي الحديث الشريف «**ليس منا من دعا إلى عصبية، وليس منا من قاتل على عصبية، وليس منا من مات على عصبية**» [122].

وأحل الرابطة الدينية، وجعلها فوق كل صفة فصار معيار الناس ووزن الأفراد يخضع لقول الله تعالى: ﴿ **إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ** ﴾[123] ولكن الإسلام لم يحرم العناية بالنسب لأنه وسيلة للتعارف، وهو الهدف

---

[120] آل الحسن، أبو عبد العزيز، أنظر إلى الرابط التالي:https://www.facebook.com/1919GAMAL

[121] **سورة الحجرات**: الآية 13.

[122] أخرجه أبو داود في سننه، **باب في العصبية**، رقم الحديث: 5123، ج4، ص494.

[123] **سورة الحجرات**، الآية 13

University of Malaya

من جعل البشر شعوبًا وقبائل كما ذكره الله تعالى في قوله: ﴿**يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا** ﴾[124] كما أن معرفة النسب تمكن من صلة الأرحام التي أكد عليها الإسلام، كما تمكن من تطبيق أحكام الشريعة الغراء في الزواج والميراث والمعاقل.

فكان النبي – صلى الله عليه وسلم – يعرف أنساب قبائل العرب، وقد نسب بعض الصحابة، فقد سأله سعد بن أبي وقاص – رضي الله عنه – عن نسبه فأجابه: أنت سعد بن مالك بن وهيب بن عبد مناف بن زهرة، وكان أبوبكر – رضي الله عنه – أعلم قريش بأنسابها، وورد عن عمر – رضيا لله عنه – قوله: «تعلموا من الأنساب ماتصلون به أرحامكم، وتعرفون به ما يحل لكم وما حرم عليكم من النساء ثم انتهوا» وقوله ثم انتهوا أي انتهوا عن التفاخر المؤدي إلى العصبية. وكان ديوان الجند الذي أنشأه عمر – رضيالله عنه – مرتبًا على القبائل، فكان أو لسجل للأنساب، ويبدو أن النساب ينال أوائل أخذوا منه الكثير.

وإذا تأملنا واقعنا المعاصر فإننا نشهد انسجاما بين الناس حققته عقيدة التوحيد وهو ما ينبغي أن نحافظ عليها إرضاءً لله وحرصًا على مصالحنا في البقاء مجتمعًا موحدًا آمنًا في ظل الإسلام وتعاليمه.

أما الغرب فقد تجاوز مرحلة الحياة القبلية، وكان للثورة الصناعية في القرن الثامن عشر وما أعقبها من نزوح من الريف إلى المدن التي توسعت فنشأت علاقات ومصالح جديدة ربطت المواطنين بالدولة وتلاشت الروابط القبلية، وفي القرن العشرين اضمحلت الأسرة حتى كادت أن تختفي، وحلت محلها علاقات صداقة بين الجنسين، وهذه الانتكاسة في الحياة الاجتماعية أدت إلى ظهورصيحاتمن المنكرين بخطورة ماحدث، ولكن يبدو أن من الصعب تصحيح الأوضاع لأن الانحدار سهل والصعود صعب وهذا ما أكده الله ﷻ في قوله: ﴿ **وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْتَ مِيلُوا مَيْلاً عَظِيمًا** ﴾ [125]

---

[124] **سورة الحجرات**، الآية 13

[125]**سورة النساء**: الآية27.

University of Malaya

الفصل الخامس: المحددات الداخلية المؤثرة على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا

تعرضت ليبيا شأنها شأن عدد من البلدان العربية ودول شمال أفريقيا لتسونامي التغيير الذي أحدث تحولاً كبيرًا في تاريخ ليبيا السياسي، والتي كانت خاضعة لحكم العقيد "معمر القذافي" لما يقارب من 42 عامًا، سيطرت خلالها القبلية على مفاصل العملية السياسية بالشكل الذي حرم أغلب فئات المجتمع من المشاركة في عملية صنع القرار السياسي، فضلاً عن انفراد العقيد "القذافي" وعائلته في إدارة دفة الحكم إلى جانب حصر جميع الامتيازات بشخصه وحاشيته.

الأمر الذي أدى إلى تدهور الأوضاع السياسية في البلاد، رغم محاولته إدخال إصلاحات اقتصادية وذلك من خلال إطلاقه إشارات العودة إلى النظام الاقتصادي الحر واعتماده الوثيقة الخضراء لحقوق الإنسان، ولكن هذا الأمر لم يعد كافيًا لمنح الليبيين حقوقهم المدنية والسياسية، مما ولد شعورًا بعدم الرضا بطبيعة الإصلاحات الاقتصادية والتي لم تجد الأرضية المناسبة لتنفيذها[1].

فضلاً عن ذلك فقد كانت هناك محفزات سياسية ودوافع اجتماعية واقتصادية داخل ليبيا دفعت الشعب إلى إعلان ثورته والمتمثلة بالكبت السياسي والتمايز المناطقي والحرمان الاقتصادي الذي زاد من حدة الصراع بين مناطق شرق ليبيا وغربها، ولعل هذا ما يفسر سر انطلاق الثورة في المناطق الشرقية من البلاد.

مع استمرار الاستبداد السياسي والاستنزاف الاقتصادي وارتفاع تكاليف المعيشة اليومية وتفشي الفساد والمحسوبية ، انطلقت الثورة الليبية في 17 فبراير 2011 ، وخرج الثوار في الشوارع وزحفوا نحو عدد من المدن الليبية الرئيسية والحيوية ، وواجهوا الكتائب العسكرية الموالية للعقيد "القذافي"، ونجحوا في ضم بعض كتائب الجيش الليبي وعدد من المسئولين الليبيين إلي صفوفهم، وقاموا بتكوين مجلس وطني انتقالي في بنغازي برئاسة وزير العدل السابق "مصطفي عبد الجليل"، باعتباره الممثل الشرعي الوحيد للشعب الليبي والمسئول عن تسيير الأمور اليومية بالمدن والقرى التي أنتفضت وخرجت من سيطرة القذافي، وتمثيل البلاد خارجيا، تحقيقا لمكتسبات الثورة ووصولا لتحقيق أهدافها.

---

[1] مرزا، علي خضير، **ليبيا، الفرص الضائعة والآمال المتجددة**، بيروت، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، سبتمبر 2012.

University of Malaya

ترتيبا على ما سبق يمكن تقسيم هذا الفصل من الدراسة على النحو التالي:

المبحث الأول: التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا.

المبحث الثاني: التحديات التشريعية، الدستور الجديد وتأثيره على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا.

المبحث الثالث: التحديات الحزبية ومنظمات المجتمع المدني في ليبيا.

University of Malaya

المبحث الأول: التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا

عقب سقوط نظام "القذافي" عانت ليبيا من عدم الاستقرار والمنافسة السياسية والأيديولوجية والقبلية والاستقطاب الفكري، وهو ما تسبب في ظهور مجموعة من الإشكاليات الداخلية التي أثرت علىعملية التحول الديمقراطي، والتي مثلت مجموعة من العوائق والتحديات كنتيجة للأثر السلبي الذي منيت بهالمنظومة القيمية في عهد النظام السابق الذي كرس نوعًا من الثقافة القائمة على الاستبداد بالثروة والسلطة والاستبعاد والفصل بين الفصائل والقبائل المختلفة.

هكذا أصبح المجتمع الليبي مجتمعًا منقسمًا، تسوده فوضى سياسية، وهشاشة مؤسساتية، في ظل غياب مرجعية متفق عليها وعدم وضوح الرؤية المستقبلية، وخاصة لأن ليبيا لا تمتلك دستورًا تستند عليه ولا نظامًا مؤسساتيًا ولا نظاما إداريًا متكاملاً ولا بني سياسية تساعد الحكومة الجديدة على النهوض بليبيا الجديدة، وعلى ذلك يمكن إبراز مكامن الإشكاليات والتي سيكون لها انعكاساتها ودلالاتها على مستقبل الاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة الناشئة، في النقاط التالية:

أولا: التحديات السياسية:

من أهم التحديات التي تواجه المجتمع الليبي في مرحلة الانتقال من الحالة الثورية إلى منظومة سياسية جديدة تحدي مؤسسة الثورة، وإعادة تفعيل آليات المشاركة الرسمية واستيعاب القوى الثورية داخل أطر المشاركة الرسمية ومنظمات المجتمع المدني الشرعي، ولكن عملية مؤسسة الثورة والانتقال من الحالة الثورية إلى نظام سياسي جديد عادة ما تواجه العديد من الصعوبات، منها كون المجتمع الليبي هو قبلي بامتياز[2] يتشكل من عدة قبائل أهمها (ورفلة، المقارحة، القذاذفة) التي شكلت عصب المجتمع الليبي ورهنت تطوره وحددت في الواقع خريطة العلاقة السياسية بين الحكومة المركزية وأطرافه، أي ولاياته ومحافظاته.

تم توظيف النظام القبلي من قبل النظام السياسي ما بعد العام 1969، مما تسبب في خلق شروخٍ اجتماعية بين القبائل الرئيسية، وعرض وحدتها وتكاملها للتنافر والصراع، فلقد ظل ثابتا وبارزا خلال حكم العقيد "القذافي" اعتماده على سياسة "فرق تسد" أي ترجيح قبيلة، وهي قبيلته القذاذفة على باقي القبائل،

---

[2] الشيخ، محمد عبد الحفيظ، "ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة"، **مجلة المستقبل العربي**، عدد 432، فبراير 2015، ص129.

University of Malaya

عبر جملة من الممارسات، وفي صدارتها منحها نصيبًا أهم وأكبر من السلطة والنفوذ وعائدات النفط، وفتح المجال لأبنائها في الترقي في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية والأمنية مقابل تهميش باقي القبائل الأخرى.

أيضًا هناك اختلال مناطقي ما بين المحافظات وولايات الشرق ونظيراتها في الغرب، وهو في الواقع مرتبط بالتشكيل القبلي والتوظيف السياسي من قبل النظام، فلقد كان هناك تنافس ضمني بين ولايات شرق ليبيا وغربها على المكانة والسيادة، ويمكن القول أنه وإن كانت الولايات الشرقية وبخاصة بنغازي أكثر المدن الليبية التي ساندت حركة الانقلاب التي قادها "القذافي" في عام 1969 في سنواتها الأولى ضد النظام الملكي، فإن تحول تلك المدن إلى معقل للمعارضة الإسلامية وغير الإسلامية، ومصدرًا للاضطراباتوالمحاولات الانقلابية ضد نظام "القذافي" منذ السبعينيات من القرن الماضي وما بعدها، قاد إلى مواجهات عنيفة بين الطرفين وموجة من هجرة الكفاءات والمهنيين إلى الخارج نحو أوروبا وهو ما رسخ حالة القطيعة بين العقيد "القذافي" ونظامه وتلك المدن[3].

فقد ظل الشرق في وعي القيادة الليبية منطقة متمردة مناوئة لها، وبالتالي وجب تهميشه وإقصائه من توزيع الخيرات والموارد، وعدم إدراجه بما يكفي في السياسات العمومية وخطط التنمية، لذلك تولد لدى الليبيين في مناطق الشرق وعي بضرورة النضال من أجل رفع الظلم الذي أصابهم[4].

هذا ما أظهر إشكالية التناقض المزدوج[5]، والتي تبرز في عدد من المظاهر، لعل أبرزها ازدواجية الإيمان بالقانون والثأر في آن واحد، بسبب غياب قيم التسامح وغلب نزعة الحقد والانتقام على إرادة القانون بسبب ما ترتب من نزاعات جراء تطبيق سياسة النزع القسري للملكية، وهو ما تسبب في توليد حقد دفين ونزعة انتقامية، وبالتالي تبرز إشكالية تصادم النزعة الانتقامية أو الثأرية.

من ناحية ثانية تظهر ازدواجية الولاء لمؤسسات المجتمع المدني والانتماء إلى القبيلة، وذلك بسبب غياب المجتمع المدني طوال أربعة عقود ونصف، وهو ما أسهم في تكريس الانتماءات الضيقة على حساب الهوية الوطنية، فالانتماء القبلي قد يعيق فاعلية المجتمع المدني حتى في ظل قواعد اتخاذ القرارات المبنية على

---

(3) عودة، جهاد، **العنف السياسي والانقسام المجتمعي وتدخل الخارجي في ليبيا**، القاهرة، مصر، المكتب العربي للمعارف، يوليو 2015م.

(4) مجاور، صالح، **تراجيديا القبيلة في ليبيا قبل وبعد الثورة**، 2010/1/11، على الرابط:

. http://www.libya-watanona.com/letters/v2009a/v11jan10l.htm

(5) مصباح، زايد عبيد الله، "إشكاليات بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا، القيم واتخاذ القرار"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 403، سبتمبر2012م، ص 83، 84.

University of Malaya

الديمقراطية، حيث سيحرص كل طرف على نصيبه من السلطة حسب هذه الانتماءات، بعيدًا عن الشعور بالانتماء للوطن.

كما تميزت ليبيا في عهد "القذافي" بغياب دستور الذي يشكل مرجعية لكل القوانين والبني التنظيمية والمؤسسية والسياسية في الدولة، وينظم علاقات السلطة بعضها البعض، وكذلك غياب البنية البيروقراطية المؤسساتية فضلاً عن غياب البنية السياسية والاجتماعية خارج النظام، من أحزاب ونقابات وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني.

هو ما أدى إلى انعدام تقاليد العمل السياسي في ليبيا طوال فترة حكم "القذافي" والافتقار الشديد على المؤسسات، حيث لم يسمح بقيام أي نوع من أنواع المؤسسات العصرية أو التنظيمات السياسية أو الاجتماعية أو المدنية كما أفرغها من النخب الثقافية نتيجة قلة الخبرة السياسية والمهنية، فضلاً عن حجم الفراغ الإداري لغياب المؤسسات الرسمية القادرة على تسيير شؤون الدولة[6].

الأمر الذي انعكس على هشاشة المؤسسة العسكرية؛ إذ افتقدت الدولة الليبية في حقبة "القذافي" لمؤسسة عسكرية تمثل رمزًا للدولة الوطنية على غرار باقي دول العالم، فقد تم تأسيس الجيش على قاعدة الولاء له لا للدولة، مما أفقد المؤسسة العسكرية احترافيتها واحترامها من قبل المجتمع، خاصةً بعد تهميشها لصالح وحدات النخبة التي يقودها أبناؤه[7].

كما قامت الحكومة الليبية بالاعتماد بشكل رسمي على قوة درع ليبيا واللجنة الأمنية العليا وعدد من القوات شبه العسكرية الأخرى، في حين جاءت القوات المسلحة النظامية والشرطة في المرتبة الثانية، وهو النظام الذي يعكس النسق الذي كان موجودًا في ظل حكم القذافي، القائم على ترسيخ نظام هجين بين القوات الرسمية وغير الرسمية[8].

---

[6] الحمداني، كفاح عباس رمضان، **حركة التغير في ليبيا**، جامعة الموصل، الإصدار10، العدد34، 2013م، ص 104، 105.

[7] على، خالد حنفي، "إشكاليات بناء الدولة في ليبيا ما بعد القذافي"، **مجلة الديمقراطية**، السنة الثالثة عشرة، العدد 51، يوليو 2013م،ص 176.

[8] ويري، فريدريك، **إنهاء الحرب الأهلية في ليبيا، التوفيق بين السياسة وإعادة بناء الأمن**، بيروت،: لبنان، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 24 سبتمبر 2014م.

University of Malaya

لذا تعاني القوات المسلحة الرسمية في ليبيا من سوء التجهيز وضعف التدريب والتضخم في الرتب العليا، وفي أجزاء عديدة من البلاد، تتحكم الجماعات المسلحة، بوزارات الدفاع والثكنات والقواعد ومستودعات الذخيرة، وهو ما جعل الجيش والشرطة غير مهيأة للتعامل مع مهام حفظ الأمن والنظام.

في معظم الحالات تعمل القوات النظامية والجماعات المسلحة في مسارين متنافرين، حيث تتميّز العلاقة بينهما بالازدواجية والعداء وانعدام التنسيق، إذ ينظر كبار ضباط الجيش إلى قوات درع ليبيا باعتبارها مجموعة سيئة الانضباط ومسيّسة إلى حدّ كبير، وفي الوقت نفسه، تنظر قوات درع ليبيا إلى الجيش النظامي باعتباره قوة جوفاء وفاسدة وغير مستقرّة.

تتميّز علاقة اللجنة الأمنية العليا مع الشرطة بنوع مماثل من عدم الثقة، ويُنظر إلى الشرطة باعتبارها عاجزة وعديمة الأهلية وتابعة لنظام القذافي، ومن جهتها تنظر الشرطة إلى قوات اللجنة الأمنية العليا، باعتبارها جامحة وعقائدية وإجرامية، وهو ما تسبب في شيوع حالة عامة من عدم الاستقرار في البلاد[9].

ثانيا: التحديات الاقتصادية:

تعد ليبيا دولة غنية في مواردها الطبيعية بالقياس إلى نسبة السكان فيها لذا فان تلك الموارد تفوق حاجتها الفعلية منها وبالرغم من كونها بلد تغلب عليه السمة الصحراوية فإنها تمتلك أراضٍ زراعية أيضا وساحلا بحريا واسعًا على البحر المتوسط، وتأتي ثروتها من النفط والغاز في مقدمة ثرواتها الأخرى[10]، إذ تشكل 24% من عائدات ليبيا من النقد الأجنبي، وتبلغ احتياطيات النفط 41.5 مليار برميل أما الغاز فيبلغ 52.7 تريليون قدم3 مما يجعلها تتصدر الدول الأفريقية في هذا المجال، وطاقتها الإنتاجية بشكل عام تبلغ 2-3 مليون برميل يوميا، مما يؤشر حالة الثراء لديها، إلا أن اقتصادها يعاني العديد من التشوهات الهيكلية والمشاكل في البنية التحتية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة التي تجاوزت 33% من حجم القوى العاملة الوطنية في البلاد، إلى جانب تدني مستوى الأجور التي استمرت مجمدة منذ أكثر من 15 عامًا،

---

[9] ويري، إنهاء الحرب الأهلية في ليبيا، **مرجع سابق**.

[10] الغدامسي، محمود علي، **النفط الليبي، دراسة في الجغرافية الاقتصادية وإنتاجية النفط والغاز العربي**، بيروت: لبنان، دار الجليل، 1998.

University of Malaya

وما زال حتى الآن مستوى دخل الفرد في ليبيا ضعيفا، إلى جانب عدم توفر وظائف مناسبة للخريجين، وعدم اعتماد سلم رواتب مجزي يتناسب مع الظروف المعيشية للمواطنين الليبيين[11].

ذلك نتيجة سوء استخدام عوائد النفط؛ من المعروف أن الثروة النفطية في ليبيا ليست متميزة بارتفاع قدراتها الإنتاجية ومخزونها الطبيعي، ولكنها منتظمة ومتزايدة وكان من الممكن لو وظف بشكل رشيد لنقل ليبيا إلى وضع تنموي نوعي لا يقل أهمية عن نظرائه في الدول المتقدمة، لكن سوء تدبير قطاع النفط كان نقمة على ليبيا حيث استشرى الفساد في كل مفاصله وعز على المواطن معرفة إيراداته ونفقاته، في ظل غياب مطلق لمؤسسات مراقبة تدبير عائدات النفط وصرفها، لذا ترتب على سوء تدبير الثروة النفطية وتوزيع عائداتها وعي اجتماعي بالظلم والحرمان من خيرات البلاد[12].

أيضًا وبسبب ازدهار القطاع الهيدروكربونات على حساب القطاعات الأخرى، سيطرتالهيدروكربونات على الاقتصاد الليبي على امتداد فترة طويلة فساهمت بأكثر من (70%) في إجمالي الناتج المحلي، وما يزيد على (95%) من الصادرات، وما يقرب من (90%) من الإيرادات الحكومية.

تحظى ليبيا بمكانة بارزة في سوق الطاقة الدولية نظرًا لامتلاكها حوالي (5.3%) من احتياطيات النفط الخام العالمية المثبتة، وكان إنتاجها من النفط الخام قبل الثروة يبلغ 77.1 مليون برميل يوميًا ما يعادل 2% من الإنتاج العالمي، وقرابة ما يعادل 2 مليون برميل من الغاز الطبيعي.

عقب رفع عقوبات الأمم المتحدة في عام 2003، أخد النشاط الاقتصادي يزداد بشكل مطرد لمدة سبع سنوات، فبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الحقيقي حوالي 5% خلال الفترة من 2004 إلى 2010، وظل متوسط المعدل السنوي للتضخم في أسعار المستهلك السنوي أقل من 4%، ورغم النمو السريع الذي شهدته القطاعات غير الهيدروكربوبات، فكانت صادراتها من الصادرات الأقل تنوعًا في العالم، وكان قطاعها الخاص الصغير عائقًا بسبب انتشار السيطرة الكاملة للدولة ونتيجة للإخفاقات المؤسسية المعطلة، ومن ثم ظلت المؤشرات الاجتماعية كما هي ضعيفة، وانخفاض توفير فرص العمل للعمالة الوطنية المحلية[13].

---

(11) أفاية، محمد نور الدين، **الديمقراطية المنقوصة في ممكنات الخروج من التسلطية وعوائقه**، بط1، بيروت: لبنان، منتدى المعارف، 2013م، ص 177.

(12) عبيد، منى حسين، أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا، بغداد،: العراق، جامعة بغداد، **مجلة الدراسات الدولية**، العدد51، 2012، ص 34.

(13) الحمداني، حركة التغير في ليبيا، **مرجع سابق**، ص 78.

University of Malaya

إضافة إلى ذلك فإن **الاستثمارات الأجنبية** والانفتاح على الغرب وتدفق الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة والشركات الأجنبية منذ عام 2003، للمشاركة في مشروعات البنية التحتية، لم يغير كثيرًا في معادلات السلطة والثروة والفساد، بل زاد من تفاقم الوضع بالتزامن مع ذلك الانفتاح من حديث عن مشروعات لبيع الممتلكات العامة للقطاع الخاص وفق لما يسمى بالخصخصة، وهو ما أدى إلى زيادة مخاوف الطبقات العمالية والفئات الاجتماعية المتوسطة والدنيا[14].

بفعل تسارع وتيرة الانفتاح وتفشي الغلاء على الرغم من محاولات النظام ملاحقة الغلاء بزيادة الرواتب والأجور، فإن ارتفاع الأسعار وانتشار الفساد حال دون نجاح تلك الزيادات، أو الوعود بتوزيع عوائد البترول على الشعب، وهو ما أدى إلى زيادة آثار السياسات الاقتصادية الرأسمالية السلبية على قطاعات عريضة من المجتمع.

ثالثا: التحديات الاجتماعية:

استمرار النظام التسلطي متمثلا بشخص "القذافي" لأربعة عقود متتالية، قد أسس لحالة من التسيب والإهمال وعدم الشعور بالمسؤولية من قبل العاملين في أجهزة الدولة، وخاصة في ظل سعي الجميع إلى التقرب من شخص "القذافي" وحاشيته وتقديم فروض الطاعة والولاء والإخلاص لهم، حتى يصنف من ضمن المواطنين الصالحين، لأنه بخلاف ذلك سوف يوصف بكل الأوصاف البذيئة وعلى رأسها الخيانة، ويلاقي عواقب ذلك بتهميشه أو فصله من عمله على أقل التقدير، مما يترك الساحة مفتوحة للوصوليين والمنتفعين على حساب ما يتطلبه عملهم من خدمة كل بحسب موقعه[15].

الأمر الذي تسبب في زيادة الروتين والمحسوبية والفساد المالي والإداري الذي ينخر في جسد الدولة والأمة، ومع زيادة الضغوط الاقتصادية المستمرة على المجتمع، يتحول هؤلاء الأفراد إلى مافيات لا يمكن تحجيمها أو ردعها.

من المؤكد بأن هؤلاء الموظفون بحكم وجودهم في تلك المناصب قد اكتسبوا أيضا خبرة في مجال العمل، لم يحصل عليها الذين استُبعدوا عنها، وهو الأمر الذي سيفرض على أي نظام جديد – بعد

---

[14] مهدي، محمد عاشور، **قراءشة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة**، على الرابط:

. http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm

[15] علي، آمنة محمد، تحديات التحول الديمقراطي وبناء الدولة في ليبيا، **مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية**، النجف، كلية القانون، جامعة الكوفة، الإصدار 1، العدد 17، 2013 م، ص 252.

University of Malaya

القذافي– ضرورة الاعتماد عليهم بوصفهم أصحاب الخبرة "تكنوقراط"، وهو ما يعني إعادة الاعتماد على نفس العناصر الفاسدة القديمة والحرمان من الكفاءات والخبرات المهمة والأساسية في بناء ليبيا الجديدة[16].

في جانب آخر فإن خضوع الليبيين على مدى أربعة عقود لنظام فردي تسلطي رافض وبشكل قطعي النموذج الديمقراطي وأي شكل من أشكال التجمع السياسي، ساهم في ترسيخ صورة لنموذج الحكم في عقول المجتمع الليبي بخصوصيته القبلية التي ترى في الحاكم أن يكون الممثل للسلطة، رجلا قويا ذا هيبة تصل إلى درجة الإجلال ولا يجوز معارضته في رأي أو قرار يتخذه فعمله ينبثق من المنظومة القيمية السائدة فضلا عن الأعراف الاجتماعية والقبلية المتوارثة وهي ثوابت أساسية لا يمكن الخروج عنها.

لذا فان مسألة تقبل النموذج التعددي يخضع للعوامل النفسية أيضا، فتكون النظرة إلى المسئول الذي حقق الفوز والوصول إلى سدة الحكم فاصلة وقطعية لا تسمح بإخراجه من منصبه، ولا يحق لآخر أن يحل محله مادام يعمل بالشكل الذي يرضي الشعب، في حين تعد المناصب العليا غنيمة تسعى كل فئة للحصول عليها تحقيقا للمكاسب الشخصية وليست مصلحة الدولة من خلال وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.

أخيرًا فإن عسكرة المجتمع وتكريس منهج الكراهية للآخر الذي عمل على إشاعته نظام "القذافي" من خلال توجيه منظومة وسائل وقنوات التنشئة الاجتماعية والسياسية، بالاتجاه الذي يخدم ديمومة النظام وسيطرته؛ طبع المشهد الليبي بطابع العنف والإجرام بسبب انتشار ثقافة الخوف من الآخر والتشكيك بنواياه[17].

اتساقًا مع ذلك تم إهمال المفردات القيمية الأساسية، كالحرية والعدالة والمساواة وحكم الشعب وغيرها، دون العمل بها، مما تسبب في فقدها معانيها الحقيقية وإرباك العقل الإدراكي للمتلقين لها، فباتت مثار شك وقلق حول من يتحدث بها، وربما اكتسبت نتيجة ذلك مفهوما يخالف معانيها السامية، كما هو الحال في كلمة أمن الدولة التي تعطي معنى الرعب من الأجهزة القمعية للنظام، وهو الأمر الذي انعكس في النهاية على أزمة الثقة بين الشعب والقائمين على العمل السياسي، فضلا عن فقدان الشعور بالانتماء إلى ذلك النظام ومن ثم فقدان روح الإخلاص والمثابرة بالعمل مقابل الرغبة في تحقيق مكاسب شخصية، مما يهدد عملية البناء والتطور ويفتح الباب أمام زيادة الفساد المالي والإداري.

---

[16] جبريل، محمود، ليبيا إلى أين، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 399، مايو 2012، ص 101.

[17] علي، تحديات التحول الديمقراطي وبناء الدولة في ليبيا، **مرجع سابق**، ص 253.

University of Malaya

رابعا: صنع القرار السياسي الليبي بين المركزية واللامركزية:

إن الفيدرالية مصطلح سياسي حديث نسبيا مقارنة مع أنظمة الحكم الأخرى، وهي تعني نظام حكم سياسي مبني على الديمقراطية التعددية المناطقية والمؤسسات القوية، توزع فيها السلطة دستوريا (أي وفقا لما ينص عليه الدستور)[18] بين الحكومة المركزية التي تمثل جميع البلاد، وبين المناطق المكونة للبلاد (سواء كانت ولايات أو محافظات أو مقاطعات)، أي أنه توافق الشعب لوضع دستور يجبر الحكومة المركزية علي التنازل عن بعض سلطاتها غير السيادية لصالح المناطق والأقاليم المحلية المتفق عليها[19].

تأخذ الفيدرالية عدة أشكال سواء اختيار عدة دول ذات قومية واحدة الاتحاد لتكوين دولة واحدة أو اختيار عدة دول ذات قوميات مختلفة الاتحاد لوحدة أهدافهم وتوجهاتهم أو تحول دولة مركزية موحدة ذات قومية واحدة إلى النظام الفيدرالي لإعطاء فرص أفضل للتنمية في الأقاليم[20].

أي أنه يتم اللجوء إلى الفيدرالية بسبب رغبة إقليمين في الاتحاد مع محافظة كل منهما بشيء من الاستقلالية أو بسبب صراع مناطقي ديموغرافي حاد بين شركاء الوطن يؤدي إلى انفصال واستقلال المناطق عن بعضها البعض ، بذلك تختلف الفيدرالية عن نظام الحكم المحلي الذي نشأ منذ قرون من أجل تفادي عيوب الحكم المركزي المفرط خصوصا عندما تكون الدولة مترامية الأطراف فيتم بالتالي منح الوحدات الصغيرة (المدن والبلدات) صلاحيات واسعة في الحكم والإدارة في ظل وحدة الدولة وتحتفظ السلطة المركزية بحق الإشراف العام على هذه الوحدات الإدارية التي تتمتع بحكم محلي واسع الصلاحيات[21].

1- صنع القرار في ضوء الشريعة الإسلامية:

اتخاذ القرار هو علم وضع الإسلام له ضوابط وشروط اسبق بها غيره من القواعد والمواثيق الوضعية، إذا ما التزم بها متخذ أو صانع القرار، لا شك يصلح حال المجتمع ، وقد جاءت تشريعات الإسلام لتحقيق مصالح الناس، لذا أينما وجدت مصلحة العباد فثم شرع الله، " إن الله سبحانه أرسل رسله وأنزل كتبه ليقوم

---

(18) الخطابي، عبد العزيز إدريس، "الوحدة العربية ومفاهيم اللامركزية الإدارية والسياسية"، **مجلة المستقبل العربي**، السنة 24، العدد 273، نوفمبر 2011م.

(19) المختار، يوسف محمد، **الفيدرالية بين مطرقة التخوين وسندان التقسيم**، 2012/3/5، على الرابط:

.http://libya-al-mostakbal.org/news/clicked/19772

(20) المختار ، الفيدرالية بين مطرقة التخوين وسندان التقسيم، **مرجع سابق**، 2012/3/5.

(21) حموده، توفيق، صبري، اللامركزية المحلية ورقابة السلطة المركزية في ليبيا، **رسالة دكتوراه**، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1972.

University of Malaya

الناس بالقسط وهو العدل الذي قامت به الأرض والسموات فإذا ظهرت أمارات العدل وأسفر وجهه بأي طريق كان فثم شرع الله ودينه"[22].

وقد دعا علماء الشريعة الإسلامية إلي ضرورة تطبيق ضوابط وشروط اتخاذ القرار، سواء علي المستوي الفردي اوالجماعي اوالمؤسسي، لما يترتب علي ذلك من تحقيق المصلحة للجميع، محذرين في الوقت نفسه من إصدار القرارات العشوائية لانها تؤدي الي فساد المجتمع واهدار المال العام- سواء كانت اقتصادية اواجتماعية اوسياسية أو تعليمية- ويكون ضررها أكثر من نفعها علي جميعا لاصعدة، خاصة في تلك الفترة الحرجة التي تمر بها البلاد حاليا.

القرار،كما يقول الدكتور نبيل السمالوطي أستاذ علم الاجتماع بجامعة الأزهر، هواختيار بين مجموعة من البدائل لتحقيق مصلحة ما، سواء كانت عامة او خاصة، ومن المعروف ان الاسلام وضع ضوابط وشروطا علمية، وقد طبقها الرسول صلي الله عليه وسلم، وكذلك الخلفاء الراشدون المهديون من بعده وسائر صحابته الكرام رضوان الله تعالي عن الجميع، وقد اثمر تطبيق تلك القواعد والضوابط والشروط ثماره وأتي اثره في مجتمع الدولة الاسلامية بكل اطيافه وعلي كل المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فكان بحق مجتمعا تأسس علي العدل والمساواة واحترام الحريات وحقوق الإنسان، ليس للمسلمين وحدهم ولكن لجميع اصحاب الديانات الاخري.

وأوضح أنه إذا كنانت حدث عن مؤسسات او تنظيمات، كالوزارات والجامعات، او حتى علي مستوي الدولة والمجتمع بشكل عام، فإن القرار يجب ان يستهدف في مجمله تحقيقا لمصلحة العامة للجميع، وليس تحقيق مصلحة خاصة لفرد او جماعة، مشير إلي ان الضوابط والشروط لاتخاذ القرار قد سبق بها الإسلام، وتشمل تلك الضوابط ان يكون القرار صادرا من متخصص ملم بأركان الموضوع الذي سيتم بشأنه اتخاذ القرار، كما يجب ان يكون خبيرا بكل الابعاد المتعلقة بالقرار، ومآلاته، وما يمكن ان يترتب عليه من نتائج.

ومن شروط اتخاذ القرار في الإسلام ان يكون قائما علي دراسة وافية ومتعمقة لكل الابعاد، للواقع الاجتماعي الذي يصدر فيه القرار، كما يجب ان يكون القرار اجماع مبدأ الشوري، مصداقا لقول الله تعالي وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل علي الله إن الله يحب المتوكلين، او ان يكون القرار صادرا باسلوب وشكل ديمقراطي، بعد استشارة صانع او متخذ القرار كبار المتخصصين في المجالات المختلفة، وقد فعل

---

[22] ابن القيم، **الطرق الحكمية في السياسة الشرعية**، تح: محمد جميل غازي، ط1، القاهرة: مصر، مطبعة المدني، 1977م، ص19.

University of Malaya

ذلك رسول الله صلي الله عليه وسلم، في كثير من المواقف مع صحابته الكرام، لعل ابرزها في موقعة بدر الكبري التي كانت او لمعركة حربية يخوضها المسلمون بقيادة رسول الله عليه الصلاة والسلام، ضد مشركي مكة، فكانت الغلبة والنصرة للمسلمين بإذن الله تعالي بعد ان اتخذوا جميع اسباب النصر، والتي كانت من بينها الشوري في اتخاذ القرار، وقد نزل الرسول صلي الله عليه وسلم علي رأي احد الصحابة في تلك المعركة الفاصلة.

ولابد هنا من التفريق بين امرين مهمين هما، الاول: متخذ القرار وهذا يكون دائما فردا، كالوزير او رئيس شركة او مصنع او مؤسسة، او رب اسرة اوحتي رئيس دولة، الامر الثاني: تشكيل القرار، فالذي يشكل القرار غير الذي يصنعه، وذلك لان مصدر او متخذ القرار، يجب ان يستشير مجموعة من الخبراء والمتخصصين، حتي يصدر القرار بشكل منهجي وعلمي، ويكون محققا للاهداف، وتكون فوائده التي تعود من تطبيقه اكثر بكثير من الاضرار التي تعود من هذا التطبيق.

كما تتضمن ضوابط اتخاذ القرار توقيت صدور القرار، فقد يكون القرار صائبا، ولكن تأخره ولول بعض الوقت قد يفقده الكثير من أهميته وقوته، مع مراعاة دائما ألايتصادم القرار مع ثوابت الدين الحنيف، سواء الثوابت العقائدية او القيمية والاخلاقية، فإنه لايصح اتخاذ قرار–مثلا– يجمع فيه الرجل خمس زوجات في عصمته، او اصدار قرار باباحة التعامل بالربا، لان ذلك مخالف للشريعة.

ويجب علي صاحب القرار مهما يكن موقعه أن يكف فورا عن قراره ويعدل عنه متي اكتشف جنوحه أو عدم صحته، أو ظهور مفسدة أكبر من المصلحة المأمولة من القرار، وذلك بالقطعي حسب لصاحب القرار وليس ضده، لأن الرجوع إلي الحق فضيلة.

2– الفيدرالية في التاريخ الليبي:

تشير التجربة التاريخية الليبية إلى أن إدارة شئون البلاد تنوعت ما بين الشكل المركزي واللامركزي، حيث شهدت فترات الاستعمار والخضوع للحكم العثماني والإيطالي والإدارة البريطانية أيضًا حكم مركزي كاملاً، فيما شهدت ليبيا عقب الاستقلال والتحول لدولة ملكية في العام 1951 الأخذ بالنظام الفيدرالي يضم ثلاث ولايات (طرابلس، برقة، فزان)، إلا أن قام ملك ليبيا – آنذاك– "إدريس السنوسي" بإعلان انتهاء النّظام الاتحادي الفيدرالي لأسباب سياسية واقتصادية والبدء رسميًا في نظام الوحدة الشاملة وتحقيق الاندماج والهوية الوطنية الليبية في العام 1963، وصار على هذا النهج أيضًا العقيد "معمر القذافي" الذي

أتبع الحكم الوحدوي المركزي في إدارة البلاد، ولكنه في نفس الوقت أوجد بذور ومسببات انفصال أقاليم بعينها[23].

اتسمت سياسة العقيد "القذافي" طوال فترة حكمه المركزية لليبيا بالاعتماد على القبلية والجهوية وحظر الأحزاب ومحاربة الصّحافة الحرّة، وحرمان أي نوع من النشاط السياسي المستقل بالإضافة إلى الخلل في توزيع الثروة والنفوذ، وهو ما ولّد نوعًا من الفراغ السياسي.

على مستوى آخر، عملت سياسات "القذافي" على تجهيل الشباب وعدم اطّلاعهم على تاريخ ليبيا القديم وتاريخ تكوين ليبيا المعاصرة والعناصر التي صنعت الكيان ولماذا تمّ اختيار الفيدرالية ولماذا تم التخلي عنها، وهو ما تسبب في خلق ميول تضفي قدرًا من القداسة أو المكانة العالية على الملكية لتصبح إطارًا مرجعيًا ورمزيًا مؤثرًا، دون معرفة حقيقية.

لذلك عقب التخلص من نظام حكم "القذافي" وانتهاء الثورة الليبية، بدأت تظهر الدعوات المتكررة للتحول إلى النظام الفيدرالي بسبب تراخي الروابط الجامعة وهشاشة المؤسسات السياسية الوطنية، وبروز الروابط الجهوية وتنامي مشاعر الاختلاف والتمايز، وهي كلها مضامين لا تضمن متانة واستقرار النظام السياسي بأكمله.

أن حالة السيولة السياسية والسلطوية التي عاشتها البلاد بعد سقوط "القذافي" بحكم غياب سلطة قوية، فتحت الباب على مصراعيه لكل أشكال التعبير بين أمازيغ ليبيا (الجبالية، توارق، تبو) ورغبتهم في الحصول على حقوقهم بشكل كامل ومنفصل وأيضًا الوصول إلى نسبة تمثيل مناسبة في الحكومة المؤقتة[24]، وقد شهدت طرابلس تنظيم المجلس الأعلى للأمازيغ ليبيا الذي له استحقاقات دستورية يعمل على التأكيد عليها وتحقيقها.

إن الأساس في نشأة النظام الفيدرالي أنه نظام اتحادي يقوم على تجميع عدة أقاليم أو عدة دول في دولة واحدة مع محافظة هذه الأقاليم والدول على بعض صلاحيات الحكم والإدارة والتصرفات المالية فيها، ولكن الفيدرالية تحولت في العصر الحديث إلى نمط وأسلوب من أنماط وأساليب الحكم اللامركزي.

---

(23) العفاس، عمر إبراهيم، **ليبيا" إعلان الفبدرالية في برقة، الخلفيات والتداعيات"**، الدوحة: قطر، مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر 2013، ص 2.

(24) الصواني، يوسف محمد جمعة، ليبيا بعد القذافي، **مرجع سابق**، ص 33، 34.

University of Malaya

الصلاحيات السياسية والإدارية والمالية التي تُعطى للأقاليم والحكومات المحلية تختلف من فيدرالية إلى أخرى فبعضها يتمتع بصلاحيات واسعة جداً للأقاليم إلى درجة تكاد معها أن تتحول الفيدرالية إلى كونفيدرالية وبعضها الآخر يحد من صلاحيات الحكومات والبرلمانات الإقليمية إلى حد كبير، وهناك نظم فيدرالية تقوم على أسس إدارية بحتة وأخرى تقوم على أسس جهوية إقليمية ومناطقية وأخرى تقوم على أسس عرقية أو دينية[25].

3- الانقسام حول مزايا وعيوب الفيدرالية:

ما بين الرغبة في الانفصال لتقليل المركزية في الحكم والدعوة إلى توحيد الصف الليبي، أنقسم الليبيون حول فكرة الفيدرالية لمؤيد يرى أنها الحل الأمثل للاهتمام بكافة المدن الليبية وصمام الأمان لتحقيق الوحدة الوطنية، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، والإمارات المتحدة العربية، ومعارض يرى أنها مدخل حقيقي لتقسيم ليبيا، لأن الحالة الليبية لا يوجد بها الوعي الكافي ولا الوطنية الخالصة كباقي الأمم التي أسست نظامها ودعمته بنفسها، ويزداد الأمر سوءًا في ظل اختفاء الأحزاب كثقل مؤثر في الشارع الليبي وفي ظل سيطرة القبلية والجهوية على الشارع، وفي ظل الفتن الكثيرة التي زرعها النظام السابق بين كل المناطق تقريبا وبين كل القبائل[26].

وفقًا لهذين المنظورين فإن للفيدرالية مجموعة من المزايا، التي تتمثل في توزيع السلطات بين المركز والأقاليم يعمل كل طرف منها كجهاز رقابة على الآخر مما يوفر ما يعرف سياسيا بالأمان المزدوج "Double Security"، حيث تضمن كل من الأقاليم والمركز حقوق المواطن من تسلط إحداهما عليه[27].

يمنع سيطرة أي جهة أو إقليم على السلطة وإحتكارها، وتمنع دكتاتورية الأغلبية علي الأقلية، حيث إن السلطات ستكون موزعة بينهم، وتمنح فرصة فريدة لتطبيق تشريعات معينة علي المستوي الإقليمي التي بنجاحها يمكن تطبيقها علي المستوي الوطني.

---

(25) العزاوي، عمار جعفر، "الثورة الليبية"الأسباب، التحديات والتداعيات بعد العام 2011"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، بغداد،: العراق، العدد 50، 2015، ص 113، 114.

(26) الصواني، يوسف، الانتقال الديمقراطي في ليبيا، **مرجع سابق**، ص 33، 34.

(27) المختار ، الفيدرالية بين مطرقة التخوين وسندان التقسيم، **مرجع سابق**، 2012/3/5.

University of Malaya

الفيدرالية تجعل الحكومة قريبة من المواطن، مما يعطي المواطن فرصة كبيرة في المشاركة في الأمور السياسية سواء على المستوي الإقليمي أو الوطني، كما أن المسئولين سيكونون من نفس المنطقة وسيكونون أكثر دراية بهموم ومشاكل مناطقهم.

تمنح فرصة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية المتكافئة والمتوازنة بين المناطق، مع مراعاة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بكل منطقة، حيث أن لكل منطقة مشاكلها الخاصة وأولياتها المختلفة عن المناطق الأخرى.

في المقابل في هذا فإن هناك عيوبًا للفيدرالية، تتمثل في تعدد أجهزة الدولة، مما يزيد من تكلفة الجهاز الإداري والضغط علي الميزانية الليبية، وإطالة وقت اتخاذ القرارات، حيث إن مشاريع القرارات يجب أن تمرر علي المجالس التشريعية في الأقاليم ثم برلمان الدولة وحكومته المركزية، كما أنها نظام معقد ويحتاج جهاز قضائي ودستور معد جيدا ومنظم[28].

يقف وراء الدعوة للفيدرالية أنصار للحركة السنوسية وبعض من عناصر المعارضة ضد القذافي وعناصر تمسكت بعودة النظام الملكي، إضافة إلى ما يُعرف بالتكتل الفيدرالي المكون من جبهة إنقاذ ليبيا وشخصيات من قبائل الشرق الليبي، علاوة على تكتل عسكري مسلح، ويعتقد هؤلاء أن الفيدرالية هي الكفيل بالديمقراطية والمساواة ومواجهة أو إنهاء التهميش للشرق الليبي.

في مقابل ذلك ظهرت جهات، ممثلة بالأساس في المجلس الوطني الانتقالي والحكومة الانتقالية، كانت من أشد المعارضين إلى هذه النزعة الانقسامية لأنهم يرون في الفيدرالية الطريق نحو إنهاء الهوية الوطنية في البلاد وأنه لابد من التمسك بالنزعة الوحدوية الداخلية المركزية للقرار، على أساس أن الفيدرالية بداية للتقسيم ومخالفة للشّرع؛ لأنّها تؤدي للفتنة والانقسام الذي يؤدي إلى الخلاف[29].

اضافة إلى ذلك أن هذا الجدل يتسم بدرجة عالية من التوتر تهدد السّلام والأمن الاجتماعي في بلد عاش ضراوة حرب فقد خلالها الكثير من مكوناته البشرية والمادية والمعنوية والنفسية، وتركت آثارًا سلبية في كل المناطق، واستقطابا لم يفلح المجلس الانتقالي بترتيباته المرتبكة والمترددة أو المتأخرة في التعامل معه، مع الفشل في بسط الأمن وبناء الجيش وإعادة الاعتبار للدولة وتحريك الاقتصاد، ناهيك عن تحديات

---

[28] يونس، محمد، **الأسئلة العشر التي يكرهها دعاة الفيدرالية في ليبيا**، 2011/12/3، على الرابط:

. http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/16073

[29] العفاس، إعلان الفبدرالية في برقة، الخلفيات والتداعيات، **مرجع سابق**، ص 5.

University of Malaya

وإشكالات المصالحة الاجتماعية والعدالة الانتقالية التي لم يتم التفكير فيها بشكل إستراتيجي أو تنفيذ أية سياسة بشأنها.

الخصومة بين الطرفين حادة لأنها تمس شرعية السلطة التي تمثل شرعية ما بعد القذافي؛ فالإعلان الدستوري الذي صدر عن المجلس الانتقالي في 3 أغسطس 2011، ووضع عناصر خارطة طريق للتحول الديمقراطي لم يحدد الشكل السياسي والإداري، وترك صائغوه ذلك الأمر للدستور الدائم الذي لم ير النور حتى الآن، ولا تستند كل الخطوات التي أعلنها المجلس الانتقالي في الموقف من الفيدرالية إلى سند من الإعلان الدستوري المؤقت الذي لم يأتِ على هذه القضايا سوى مرة واحدة عند إشارته إلى مصطلح الحكم المحلي؛ حيث تشتمل الحكومة المؤقتة على وزارة للحكم المحلي، وهو ما يعزز الرأي بأن قيادات المجلس الانتقالي والحكومة ومن شارك في صياغة الإعلان الدستوري المؤقت يناصرون اللامركزية الإدارية وليس اللامركزية السياسية[30].

4–تداعيات إعلان تطبيق الفيدرالية في إقليمي "برقة" و"فزان":

لعل أهم ما في الدعوة للفيدرالية الإيحاءات التي تنطوي عليها لمستقبل الكيان الليبي والاستقطاب على أسس متعددة، ومنها الاستقطاب الذي حصل أثناء الثورة المسلحة بين المناطق، والآثار السلبية لدى قطاعات من الليبيين من التدخل الأجنبي أيضًا؛ إضافة إلى أن الدعوة للفيدرالية قد تفتح الباب على مصراعيه أمام احتمالات مختلفة ترتبط بقدرة البلاد على التماسك، فليبيا اليوم ليست ليبيا 1952، ما يعني استكشاف رؤية جديدة للموضوع بسبب تغير الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والأمنية والاختلالات بين مناطق البلاد المختلفة[31].

من الحالات الصارخة التي تمثل هذا الوضع بشكل واضح هو إعلان إقليم الشرق "برقة" في 6 مارس 2012، وإقليم الجنوب "فزان" في سبتمبر 2012، تشكيل هيئة حكم فيدرالية مستقلة عن الحكومة

---

(30) الرقعي، سليم نصر، **انفصال الأقاليم عن الوطن الأم لا يحتاج إلى فيدرالية!؟**، 2012/3/25، على الرابط:

. http://libya-al-mostakbal.org/news/clicked/20566

(31) السنوسي، زياد، **كلمة موجزة في الفيدرالية الليبية المنتظرة**، 2012/3/2، على الرابط:

.http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/19660

University of Malaya

المركزية في طرابلس، على أن تستمد شرعيتها من الدستور الذي أقر إبان عهد الملك الراحل "إدريس السنوسي" عام 1951[32].

يمكن أن نعزو أسباب الدعوة للفيدرالية، في استعجال المجلس الوطني الانتقالي بالتحول من مدينة بنغازي مهد الثورة إل طرابلس بعد تحريرها، وهو ما يشير إلى استمرار وضع التهميش القديم والعودة إلى النمط البيروقراطي في الحكم، ثم بداية ظهور فساد إداري ومالي، والعجز عن إيجاد الحلول لمشكلات المرحلة الانتقالية وتردي الأوضاع الأمنية والاقتصادية وضعف الخدمات الحكومية، ناهيك عن حالات إهدار للمال العام عن طريق صرف مرتبات ومكافآت مجزية للمدعين بأنهم شاركوا في القتال بعد انتهائه.

ما دفع إقليم برقة إلى الإعلان عن تشكيل جيش ومكتب تنفيذي (حكومة) لإدارة الإقليم مكون من 24 حقيبة، وتم تقسيم الإقليم إلى أربع محافظات، هي: طبرق وبنغازي والجبل الأخضر واجدابيا، وفي السياق ذاته أعلن إقليم فزان عن اختيار "نوري محمد القويزي" رئيسًا لها، وتم تشكيل مجلس وطني أعلى، والعمل على تطوير تشكيلات عسكرية تتولى حماية مواقع النفط والغاز ومحطات توليد الكهرباء والمياه[33].

بالطبع مثل هذا الوضع سيكون له تأثيرات داخلية في ظل عدم التوافق الجماعي على مسألة الفيدرالية وانتشار السلاح والحسابات المختلفة للقبائل، وهو الأمر الذي ينذر بحدوث نزاعات مسلحة محتملة إذا استمر الليبيون غير قادرين على حسم قضاياهم الخلافية عن طريق دستور يحظى بالقبول، وذلك بالإضافة إلى احتمالية جنوح بعض المناطق والأقاليم إلى نفس المسار؛ فقد أظهرت بعض المناطق الغربية رغبتها في إنشاء ولاية أسوة بما حدث في برقة وفزان.

أما بالنسبة للتأثيرات الخارجية للتوجه الفيدرالي، فإنها تتضح عبر العلاقة مع الدول المحيطة بالجزء الشرقي في ليبيا؛ فالدول الملاصقة له مصر والسودان وتشاد، دول ذات كثافة سكانية عالية، وتواجه مشاكل البطالة وانخفاض مستوى المعيشة؛ مما يشكّل خطرًا أمنيًا على سكان المنطقة الشرقية في ليبيا[34].

على مستوى العلاقة مع مصر فإن هناك عاملين لابد من أخذهما في الاعتبار عند النظر إلى هذا المشهد، أولهما: يتعلق بالبعد السكاني حيث يصل عدد سكان مصر إل ما يقرب من 95 مليون نسمة

---

(32) سالم، بول، أماندا كادليك، **تحديات العملية الامتقالية في ليبيا، في الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، الربيع العربي، ثورات الخلاص من الاستبداد, دراسة حالات**، القاهرة: مصر، شرق الكتاب، 2013م، ص 138.

(33) خشيم، تأثير التحولات الديمقراطية، **مرجع سابق**، ص 136.

(34) عبد الله، كامل، "**فيدرالية برقة... هل تقود لتقسيم ليبيا**"، **ملف الأهرام الإستراتيجي**، العدد 208، 2012م.

University of Malaya

بينما لا يتجاوز سكان المنطقة الشرقية في ليبيا مليونًا وسبعمائة وثمانية وعشرين ألفًا، وهذا يعني أن التوازن السكاني ليس في مصلحة تلك المنطقة بل يشكّل تهديدًا لها[35].

لذا فإن الصراع الفكري حول الفيدرالية من عدمها والتجاذب (فيدرالية / مركزية / لامركزية / محافظة / إقليم /..... إلخ)، برمته هو صراع اقتصادي بالدرجة الأولى على الخدمات والثروات والسلطة.

مبدأ الفيدرالية من وجهة تقسيم السلطة الإدارية والتشريعية والقضائية ليست مضرة، لكن مبدأ تقسيم الثروات حسب ثروة كل إقليم ليس تقسيما عادلا، فهو مدخل إلى تقسيم البلاد، فلن ترضى باقي الأقاليم أو الولايات بهذه القسمة الظالمة وسترفض فكرة الفيدرالية وستطفو فكرة الانفصال على السطح وسيصبح واقعا ملموسا.

لأن انفصال إقليم عن الوطن الأم في بلد من البلدان لا يحتاج لوجود فيدرالية كي ينجح، بل هناك عوامل أخرى غير الفيدرالية هي التي تسهم في نجاح الانفصال سواء عوامل سياسية أو اقتصادية أو إدارية أو إثنية أو غيرها، مما يكون مهدد حقيقي للأمن القومي للدولة وللسلم الاجتماعي فيها.

إن الفيدرالية في ظاهرها تدعو إلى العدالة الاقتصادية وتوزيع الخدمات والثروات ولكنها في باطنها ليست إلا نافخ كير قد يدخل البلاد في أتون حربٍ أهليةٍ على مصادر الثروة وتنازع النفوذ، والفيدرالية تذكي التنازع القبلي إذا لم يقم وجهاء وعقلاء القبائل والمدن بالتصدي لهذه النزعة الجهوية.

إن نجاح الفيدرالية مرتبط بقوة القانون والدستور وهيبة الدولة من جهة وأيضا العدل المتمكن من جهة أخرى، والعنصر الرئيسي في بقاء هذه العناصر هو القضاء المستقل والعادل والنزيه الذي سيضمن تطبيق الأحكام على الكل وبالتالي حماية الفيدرالية في البلاد.

كما أنها مرتبطة بالتخلي عن سياسة التقاعس الموروثة من النظام السابق، بحيث يجب على الدولة التعاون مع القطاع الخاص من أجل تقديم أفضل الخدمات العامة الإستراتيجية، وتحسين نظام المرتبات، وخلق فرص عمل منتجة سلعيًا، حتى يشعر المواطن بالمساواة والعدالة السياسية والاقتصادية والإدارية مما يقضي على بذور الفتنة والانفصال والاختلاف.

خامسا: بناء الدولة من منظور الشريعة الإسلامية:

تُعتبر الدولة في الفكر السياسيّ الإسلاميّ المعاصر ظاهرة اجتماعيّة أصيلة في حياة الإنسان، وقد نشأت على يد الأنبياء عليهم السلام ورسالات السماء، ومن ثمّ اتّخذت صيغتها السويّة ومارست دورها

---

(35) العفاس، " إعلان الفبدرالية في برقة، الخلفيات والتداعيات"، **مرجع سابق**، ص 7.

University of Malaya

السليم في قيادة المجتمع الإنسانيّ وتوجيهه، من خلال ما حقّقه الأنبياء عليهم السلام في هذا المجال من تنظيم اجتماعيّ قائم على أساس الجهد والعدل الّذي يستهدف الحفاظ على وحدة البشريّة وتطوير نموّها في مسارها الصحيح.

قال الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿**كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُواْ فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلاَّ الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنبَعْدِ مَاجَاءتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللهُ الَّذِينَ آمَنُواْ لِمَا اخْتَلَفُواْ فِيهِ مِنَ الْحَقِّبِ إِذْنِهِ وَاللهُ يَهْدِي مَن يَشَاء إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ**﴾[36].

نُلاحظ من خلال هذا النصّ القرآنيّ، أنّ الناس كانّوا أمّةً واحدةً في مرحلةٍ تسودها الفطرة وتوحّد بينها تصوّرات بدائيّة للحياة، وهموم محدّدة، وحاجات بسيطة تمت من خلال الممارسة الاجتماعيّة، حيث برزت الامكانات المتفاوتة، واتّسعت آفاق النظر، وتنوّعت التطلّعات، وتعقّدت الحاجات، حينها نشأ الاختلاف وبدأ التناقض بين القويّ والضعيف، وأصبحت الحياة الاجتماعيّة بحاجة إلى موازين تُحدِّد الحقّوق تُجسِّد العدل، وتضمن استمرار وحدة الناس في إطار سليم، وتصبّ كلّ تلك القابليّاتو الإمكانات ـ الّتي نمّتها التجربة الاجتماعية.

في محور إيجابيّ، يعود على الجميع بالخير ظلّ الأنبياء يواصلون بشكل أو بآخر دورهم العظيم في بناء الدولة الصالحة، وقد تولّى عدد كبير منهم الإشراف المباشر على الدولة، كداوودوسليمانوغيرهما. وقضبعضالأنبياءكلّحياتهوهويسعفيهذاالسبيل، كالنبيّ موسى عليه السلام، واستطاع خاتم الأنبياء صلى الله عليه وآله وسلم أنْ يتوّج جهود سلفها لطاهرة بإقامة أنظفو أطهر دولة في التأريخ، شكّلت بحقّ منعطفًا عظيمًا في تأريخ الإنسان، وجسّدت مبادئ الدولة الصالحة تجسيدًا كاملاً ورائعًا.

وعلى الرغم من أنّ هذه الدولة بعد وفاة الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم قد تولّاها في كثير من الأحيان قادة لايعيشون أهدافه االحقيقيّة ورسالتها العظيمة، فإنّ الإمامة الّتي كانت امتدادًا روحيًّا وعقائديًّا للنبوّة، ووريثًا لرسالات السماء، مارست باستمرار دورها في محاولة تصحيح مسار هذه الدولة وإعادتها إلى طريقها النبويّ الصحيح.

وقد قدّم الأئمّة عليهم السلام في هذا السبيل زخمًا هائلاً من التضحيات، توجّها استشهاد أبي الأحرار وسيّد الشهداء أبي عبد الله الحسين عليه السلام مع الصفوة من أهل بيته وأصحابه في كربلاء.

---

[36] **سورة البقرة**: الآية :213

University of Malaya

مرتكزات الرؤية الإسلاميّة في بناء الدولة المعاصرة، حيث تستند مرتكزات الدولة الإسلاميّة إلى المنظومة التشريعيّة الشموليّة لكلِّ مناحي الحياة، والّتي قد وضع معالمها وقواعدها الله تعالى في القرآن الكريم، وسنة رسوله الكريم صلى الله عليه وآله وسلم.

University of Malaya

المبحث الثاني: التحديات التشريعية، الدستور الجديد وتأثيره على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا

إن القوانين عموما هي مجموعة من القواعد المنظمة لحياة المجتمع، وتتطور القاعدة القانونية تطورا طرديا تبعا لتطور ورقيّ المجتمع الذي تنشأ وتتبلور فيه، فتعكس بالتالي توجهاته السياسية وأوضاعه الاقتصادية والاجتماعية، ويمثل الدستور الإطار العام لمنظومة التشريعات في الدولة، فهو التشريع الأقوى والأسمى الذي يضمن تناغم وتناسق العملية التشريعية بحيث يقع باطلا أي نص تشريعي يشذ عن ذلك الإطار العام المسمى الدستور، وتعني دراسة القواعد القانونية الدستورية متابعة وفهم التوجه الذي يقود المجتمع السياسي نحو نظام معين، والقاعدة الدستورية هي سياج ذلك النظام، ولا يتصور نشوء قاعدة قانونية منفصلة عن الوسط الاجتماعي الذي تتجسد فيه[37].

يأتي الدستور في قمة الهرم القانوني وذلك نظراً للأهمية التي تحتلها الدساتير في الأنظمة القانونية ومن هنا جاء الفقه الدستوري بالمبدأ المعروف بسمو الدستور والذي يعني(علو الدستور على سائر القواعد القانونية فإذا ما تعارضت هذه القواعد في روحها أو نصوصها مع الدستور كان النص الدستوري مرجعاً عليها، ويرتبط مبدا سمو الدستور بمبدأ المشروعية) والذي يعني (سيادة حكم القانون أي خضوع السلطات العامة في الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية في كل تصرفاتها وأنشطتها لأحكام القانون).

ولذلك كان مبدأ سمو القواعد الدستورية أحد مظاهر مبدأ المشروعية حيث ان كلاهما يرتبط بالآخر بعرى وثيقة لا انفصام لها [38].

أولا: ضمانات الدستور في الشريعة الإسلامية:

لقد تحدّث علماء الشريعة وأساتذة القانون الدستوري من ذوي العناية بتدوين الدستور الإسلامي[39]، عن هذه الضمانة الدستورية، وقدموا محاولات لصياغتها، ونقدوا عددًا من العبارات التي

---

[37] المسماري، عبد السلام محمد، **ليبيا والحاجة إلى دستور–دراسة قانونية، الشفافية–ليبيا**، على الرابط:

http://www.shaffaflibya.com/index.php?option=com_content&view=article&id=441:g--
. --&catid=198:2010-08-07-03-22-08&Itemid=182

[38] محمد كامل عيد: **نظم الحكم ودستور الإمارات**، أكاديمية شرطة دبي، 2002، ص144

University of Malaya

تضمنتها بعض دساتير الدول الإسلامية؛ بل أفرد بعضهم مؤلفات تتحدث عن صيغة هذا التعهد وضبط نصوصه بحيث لاتحتمل تأويلا يسمح بأي مخالفة للشريعة الإسلامية.

"وعندما قامت الثورة المهدية ضد الاستبداد التركي المصري الذي أدى إلى تذويب الهوية الحضارية بتطبيق قوانين تخالف الشريعة الإسلامية، وكان المصدر الأساسي للتشريع في دولة المهدية هو الكتاب، والسنة، ومنشورات الإمام المهدي التي كانت بمثابة تقنين وقواعد قضائية يستهدي بها القضاة، وقد حاول المهدي تجاوز الاختلافات المذهبية في هذه المنشورات، ووجه بأنه في حالة غياب النص يعمل بالمذهب المالكي"[40].

كما شكلت الجامعة العربية لجنة من رجال القانون والفقه لتقنين الفقه الإسلامي، وفي مؤتمر وزراء العدل العرب المنعقد في اليمن سنة 1981م صدر عن وزراء العدل العرب عام 1981 في صنعاء وسمي بإعلان صنعاء أعلن فيه اعتبار الشريعة الإسلامية المصدر الأساسي الوحيد لقوانين الدول العربية[41].

وكان مجمع البحوث الإسلامية قد قرر في جلسته رقم 27 في 8 / 3 / 1967م أن من مهمة المجمع العمل على إيجاد مشروع قانون شامل للأحوال المدنية والجنائية وغيرها إذا ما تقرر في الدستور اتخاذ الشريعة الإسلامية أساسا للتقنين[42].

ولعلّ أدق نصّ في ذلك تضمنته مشاريع الدستور الإسلامي في هذا العصر، ماجاءفي نص المادة السادسة، منمشروع الدستور الإسلامي، الذي قدمه المستشار مصطفى كمال وصفي رحمه الله: "الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للتشريع، والإسلام هو دين الدولة ... كل عمل يخالف الشريعة الإسلامية فهو ردّ''. كما تضمن الدستور عبارات أخرى تؤكد ذلك، من مثل قوله في المادة الخامسة عشرة: "ولا التزام برأي الأغلبية فيما يخالف الشريعة الإسلامية".

وأمَّا أهم الضمانات العملية، لتطبيق الدستور وعدمتجاوزه، فتتمثل في وجود مؤسسات قوية مؤهلة مستقلة فاعلة، تحقق رقابة حقيقية لمدى تطبيق القواعد الدستورية في أي إطار كانت وفي أي صيغة

---

(39) الشحود، علي بن نايف، **موسوعة الرد على المذاهب الفكرية المعاصرة** ،ج1، ص416.

(40) تأليف عدد من العلماء والباحثين، **ندوة القضاء الشرعي في العصر الحاضر الواقع والمأمول**، ج5، عمّان: الأردن، في الفترة الواقعة بين 12-13-14 ربيع الأول 1427هـ الموافق 11-12-2006/4/13، ص3.

(41) المؤتمر الثاني لوزراء العدل العرب، **المجلة العربية للفقه والقضاء**، عدد8، صنعاء: اليمن، 23-1981/2/25، ص15.

(42) انظر: **مجلة المسلم المعاصر**، العدد 11، 1977م، ص 51.

University of Malaya

وجدت، سواء كانت الرقابة على أعمال السلطة التنظيمية، أو أفعال السلطة التنفيذية، أوأحكام السلطة القضائية التي قد تتجاوز الأحكام والقواعد الدستورية، كتلك التي تتعارض مع الأحكام الشرعية المجمع عليها... وبهذا تُكَمّل الضماناتُ بعضَها: النظرية مع التطبيقية، إذ لاتكفي الضمانات النظرية غالبا في تحقيق هدفها دون نُظمو آليات عملية تطبيقية.

والذي يهمنا منها هنا: وجود رقابة قضائية على دستورية الأنظمة والقوانين والقرارات؛ وهذه الضمانة ليست حديثة كما يردّد بعض المعاصرين، ممن ليس لهم اطلاع كافٍ على التراث الإسلامي والتجربة الإسلامية في تاريخا لحكومات الإسلامية العادلة؛ فإن القضاء الشرعي المستقلّ عبر تاريخه يرفض أي قانون أو تنظيم يخالف الكتاب والسنة، ومن ثمّ لايحكم به لعدم شرعيته؛ لأنَّ قيد القضاء الشرعي: التزام الحكم بما أنزل الله نصًا أو استدلالاً صحيحا؛ ودليل ذلك كلّ نصوص لزوم الحكم بما أنزلا لله، وكلّ النصوص التي تمنع طاعة المخلوق في معصية الخالق؛ "وبذلك سبق الإسلام إلى تقرير نظرية شرعية القوانين أو نظرية دستورية القوانين، التي هي نظرية حديثة النشأة"، كما يقول الشيخ د. منير البيات: و"المسلمون الأوائل قد عرفوا الدفع بما يعرف في عصرنا بعدم الدستورية، وكانوا يدفعون بعدم الدستورية في كثير من الأحيان لمجرد توهم المخالفة، وكان القضاء مختصًا بنظر هذه الدفوع، ولم يكن منفردًا وحده بهذا الاختصاص؛ بل كان يشاركه فيه المحتسب، وناظر المظالم، وذلك معمول به في معظم البلدان، وقد يكون وعدم تفعيل الاعتراض على القانون المخالف أمام القضاء في حالة حدوثه يفسر إنه لعدم وجود محكمة دستورية تراقب وتتابع وتفحص دستورية القوانين وشرعيتها[43].

ثانيا: طبيعة الحياة الدستورية والقانونية قبل ثورة 17 فبراير 2011:

عرفت ليبيا الحديثة عددا من التشريعات الدستورية، ففي حقبة الاحتلال الإيطالي صدرت في ليبيا وثيقتان دستوريتان سنة 1919 بأمر الملك الإيطالي "ويتوريد عمانوئيل الثاني" عقب هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية هما دستور طرابلس ودستور برقة، وقد نصتا على مبدأ المساواة بين العرب والإيطاليين واحترام حق العرب في دخول مسابقات الحصول على الوظائف العامة المدنية والعسكرية، وحق الانتخاب

---

[43] تأليف عدد من العلماء والباحثين، **ندوة القضاء الشرعي في العصر الحاضر الواقع والمأمول**، ج22، في الفترة الواقعة بين 12-13-14 ربيع الأول 1427هـ، الموافق 11-12-2006/4/13هـ، ص6.

University of Malaya

كما احتفظتا للعرب بخضوع أحوالهم الشخصية ومواريثهم لأحكام الشريعة الإسلامية وضمان احترام الدين والأصول... الخ[44].

لكن ما لبثت أن ألغيت هاتان الوثيقتان عقب وصول الفاشيست للحكم بقانون صدر سنة 1927 ثم أردف بمرسوم ملكي إيطالي جعل ليبيا جزءا من إيطاليا، وظلت ليبيا دون دستور حتى صدور الدستور الليبي في 1951/10/7، وقد أعد قبيل الاستقلال بمعرفة هيئة تأسيسية عرفت باسم الجمعية الوطنية التي شكلت عضويتها من ممثلي برقة وطرابلس وفزان وبمساهمة من الأمم المتحدة، وتأسس بموجب هذا الدستور نظاما ملكيا دستوريا مع تبني الشكل الاتحادي الفدرالي للدولة، وقد تعرض هذا الدستور لأول تعديل بالقانون رقم 28 لسنة 1962 الصادر في1962/12/1 الذي أعاد تنظيم الاختصاصات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات، ثم تعرض للتعديل للمرة الثانية بموجب القانون الصادر في 1963/4/25 والذي نص على إلغاء النظام الاتحادي والعمل بنظام الدولة الموحدة[45].

تلى ذلك في العام 1969 إصدار إعلان دستوري عن ما يعرف بمجلس قيادة الثورة، ونص في مادته الأولى على تبني النظام الجمهوري في ليبيا الذي سبق إشهاره في البيان الأول للانقلاب ، كما نص في المادة (33) منه على إلغاء النظام الدستوري المقرر في دستور1951، وتعديلاته وكل ما يترتب على ذلك من آثار، وبيّن الإعلان الدستوري الأساس القانوني للسلطة السياسية حين نص على أن مجلس قيادة الثورة يباشر أعمال السيادة العليا والسلطات التشريعية والتنفيذية نيابة عن الشعب (مادة 18)، كما نص على العديد من المبادئ الأساسية كالمساواة وكفالة حق التعليم ومجانيته (مادة 14)، كما نص على الحريات العامة كنصه على أن حرية الرأي مكفولة، وإن قيدها بحدود مصلحة الشعب ومبادئ الثورة (مادة 13)، وهذا الإعلان صدر ليكون دستورًا مؤقتا لليبيا بعد قيام الانقلاب، وبحكم كونه إعلانا دستوريا مؤقتا وليس دستورا دائما فقد كان غير كاف لتنظيم كافة جوانب الحياة السياسية في ليبيا، فهو وإن تضمن النص على مجموعة من المبادئ والحقوق السياسية والمدنية والثقافية والاقتصادية فإنه لم يشمل كافة الأحكام التي تعالج جوانب الحياة السياسية التي تغطيها الدساتير عادة[46]، وهذا واضح في المادة الأخيرة منه التي نصت على

---

[44] **المرجع السابق نفسه**، ص6.

[45] **الإصلاح التشريعي في ليبيا... الأسباب والمعوقات**، على الرابط:

. http://www.lawoflibya.com/forum/showthread.php?t=7591

[46] خشيم، مصطفى عبد الله أبو القاسم، "تأثير التحولات الديمقراطية "، **مرجع سابق**، ص 12.

University of Malaya

أن يبقى هذا الإعلان الدستوري نافذا حتى إصدار الدستور الدائم، ولا يعدل إلا بإعلان دستوري آخر من مجلس قيادة الثورة (المادة 37).

بيد أنه لم يتم إصدار دستور دائم حتى قيام ثورة فبراير17 فبراير 2011، وإن صدرت بعض الوثائق والقوانين التي أثار بعضها جدلا حول مدى توافر الطبيعة الدستورية لنصوصها من عدمه، ومن أهمها: وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب، والوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان، والقانون رقم 20 لسنة 1991 بشأن تعزيز الحرية، ورقابة دستورية القوانين في ليبيا، وغيرها[47]...

بالتالي يتضح مما سبق أن عهد العقيد "القذافي" قد عانى من حالة من التخبط التشريعي الناتجة عن غياب الإطار التشريعي الدستوري واضح المعالم، وزاد من تفاقم هذه الحالة غياب الرقابة القضائية على دستورية القوانين لمدة تجاوزت الثلاثين عاما، وهو الأمر الذي ألح على المجلس الوطني الانتقالي بضرورة العمل على إيجاد إطار دستوري دائم مكتوب متكامل في ليبيا وخاصة بعد التغييرات الجذرية التي تعرضت لها عقب ثورة 17 فبراير 2011.

ثالثا: الإعلان الدستوري المؤقت أغسطس 2011:

من هنا جاء الإعلان الدستوري المؤقت الذي أصدره المجلس الانتقالي في 3 أغسطس 2011 ليرسم معالم النظام السياسي الانتقالي عقب سقوط "القذافي"، حيث استند إلى جملة من المبادئ العامة والقيم الأخلاقية ذات الطابع العام، واحتوى على (37) مادة توزعت على خمسة أبواب تناولت التعريف بالدولة والقيم التي تستند إليها، كما حددت المبادئ العامة للعملية السياسية، وخصص الباب الثاني للحقوق والحريات العامة، بينما تناول الباب الثالث نظام الحكم خلال المرحلة الانتقالية، وبين الباب الرابع الضمانات القضائية، وتضمن الباب الخامس على أحكام انتقالية[48].

حيث حدد الإعلان "ليبيا دولة ديمقراطية مستقلة، الشعب فيها مصدر السلطات، عاصمتها طرابلس، ودينها الإسلام، والشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع ...، واللغة الرسمية هي اللغة العربية

---

[47] أحداش، محمد على، **تقويم الحالة الدستورية في ليبيا**، الدوحة: قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 25 سبتمبر 2011، ص 10.

[48] Geh ,Carmen, Gilbert Doumit, Libya's Constitutional Twilight, availableon: http://carnegieendowment.org/sada/2012/10/25/libya-s-constitutional-twilight/ev1h .

University of Malaya

مع ضمان الحقوق اللغوية والثقافية للأمازيغ والتبو والتوارق وكلّ مكوّنات المجتمع الليبي"، وأكد على "إقامة نظام سياسي ديمقراطي مبني على التّعددية السِّياسية والحزبية، وان الدولة تكفل حُرية تكوين الأحزاب السياسية والجمعيات وسائر مُنظمات المجتمع المدني، ويصدر قانون بتنظيمها"[49].

احتوت المادة 30 على ما يمكن اعتباره خارطة طريق الانتقال الديمقراطي والتأسيس للنظام السياسي الذي يحكم المرحلة وصولا إلى إقرار الدستور الدائم والانتخابات العامة، وقد حددت الخطوات التالية من اجل ذلك[50]:

– بعد إعلان التحرير، ينتقل المجلس الوطني الانتقالي المؤقت إلى مركزه الرئيس في طرابلس، ويشكّل حكومة انتقالية خلال مدّة أقصاها ثلاثين يومًا، وخلال مدّة لا تتجاوز تسعين يومًا من إعلان التحرير يقوم المجلس بالآتي: إصدار قانون خاص بانتخاب المؤتمر الوطني العام، تعيين المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، الدعوة إلى انتخاب المؤتمر الوطني العام.

– يتمّ انتخاب المؤتمر الوطني العام خلال مائتين وأربعين يومًا من إعلان التحرير.

– يتكوّن المؤتمر الوطني العام من مائتي عضو منتخب من كلّ أبناء الشعب الليبي، وفق القانون الخاص لانتخاب المؤتمر الوطني العام.

– يُحَلّ المجلس الوطني الانتقالي المؤقت في أول انعقاد للمؤتمر الوطني العام، ويتولى أكبر الأعضاء سنًّا رئاسة الجلسة، ويتولى أصغر الأعضاء سنًّا أعمال مقرر الجلسة، ويتم خلال هذه الجلسة انتخاب رئيس المؤتمر الوطني العام ونائبيه بالاقتراع السرّي المباشر بالأغلبية النسبية، وتستمر الحكومة الانتقالية في تسيير أعمالها إلى حين تشكيل حكومة مؤقتة".

– يقوم المؤتمر الوطني العام في مدّة لا تتجاوز ثلاثين يومًا من أول اجتماع له بتعيين رئيس للوزراء يقوم بدوره باقتراح أسماء أعضاء حكومته، على أن يحظوا جميعًا بثقة المؤتمر الوطني العام قبل مباشرة أعمالهم كحكومة مؤقتة، وكذلك يقوم المؤتمر بتعيين رؤساء الوظائف السيادية.

---

(49) Geha, Carmen, Gilbert Doumit, Libya's Constitutional Twilight, op. cit

(50) Hammady, Omar OuldDedde O., Michael Meyer-Resende, Saving Libya's Constitution-Making Body, 18 December 2014, available at:

http://carnegieendowment.org/sada/2014/12/18/saving-libya-s-constitution-making-body/hxm9 .

University of Malaya

كما يقوم باختيار هيئة تأسيسية لصياغة مشروع دستور للبلاد تسمّى "الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور"، على أن تنتهي من تقديم مشروع الدستور للمؤتمر في مدّة لا تتجاوز ستين يومًا من انعقاد اجتماعها الأوّل أي في أغسطس 2012، (وقد تم تعديل الإعلان الدستوري لاحقا ليتم انتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور انتخابا شعبيا مباشرا، من 60 عضوا موزعون بالتساوي بين أقاليم البلاد الثلاثة)[51].

– يعتمد مشروع الدستور من قبل المؤتمر الوطني العام، ويطرح للاستفتاء عليه بـ (نعم) أو (لا)، خلال ثلاثين يومًا من تاريخ اعتماده من قبل المؤتمر، فإذا وافق الشعب الليبي على الدستور بأغلبية ثلثي المقترعين، تصادق الهيئة التأسيسية على اعتباره دستور البلاد، ويعتمده المؤتمر الوطني العام، إذا لم يوافق الشعب الليبي على الدستور، تُكلف الهيئة التأسيسية بإعادة صياغته وطرحه مرة أخرى للاستفتاء خلال مدّة لا تتجاوز ثلاثين يومًا".

– تتولّى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات (التي يعاد تشكيلها من قبل المؤتمر الوطني العام) إجراء الانتخابات العامة تحت إشراف القضاء الوطني وبمراقبة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية.

– يُصادق المؤتمر الوطني العام على النتائج ويعلنها، وتدعى السلطة التشريعية إلى الانعقاد في مدّة لا تزيد على ثلاثين يومًا، وفي أول جلسة لها يتم حلّ المؤتمر الوطني العام وتقوم السلطة التشريعية بأداء مهامها.

– بانعقاد الجلسة الأولى للسلطة التشريعية تعتبر الحكومة المؤقتة حكومة تسيير أعمال إلى حين اعتماد الحكومة الدائمة وفقًا للدستور[52].

لقد حظي هذا الإعلان بردود أفعال متباينة، فبينما حرصت التيارات الإسلامية على توجيه النقد له قامت قوى أخرى وخاصة تنظيمات ومؤسسات المجتمع المدني بإصدار بيان علقت فيه بشكل خاص على المادة(30) التي رأوا أنها تعبر عن نية في هدم المجلس الوطني الانتقالي ذاته، واستحداث جسم آخر هو المؤتمر الوطني العام، وهو ما اعتبره صدى لوجهة نظر التيار الإسلامي، الذين بادروا إلى الدعوة إلى حل المجلس الوطني الانتقالي بحجة أنه لم يتكون بطريقة انتخابية.

---

(51) Hammady, Omar OuldDedde O., Michael Meyer-Resende, Saving Libya's Constitution-Making Body, opm cit.

(52) Ibid.

University of Malaya

رابعا: الفشل في وضع دستور دائم للبلاد:

بيد أن الأمور لم تسير كما هي مرسومة والخطة الزمنية الموضوعة لم تنفُذ؛ إذ تطورت الأمور في ليبيا بشكل سريع إلى حد التأزم، حتى وصلت إلى مرحلة الحرب الأهلية، والتي كان من نتائجها تدهور الأوضاع الاقتصادية، وانقسامات حادة بين الليبيين وانعدام الأمن والاستقرار، وعمليات النزوح الجماعي والتهجير وأعمال العنف بكل أشكاله، من قتل وخطف وتدمير للممتلكات العامة والخاصة، وظهور الجماعات والمليشيات التي تهدد السلم والأمن الاجتماعي[53].

حيث أن الإعلان الدستوري المؤقت لثورة 17 فبراير الليبية، الذي شهد سبعة تعديلات دستورية، أدّى إلى حدوث تغييرات واسعة في المراكز القانونية للمؤسسات السياسية، وإلى اهتزاز الإطار الدستوري للدولة، يضاف إلى ذلك أنه تسبب، من الناحية السياسية، في إرباك المسار الانتقالي، وخاصة بعد تشتّت نتائج الانتخابات التشريعية للمؤتمر الوطني، وعدم حصول حزب أو تيار سياسي على الأغلبية المطلقة، وتفاقم الخلافات بعد إقرار قانون العزل السياسي[54] والإداري، الذي أصدره المؤتمر الوطني العام في ليبيا يوم 5 مايو 2013، والذي يقضي بعزل كل من عمل مع النظام السابق منذ 1 سبتمبر1969 إلى 23 أكتوبر 2011، ومنعهم من تولي أي مناصب قيادية في الإدارة الجديدة للبلاد، وهو ما أدّى إلى حدوث تحوّل في مواقف الكثير من الكيانات السياسية والجهوية، وظهور العديد من المبادرات والمقترحات التي تطلّعت للدخول في فترة انتقالية ثالثة[55].

أمام هذا الواقع المؤلم وجدت الهيئة التأسيسية نفسها تعمل في ظل ظروف صعبة للغاية حيت انعكس هذا الاصطفاف السياسي الحاد والمسلح على عمل الهيئة وتوجهات أعضائها، كما أن الوضع الأمني

---

(53) الباروني، إلياس أبوبكر، ليبيا عجز الحكومة عن الإمساك بزمام الأمور الأمنية، عبر برنامج محطات عربية، **قناة Orient–News الفضائية**، أنظر إلى الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=awKmKZE-kx0

(54) العزل السياسي هو رفض أي حوار أو مشاركة لمن عمل ضمن نظام القذافي، وإن شاركوا في الثورة ضده أو في دعمها، من المشاركة لاحقًا، وإقصاء كل من عمل مع نظام القذافي وتدمير مؤسساته، وتم رفع شعارات التخلص من النظام كاملا، وهو الخيار الذي صيغ بطريقة مماثلة لسياسة تصفية البعث في العراق.

(55) عبد الله، كامل، "تغيير موازين القوى: التداعيات السياسية لقانون العزل السياسي في ليبيا"، **مجلة السياسة الدولية**، 2013/5/12، متاح على: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/106/3102/%D8%

University of Malaya

بشكل عام وخاصة في الفترة الأخيرة قد أفقد الكثير من الأعضاء إرادتهم الحرة في اتخاذ القرار المناسب بسبب التهديدات المباشرة وغير المباشرة التي يشعرون بها[56].

الأمر الذي أثبت عدم جدوى صياغة دستور دائم في الفوضى العارمة التي تغرق بها ليبيا، وربما أضاع الهدف من العملية برمتها –كآلية رسمية ومؤسساتية لدعم التحول الديمقراطي وحماية مكتسبات الثورة الليبية[57]، ومقاطعة مكون الأمازيغ وبعض التيارات الإسلامية بالإضافة إلى النازحين والمهجرين الموجودين خارج البلاد والذين يصل تعدادهم إلى ما يقرب من ثلث السكان الأمر الذي يطرح مشروعية أي دستور يصاغ دون مشاركة هؤلاء في العملية الدستورية وإحساسهم بحقوق المواطنة[58]، وخاصة بعد فشل الكيانات السياسية الناشئة في معالجة حالة اللامبالاة السياسية المتزايدة من الجمهور، وانقطاع الصلة لهذه الكيانات داخل الحياة السياسية الليبية أو معالجة مخاوف المكونات الإمازيغية والتبوية.

على الرغم من أن تصور خارطة طريق الذي وضعه المجلس الوطني الانتقالي قد نصّ على اختيار أعضاء الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور من قبل المؤتمر الوطني العام، إلا أنه –وقبل يومين من موعد انتخابات المؤتمر الوطني العام 2012، حدث تحول دراماتيكي حيث تم الإعلان بأن الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور ستنتخب من قبل الشعب بدلا من اختيارها من قبل المؤتمر الوطني العام[59].

مما زاد الأمور تعقيدًا هو قيام المحكمة العليا بحل مجلس النواب يوم 6 نوفمبر 2014، مما أدى إلى تسليط الأضواء أكثر على الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور ووضعها أمامها تحدّيات قضائية حول قانونيتها وشرعيتها، وخاصة في ظل الضغوط التي توجهها من قبل البرلمانَين المتنافسين في طرابلس وطبرق، ومن

---

(56) المناعي، البدري الشريف، **الدستور المؤقت؟، ليبيا المستقبل**، 2015/4/8، على الرابط:

. http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/67106

(57) الباروني، إلياس أبوبكر، ليبيا تبحث الطريق، عبر برنامج قابل للنقاش، **فناة دبي TV**، وذلك بتاريخ 15 فبراير 2014، أنظر إلى الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=AKqA-nWkXbo

(58) عمر، خيري، "الأزمة الدستورية في ليبيا: أبعاد الصراع بين المكونات السياسية"، **مجلة سياسات عربية**، الدوحة: قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 13، مارس، 2015م.

(59) انتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور في ليبيا 2014، **تقرير نهائي**، مركز كارتر، على الرابط:

http://www.google.com.eg/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved

University of Malaya

الفرقاء السياسيين في الجهتَين ومن الرأي العام، علاوةً على ذلك، تواجه الهيئة خطر تفاقم التصدّعات في صفوفها، مع ميل بعض أعضائها أكثر نحو هذا المعسكر أو ذاك في النزاع الليبي.

في ظل هذه الظروف غير المواتية، قامت الهيئة في ديسمبر 2014 بنشر الخلاصات الأولى حول المسائل الدستورية الرئيسية، والتي تدور أبوابها حول اقتراح أن يكون نظام الحكم نيابيا يقوم على مبدأ التعددية السياسية والتداول السلمي على السلطة، وأن تتكون السلطة التشريعية في البلد من مجلس للنواب وآخر للشورى، فيما تتكون السلطة التنفيذية من رئيس للدولة إضافة إلى حكومة، وتكون الحكومة هي الهيئة التنفيذية والإدارية العليا[60].

ذلك بالإضافة إلى استقلالية القضاء، على أن يدار من قبل مجلس أعلى له يرأسه رئيس المحكمة العليا وعضوية بقية الهيئات القضائية، إضافة إلى رئيس لمجلس الدولة "القضائي"، على أن تكون المحكمة الدستورية مستقلة، وغيرها.... على أن يبدأ الاستفتاء على الدستور الليبي الجديد في مارس 2015[61].

نلاحظ هنا أن الهيئة تعمدت نشر بعض النتائج الملموسة حول عملها في هذه الظروف وهذا الوقت المتشنج، لتبرّر فائدتها ووجودها، كي لا يتكوّن انطباع بأنها ليست سوى مجرد فلول خلّفتها مرحلة انتقالية فاشلة وخاصة في ظل حالة الاستقطاب السياسي والانقسامات المتفاقمة.

لكن نتيجة للضغوط الداخلية والخارجية وحالة الاستعجال في نشر خلاصات من دون إجماع كافٍ داخل الهيئة ودون إيجاد فسحةً لمناقشة خلافات الأعضاء، لم تتمكن الهيئة من تنفيذ ما وعدت به ولم تطرح الدستور الليبي النهائي للاستفتاء الشعبي، وإنما اكتفت بصياغة مسودة الدستور ولم تتمكّن من التوصّل إلى تفاهم مشترك بالاستناد إلى قدر كافٍ من النقاش والتداول.

بالتالي يتبيّن أنالإعلان الدستوري الذي أطلقه المجلس الوطني الانتقالي لم يكن غير قادر على تحمّل وزر المشاكل التي تتخبّط فيها ليبيا في المرحلة الانتقالية، فالسلطة الدستورية التي كان يُفترَض أن تنبثق عن هذا الإعلان –بحلول 7 فبراير 2014– لم ترَ النور، ولا تزال الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور قيد الإنشاء فيما يسود الانقسام في الآراء حول مستقبل البلاد، والدليل على ذلك أنّ الصراع حول الإطار الدستوري أدّى إلى اندلا ع صراعٍ مسلّح بين الأطراف التي شاركت في الثورة الليبية؛ فقد ظهرت عملية "فجر ليبيا"

---

[60] الصواني، يوسف، "الانتقال الديمقراطي في ليبيا، التحديات والآفاق"، **في اللقاء السنوي الحادي والعشرون، محصلة التحركات من أجل الديمقراطية في الدول العربية**، أكسفورد، جامعة أكسفورد، 31 أغسطس 2013م.

[61] **المرجع السابق**.

University of Malaya

ردة فعل على عملية "الكرامة"، ما زاد من عمق الصراع حول السلطة التشريعية، وإلى غموض مسار مشروع الدستور[62].

الأمر الذي يفرض ضرورة إيجاد حل توافقي بأسرع وقت ممكن لتنظيم أمور البلاد خلال الفترة القادمة من خلال قيام الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور بتأدية دورها في إعادة السلام إلى الربوع الليبية، باعتبارها الهيئة المنتخبة ديمقراطيًا المكلّفة بإيجاد حلول دستورية للمشاكل الكبرى والمسائل الطويلة المدى التي تُعتبَر أساسية من أجل التوصّل إلى سلام بين المجموعات الكثيرة الضالعة في القتال في ليبيا، وربما يكون ذلك من خلال التنسيق بين الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا للاتفاق على خارطة طريق جديدة تواجه المستجدات السياسية والأمنية على الساحة الليبية وتلبي طموحات الشعب في الوصول إلى الديمقراطية والاستقرار اللذين ينشدهما، وبعد طول إنتظار وجهد كبير، تمكنت الهيئة التأسيسية لصياغة مشرروع الدستور في التاسع والعشرين من شهر تموز/ يوليو 2017 إقرار مسودة الدستور بالإجماع، ومن ثم تحويله لمجلس النواب للتصويت عليه، ودعوة المفوضية العليا لإجراء ترتيبات للإستفتاء العام على الدستور من قبل الليبيين.

[62] عمر، خيري، الأزمة الدستورية في ليبيا، **مرجع سابق**، العدد 13.

University of Malaya

المبحث الثالث: التحديات الحزبية ومنظمات المجتمع المدني في ليبيا

لا شك أن المجتمع الليبي غني بتركيبته الديموغرافية والسوسيوثقافية ولكنه لم يواكبه مجتمع مدني فاعل ومؤثر؛ فالقبيلة كانت المتحكم الأساسي في المعترك السياسي من خلال توظيفها سياسيًا خصوصًا في مرحلة حكم العقيد "القذافي" الذي عمل على "تصحير" الحياة السياسية، وحقنها بأيديولوجيا "رمادية" ترفض كل لون سياسي بدعوى "من تحزّب خان"، و"الحزبية إجهاض للديمقراطية"، والتمثيل السياسي تدجيل"، وغيرها من الأذرع السياسية الأيديولوجية المقيتة.

تم حظر الأحزاب السياسية وأعتبر تكوينها جريمة عقوبتها الإعدام (القانون رقم (71) لسنة 1972، أما النقابات والروابط المهنية الجماعية فكان لزاما عليها الالتزام بالسياسة العامة للدولة التي تملك وحدها حق إنشاء أو حل هذه التنظيمات[63].

عند وقوع الثورة الليبية الجديدة 17 فبراير 2011، شهدت مرحلة ما بعد إسقاط نظام "القذافي" تغيرًا في خريطة القوى والنفوذ في التفاعلات الداخلية، كنتيجة لانتهاء الحكم المركزي المفرط المنتشر على مجمل الأراضي الليبية والذي دام لـ 42 عامًا.

ذلك أن نجاح الثورة فتح الباب على مصراعيه أمام كل الليبيين، ومن ثم بدأت قوى سياسية مختلفة في التعبير عن نفسها بأشكال وتعبيرات أو تمثلات متعدّدة بولادة أشكال ومستويات مختلفة، وتم الإعلان عن تأسيس تنظيمات غير رسمية بشكل غير مسبوق في تاريخ الشعب الليبي الحديث والمعاصر، ومن أبرزها تأسيس الأحزاب السياسية وتنظيمات المجتمع المدني، الذي يتعين عليهما مهام جسام تتمثل في محاربة "تسييس" العمل السياسي، والقضاء على ثقافة الاقتتال والتناحر وترقية المجتمع المدني في مجال محاربة الفساد وتعزيز الشفافية[64].

بعد إسقاط نظام القذافي تأسست عشرات الأحزاب السياسية من مختلف التيارات الإسلامية والليبرالية والقومية والملكية والمناطقية وغيرها، وذلك في ظل سعي المجلس الوطني الانتقالي لتأسيس بنية تشريعية للأحزاب، من خلال إصدار قانون تنظيم الأحزاب السياسية رقم 29 بسنة 2012 في 2 مايو

---

(63) قوي، بوحنية، **المجتمع المدني بليبيا وموريتانيا، صراع القبيلة والدولة**، ج3، الدوحة: قطر، مركز الجزيرة للدراسات، مايو 2014م.

(64) الصواني، "ليبيا والثورة ، **مرجع سابق**، ص 156.

University of Malaya

2012 إضافة إلى القانون بشأن ضوابط الكيانات السياسية رقم 30 لسنة 2012 الذي صدر في 24 ابريل 2012 وهما المنظمان لنشاط الأحزاب والكيانات السياسية[65].

كانت المسودة الأولى لقانون الأحزاب تحظر قيام الحزب على أساس قبلي أو جهوي أو عرقي أو لغوي أو ديني، ولكن الجماعات الإسلامية واجهت هذا المشروع بالرفض، وهو ما أدى إلى إسقاط شرط عدم التمييز، بما فتح المجال لأحزاب على أسس دينية ومناطقية وجهوية.

كما نجح الإسلاميون في الضغط على المجلس فجاء القانون ليحظر تداول أي فكر مخالف للشريعة وهو نص كان يستهدف حظر أية أحزاب ذات توجه علماني إضافة إلى ما نص عليه من حظر تداول أو نشر ما يخالف الشريعة[66]، وفيما يلي استعراض لأهم الأحزاب التي ظهرت بعد ثورة 17 فبراير:

أولا: الأحزاب السياسية في الشريعة الإسلامية:

يمكن حصر الرؤية الإسلامية للتعددية الحزبية في إطار الدولة الإسلامية في اتجاهات ثلاثة:

الأول: إباحتها مطلَقًا:

وهو اتجاه لايقف -كما يقول الدكتور صلاح الصاوي- "عند حدود التعددية الملتزمة بسيادة الشريعة؛ بل يفتح الباب على مصراعيه، يرى أن المذهبية الإسلامية تستوعب إطلاق التعددية إلى أبعد مدى حتى تشمل الأحزاب الشيوعية الإلحادية والعلمانية ونحوه. فهو اتجاه إذن يكاد يكون علمانيا في هذه المسألة؛ فلا فرق البتةَ بينه وبين الاتجاه العلماني فيها، ولاشك أنه تيار ضعيف في الصف الإسلامي، فضلا عن أنه مرفوض تماما من قبل من يمثلون أغلبية التيار الإسلامي، وإن كان من حجتهم -كما يقول الدكتور صلاح الصاوي- "أن المذهبية الإسلامية التي استوعبت في داخلها المجوس وهم عبدة النار، واستوعبت في داخلها عبدة الأصنام عند كثير من أهل العلم، كما استوعبت اليهود والنصارى لهي من المرونة بحيث تستوعب داخل إطارها الشيوعيين والعلمانيين؛ إذ لن يكونوا أكفر من اليهود والنصارى والمجوس، وفي الصحيفة التي عقدها رسول الله – صلى الله عليه وسلم – مع أهل المدينة من المسلمين واليهود ومن دخل في عهده معبرة ومنهاج، وسابقة لها دلالتها الحضارية التي تشهد بمدى مرونة الإطار السياسي في الدولة الإسلامية"[67].

---

[65] صدور قانون الأحزاب لأول مرة في ليبيا، 25 أبريل 2012، على الرابط: http://www.qurynanew.com/33683 .

[66] علي، تحديات التحول الديمقراطي وبناء الدولة في ليبيا، **مرجع سابق**، ص 245.

[67] الصاوي ، صلاح، **التعددية السياسية في الدولة الاسلامية**، القاهرة: مصر، نشر دار الإعلام الدولي، 1992 م.

University of Malaya

ثانيا: منعها مطلَقا:

الأحزاب لم تذكر في النصوص الشرعية إلا مقترنة بالذم والوعيد، واقتصرت الإشارة بها إلى أعداء الدين، وفي المقابل لم يشر إلى جماعة المسلمين بتعبير الأحزاب قط، وإن ما أشير إليهم بصيغة المفرد على أنهم حزب الله، وذلك في موضعين اثنين في القرآن الكريم؛ فدل ذلك على أن المذهبية الإسلامية لاتتسع إلا لحزب واحد فقط هو حزب الله، أما الأحزاب فهي تعبيري تسع لجميع الفرق والنحل الخارجة عن جماعة المسلمين.

اضافة إلى الأدلة التي تنهى عن التفرق وتحض على الاجتماع؛ مثل قوله تعالي: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ**﴾[68] وغيرها كثير في القرآن والسنة.

إن معقد الولاء والبراء هو الإسلام لاغير، وقد تواترت في ذلك النصوص الصريحة، ومن أمثلتها: قوله تعالي: ﴿**وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ**﴾[69] وغيره.

ثالثا: إباحتها بشروط (ضمن السياسة الشرعية):

1- السياسة الشرعية؛ أي تدبير الشئون العامة للدولة الإسلامية بما يكفل تحقيق المصالح ودفع المضار بما لا يتعدى حدود الشريعة وأصولها الكلية، وإن لم يسبق إلى القول بها لأئمة المجتهدون؛ فهي متابعة السلف الصالح في مراعاة المصالح ومسايرة الحوادث وفق القاعدة "سلفية المنهج وعصرية المواجهة" مادام الأمر لم يخرج عن قوانين الشريعة الكلية ولم يصطدم بأصل كلي أو جزئي. والمراد شئون العامة للدولة كل ما تتطلبه حياتها من نظم سواء كانت دستورية أم تشريعية أم قضائية أم تنفيذية، وسواء أكانت من شئونها الداخلية أم من علاقاتها الخارجية، فتدبير هذه الشئون والنظر في أساسها ووضع قواعدها بما يتفقو أصول الشرع هو السياسة الشرعية.

2- الأصل في العقود والمعاملات الإباحة حتى يأتي مايدل على التحريم، وهذا هو أحد الرأي ينفي هذه المسألة، وهو الذي انتصر له عدد كبير من أهل العلم منهم شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى وغيره،

---

[68] **سورة الأنعام**: الآية159

[69] **سورة التوبة**:الآية 71

University of Malaya

وهو الأليق بمقاصد الشرع والأقوم بمصالح المكلفين، وإذا كان ذلك كذلك وكان ترتيبا لأساليب الأزمة لوضع المبادئ الإسلامية في باب سياسة الدولة موضعا لتنفيذ من بابي العادات والعقود كان الأصل فيه هو الحل حتى يأتي مايدل على التحريم. فإذا استخلصنا صياغة لتعددية حزبية تحقق المصلحة وتفي بالحاجة، وتصون الأمة من جور الحكام المستبدين، وتحفظ له حقوقها في الرقابة والحسبة، ولم تصطدم هذه الصياغة بم حكم في الشريعة سواء أكان نصا جزئيا أو قاعدة كلية فإن الأصل فيه هو الحل، وعلى مدعي المنع إقامة الدليل.

3- ما لايتم الواجب به فهو واجب؛ فإذا استصحبنا هذه القاعدة لتطبيقها في مجال السياسة والحكم، لوجدنا أن الشريعة تأمرنا بجملة من المبادئ الكلية يتوقف وجوده أو حسن القيام بها في واقعنا المعاصر على التعددية السياسية ذلك؛ كالشورى، والرقابة على السلطة.

4- قاعدة الذرائع والنظر إلى المآلات؛ فموارد الأحكام قسمان: مقاصد: وهي الأمور المكونة للمصالح والمفاسد في أنفسها، أي التي تعد في ذاتها مصالح أو مفاسد. ووسائل: وهي الطرق المفضية إليها، وحكمها حكم ما أفضت إليه من تحليل أو تحريم. والأصل في اعتبار الذرائع هو النظر إلى مآلات الأفعال ولاغنى للفقيه من النظر في مآلات الأقوال والأعمال قبل إجراء الأحكام فقد يكون الشيء مشروعا ولكني منع باعتبار مآله، وقد يكون غير مشروع ويترخص فيه باعتبار مآله.

5- صيانة الحقوق والحريات العامة، وإذا رأت الأمة الظالم ولم تضربع لبيديه أوشكا لله أن يع مهابعقاب من عنده... ولا يتأتى تحقيق مقصود الشارع في صيانة هذه الحريات إلا بإنشاء هذه التكتلات الشعبية التي تحمى الفرد من عسف السلطة وجور الحكام، وتحقق لها لسيادة على نفسه وعلى قراره في إطار سيادة الشريعة، ولا قبل للفرد الأعزل بالوقوف من فردًا أماما ستبداد السلطة، ولايتسنى له ممارسة حقه في النقد والحسبة إلا من خلال إطار سياسي يكتسب من خلاله قوة الاجتماع، وينظم هذه الآراء المبثوثة بين الأمة كأفراد لتجد طريقه االى الرأي العام، ومن خلاله إلى مواقع المسئولين.

6- السوابق التاريخية؛ حيث يستشهد بعض الذين يقولون بمشروعية التعددية السياسية بأن التاريخ الإسلامي شهد هذه التعددية في صورة الفرق الإسلامية؛ كالخوارج، والمعتزلة، والشيعة والمرجئة، ونحوهم، فهي تكتلات سياسية في الأصل، تحزبت حول اختيارات وبرامج سياسية، وإن كانت قد كست تحزبها السياسي لبوس الاختلاف العقدي والمواقف الدينية.

University of Malaya

ثانيا: خريطة الأحزاب الإسلامية المنخرطة في العمل السياسي:

ثمة نمطان من التيارات الإسلامية في ليبيا، أحدهما انخرط في العمل السياسي الحزبي، والآخر ذو الصبغة السلفية الجهادية الذي فضل البقاء في مليشيات مسلحة، ومن أبرز الأحزاب الإسلامية [70]، ما يلي:

– **حزب العدالة والبناء،** وهو الجناح السياسي لجماعة الإخوان المسلمين، وبدأ نشاطها في ليبيا في العام 1949، غير أنه اصطدمت بنظام القذافي حيث تعرض قياداتها للاعتقال، إلا أنها فاوضته منذ العام 2007 مع صعود "سيف الإسلام القذافي"، وتؤمن الجماعة بأن الإسلام دين ودولة وغايتها إقامة نظام إسلامي، وساندت الجماعة ثورة فبراير مع انطلاقتها، وكان لها حضور في المجلس الانتقالي الليبي.

إن الظروف السياسية والاقتصادية في ليبيا إبان عهد القذافي لم تسمح للجماعة بالممارسة السياسية، وهو ما يفسر ضعف الأداء الانتخابي للحزب، وخاصة عند مقارنته بأداء الإسلاميين في مصر وتونس اللذين يمتلكان خبرة سياسية وانتخابية كبيرة، ولذلك لم يحصل حزب البناء والعدالة سوى على 17 مقعدًا في انتخابات المؤتمر الوطني العام في يوليو 2012 ليحل في المرتبة الثانية، بعد تحالف القوى الوطنية الذي حصد 39 مقعدًا، وفي انتخابات يونيو 2014، حصل على 23 مقعدًا.

استطاعت الجماعة عبر صياغة تكتل في المؤتمر الوطني مع كتلة الشهداء الإسلامية التي تضم إسلاميين مستقلين، تمرير قانون العزل السياسي لتقليص قوة التيارات المدنية، في مقابل زيادة قوتها في السلطة الانتقالية، وإقليميًا يملك الحزب علاقات وثيقة مع قطر وتركيا حيث إن ثمة مؤشرات على علاقات تنسيقية في المواقف الإقليمية، ودوليًا له علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة وبريطانيا بسبب وجود قيادات عديدة لها في البلدين إبان حكم القذافي[71].

– **حركة التجمع الإسلامي،** تكونت الحركة في البدء من مجموعة من الملتزمين إسلاميًا المنضمين سابقًا إلى الإخوان المسلمين، قبل أن تحدث بينهما خلافات تنظيمية أدت إلى الانفصال وتأسيس حركة

---

(70) الباروني، إلياس أبوبكر، دور الحركات الإسلامية في الحكم الليبي اليوم، عبر نشرة الأخبار المسائية، **قناة الميادين الفضائية**، من بيروت: لبنان، وذلك بتاريخ 18 – 2 – 2014، نظر إلى الرابط التالي:

http://www.almayadeen.net/Newscast/AuH9NoOIlk6,_qLWAVAETg/8/2014-02-

(71) حتيتة، عبد الستار ومروي صبري، خارطة الأحزاب السياسية في ليبيا.. معتدلة بملامح إسلامية، **جريدة الشرق الأوسط**، العدد 11927، 25 يوليو 2011. ص18

University of Malaya

التجمع الإسلامية على أنها نمط من التنظيمات الجبهوية التي تسعى إلى جمع أكبر عدد من الإسلاميين بدون فرض قيود تنظيمية، وبدون الارتباط بأي تنظيم إسلامي خارج البلاد، وبعد الثورة أنشأت الجماعة حزبًا سياسيًا حمل اسم "رسالة"، واستطاع أن يتحصل في انتخابات المؤتمر الوطني العام على مقعد واحد.

– أحزاب ذات طابع سلفي منبثقة عن الحركة الإسلامية للتغيير، وهي حلت محل الجماعة الليبية المقاتلة بعد عمل مراجعات لنبذ العنف إبان حكم القذافي في العام 2011، لكن أعضاءها شاركوا بفعالية في محاربة كتائب القذافي إبان ثورة فبراير 2011 بسبب خبرتهم في الجهاد الأفغاني[72].

عد الثورة تحولت الجماعة المقاتلة إلى "الحركة الإسلامية للتغيير" وانخرط بعض المنتمين لها في العمل السياسي عبر عدة أحزاب سياسية في الانتخابات التشريعية في يوليو 2012، من أبرزهم: حزب الوطن المعتدل ذي القاعدة الواسعة الذي يرأسه "عبد الحكيم بلحاج" و"حزب الأمة الوسط" الأكثر تشددًا في رؤاه الدينية تحت قيادة "سامي الساعدي" الذي يعد المنظر الرئيسي للجماعة المقاتلة، وانضم أيضًا "عبد الوهاب الغايد"– شقيق الراحل أبو يحي الليبي الذي يعتبر على نطاق واسع الرجل الثاني في تنظيم القاعدة– الذي ترشح ونجح في الانتخابات البرلمانية في مدينة مرزق الجنوبية في انتخابات 2012، ويرجع ضعف الأحزاب المعبرة عن الاتجاه السلفي إلى طبيعة البنية الصوفية السنوسية التي تأسست عليها حركة التدين في ليبيا والتي لا تزال حاضرة بقوة لدى كافة التيارات بما فيها التيار المدني.

– أحزاب إسلامية أخرى تعبر عن امتدادات إقليمية، ومن أبرز نماذجها، التجمع الوطني من أجل الحرية والعدالة والتنمية، وهو حزب سياسي إسلامي أسسه د. "على الصلابي" ويدعو إلى ديمقراطية إسلامية، على غرار النموذج التركي[73].

ثانيا: الأحزاب المدنية في ليبيا:

– تحالف القوى الوطنية، وهو القوة الأهم والأكثر تأثيرا على صعيد الأحزاب في ليبيا، وتأسس في فبراير2012 من مجموعة أحزاب وجمعيات أهلية، وتبنى التحالف أفكارًا ليبرالية تنادي بالمواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان، وفي ذات الوقت قدم رؤية معتدلة للإسلام والدولة المدنية، وأصبح التحالف لاعبًا رئيسيًا في الصراعات الداخلية في ليبيا بعد أن حصد 39 مقعدًا في انتخابات المؤتمر الوطني العام يوليو2012، متقدمًا بذلك على الإسلاميين و50 مقعدًا في انتخابات 2014.

---

(72) الصواني، يوسف محمد جمعة، "ليبيا والثورة.."، **مرجع سابق**، ص 158.

(73) علي، خالد حنفي، "خرائط القوى..."، **مرجع سابق**، ص50.

University of Malaya

أظهر تحالف القوى الوطنية منذ إعلان تأسيسه العديد من المواقف، منها معارضته لأداء المجلس الوطني الانتقالي والحكومة الانتقالية، حيث شن عليهما هجومًا حادًا وأعتبر أن أدائهما لم يتفق مع التوقعات المشروعة لأبناء ليبيا[74].

– كيانات وأحزاب قومية ومناطقية ومستقلون، نظرًا لطبيعة النظام الانتخـابي الذي يحول دون سيطرة حزب تكون له الأغلبية، برزت أحزاب صغيرة ذات بعد قومي ومناطقي، ومنها حزب الجبهة الوطنية للإنقاذ، أكبر التنظيمات السياسية المعارضة للنظام خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، والتيار الوطني الوسطي بقيادة د. "على الترهوني" وزير النفط والمالية في أول حكومة بعد الثورة، وأيضًا الاتحاد من أجل الوطن الذي أسسه د."عبد الرحمن السويحلي".

بالإضافة إلى ذلك هنالك عدة أحزاب صغيرة عادة ما تحصل على معدل مقعد للكل منها، وهي: الحكمة، والرسالة، والوطن، والوطن للتنمية والرفاه، وتيار شباب الوسط، ولبيك وطني، والحزب الوطني الليبي، والركيزة، والوطن والنماء، والتجمع الوطني بوادي الشاطئ، وتحالف وادي الحياة، والقائمة الليبية للحرية والتنمية، وكتلة الأحزاب الوطنية، وتجمع الأمة الوسط، وليبيا الأمل[75].

بشكل عام يمكن القول إن الأحزاب الليبية عموما تعاني الكثير من النواقص والتحديات التي تعكس ضعف الفاعلين الاجتماعيين بشكل عام فهي تعاني ضعفا تنظيميا وربما عجزا ديمقراطيا في إدارتها إلا أن أهم خصائصها هو الافتقار لمشروع سياسي والى قاعدة اجتماعية حقيقية والاعتماد على الشعارات والتحريض والشعبوية العدمية وهو ما يعتبر خاصية تشترك فيها الأحزاب الليبية مع مثيلاتها في دول الانتقال الديمقراطي العربية.

العديد من أحزاب ليبيا الجديدة، وربما باستثناء تحالف القوى الوطنية (الليبرالي) ويضم عددا كبيرا من الأحزاب والتنظيمات، أو حزب الجبهة الوطنية (وريث الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا التي تأسست في الثمانينات لمعارضة القذافي) وحزب العدالة والبناء الخاص بجماعة الإخوان المسلمين، لا تعدو، في الواقع،

---

(74) Politi parties, at: https://chronicle.fanack.com/libya/administration-politics/political-parties/.

(75) خشيم، مصطفى عبد الله أبو القاسم، **الأحزاب السياسية في ليبيا الجديدة بين النظرية والتطبيق، ليبيا المستقبل**، 2012/4/25، على الرابط: http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/21859.

University of Malaya

عن أن تكون تجمّعات لأعداد محدودة من الأفراد الذين يندر أن يتمتع أحدهم بمقوّمات زعامة من أي نوع[76].

بالتالي فالمتتبع للنشاط المتعلق بإعلان تأسيس الأحزاب يمكنه استخلاص الغموض وعدم الوضوح في ما يتعلق بهذه المحاولات، وافتقارها إلى القدرة على إعلان برامج سياسية محددة وتحديد هويتها السياسية وموقفها من القضايا الراهنة.

إن الأحزاب التي نشأت حديثا عكست دينامية تنافسية أثناء الانتخابات أدت إلى تعقيد المشهد، وجعلت الوصول إلى توافقات وتسويات غير ممكن، ذلك أن هذه الأحزاب حرصت على تعظيم مكاسبها، في ظل خوفها من أن تدفعها الأحزاب الأخرى خارج ساحة المنافسة والحكم، ويزيد من خطورة التأثيرات السلبية لواقع الحياة الحزبية الحالية أنها خلقت استقطاب حاد في الرأي العام وبين النخب المختلفة وأدت لجعل التوصل لتوافقات في المرحلة الانتقالية أمرا غاية في الصعوبة، وهو ما أدخل البلاد دوامة الصراع وسط تدهور الوضع الأمني.

على غرار جدل الأحزاب السياسية، فإن قانون الانتخابات في ليبيا تعرض هو الأخر لصراعات عديدة حوله خاصة في ظل المخاوف من تهميش الأحزاب المناطقية وفئات أخرى كالمرأة، وبالتالي كان الهدف من القانون عدم إيجاد قوة مهيمنة على المشهد السياسي، ولذا اقترح القانون نظاما انتخابيًا مركبًا، حيث يشغل 120 من المقاعد الـ 200 في البرلمان عبر النظام الأكثر ومن مرشحين مستقلين، فيما يشغل المقاعد الـ81 المتبقية عن طريق التمثيل النسبي من بين قوائم حزبية متنافسة، كما اشترط في القوائم الحزبية تناوب المرشحين من الذكور والإناث، ورغم أن النظام الانتخابي كرس التعددية السياسية وضمان عدم بروز قوة مركزية سياسية في ليبيا إلا أنه بالمقابل لهيمنة الدور القبلي والعشائري[77].

ثالثا: واقع المجتمع المدني في ليبيا:

شهدت ليبيا بعد الاستقلال إصدار عدد من القوانين التي نظمت العمل الأهلي، وتم إنشاء عدد من الجمعيات المتمثلة في الجمعيات العاملة في مجال رعاية الأسرة وكفالة اليتيم وتعليم المرأة ومحو الأمية، بالإضافة إلى الأندية الرياضية والحركة الكشفية ونقابات العمال وغيرها[78].

---

[76] **المرجع السابق نفسه.**

[77] علي، "خرائط القوى..."، **مرجع سابق**، ص 49.

[78] عميش، إبراهيم فتحي، **التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا**، بنغازي، برنيق للطباعة والترجمة والنشر، 2008م، ص261

University of Malaya

مع بدايات الستينيات ساهم اكتشاف النفط انتشار التعليم وافتتاح الجامعة الليبية والاتساع في عدد الصحف اليومية والأسبوعية ووسائل الإعلام المسموعة، في انتشار ثقافة العمل الأهلي مما ساعد على اتساع رقعة هامش حرية الأنشطة الاجتماعية والتربوية والرياضية والكشفية.

كانت الدولة تقوم بدعم هذه الأنشطة ماديًا وفق لوائح تنظيمية، وكان السباق على أشده بين هذه المؤسسات التي كانت تسعى جاهدة للوصول إلى المراتب الأولى التي تضمن لها المكاسب المعنوية والدعم المالي المضاعف الذي يساعدها على الاستمرار في أداء مهامها[79].

في سنة 1970م صدر القانون رقم "111" بشأن الجمعيات، وتواصل العمل بهذا القانون حتى سنة2001م عندما صدر القانون المعروف برقم "10" بشأن إعادة تنظيم الجمعيات الأهلية، ولكنه كان يضم العديد من المواد التي تضع المزيد من الصعوبات والعراقيل أمام العمل الأهلي، في ظل وضع عدد من الشروط المتعلقة بعدد المؤسسين للجمعية، ومقر الجمعية، ووقف الدعم الحكومي وفتح المجال للاستثمار، وتدخل اللجنة الشعبية العامة (رئاسة مجلس الوزراء)، وضرورة الحصول على الموافقة الأمنية، وغيرها[80]...

بذلك فقد عانت مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا وكل أنماط ومستويات العمل الأهلي من هيمنة الدولة وتسلطها منذ العام 2001 تحديدًا، ولم تحتل هذه المؤسسات أي فضاء مستقل ومنفصل عن الدولة بل إنها اعتبرت جزءًا من آليات النظام السياسي، وعملت المنظمات المدنية على حماية وتلميع النظام السابق، في ظل الرقابة الشديدة والسيطرة الأمنية التي قضت على كل المبادرات أو أية نشاطات أخرى لدرجة انعدام الجرأة والخوف الشديد من ذكر كلمة اجتماع لجمعية أو مبادرة وإنما كان يتم استخدام كلمة لقاء.

لكن بعد نجاح الحراك الثوري في عام 2011، ظهرت عدة محاولات لتأسيس قانون جديد للمنظمات يؤكد على استقلالية المجتمع المدني وحياديته وعدم احتواء السلطات التنفيذية له، ويمنح المنظمات حق التقاضي والطعن في القوانين والقرارات والترشيحات من حيث دستوريتها أو توافقها مع

---

[79] المسماري، إدريس، رضا بن موسى، مؤسسات المجتمع المدني والثقافة في ليبيا، **مجلة عراجين**، القاهرة: مصر، العدد 8، نوفمبر 2010م.

[80] محمد، مصباح العلام، دور مؤسسات المجتمع المدني في تحريك عملية الإصلاح السياسي، **رسالة ماجستير**، معهد البحوث والدراسات العربية، 2012، ص 50.

University of Malaya

الأهداف التي أنشئت من أجلها تلك المنظمات، كما يمنح للمنظمات المعنية بالشفافية حق التفتيش والاطلاع على سجلات وتقارير الشركات والمصالح الحكومية[81].

على هذا تمكن عدد كبير من الجمعيات الأهلية، من تنظيم مبادرات إغاثية خيرية وتقديم الدعم الطارئ من المساعدات الطبية والمواد الغذائية والطرود التموينية، ونشطت الجمعيات الخيرية والإنسانية وجمعيات الدعم النفسي والاجتماعي والتأهيلي بسبب كثرة عدد الجرحى والشهداء.

تتنامى يوميًا تقريبًا عملية ولادة منظمات المجتمع المدني في كل المدن الرئيسية في ليبيا، تتمحور هذه التنظيمات على قضايا وانشغالات أغلبها حقوقي أو نسائي أو إنساني الطابع، وبينما يبدو واضحًا التواجد النشط للتيارات الإسلامية في عدد كبير منها، فإن التيارات الأخرى تجد تمثيلاً مناسبًا أيضًا، وبينما تحفل شبكات التواصل الاجتماعي المعروفة بأعداد متنامية من المجموعات والشبكات، فإن حقيقة كون غياب التنظيم وغياب السلطة الفاعلة في البلد يجعل من هذه الظاهرة أمرًا مرتبطًا بما يجري أكثر من كونها تعبيرًا عن ظاهرة متأصلة في الثقافة الداعمة للمجتمع المدني.

عقب إعلان التحرير في 23 أكتوبر 2011 تحولت اهتمامات المنظمات والجمعيات واضعة نصب عينيها طبيعة المرحلة المتسارعة في التغير نحو خارطة الطريق وقضايا التوعية بموضوعات المصالحة الوطنية والسلم الأهلي والحوار والمواطنة والديمقراطية والعدالة الانتقالية وحقوق الإنسان والشفافية وقضايا المركزية واللامركزية والفيدرالية.

بالإضافة إلى دعم وتقوية مشاركة المرأة والشباب في الحراك السياسي والاهتمام بموضوع انتخابات المؤتمر الوطني العام وصياغة الدستور وغيرها من الشؤون المتعلقة ببرامج المعاقين وكذلك شؤون اللاجئين النازحين والمهجرين والمفقودين[82].

اختلفت قوة منظمات المجتمع المدني والجمعيات باختلاف المواقع الجغرافية وبحسب تواريخ سقوط قوات النظام السابق في هذه المناطق، بالإضافة إلى نسبة الولاء لهذا النظام في هذه المناطق، مثلا برهنت هذه الجمعيات والمنظمات عن قوتها وفاعليتها في مدن بنغازي ومصراته والزاوية كونها رموز الثورة والمقاومة

---

[81] جدل حول مسودة قانون منظمات المجتمع المدني في ليبيا، **ليبيا المستقبل**، 2013/10/9، متاح على:

. http://libya-al-mostakbal.org/news/clicked/39841

[82] الكوت، البشير، دور المجتمع المدني في بناء ليبيا الجديدة، **ليبيا المستقبل**، 2011/12/22، على الرابط:

. http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/16631

University of Malaya

بالإضافة لكونها تجمعات سكانية كبيرة وفيها الثقل السياسي والاقتصادي، ومن ثم لحقت بها مدينة طرابلس ذات الكثافة السكانية الأكبر عددًا كونها العاصمة على اختلاف مكوناتها القبلية والأثنية وتواجد القرار السياسي والتشريعي فيها.

أما مناطق الجنوب والوسط تفاوتت فيها قوة منظمات المجتمع المدني والجمعيات مثل سبها والكفرة، بينما ظهرت ضعيفة أحيانا في بعض المناطق مثل ترهونة وسرت وبني وليد، في حين بدت هذه المنظمات والجمعيات نشيطة وقوية في جبل نفوسة الذي يقطنه غالبية الأمازيغ الليبيين[83].

ظهر الخلط بين مفاهيم منظمات المجتمع المدني وتداخلها بالكيانات السياسية والأحزاب السياسية والتحالفات السياسية من خلال رغبة العديد من مؤسسي هذه الجمعيات والمنظمات بالانتماء إلى كيان أو حزب سياسي وبنفس الوقت المشاركة في الرقابة على الانتخابات، وهذا الخليط المعقد ناتج عن عدم الخبرة والمهنية بسب العقود الأربعة الماضية وحداثة التجربة في المشاركة السياسية والمدنية[84].

من ثم يمكن لذلك فأن غياب هذا المكون في ليبيا يجعل عملية الانتقال الديمقراطي أكثر عرضه للفشل في تحقيق أي مستوى مطلوب، وخاصة في ظل التحديات والعوائق التي تواجه المجتمع المدني في ليبيا، وعلى رأسها ضعف القدرات المالية والتنظيمية وغلبة الطابع الجهوي أو المحلي والتنوع والتناقض في وجهات النظر التي تتبناها تنظيماته المختلفة إضافة إلى أن كثير من التنظيمات التي نشأت تعرضت للتشرذم والانقسامات والانشقاقات بما يعكس عدم القدرة على تبني واستيعاب الرؤى المختلفة بل أن كثيرا من المنظمات ظهرت كفقاعات سرعان ما اختفت سريعا.

خاصة أنه ليس هناك اتفاق على تحديد دور وطريقة مشاركة المجتمع المدني في تقرير حاضر ومستقبل ليبيا، وتظل الجمعيات الأهلية [85]في كثير من الحالات معتمدة على الإدعاء بشرعية اكتسبتها أثناء الثورة

---

(83) الصالحي، الوليد، خليل جبارة، **دراسة ميدانية لأوضاع واحتياجات منظمات المجتمع المدني في ليبيا"**، عمان: الأردن، مؤسسة المستقبل، 15 يوليو 2012م، ص 18.

(84) **المرجع السابق نفسه**، ص 18.

(85) مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني، **جمعية الفتح للدراسات الإباضية**، التي تقوم بدور فعال في الجانب الدعوي والتنموي وتأثيرها في رسم ملامح دستور دائم يضم كافة المكونات الاجتماعية والدينية بليبيا، للمزيد أنظر للرابط التالي:

https://www.facebook.com/elyas.albarouni.1

University of Malaya

في نظر السكان، فالجمعيات التي نشأت أيام الصراع تحرص على استثمار هذه الشرعية وهو ما خلق دينامية صراعية في علاقات الجمعيات بعضها البعض.

مع أنه تم الإعلان عن تشكيل اتحاد لمنظمات المجتمع المدني فإن الواقع يبين أنه لا يعبر عن اسمه تماما، خاصة وأن عدد الجمعيات التي كونته ليس كبيرًا، ولا تواجد له في كل مناطق ليبيا، وهو ما يعكس أسلوب المبادرة والسعي إلى السيطرة بتكوين تجمعات واتحادات بدون أن يكون لها ترجمة عملية على المستوى الشعبي في كل أرجاء البلاد.

إن هذا يصدق أيضًا على تجمعات نقابية أو دينية كرابطة أو اتحاد علماء ليبيا واتحاد الطلبة وغيرهما، هناك شعور بمبادرة قوى إسلامية أساسًا بتكوين هذه التنظيمات وإحكام السيطرة عليها، يبرز هذا أيضًا من خلال قيام التيار الإسلامي بتأسيس جمعيات خيرية أو إنسانية بذات الأسلوب المُسيس.

حيث تقوم الجمعيات المرتبطة بالأحزاب بشكل خاص باستخدام هذه الأداة وهو ما يتسبب في تسييس المجتمع المدني وجعله يدخل دائرة الصراع الحزبي، وهو ما يحول دون نشوء أي كتلة مؤثرة في قرار السياسي ولا يجعل المجتمع المدني المستقل قادر على منافسة المنظمات التي لديها موارد مادية وشرعية ثورية أيضا[86].

في الوقت الذي أقتصر فيه دور مفوضية المجتمع المدني بالمجلس الوطني الانتقالي على إنشاء صندوق لدعم المجتمع المدني يتبع ما يعرف بالآلية المالية المؤقتة، تبرز خطورة أية محاولات تقوم بها تيارات سياسية وحزبية في استخدام مؤسسات المجتمع المدني واستغلالها لأغراضها.

إن من شأن ذلك أن يلقى بهذه المؤسسات الوليدة والحديثة إلى المجهول، ويجعل القبلية تستحوذ على الاهتمام وتصبح محورًا للعمل السياسي بما له صلة بالجهوية وخطر ذلك على الهوية والاندماج والوحدة الوطنية والعملية الديمقراطية، لذا سيكون هناك تحدٍّ أمام التيارات الإسلامية وهو مدى قدراتها على تسهيل عملية الانتقال الديمقراطي من خلال عملها على تحرير مشاعر واتجاهات الأفراد من هيمنة الدولة، وأن يؤدي ذلك على خلق مجال واسع للديمقراطية بدون أن يمنع تحقيق الديمقراطية ذاتها.

---

[86] صلاح، أحمد، **آفاق المجتمع المدني في ليبيا ومرحلة التحول الديمقراطي "ليبيا والصراعات المناطقية ما بعد القبلية"**، في المؤتمر السنوي الثالث للعطاء الاجتماعي والمشاركة المدنية، تونس، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 4-6 يونيو 2013.

University of Malaya

الفصل السادس: المحددات الخارجية المؤثرة على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا

تتسم عملية الانتقال إلى الديمقراطية في كافة بلدان العالم بدرجة كبيرة من التعقيد وتعددت مساراتها، ويعتمد ذلك إلى حد كبير على مستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي في البلد المعنيّ، وعلى الظروف الإقليمية والعالمية السائدة في اللحظة التاريخية التي يحدث فيها التحول الديمقراطي.

ارتبطت نتائج الثورة الليبية في بداياتها بعوامل داخلية بحتة، فلقد دفعت التحركات الشعبية إلى حدوث فراغ سياسي وانكشاف الساحات المحلية أمام كتلتين أساسيتين: القوى الشبابية والمجتمعية الصاعدة من جهة والمؤسسة العسكرية من جهة ثانية؛ ونتيجة لحدوث اختلال وعدم توازن بينهما استوجب الأمر تدخلاً إقليميًا ودوليًا لدواعٍ إنسانية تتعلق بواجبات المجتمع الدولي في الحفاظ على السلم وحماية المدنيين.

نجد أن سلوك وتفاعل القوى الإقليمية والدولية تجاه الثورة الليبية، أظهر في البداية حياد مع مراقبة ما يحدث حتى الوصول إلى نقطة معينة في تغيير ميزان القوى على الأرض، حينها تغير هذا السلوك بالكامل، وذلك وفقًا لعدة اعتبارات منها الأهمية الجيوبوليتيكية، ومدى أهمية ليبيا للاستقرار الإقليمي، وأخيرًا قوة النظام واحتمالات مقاومته للثورة وبقائه، إلا أن التداخل الذي شهدته الأحداث في ليبيا، نقل الأحداث إلى مدار المؤثرات الخارجية التي باتت تشكّل العامل الأقوى في الثورة وتؤثر على نتائجها، وذلك في ظل السياق الدولي العام الذي يحمل في طياته خفايا إستراتيجية تحكم حركة القوى الدولية الرئيسية التي رسمت أهدافها لتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب والمصالح.

من ثم فإن العوامل الإقليمية والدولية تقوم بدور مهم في تسهيل أو منع التحول الديمقراطي؛ وذلك لوفقًا للإدراك لمسائل التغيير الإستراتيجي الذي سيحدث في المنطقة وأثر ذلك على الصراع الإقليمي-الإقليمي وتغير موازين القوة، فعلى سبيل المثال كان للناتو دور حاسم في الضغط على الأحداث في ليبيا لإحداث تحول جذري، بل أنه لو لم يحصل تدخل خارجي لما نجحت الثورة في إزالة النظام، وهو على عكس النجاحات التي حققتها التحولات الديمقراطية السلمية في تونس ومصر.

University of Malaya

ترتيبا على ما سبق يمكن تقسيم الفصل الخامس كما يلي:

المبحث الأول: تأثير الأيديولوجيات الفكرية على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا.

المبحث الثاني: تأثير دول الجوار على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا.

المبحث الثالث: تأثير الكيانات الإقليمية علي عملية التحول الديمقراطي في ليبيا.

المبحث الرابع: تأثير الكيانات الدولية على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا.

University of Malaya

المبحث الأول: تأثير الأيديولوجيات الفكرية على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا

لا شك أن تحول الثورة الليبية من النمط السلمي إلي المسلح، ساهم في تطويل أمد الثورة منذ اندلاعها في السابع عشر من فبراير 2011 وحتى مقتل "القذافي"، كما كان لهذا الأمر أثره في عملية بناء ليبيا ما بعد الثورة، من حيث انتشار السلاح، بشكل كثيف، في أيدي أبناء القبائل جميعًا، وهو أمر يهدد كيان أي دولة.

بعد سقوط نظام "القذافي" ظهرت جماعات مسلحة تحمل فكرًا "جهاديًا" ينطلق من خلفيات أيديولوجية متنوعة، وقد شاركت غالبية هذه الجماعات في الثورة، كأفراد أو تنظيمات، ولكن بعد الثورة اتخذت مسارات مختلفة، والتشكيلات المسلحة في ليبيا، بشكل عام، تربطها ارتباطات وثيقة بعدد من الأطراف الإقليمية، ويوجد هناك أربعة أنواع من هذه التشكيلات، وهي: اللواءات الثورية، واللواءات غير المنظمة، واللواءات ما بعد الثورة، والمليشيات المسلحة[1].

أولا: نظرة الشريعة للعلاقات الدولية في المجتمع الإسلامي:

إن إسهامات الدراسات والعلوم الإسلامية في مجال العلاقات الدولية في الإسلام إسهامات زاخرة ووافرة وتعود إلى ما قبل تأسيس علم العلاقات الدولية (وهي الدراسات التي انبنى على جزء كبير منها

مخرجات مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، ولكن الإشكالية المثارة هنا حول "منظورات حضارية مقارنة"، إن ما تتصل بمجال علم العلاقات الدولية الحديث الذي أسسته منظورات غربية، وهو العلم الذي يمر بأزمة مراجعة استدعت التساؤل حول آفاق منظورات حضارية مقارنة.

إذن إذا كانت هذه هي الغاية والهدف؛ فمن ثمل ابد وأن تنطلق الدوافع والمبررات – في جزء ركين منها– من حالة هذا العلم لبناء منظور حضاري، وكذلك كان لابد وأن تجد المبررات منطقها، في جانب كبير منها، من أدلة وحجج أكاديمية من داخل العلم والتخصص، وذلك في مواجهة الانتقادات المختلفة

---

[1] حمدي، عمار، ورقة بعنوان "**التشكيلات المسلحة في ليبيا**"، **في ندوة حول عودة الدولة الليبية وخريطة المليشيات المسلحة في ليبيا**، القاهرة: مصر، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، 14 يناير 2015.

University of Malaya

التي تراكمت منذ إعداد مشروع العلاقات الدولية في الإسلام وخلال تنفيذه وخلال مناقشة مخرجاته من ناحية، والتي تراكمت أيضًا من ناحية أخرى خلال تدريس هو خلال تفعيله في تطبيقات بحثية متعددة (كما سنرى لاحقًا)؛ ذلك لأن مشروع العلاقات الدولية في الإسلام لم يكن إلا بمثابة البنية التحتية لبناء منظور حضاري مقارن لدراسة العلاقات الدولية.

ومن جوانب أهمية هذا الموضوع: العلاقة بين: طبيعة النسق المعرفي، والمنظورات المنبثقة عنه أو منه، والأطر النظرية والمفاهيمية، وقدرت أثرها بالمنظورات؛ ومن ثم ضرورة تحديد الاختلافات بين النسق المعرفي الإسلامي والنسق المعرفي الغربي ودلالة هذه الاختلافات بالنسبة للأبعاد المقارنة بين "منظور غربي" لدراسة العلاقات الدولية و"منظور إسلامي" لهذا المجال... تأسيسًا على تحليل المصطلح.

ولا يقتصر الأمر على العلاقات الدولية بل نجد هذا التوجه بارزًا في كافة فروع العلوم الإنسانية التي عالجت بوضوح الإشكاليات العامة المنهاجية وأثر اختلاف الأنساق المعرفية على المنظورات المقارنة الغربية والإسلامية، كما تتضمن هذه المصادر تعريفًا ببعض الأبعاد النظرية المتصلة بدراسة هذه الاختلافات في كافة فروع العلم.

إن الحديث عن "الدوافع" هو حديث عنهم ومالقائمين على عملية البناء والمهتمين به أي هو حديث من المفترض أن يكون ذاتيًا ومن الداخل نحو الخارج والداخل أيضًا، أما الحديث عن المبررات فهو حديث من الداخل أحيانًا ومن الخارج في أحيان أخرى، وهو يتجهل لخارج بالأساس.

ويمكن تقسيم الدوافع والمبررات إلى أربع مجموعات كبرى تتصل بالمجالات التالية:

1-طبيعة النسق المعرفي الإسلامي، ومن ثم طبيعة الإطار المرجعي الإسلامي الذي يشكل المنظور والتنظير، بل ويفرض ضرورة تطوير منظور إسلامي.

2-وضع الخبرة الإسلامية في علم العلاقات الدولية الحديث، طبيعةإسهام العلوم الإسلامية في الموضوع بالمقارنة بطبيعة إسهام العلوم السياسية.

3-واقع الأمة الإسلامية ووضعها في النظم الدولية.

4-مراجعة حالة العلم انطلاقًا من مدخل المنظورات والجدال بينها.

وإذا كانت المجموعات الثلاثة الأولى تقع في دائرة الدوافع التي تراكمت منذ بداية مشروع العلاقات الدوليةفى الإسلام؛ فإن المجموعة الرابعة تقع بالأساس في نطاق المبررات، ولقد تعمقت وتبلورت بدرجة

University of Malaya

واضحة خلال عملية بناء المنظور بعد انتهاء أعمال مشروع العلاقات الدولية، وجميع هذه الدوافع والمبررات ذات طبيعة معرفية أو نظرية أو عملية[2].

ثانيا: خريطة الجماعات الإسلامية المسلحة والمتشددة في ليبيا:

هي نتاج الجماعة الليبية المقاتلة التي أنشئت من خلال حركة جهادية سرية كونها "عوض الزواوي" في عام 1982، وقد تمكنت الجماعة دون أن تعلن عن اسمها الرسمي ومن خلال عملها في سرية تامة، من التوسع وكسب الكثير من المؤيدين في جميع أنحاء ليبيا على مدى أكثر من عقد من الزمان.

أيدت الجماعة شن عمليات عسكرية ضد نظام القذافي بهدف إسقاطه، كما خططت أيضًا للقيام بهجمات ضد شخصيات بارزة في حكومته، وبحلول عام 1989 اكتشفت السلطات هذا التمرد واعتقلت الكثير من المتمردين، بمن فيهم الزواوي نفسه، وقد أضطر أولئك الذين لم يتم القبض عليهم إلى الفرار إلى أفغانستان[3].

اعتمدت الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة خطة طويلة المدى للإعداد لحملتها العسكرية، كما أقتنص الكثير من أعضائها فرصة الحرب ضد السوفييت في أفغانستان في الثمانينيات بهدف تعزيز مهاراتهم القتالية بتوجيهات من أعضاء تنظيم القاعدة من حين لآخر.

كان أعضاء الجماعة المقاتلة الأكثر أهمية لـ تنظيم «القاعدة» من بين جميع "الأفغان العرب"، وخاصة أن الحركة بدأت تأخذ شكل جماعة محددة المعالم في أفغانستان وباكستان، فإلى جانب التدريب العسكري، تم أيضًا تلقين المتطوعين الليبيين في أفغانستان على أيدي رجال الدين الجهاديين ذوي التأثير.

بعد انتهاء الحرب الجهادية الأفغانية ضد السوفييت، عاد الليبيون إلى وطنهم لتكوين خلايا، أو انتقلوا إلى السودان لإنشاء قاعدة للعمليات من أجل وضع خطط الإطاحة بنظام القذافي، أو اتخذوا من لندن كمنفى لتقديم دعم لوجستي ومالي[4].

في ليبيا كانت الجماعة المقاتلة تؤسس هيكلها التنظيمي تحت قيادة " عبد الحكيم بلحاج" وتقوم بتطوير المهارات القيادية للمسؤولين عن الخلايا والوحدات في جميع أنحاء البلاد، غير أن قوات الأمن الليبية

---

[2] مصطفى، نادية محمود،العلاقات الدولية في الإسلام، نحو تأصيل من منظور الفقه الحضاري، **مجلة المسلم المعاصر**، 133 / 134.

[3] شعيب، مختار، **البحث عن الدولة: تنظيمات القاعدة تحكم ليبيا**، القاهرة: مصر، المركز العربي للبحوث والدراسات، 31 أغسطس 2014م.

[4] علي، خالد حنفي، "جماعات العنف الليبية والترانزيت الجهادي"، **مجلة السياسية الدولية**، العدد 198، أكتوبر 2014، ص 102.

University of Malaya

أصبحت على بينة من خطتهم وتحركت بسرعة لقمع الحركة، ونتيجةً لذلك، اضطرت الجماعة إلى الإعلان عن نفسها بشكل رسمي لأول مرة في أكتوبر 1995.

دخل النظام الليبي في حرب مع الجماعة المقاتلة، تكبدت فيها الحركة العديد من الخسائر، مما دفع الجماعة إلى توقف تمردها وحملتها داخل ليبيا بحلول عام 1998، وعودة بعض الهاربين من السجون إلى أفغانستان وباكستان والانضمام إلى تنظيم القاعدة، وبقاء الآخر في المنفى في لندن.

في العام 2005 بدأ النظام الليبي عملية المصالحة بمبادرة من سيف الإسلام القذافي، واستغرقت المفاوضات بضع سنوات، لكن في سبتمبر 2009، أصدر قادة الجماعة المقاتلة في ليبيا "مراجعات" جديدة للجهاد في شكل وثيقة دينية بعنوان "الدراسات التصحيحية"، وأوضحت أن الكفاح المسلح ضد نظام القذافي غير شرعي من منظور الشريعة الإسلامية وأعدت إرشادات جديدة تبين متى وكيف يصح الجهاد[5].

قد أدى ذلك في النهاية إلى إطلاق سراح الكثير من قادة الجماعة المقاتلة وأعضائها من السجون في مارس 2010، غير أنه تم حلها بشكل فعال عندما تم الانتهاء من المراجعات، وفي أعقاب ثورة فبراير 2011، قرر العديد من القادة وأعضاء الجماعة إنشاء أحزاب سياسية والمشاركة في العمليات السياسية للنظام الليبي الجديد[6]، ويمكن تصنيف خارطة الجماعات الجهادية بعد الثورة إلى ما يلي:

1– جماعات جهادية ذات صبغة إقليمية، وهي تضم:

– كتيبة أنصار الشريعة: أشرف على تأسيسها شباب عاد بعضهم من أفغانستان والعراق، وبعضهم خرج من سجون النظام بعد أن قضوا ما يزيد عن عشرة أعوام ، وتعتبر الجماعة المسلحة الأشهر على الإطلاق في ليبيا، وتقدر أعداد المنتمين إليها بالخمسمائة عضو ،كان معظمهم سجناء في "أبو سليم" في عهد "القذافي"، خرجوا من السجون عقب اندلا ع الثورة والانفلات الأمني الذي صاحبها، وينتمي أفراد هذه الكتيبة المسلحة إلى فكر السلفية الجهادية ، ومع اندلا ع الثورة خرجوا إلى الشوارع كأفراد، ثم انتظموا في إطار تنظيمي واحد، وحصدوا الكثير من أسلحة وسيارات وممتلكات كتائب القذافي بعد القضاء عليها، وتتخذ هذه الكتيبة موقفًا معارضًا من العملية الديمقراطية في البلاد، فهي ترفض جميع أشكال الانتخابات

---

[5] عماد، عبد الغني، **الإسلاميون بين الثورة والدولة إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب**، بيروت: لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية،2013م.

[6] عودة، جهاد، **الميلشيات والحركات المسلحة في ليبيا**، القاهرة،: مصر، المكتب العربي للمعارف، نوفمبر 2014م.

University of Malaya

أو سير العملية الديمقراطية، لأنها تدعو إلى تحويل ليبيا إلي دولة للخلافة الإسلامية، وهذه الجماعة لا تلقى تأييدًا واسعًا من شرائح المجتمع الليبي وتتعرض لانتقادات واسعة[7].

– **كتائب شهداء أبو سليم:** عددها لا يتجاوز المائتي عضو وتنتشر في مدينة درنة التي لا يتجاوز عدد سكانها 200 ألف نسمة، وقد شاركت في الثورة بقوة، نظرًا لتاريخ أفرادها الذين قضوا فترات كبيرة من أعمارهم في سجون القذافي، وخاصة سجن أبو سليم، ويتهمها الأهالي بالتورط في عمليات تصفية واغتيال لمن عُرف عنهم الولاء لنظام القذافي أو كانوا ضمن جهازه الأمني، وتتخذ هذه الكتيبة موقفًا معارضًا من العملية الديمقراطية في ليبيا وترفضها تمامًا، كما أنها لا تحظى بقبول شعبي في ليبيا.

– **الحركة الإسلامية الليبية من أجل التغيير:** هي امتداد أصيل للجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا، أسسها نشطاء التيار الإسلامي في ليبيا، للمشاركة في المظاهرات لإسقاط النظام وخلع القذافي من خلال النضال السياسي بعيدًا عن العمل المسلح.

الحركة تدخل في مرحلة نضالية جديدة لا تتبنى فيها مشروعًا مسلحًا، بل إيمانًا بقدرة الشعب الليبي على إحداث التغيير عن طريق الاحتجاج السلمي وإطلاق شرارة الثورة السلمية لإنهاء حياة الاستبداد، والوصول إلى الحرية والكرامة الإنسانية والحياة الكريمة والحق في إبداء الرأي في سياسة النظام وطريقة إدارة البلاد عن طريق حرية حقيقية، وليس سلطة شعبية مزعومة لا تمثل سوى غطاء للديكتاتورية والقمع وحكم الفرد الواحد والحزب الواحد والنظرة الواحدة[8].

2– مجموعات إسلامية صغيرة تتراوح أنشطتها بين المحلي والإقليمي:

– **جماعة التوحيد والجهاد:** وهي اسم ليس معروفًا، رغم تداوله بين الناس، وبحسب تقرير أعدته إدارة المعلومات بجهاز مكافحة الزندقة قبل ثورة 17 فبراير، فإن الجماعة تأسست في مطلع الألفية، وأغلب عناصرها من صغار السن وتتركز في مدن الشرق وتحديدًا في "درنة" وما حولها، وكانت لهم اتصالات ببعض الجماعات المتشددة في خارج البلاد، منها الجماعة السلفية للدعوة والقتال بالجزائر.

---

[7] Zelin., Aaron Y., New Evidence on Ansar al-Sharia in Libya Training Camps, 8 August 2014, at: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/new-evidence-on-ansar-al-sharia-in-libya-training-camps .

[8] **المرجع السابق.**

University of Malaya

– **ألوية الشيخ السجين عمر عبد الرحمن:** نسبت لها هجمات على المصالح الغربية في مايو ويونيو 2012، وخاصة الهجوم على اللجنة الدولية للصليب الأحمر[9].

– **اللواء البتار:** في مدينة درنة شرقي ليبيا، وهو يشكل امتدادًا لكتيبة تحمل الاسم نفسه في منطقة الرقة شمال شرق سوريا.

– **تنظيم النصرة الإسلامي:** والذي برز في أعقاب تهديده باستهداف الأمريكيين في ليبيا بعد اختطاف واعتقال "أحمد أبو ختالة" التي أتهمته واشنطن بالتخطيط للهجوم على القنصلية الأمريكية.

– **كتيبة أبي محجن الطائفي:** التي أعلنت مبايعتها للخلافة الإسلامية وأبي بكر البغدادي في العراق.

3– جماعات إسلامية مسلحة تميل إلى الطابع المحلي، وهي تضم:

– **كتيبة شهداء 17 فبراير:** تعتبر أكبر وأفضل المجموعات في شرق ليبيا تسليحًا، وتحصل على الدعم المادي من وزارة الدفاع، وتضم المجموعة اثني عشر فصيلاً وتمتلك مجموعة كبيرة من الأسلحة الخفيفة والثقيلة ، وتقوم بتدريبات عملية لأعضائها (تتراوح أعدادهم بين ألف و500 إلى ثلاثة آلاف و500 عضو)، تحمل هذه المجموعة على عاتقها تطبيق الأمن وفرض النظام في شرق ليبيا ومنطقة الكُفرة في الجنوب، وبعض أعضائها يشاركون في القتال ضد نظام الرئيس السوري بشار الأسد[10].

أنشأ "فوزي أبو كتف" هذه المجموعة، وقاد عملية توحيد المجموعات المسلحة شرق ليبيا، وأعضاء هذه الكتيبة أقرب لفكر الإخوان المسلمين كتنظيم سياسي يستند إلى خلفية دينية، وشاركت هذه الكتيبة في صد كتائب القذافي عند محاولتها اقتحام بنغازى في 19 مارس 2011، إلا أن مواقفها من الحكومة الجديدة والعملية الديمقراطية كانت في مجملها مؤيدة وداعمة، ومن ذلك على سبيل المثال مشاركتهم في تأمين انتخابات المجلس المحلي، وهذه الجماعة لديها قبول وتأييد شعبي واسع في ليبيا[11].

---

(9) علي، خالد حنفي، "خصوصية التيار الإسلامي في ليبيا"، **مجلة الديمقراطية**، العدد 55، أبريل 2014، ص 85.

(10) المنشاوي، إبراهيم، **مستقبل غامض: الدولة في ليبيا في ظل تنامي خريطة الجماعات المسلحة**، القاهرة: مصر، المركز العربي للبحوث والدراسات، 16 يوليو 2014م.

(11) المنشاوي، إبراهيم، **الصراع يحتد" مأزق الجماعات المسلحة في ليبيا**، القاهرة: مصر، المركز العربي للبحوث والدراسات، 8 يناير 2014م.

University of Malaya

– **كتائب شهداء راف الله السحاتي:** وأطلقت على نفسها هذا الاسم بعد سقوط أوائل القتلى في اجتياح قوات القذافي لبنغازي في مارس2011[12]، وبدأت العمل كجزء من كتائب شهداء 17 فبراير قبل أن تتوسع وتستقل بنفسها، ويقترب عدد أعضائها من الألف ويتواجدون في شرقي ليبيا في الكُفرة جنوبًا كقوة عازلة بين القبائل المتحاربة، ولا تهتم هذه الكتائب بالأنشطة الاجتماعية، ويبدو أن لها قاعدة أمنية كبيرة، حيث كان لها دور في تأمين الانتخابات الليبية وبعض الأنشطة الأخرى لوزارة الدفاع في شرقي البلاد، كما أنها نددت بقتل السفير الأمريكي.

تتبنى هذه المجموعة الفكر الإسلامي الوسطي المعتدل، ولا توجد إشارات لتبنيها الفكر الجهادي، ويتباين التقييم الشعبي لهذه الكتيبة بين مؤيد ومعارض، إلا أنها تحظى بقبول عام في الشارع الليبي.

– **الجماعات السلفية:** تقدر هذه الجماعات بالآلاف، وهي مجموعات متناثرة لا تنضوي في إطار تنظيمي واحد، وتنتشر في المنطقة الغربية من خلال السيطرة على المساجد لنشر أفكارهم، حتى إنهم منعوا وزارة الأوقاف من السيطرة على العديد من المساجد بهذه المدن.

تحمل فكر السلفية المدخلية، نسبة إلى السعودي ربيع المدخلي، ويعنى بالاهتمام بالمظاهر الإسلامية زيًا وسلوكًا، وطاعة ولي الأمر وتحريم الخروج عليه حتى ولو كان ظالما، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ورفض عمل المرأة، ومحاربة ما يصفونه بـ "البدع والشركيات" مثل زيارة القبور والأضرحة، وقد انخرطت هذه الجماعات في العملية السياسية بتكوين حزب الأصالة والتجديد وشاركت في الانتخابات البرلمانية، وقبولها الشعبي ضعيف، لعدم مشاركتها في الثورة ولإصدار فتاوى لعدم الخروج علي القذافي كولي أمر وعرفت محليا باسم جماعة الزم بيتك، وكذلك يحملها البعض مسئولية تفجير عدد من الأضرحة في مدن ليبية مختلفة بعد الثورة[13].

---

[12] **المرجع السابق نفسه.**

[13] عبد الفتاح، نبيل، **جذور ووجوه العنف السلفي الجهادي**، القاهرة: مصر، المركز العربي للبحوث والدراسات، 18 سبتمبر 2014م.

University of Malaya

ثالثا: دور الجماعات الإسلامية المتشددة في عملية التحول الديمقراطي:

ساهمت الظروف الأمنية المتردية بشكل كبير في مرحلة ما بعد سقوط نظام "القذافي" في ظهور جماعات العنف المسلحة[14]، وإن كانت تلك المرحلة قد وفّرت محفزات عدة لهذه الجماعات، وتنامي دورها في المشهد السياسي والأمني الليبي، سوى أنه يمكن القول إن السياسات الأمنية التي لجأ إليها نظام القذافي طوال ٤٢ عامًا، لمواجهة التيار الإسلامي، أدّت دورًا كبيرًا في تحوله إلى العنف، وإضعاف جاذبية الإسلاميين كبديل سياسي، خاصة في ظل البنية القبلية للدولة الليبية، وطبيعة اقتصادها الريعي النفطي[15].

تتوزع القوى المتنافسة في ليبيا بين تنظيمات سياسية ومجموعات مسلحة عديدة تتفاوت في توجهاتها الأيديولوجية، ومواقفها الفكرية، وقدراتها العسكرية، وتعد الكتائب والميليشيات المسلحة هي التي تملك القوة العسكرية والسياسية في البلاد، وتضم العديد من التنظيمات أهمها الجماعات الجهادية المسلحة التي ترفض المنظور الوطني للدولة الليبية، وترفع شعارات تطبيق الشريعة، ورغم أن الجماعات الجهادية أدّت دورًا ملموسًا في القتال ضد نظام القذافي، فإنها مثلّت في مرحلة ما بعد سقوطه عائقًا أمام عملية بناء الدولة[16].

ذلك من خلال رفضها للانخراط في العمل السياسي برغم أنها شاركت في القتال ضد قوات القذافي، وهي جماعات ترفض المنظور الوطني للدولة الليبية، وتكفِّر المجتمع، وتسعى إلى تطبيق الشريعة بقوة السلاح، ناهيك بضعف الدولة الليبية وعدم قدرتها على نزع أسلحة الميليشيات، بسبب التأخر في بناء المؤسستين الأمنية والعسكرية، ورفض بعض الثوار المسلحين الانضمام إليها خوفًا من تهميشهم في معادلة الثورة والسلطة المتنازع عليها.

---

(14) الباروني، إلياس أبوبكر، مقترح لوضع برنامج للثواربعد تحرير سرت من إرهاب تنظيم الدولة علي الصعيد السياسي والأمني والعسكري، عبر برنامج حوار المساء، **قناة التناصح الفضائية**، من طرابلس: ليبيا، وذلك بتاريخ 25-9-2016، تابع ذلك على الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=LZTPziByNDQ

(15) الشيخ، محمد عبد الحفيظ، "ليبيا بين جماعات..."، **مرجع سابق**، ص 127.

(16) أحميدة، على عبد اللطيف، غياب الحوار الوطني في ليبيا: تحديات وعوائق، **ليبيا المستقبل**، 2014/3/12، على الرابط: .http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/46395

University of Malaya

من ثم يمكن القول إن نجاح المسار الديمقراطي في ليبيا يتوقف على نبذ الجماعات المتشددة للعنف والإرهاب وإلقاء السلاح، والانخراط في العمل السياسي والإسهام في الحفاظ على أمن المدن من منطلق أنهم ليبيون يمكن أن تتحول طاقاتهم إلى عمل نافع يسهم في تعزيز أمن البلاد وتطورها.

University of Malaya

المبحث الثاني: تأثير دول الجوار على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا

إن ليبيا التي شكلت استثناء في علاقاتها الإقليمية "المتقلبة" مع دول الجوار، إبان عهد "القذافي"، دخلت في استثناء من نوع آخر في مرحلة ما بعد الثورات، بفعل معطيات وضعها الداخلي المضطرب الذي يتراوح ما بين انتشار للأسلحة، واشتباكات ذات طابع قبلي، وجماعات ثورية ترفض الانضواء تحت سلطة الدولة التي تعاني هشاشة سياسية وأمنية، دفعت "برقة" إلى إعلان نفسها إقليميا فيدراليا، علاوة علي كل ذلك، ضعف المجلس الوطني الانتقالي في تقديم نموذج نظام سياسي مستقر، يجمع تحت مظلته الأطياف السياسية التي شاركت في إسقاط "القذافي"[17].

لقد باتت تلك المعطيات الداخلية تشكل مصدرا للقلق والتهديد لدى دول الجوار العربي والأفريقي، لاسيما أن مشكلات الداخل الليبي بدأت في الانعكاس إقليميا تارة في عودة مقاتلي "التوارق" الذين ساندوا القذافي، ليكونوا إضافة للحرب الرابعة بين حكومة مالي وحركة تحرير أزواد، وتارة أخرى في استثمار تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإفريقي الأسلحة المنتشرة في ربوع ليبيا، ليضاعف من سلطته في مناطق الساحل والصحراء، ويشكل عائقًا أمام المصالح الدولية، وتارة ثالثة في توتر العلاقات الليبية مع دول الجوار، لاسيما أن بعضها يؤوي أعوان القذافي.

ما زاد من تعقد تأثيرات الداخل الليبي في دول الجوار أن هنالك حالة من الغموض النسبي في التوجيهات الخارجية لدى النخبة الليبية الجديدة، يمكن إيعازه إلى عدم اكتمال بنية النظام الليبي، أو شكل الدولة ذاتها، وانكفاء النخبة الجديدة على جمع فرقاء الداخل في المرحلة الانتقالية، علاوة على أن الإرث المعقد لعلاقات القذافي مع دول الجوار لا يزال مؤثرًا في العلاقات الليبية الخارجية[18].

في ضوء ذلك، يصبح من الضروري استجلاء مدى تأثير دول الجوار على عملية التحول الديمقراطي، باعتبارها عنصرًا أساسيًا يؤثر ويتأثر بما يجرى في الداخل الليبي، وهو الأمر الذي أتضح كثرة الاجتماعات

---

[17] هيبه، إبراهيم، ليبيا ودول الجوار، **جريدة ليبيا المستقبل**، 2015/5/21، على الرابط:

http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/70552

[18] الشلوي، هشام، **قراءة في مواقف دول جوار ليبيا**، 2014/8/27، على الرابط:

.http://www.noonpost.net/content/3546

University of Malaya

واللقاءات التي عقدها وزراء خارجية دول جوار ليبيا، والتي بلغت أكثر من ستة اجتماعات ولقاءات لكبار قادة ومسئولي دول الجوار.

أولا: المحددات الأساسية للعلاقة بين الأوضاع الداخلية في ليبيا والجوار الإقليمي:

لقد شهدت ليبيا تغييرات داخلية عميقة بعد الثورة على القذافي، فتحت ملفات لا ترتبط بتغيير النظام، وإنما لجهة صياغة عقد اجتماعي جديد يشكل الدولة، إذ إن المجتمع الليبي المتنوع قبائليا وأيديولوجيا بات مشاركا فعليا في تقرير مصير دولته، بعد أكثر من أربعة عقود من حكم القذافي، الذي لم يقم أي اعتبار لفكرة الدولة، بل ظل أحد عوامل إضعافها، عبر "شخصنة" السلطة والثروة والسلاح... ومن هنا يمكن معرفة أبرز التغييرات في الداخل الليبي:

– **الصعود السياسي للتيارات الإسلامية:** شاركت هذه التيارات في الثورة على "القذافي"، كما دخلت بعض فصائلها الجهادية في العمل العسكري، جنبًا إلى جنب مع قوات الناتو، ثم أنها اليوم تسعى لأن تحتل مكانة في العمل السياسي، ضمن حالة المد الإسلامي العام في المنطقة، على غرار إخوان تونس ومصر الذين اعتلوا المشهد السياسي، شكل إخوان ليبيا حزب "العدالة والبناء"،وبرغم تباين خبرة الإسلاميين في مصر وتونس في العمل السياسي، مقارنة بليبيا، فإن بروز التيار الإسلامي في المعادلة الليبية قد يسهم في إحداث تحولات في هوية المجتمع، بما قد يعيد التفكير في التواصل في الدائرة العربية على أسس دينية[19].

– **انتشار الأسلحة الخفيفة والمتوسطة:** وذلك بسبب التدخل الدولي في ليبيا للقضاء على حكم القذافي، فضلاً عن الطبيعة غير المركزية للجهات المسلحة التي شاركت إلى جانب الناتو في الحرب، وكذا انشطار المؤسسة العسكرية الليبية إبان الثورة.

لعل أحد تجليات انتشار السلاح هو "عسكرة القبيلة"، حيث تتنافس القبائل على التسلح والتمركز في مناطقها، دفاعًا عن مصالحها، أو عدم تهميشها في مرحلة تقسيم السلطة والثروة بعد القذافي، وخاصة في منطقة الجنوب[20].

---

[19] علي، خالد حنفي، "الجوار القلق: تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 188، المجلد 47، أبريل 2012، ص 117.

[20] بسيكري، السنوسي، ليبيا، **مسار انتقالي مضطرب سياسيًا وأمنيًا**، الدوحة: قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 2014/2/17م.

University of Malaya

– **الميليشيات والتشظي الأمني:** فعدم قدرة المجلس الوطني الانتقالي على دمج الميليشيات المسلحة في المؤسسات الأمنية الداخلية والخارجية، أوجد حالة من التشظي الأمني، فالثوار الذين لعبوا دورا ملموسًا في إسقاط القذافي يرفضون إلقاء السلاح، ويرون أن لهم الشرعية الثورية تفوق شرعية المجلس الوطني الانتقالي الذي بدا ضعيفا وغير حازم إزاء انتشار ظاهرة الميليشيات المسلحة.

أضف إلى ذلك تنامي خطر القاعدة في ليبيا، فنتيجة لحضور الجماعات المسلحة وبشدة فى الواقع الليبي، وانتشار السلاح وغياب المؤسسات الأمنية، كل هذه العوامل تشكل أرضية خصبة لتنامي قوة تنظيم القاعدة الذي يوجد حينما تصبح الدولة فاشلة، وهذا السيناريو من المحتمل حدوثه، خاصة أن عددًا من الجماعات المتشددة في ليبيا يحمل فكرًا جهاديًا تكفيريًا، لذلك فإن احتمال التعاون مع تنظيم القاعدة يظل قائمًا[21].

– **الخلاف على شكل الدولة بعد الثورة:** أسهم القذافي في طمس معالم الدولة، وأضعف الجيش، وأحال السلوك الداخلي والخارجي لنظامه لخدمة طموحاته الشخصية في الزعامة، لذا باتت الدولة الليبية بعده في حالة تشكك إزاء وجودها أصلا، وما يزيد الأمر تعقيدًا أن منطقة برقة أعلنت اتحادًا فيدراليًا يتمتع بحكم ذاتي بعد عقود من إهمال "القذافي" تنمويًا وسياسيًا[22].

– **العامل الدولي:** بالرغم من أن مهمة الناتو بعد اختفاء "القذافي" قد تكون انتهت نظريًا، فإنه لجهة الواقع فإن العامل الدولي سيظل مؤثرًا في المشهد الداخلي الليبي، ليس فقط للمصالح النفطية، أو إعادة الإعمار، أو لتشكيل حائط صد أمام الهجرة غير الشرعية، أو المشاركة في إعادة تأهيل المؤسسات الأمنية، وإنما لإنشاء شبكة تحالفات عميقة، بهدف تمكين الناتو والولايات المتحدة من مواجهة الأخطار المتدفقة من الموقع الجيواستراتيجي لليبيا باتجاه أوروبا، أو للحفاظ على خطوط المصالح في عمق منطقة الساحل والصحراء، خاصة ما يتعلق بخطوط النفط والغاز، أو احتواء التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء[23].

---

[21] حسن، إسلام أحمد، **الأزمة الليبية: سيناريوهات الصراع والحل**، 2014/11/19، على الرابط:

http://fekr-online.com/ReadArticle.php?id=104

[22] الداودي، محمد السنوسي، "فجوة الأمن، تداعيات انفجار الأوضاع في ليبيا"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 197، يوليو 2014م، ص130.

[23] علي، خالد حنفي، "الجوار القلق..."، **مرجع سابق**، ص 118.

University of Malaya

ثانيا: دوافع وأسباب اهتمام دول الجوار بأحداث ليبيا:

مع دخول الأزمة الليبية منعطفًا خطيرًا مفتوحًا على كل الاحتمالات والسيناريوهات المختلفة، فمن الممكن أن تشهد الأراضي الليبية حربًا أهلية على سبيل المثال، وأن تكون مرتعًا للجماعات الجهادية والتكفيرية المتشددة، فقد يجد فيها تنظيم داعش بيئة خصبة تسمح بخلق فرع جديد له يكون نقطة الانطلاق في شمال إفريقيا، وبالتالي يمكن القول إن هناك العديد من الدوافع والأسباب التي تكمن وراء دول الجوار بتطورات الأحداث في ليبيا، يمكن تفنيدها على النحو التالي[24]:

– **دوافع سياسية:** تتضح في رغبة دول الجوار في سد حالة الفراغ السياسي في ليبيا، وذلك بالعمل على التقريب بين وجهات النظر للأطراف المختلفة، وتعزيز مسار التحول الديمقراطي والاتفاق على شكل العملية السياسية والدولة، لأنه من الجلي بعد سقوط القذافي، أن هناك تصارعًا عميقًا حول السلطة وشكل الدولة، هذا التصارع أتخذ شكل المواجهات العسكرية المباشرة[25].

أضف إلى ذلك الخلاف بين التيارات الأيديولوجية المختلفة حول رؤية الدولة الليبية، وقد ظهرت تجليات ذلك واضحة في المطالب بإقامة حكم فيدرالي من جانب بعض الجماعات وبالأخص في إقليم برقة، كما ظهرت دعوات تطالب بالانفصال وانشطار ليبيا إلى دويلات صغيرة، وذلك نتيجة لتواصل القتال دون وجود مخرج للأزمة، هذه الأمور جعلت ليبيا تعاني كثيرًا وتقترب من نموذج اللادولة كالنموذج الصومالي، ومن هنا وجب على دول الجوار اتخاذ مثل هذه الخطوة لعلها تكون قادرة على تصحيح المسار، وترتيب الأوضاع وجمع شمل الليبيين والتوسط بينهم[26].

– **دوافع اقتصادية:** تتمثل تلك الدوافع في الأزمة التي خلقتها الصراعات في ليبيا من تردي أوضاع العمالة الموجودة هناك والقادمة من دول الجوار، حيث باتت أوضاعهم صعبة للغاية وذلك نتيجة لحالات الخطف والاحتجاز التي تحدث لهم على أيدي الجماعات المسلحة، بل وتمتد أحيانًا إلى القتل، فعلى سبيل المثال؛ تسلمت السلطات المصرية أخيرًا جثامين مصريين كانوا يعملون في مدينة طبرق، وقد وصل الأمر نتيجة لغياب الدولة في ليبيا إلى تفاوض الحكومة المصرية مع قادة الميلشيات المسلحة من أجل الإفراج عن

---

(24) المنشاوي، إبراهيم، **الجوار القلق: ليبيا ومعضلة الاستقرار**، القاهرة، مصر، المركز العربي للبحوث والدراسات، 16 يوليو 2014م.

(25) هل تكون ليبيا قاعدة لتمدد داعش في شمال إفريقيا، **ليبيا المستقبل**، 2015/6/1، على الرابط: http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/71453 .

(26) **المرجع السابق نفسه.**

University of Malaya

74 سائق شاحنة مصريين، تم احتجازهم بمنطقة أجدابيا بليبيا ، ولا يقتصر الأمر على العمالة المصرية فقط؛ بل امتد ليشمل العمالة القادمة من تونس والجزائر، والذين ساءت أوضاعهم خاصة بعد عملية الكرامة، ووقوعهم تحت رحمة الجماعات المسلحة من الابتزاز والاعتداء، فهناك 120 ألف عامل تونسي في ليبيا على سبيل المثال.

على الخط الموازي، فقد تعاظمت مشكلات دول الجوار الليبي من خلال عودة العمالة مما زاد من أزماتها الداخلية خاصة مع ما تمر به من وضع اقتصادي حرج نتيجة لثورات الربيع الديمقراطي ، بالإضافة إلى كونها دول ذات اقتصاد نامٍ، كما أن هناك بعدًا اقتصاديًا آخر لما يحدث في ليبيا، في كون حالة عدم الاستقرار التي تسيطر على الدولة الليبية تضر المنطقة بأسرها، وذلك من خلال جعلها دولاً طاردة للاستثمار بسبب حالة الانفلات الأمني الموجودة فيها، ولا شك أن الأوضاع في ليبيا قد عمقت من تلك الحالة كثيرًا من خلال عمليات تهريب الأسلحة عبر الحدود.

– **دوافع أمنية:** ويعد ذلك الهاجس الأقوى الذي يؤرق دول الجوار، فنتيجة للأوضاع الأمنية الحرجة في ليبيا ونشاط الجماعات الجهادية، فقد أدى ذلك إلى التأثير على الأمن القومي لدول الجوار من خلال عمليات تهريب السلاح وانتقال الجهاديين، وعلى إثر ذلك فقد ذكر المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية والأمنية والعسكرية في تونس أن 45 مليون قطعة سلاح تم تهريبها من ليبيا إلى عدد من دول الجوار، وفي هذا الإطار فقد ألقت السلطات المصرية القبض أكثر من مرة على أسلحة مهربة عبر الحدود مع ليبيا، وكذلك ينطبق على الحدود مع الجزائر والنيجر، بل قد امتد السلاح الليبي إلى داخل القارة الإفريقية في مناطق النزاع المختلفة كما في مالي ونيجيريا.

كما نمت الجريمة المنظمة بشكل كبير، فبجانب تجارة الأسلحة هناك تجارة المخدرات والاتجار في البشر وغيرها، مما شكل معه مصدرًا مهما لتمويل الجماعات الإرهابية وتقوية شوكتها، كل هذه العوامل شكلت أرضية خصبة لتنامي قوة تنظيم القاعدة الذي يوجد حينما تصبح الدولة فاشلة، وبالتالي فالوضع بات مخيفًا لدول الجوار وذلك بدعوى انتقال العدوى، خاصة في ظل التداخل الفكري والارتباط بين الجماعات المتشددة داخل أقاليم دول الجوار.

– **دوافع اجتماعية وثقافية:** وتتمثل تلك الدوافع في وجود امتدادات قبلية بين ليبيا ودول الجوار وبالأخص مصر والنيجر وتشاد والجزائر، مما ييسر من عملية تدفق السلاح والتعاضد بين المجموعات الإثنية

University of Malaya

والعرقية الممتدة في المواقف والآراء والتوجهات، مما يخلق معه مشكلات واضحة لدول الجوار نتيجة لهذه الحالة التي قد تؤدي إلى وجود مخاطر حقيقية من هذا الامتداد.

كما أن هناك مشكلة أخرى تظل شوكة في الجسد الجواري، وهي المتعلقة بتدفق اللاجئين الليبيين من العمليات المسلحة إلى دول الجوار في مصر وتونس والجزائر، فعلى سبيل المثال تشير التقارير إلى أن هناك 25 ألف لاجئ ليبي في مصر والعدد متزايد على ذلك في تونس[27]

ثالثا: آليات تنسيق دول الجوار:

هناك عدد من الآليات التي من الممكن أن تعتمد عليها هذه الدول في التنسيق بينهما لمواجهة خطر الإرهاب المتصاعد في ليبيا ودعم عملية التحول الديمقراطي، وذلك بتسخير الأدوات التي تمتلكها كل منها:

– تنسيق أمني وعسكري بين الدولتين: وقد كان هذا البعد شديد الوضوح في زيارة الرئيس المصري إلى الجزائر، لدعم التنسيق الأمني مع الجانب الجزائري فيما يتعلق بتأمين الحدود وتبادل المعلومات حول الأوضاع المتفجرة في الأراضي الليبية، وقد أنعكس ذلك أيضًا في تصريحات المسئولين الجزائريين، حيث وسعت قيادة الجيش الجزائري تنسيقها الأمني والعسكري مع دول الجوار لمكافحة الإرهاب وضبط الحدود، لتشمل خمس دول جديدة وهي؛ مصر وتونس وتشاد ونيجيريا وبوركينافاسو، بعدما كان هذا التنسيق يشمل ثلاث دول فقط، وهي ما تسمى بدول الميدان وتضم موريتانيا ومالي والنيجر التي ترتبط معها باتفاقية أمنية تم توقيعها بمدينة تمنراست أقصى جنوب الجزائر في يوليو عام 2010(28).

بالتالي فإن هذا التنسيق سوف يفيد كثيرًا في التعرف على بؤر الإرهاب ورصدها بدقة، وتحديد مدى قوتها، لوضع الإستراتيجية المناسبة للتعامل معها، فقد يشمل التنسيق بين الجانبين؛ غرفة عمليات عسكرية مشتركة، والتعاون العسكري العام في مجال التدريب والتموين والإمداد، ونقل المعلومات، خاصة بعد تردد المعلومات عن سعي داعش لتكوين فرع جديد في المغرب الإفريقي " المغرب العربي " باسم دامس، أي الدولة الإسلامية في المغرب الإسلامي، معتمدين على تدفق الجهاديين إلى دول تلك المنطقة واستغلال الوضع في ليبيا، من أجل التوغل في الجزائر ودول المغرب الإفريقي "المغرب العربي".

---

(27) الفقيه، أحمد إبراهيم، رعاة الإرهاب في ليبيا، **جريدة العرب**، العدد 9963، 2015/6/29م.

(28) المنشاوي، إبراهيم، **إستراتيجية موحدة: التنسيق المصري، الجزائري لمواجهة الإرهاب في ليبيا**، القاهرة: مصر، المركز العربي للبحوث والدراسات، 16 يوليو 2014م.

University of Malaya

– **التحرك من خلال قوة عربية لمواجهة الإرهاب:** وهو ما يقتضي مزيدا من التكاتف والتلاحم العربي والتأكيد على وحدة المصير المشترك، وهذا الهدف الإستراتيجي يتطلب تعاونًا مثمرًا من كل الدول العربية، وجهودًا مضنية من جامعة الدول العربية، فمثل هذا التوجه يتبناه أيضًا الأمين العام للجامعة الدكتور "نبيل العربي"، حيث أكد على ضرورة تبني إستراتيجية شاملة لمواجهة الإرهاب، ضمن منظومة دفاعية وفق اتفاقية الدفاع العربي المشترك[29]، وقد أعدت الجامعة دراسة للنظر في إمكانية تشكيل قوة تدخل عربية مشتركة لدحر الإرهاب وذلك وفقًا لميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك، التي تتضمن إيجاد نظام دفاع عربي مشترك مرن ومتكامل للدفاع الجماعي وحفظ السلم والأمن في المنطقة وإنشاء قيادة عامة موحدة لقوات التدخل العسكرية وفقًا لمقتضيات المعاهدة أو أي صيغة أخرى يتم التوافق عليها.

– **العمل على ضرورة النظر في أهداف التحالف الدولي القائم لمواجهة الإرهاب**، من أجل توسيعها لتشمل كل التنظيمات الجهادية والإرهابية في المنطقة العربية، من خلال التنسيق الدبلوماسي، والاعتماد على البنود التي أعلنتها الدولة المصرية إبان تشكيل التحالف الدولي لمواجهة الإرهاب، حيث اشترطت مصر آنذاك ضرورة توسيع الحرب على الإرهاب بالمنطقة، لتضم التنظيمات المسلحة في ليبيا، وتوضيح أهداف هذه الحرب وتحديد جدول زمني لها، وضرورة تنسيق المواقف بين جميع الدول المشاركة في الحرب، ليشمل جميع البؤر الإرهابية سواء في منطقة الشرق الأوسط أو في إفريقيا، في إطار إستراتيجية شاملة[30].

– **آلية العمل الجماعي من خلال عقد الاجتماعات واللقاءات المتتالية** للتباحث حول الملف الليبي لتشكيل حكومة وحدة وطنية في ليبيا تكون قادرة على الإعداد لانتقال ديمقراطي حقيقي بسن دستور وإجراء انتخابات تضمن وحدة ومصالح وأمل الشعب الليبي، وهو ما ترجم في الاجتماع في الجزائر في مايو 2013 على هامش الاجتماعات الوزارية لحركة عدم الانحياز، ثم جاء الاجتماع الثاني في غينيا في

---

[29] سكية، عبد السلام، قدور جربوعة، فوزي حوامدي، "الورقة الجزائرية لحل الأزمة الليبية في مواجهة أزمة الشرعية والاندفاع المصري"، **صحيفة الشروق الجزائرية**، 21 فبراير 2015م.

[30] **المرجع السابق نفسه.**

University of Malaya

نهاية شهر يونيو 2013 على هامش أعمال القمة الأفريقية، وكذلك اجتماعات تونس يومي 13 و 14 يوليو 2014، ومصر يوم 25 أغسطس 2014، والسودان يوم 4 ديسمبر 2014، وغيرها[31].

رابعا: التداعيات على عملية التحول الديمقراطي:

إن تحركات دول الجوار تجاه الأوضاع الداخلية في ليبيا، ألقت وستقلى بالفعل آثارًا وتداعيات على عملية التحول الديمقراطي، وخاصة إن الدولة الليبية كانت نشطة إقليميًا، واشتبكت –سلبًا وإيجابًا في مرحلة القذافي– مع الجوار العربي والإقليمي، ومن أبرز التداعيات:

– اتجاه دول الجوار بشكل تدريجي نحو القيام بدور الوسيط بين أطراف العملية السياسية في ليبيا، من أجل إيجاد مخرج للأزمة هناك، وذلك من خلال التحرك بشكل جماعي سواء في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي أو جامعة الدول العربية لاتخاذ عدد من التدابير المهمة، والتي من شأنها إعادة الأوضاع في ليبيا إلى مسارها الطبيعي، مثل عقد اجتماعات مع الأطراف الليبية المختلفة ومحاولة التقريب بين وجهات النظر، مع ضرورة مراعاة الأوضاع الاجتماعية للقبائل الليبية، وعدم الإقدام على اتخاذ أي قرار سياسي دون فهم التكوينات الاجتماعية لتلك القبائل، وهو الأمر الذي يحتم أن تقوم اجتماعات دبلوماسية القمة على مستوى الرؤساء دورًا حيويًا في معالجة الأزمة الليبية[32].

– من الممكن أن تسارع دول الجوار إلى إرسال قوة تحت مظلة الإتحاد الإفريقي إلى ليبيا من أجل ضبط الأمن هناك، وكذلك المشاركة من قبل هذه الدول وعلى الأخص مصر والجزائر في العمل على بناء جيش قوي في ليبيا يستطيع أن يحافظ على وحدة البلاد، وأن تقوم تلك الدول بتدريب عناصر القوات المسلحة الليبية على أراضيها، وذلك لأن الجيوش الحديثة لديها خطط وإستراتيجيات للتعامل مع المتشددين من خلال مقاومة الفكر بالفكر أو استخدام العنف مع تلك الجماعات حتى تصفيتها، ومن الممكن في هذا الإطار استخدام عائدات النفط الليبي في عمليات بناء الجيش وتسليحه وتدريبه.

بناءً على ما سبق فإن دول جوار ليبيا تسعى لإخراج هذا البلد الغارق في الفوضى منذ الإطاحة بنظام معمر القذافي في 2011، من أزمته السياسية والأمنية من خلال إطلاق حوار وطني والمبادرة المشتركة لجمع الفرقاء على طاولة واحدة بهدف مساعدة الليبيين على تجاوز التحديات التي تواجه عملية التحول

---

[31] بدء أعمال المؤتمر الوزاري الخامس لدول الجوار الليبي، **ليبيا لمستقبل**، 2014/12/4، على الرابط:

. http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/59387

[32] عوض، شحاتة، **الدور المصري في ليبيا: الخيارات والمخاطر**، الدوحة: قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 2015/3/8م.

University of Malaya

الديمقراطي وبناء دولة حديثة ذات مؤسسات قوية قائمة على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وخاصة أن دول جوار ليبيا لم تخل من التوترات السياسية على مدار الأعوام الماضية، ولهذا كانت الأزمة الليبية ملفًا سياسيًا ودبلوماسيًا، ثم مع مرور الوقت وحدوث تطورات سياسية داخل ليبيا وفي دول الجوار، تحولت الأزمة الليبية إلى ملف أمني ضمن ملفات أخرى كثيرة.

تحرص دول الجوار على التحرك الجمعي والاتفاق على وجود مصلحة مشتركة لهذه الدول في التعامل مع الأزمة في ليبيا، فبالرغم من تنوع التهديدات القادمة من ليبيا لدول الجوار، باتت هناك مصلحة مشتركة في مواجهة التهديد الأمني الذي تعدى العلاقة الحدودية والمصالح الأحادية، وحدث ذلك مع تحول مواجهة التهديد الأمني القادم من ليبيا إلى مصلحة إقليمية مشتركة تحتاج إلى التنسيق بين دول الجوار والفاعلين المختلفين في القضية الليبية[33].

لكن على الرغم من ذلك فأن الجهود الرسمية والشعبية لحل الأزمة الليبية لم تثمر شيئا إلى الآن، ربما تكون بسبب وجود العدد من التحديات المعرقلة لهذه الجهود، وعلى رأسها المشاكل الداخلية التي تعاني منها هذه الدول، كتردي الأوضاع الاقتصادية والأمنية والسياسية والاجتماعية، وهو الأمر الذي يفرض ضرورة طرح رؤية شاملة لتقديم حلول جذرية في ظل الواقع الأليم الذي تشهده ليبيا في ظل تفاقم الأوضاع سياسيا وأمنيا، وتزايد حدة الصراع بين الفصائل المتناحرة من ناحية والميلشيات الإرهابية من ناحية أخرى، مما يجعلها تمثل تهديدا وجوديا للسلم والأمن الدوليين.

---

(33) الباروني، الياس أبوبكر، أهم التحديات التي ستواجه البرلمان الليبي، عبر برنامج أحاديث مغاربية، **قناة الغد العربي الفضائية**، من لندن، وذلك بتاريخ 3 -7- 2014، أنظر الرابط التالي: https://www.facebook.com/elyas.albarouni.1

University of Malaya

المبحث الثالث: تأثير الكيانات الإقليمية علي عملية التحول الديمقراطي في ليبيا

إن أحداث الثورة الليبية لم تدُرْ في فراغ، وإنما أثرت وتأثرت بمجموعة المحددات المختلفة ومنها الإقليمية، التي تتصل بأدوار دول الجوار المباشر والمؤسسات الإقليمية ذات الثقل النسبي، التي من المتوقع أن تؤثر قراراتها ومواقفها في مجريات الأحداث، بحيث إما تنقلها إلى بر الأمان والاستقرار إذا ما كانت متزنة وموضوعية وملائمة للموقف، أو تخسف وتنسف إنجازات الثوار وتهبط عملية التحول الديمقراطي، إذا ما كانت عشوائية ومتضاربة وغير رشيدة[34].

في البداية كانت الردود العربية والخليجية والأفريقية على ما يجري في ليبيا خجولة ومترددة إلى حد كبير، وذلك على الأرجح خوفا من تأزم العلاقة مع النظام الليبي إن استطاع إعادة السيطرة على الوضع، لكن الأزمة عرفت اتساعا كبيرا على المستوى الداخلي وشملت جميع المدن الليبية، مما جعل المشاكل تتفاقم وأصبح الحل الداخلي للأزمة مستحيلا، خصوصا وبعد بلوغ صداها إلى باقي الدول العربية[35]، كمشكل اللاجئين الفارين إلى مختلف الدول المحيطة بليبيا من جراء القصف العشوائي الذي تشهده البلاد، لذلك كان لزاما على الدول العربية التدخل لإنهاء الصراع الدائر في الأراضي الليبية.

أولا: أسباب اهتمام الكيانات الإقليمية بالثورة الليبية:

سنجد أن هناك مجموعة من الدوافع والأهداف التي حكمت تحركات هذه الدول والمؤسسات في الثورة الليبية، أولها الدافع الإنساني، وهو الدافع الرئيسي المحرك في اتجاه تأييد ودعم المطالب المشروعة للثورة الليبية؛ فالمجازر والأسلوب الدموي الذي واجه به نظام "القذافي" الاحتجاجات الشعبية وأسفر عن سقوط الآلاف من الضحايا بين قتلى وجرحى، إضافة إلى تدمير البُنى التحتية في المدن والقرى[36].

---

(34) عبد الله، كامل، "القوى الدولية والإقليمية وصياغة التوازنات السياسية في ليبيا"، **ملف الأهرام الإستراتيجي**، العدد 227، نوفمبر 2013.

(35) العزاوي، عمار جعفر، الثورة الليبية" الأسباب، التحديات" والتداعيات" بعد العام 2011، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، بغداد، العدد: 50، 2015م، ص 100.

(36) المحمد، عماد الدين عطا الله، **التدخل الإنساني في ضوء مبادئ وأحكام القانون الدولي العام**، القاهرة: مصر، دار النهضة العربية، 2007م، ص5.

University of Malaya

وهذا التعاطف لم يقف عند حدود المطالبة بمحاسبة "القذافي" على ما ارتكبه في حق شعبه، بل تأييد أية إجراءات دولية، تستهدف رفع المعاناة عن الليبيين سواء لجهة تقديم المساعدات الإنسانية أو الطبية أو اتخاذ خطوات داخل مجلس الأمن الدولي لمنع "القذافي" من المضي قدمًا في جرائمه.

دافع سياسي، وهو ينقسم بدوره إلى هدفين فرعيين، أولهما: رغبة الدول العربية في تجنب تكرار النموذج العراقي في ليبيا، فإنفراد الولايات المتحدة بالعراق بعد غزوه واحتلاله وغياب أي دور عربي أو خليجي في تلك الأزمة هو ما أوصل العراق إلى ما يعانيه الآن من أزمات سياسية واقتصادية أثرت على دول الخليج، وبالتالي هي لا تريد لليبيا أن تتعرض لنفس المصير العراقي فيما لو تدخلت الولايات المتحدة وحلفاؤها في هذا البلد، وبالتالي تريد هذه الدول أن تكون شريكًا أساسيًا في ترتيبات ما بعد "القذافي" بليبيا لضمان قيام نظام عربي ليبي يحقق طموح الشعب الليبي بعد التضحيات التي قدمها.

ثانيهما، رغبة بعض الدول العربية في القيام بدور أساسي مؤثر على المستوى الإقليمي، فهي تسعى لاستغلال قوتها ومكانتها الاقتصادية في المنطقة في الحصول على مكانة سياسية[37].

دافع اقتصادي؛ فليبيا تمتلك ثروة بترولية ضخمة؛ حيث يقدر احتياطها المؤكد من النفط 36 مليار برميل بينما الاحتياطي غير المؤكد يقدر بـ 100 مليار برميل، وبالتالي فهي مطمع كبير للقوى الكبرى ولشركات النفط الغربية، مثلما كان العراق بالضبط، وتخشى الدول العربية من خضوع النفط الليبي للسيطرة الغربية، ومن ثم استغلال احتياطيات ليبيا الضخمة في محاولة التأثير (من خلال التحكم في إنتاج النفط الليبي) على أسواق النفط الدولية، ومن هنا، من الممكن فهم تحرك قطر وعرضها على المجلس الانتقالي في ليبيا والجهات المسيطرة على شرق ليبيا الغنية بالنفط أن تتولى من خلال شركة قطر للبترول إنتاج وتسويق النفط الليبي في هذه المنطقة[38].

---

(37) **المرجع السابق نفسه**، ص 5.

(38) **المرجع السابق نفسه**، ص 6.

University of Malaya

ثانيا: أهم المواقف الإقليمية المؤثرة على الثورة الليبية:

في سبيل اتخذت الدول أو المؤسسات الإقليمية المعنية بالشأن، عدد من المواقف الرسمية المتعددة، التي أثرت –بلا شك– في مجريات أحداث الثورة الليبية فيما بعد[39].

– **الدول العربية:** تباينت ردود الفعل العربية بشأن الأزمة الليبية، إلا أن معظمها اتسم بالحذر الشديد في محاولة لعدم التدخل بالشؤون الليبية الداخلية، وحاولت اتخاذ موقف متوازن لا ينحاز لطرف على حساب الآخر، ودارت في مجملها حول المطالبة بوقف استخدام القوة والعنف ضد المتظاهرين وتأيد مطالب الثوار بالتحول الديمقراطي[40].

من الأمور التي أدت إلى إثارة الرأي العام الإقليمي ضد معمر القذافي هو قيامه باتخاذ إجراءات خاصة سابقا تجاه الدول المجاورة، فمثلا قام في مرات عديدة بطرد العرب المصريين والتونسيين من ليبيا، القادمون من اجل البحث عن فرص عمل أو إكمال تعليمهم والى ما ذلك، إذ كان يعتقد انو لا يجب إن يكون هناك استخدام للموارد إلا من قبل الشعب نفسه دون فسح المجال لتقديم المساعدة للدول والشعوب الأخرى، ولكن أكثر ما زاد من الموقف المعارض له إقليميا هو قيامه بطرد أبناء الشعب الفلسطيني من أرض ليبيا فقد قام بإرسالهم إلى حدود ليبيا بأعداد كبيرة في العام 1993، إذ واجهت عوائل كثيرة الموت بسبب الأمراض وقلة الغذاء.

كان موقف دولة قطر من أكثر الدول العربية كمتغير إقليمي مؤثر في الثورة الليبية ونجاعتها، إذ دعمت الثورة في ليبيا عن طريق تهيئة الكتائب العسكرية لقوات المقاومة، فضلاً عن قيامها بتمويل هذه الكتائب بالمال والسلاح والدعم الإعلامي والسياسي وتشرف على تنسيق مواقفهم وأعمالهم وتحركاتهم، بالتالي كانت دولة قطر أكثر الدول إقليميا تأثيرا في نجاح الثورة بدعم القوات والتجمعات الأكثر اتساعا في ليبيا[41].

أما مصر فقد خصصت قاعدة مرسى مطروح الجوية القريبة من ليبيا محطة للتزويد بالوقود، والسودان قدم دعمًا عسكريًا سريًا للثوار من خلال إرسال عناصر من الجيش السوداني، لتدريب الثوار وأرسل

---

(39) الباروني، إلياس أبوبكر، تردي الأوضاع الأمنية في ليبيا، عبر برنامج الأولي، **قناة SKY NEWS الفضائية**، وذلك بتاريخ 20-5-2014، للمزيد تابع الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=rYEqgi_jVW8

(40) الحسن، عمر، **دول مجلس التعاون والثورة الليبية: الدوافع والأدوار**، الدوحة: قطر، مركز الجزيرة للدراسات، مايو 2011، ص4

(41) العزاوي، ، الثورة الليبية" الأسباب، التحديات" والتداعيات، **مرجع سابق**، ص 101.

University of Malaya

السودان عددًا من الأطباء والفنيين والأدوية إلى بنغازي للإسهام في عمليات إنقاذ الجرحى والمصابين، وكذلك اعترف السودان بالمجلس الانتقالي بشكل علني، أما الأردن فقامت بتقديم الدعم اللوجيستي وتوفير الأدوية ونقل المصابين للأراضي الأردنية ليتلقوا كافة أنواع العلاج، كما اعترف الأردن بالمجلس الوطني كممثل وحيد وشرعي للشعب الليبي[42].

– **جامعة الدول العربية**: يعتبر موقف الجامعة من الأزمة الليبية غير مسبوق لخروجها المفاجئ عن نهجها المألوف، حيث شكل هذا الموقف استثناء في مثل هذه الحالات، خاصة أنه أعقب موقفها الحيادي السلبي من أحداث ثورتي تونس ومصر[43].

قد جاء موقفها نقطة تحول مهمة، حيث تعاطت الجامعة بإيجابية واضحة مع الأزمة الليبية منذ بدايتها، حيث اتخذت موقفا رسميا من الأحداث لتنحاز إلى الثوار ضد النظام القائم، وأصدرت قرارها رقم 7298: يوم 2 مارس 2011، إذ قرر مجلس الجامعة على المستوى الوزاري اتخاذ مجموعة من القرارات لوقف الممارسات غير الإنسانية من قبل السلطات الليبية والانتهاكات لحقوق المدنيين، من خلال: الدعوة إلى تشكيل لجنة عربية لتقصي الحقائق في الأحداث الجارية في ليبيا، والتأكيد على وقف مشاركة وفد نظام القذافي في اجتماعات مجلس الجامعة وجميع المنظمات، والأجهزة التابعة لها إلى حين إقدام السلطات الليبية على الاستجابة للمطالب وتحقيق أمن الشعب الليبي[44].

ثم سرعان ما اتخذت قرارا في 12 مارس 2011 بالموافقة على فرض حظر جوي على ليبيا من أجل حماية المدنيين، كما مهد موقف الجامعة العربية الطريق لإصدار قرار مجلس الأمن رقم 1973 القاضي بتدخل قوات حلف الشمال الأطلسي، وتخويلهم صلاحية فرض الحظر الجوي ومراقبة نجاعته.

وجد موقف الجامعة من الثورة في ليبيا تفسيره من خلال عدة اعتبارات، أهمها: حرص الجامعة على اتخاذ موقف إيجابي بالانحياز المبكر إلى جانب الثوار، تداركا منها لموقفها السلبي إزاء ما حدث في تونس ومصر، بالإضافة إلى إدراكها أن المعطيات الدولية تشير إلى وجود توافق دولي بخصوص التدخل الخارجي لفض النزاع، وأن قرارا دوليا سيصدر عن قريب معلنا فرض التدخل الأجنبي لإسقاط النظام القائم، وإن

---

(42) الحمداني، حركة التغيير في ليبيا، **مرجع سابق**، ص 94.

(43) علاء الدين، زردومي، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، **رسالة ماجستير**، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير بسكرة، 2013م، ص 123.

(44) **المرجع السابق نفسه**، ص 123.

University of Malaya

كان تحت ذريعة حماية الشعب الليبي، فلم تجد الجامعة بدّا من اتخاذ موقفها هذا، درءا لما سيقال عن صمتها اتجاه تجاوزات "القذافي"، وتخاذلها عن نصرة الشعب الليبي، في الوقت الذي تحركت فيه الدول الأجنبية لرفع الظلم عنه، وإسقاط الديكتاتورية عن كاهله[45].

مما سهل موقف الجامعة بهذا الخصوص، علاقات ليبيا الرسمية السيئة مع عدد من الدول العربية لاسيما دول الخليج، وفي مقدمتها: المملكة العربية السعودية وقطر، بسبب مسلسل الأزمات والخلافات المفتعلة والمستفزة من جانب "القذافي" ضد معظم دول مجلس التعاون طيلة فترة التسعينات.

كما قرر وزراء الخارجية العرب تقديم المساعدات العاجلة للشعب الليبي عونا لهم على الصمود في وجه الاعتداءات التي يتعرضون لها، وفتح قنوات اتصال مع المجلس الوطني الانتقالي الليبي، باعتباره الممثل الشرعي للشعب الليبي.

– **الإتحاد الأفريقي**: توقع الكثيرون أن الأفارقة ومنظماتهم الإقليمية وعلى رأسها الإتحاد الإفريقي سيكون لهم الدور الرئيسي في استعادة الاستقرار لليبيا، والوصول إلى حلول توافقية تنهي حالة الحرب التي أفقدت نظام القذافي شرعيته، فقد كان الموقف الأفريقي منذ بداية الانتفاضة الليبية متحفظا ورافض لأي تدخل عسكري خارجي في ليبيا حتى أن الإتحاد الإفريقي امتنع في البداية عن توجيه أي إدانة مباشرة للقذافي كما لم يعلق مشاركة ليبيا في اجتماعاته كما فعلت الجامعة العربية[46].

كان لتصعيد قوات حلف الناتو لعملياتها العسكرية في اتخاذ الإتحاد الأفريقي موقفا متحفظا لتلك العمليات لاستهدافها المواطنين، وشدد الإتحاد الأفريقي على ضرورة تطبيق حظر الطيران بالقوانين الدولية وبنود قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، حيث يرى أن قرار الأمم المتحدة 1973 المتعلق بالشأن الإنساني الذي يقضي بحماية المدنيين قد انتهك عمليا حتى في نصه وروحه من قبل قوات حلف الناتو فضلا عن تلك العمليات التي أعاقت مساعي السلام التي قام بها الإتحاد الأفريقي وبقية الدول الأفريقية الساعية لحل الأزمة السياسية في ليبيا بالطرق السلمية.

ذلك أن المعروف أن الإتحاد الأفريقي وفي محاولة منه لوضع حد لذلك الوضع المتدهور قام بطرح مبادرته التي عرفت بخارطة الطريق الأفريقية، والتي جاءت بعد تشكيل الإتحاد الإفريقي لجنة خماسية مؤلفة

---

(45) القطعاني، أحمد، **شتاء طرابلس الدامي**، بيروت: لبنان، المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، 2011، ص 114.

(46) شعراوي، حلمي، "حرب باردة أفريقية حول ليبيا"، **مجلة السياسة الدولية**، على الرابط:

http://www.siyassa.org.eg/New

University of Malaya

من خمس دول إفريقية هي (موريتانيا، وجنوب وأفريقيا، ومالي، والكونغو، وأوغندا) حيث تمكنت تلك اللجنة من صياغة مبادرة شددت فيها على ضرورة الوقف الفوري لكل الأعمال العدائية، وفتح حوار بين الأطراف الليبية وضمان إدارة لمرحلة انتقالية تقود لتبني إصلاحات سياسية تستجيب لتطلعات الشعب الليبي المشروعة إلى الديمقراطية والإصلاح السياسي والعدالة والسلام والأمن والتنمية الاجتماعية[47].

بالرغم من مساعي الإتحاد الإفريقي للخروج من تلك الأزمة لم يتمكن الإتحاد الإفريقي من إقناع قوى المعارضة الليبية بخريطة الطريق الإفريقية مما أدى إلى إخفاق مبادرة الإتحاد الإفريقي، وفي محاولة لفهم صمت الإتحاد الأفريقي، هناك مجموعة عوامل مهمة يجب الإشارة إليها: يبقى تأثير الإتحاد محدودا بسبب التأثير المالي الواضح لبلدان شمال أفريقيا على ميزانيتها، فموازنة الإتحاد الأفريقي السنوية تصل إلى حوالي 217 مليون دولار، فنجد أن ليبيا هي من بين المساهمين الكبار الخمسة في الإتحاد الأفريقي، بالإضافة إلى ذلك، يمتلك القذافي سلسلة فنادق واستثمارات أخرى في كل من بوركينافاسو، زامبيا، أوغندا، التوغو، والغابون، وغيرها، إلى جانب سخائه الكبير مع بعض الأنظمة الأفريقية في محاولة لجلب الدعم له داخل دوائر صناعة القرار بالإتحاد الأفريقي وتخفيف عزلته الدولية.

بالإضافة إلى طبيعة العلاقة التي جمعت بين معمر القذافي والإتحاد الأفريقي كمنظمة وكقادة، تلك العلاقة التي كانت شديدة الخصوصية للدرجة التي شعر معها الإتحاد الأفريقي بإمكانية فقدان ليبيا من خلال ابتعادها عن الإطار القاري الأفريقي وانخراطها أكثر في الإطار العربي في حال سقوط القذافي، وهناك مسألة الهوية فسكان شمال أفريقيا غالبا ما يرفضون ربطهم بمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بينما يفضلون أن يكونوا جزءا من الهوية العربية أو المتوسطية أو الإسلامية[48].

كانت تخشى العديد من دول الإتحاد الإفريقي من ردات الفعل الانتقامية لبلدان شمال أفريقيا، وحتى من مواطنيها، فالخوف من قدرة القذافي على تجاوز الأزمة، والانتصار على معارضيه في ليبيا، ساهم في تأرجح القادة الأفارقة بين اتخاذ موقف حازم يدين استخدامه المفرط للعنف ودعوته إلى الاستماع لمطالب شعبه المشروعة في الحرية.

---

(47) خشيم، مصطفى، **العلاقات الليبية–الأفريقية بعد نجاح ثورة 17 فبراير**، 2012/3/23، على الرابط: http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/20487 .

(48) عقل، زياد، **الإتحاد الأفريقي والثورة الليبية، البروتوكولات والمصالح**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، على الرابط: http://acpss.ahram.org.eg/projectsRep.aspx?Report_ID=42 .

University of Malaya

– **مجلس التعاون الخليجي**: قامت الدبلوماسية الخليجية بدور لافت في الثورة الليبية، سواء على المستوى الجماعي أو على المستوى الفردي، سياسيًا وعسكريًا وإنسانيًا، وذلك بهدف إقصاء "القذافي" عن الحكم في ليبيا، وقيام نظام ليبي جديد يتسم بالرشادة، ويحظى بالقبول والاحترام من جانب شعبه ومن جانب دول المنطقة جميعًا.

سياسيًا، سار الدور الخليجي في هذا الصدد عبر مسارات عدة متوازية، أولها: مطالبة المجتمع الدولي بالعمل على حماية الشعب الليبي الذي تتعرض المعارضة فيه لإبادة شاملة على يد قوات الأمن، وفي هذا الإطار جاءت دعوة وزراء خارجية دول المجلس في 7 مارس/آذار 2011 لمجلس الأمن الدولي لفرض منطقة حظر للطيران فوق ليبيا لحماية الليبيين من القصف الجوي لكتائب "القذافي"، وكذلك دعوة وزراء الخارجية العرب إلى اجتماع عاجل لمناقشة الأوضاع في ليبيا، وحثهم على تبني الطلب الخليجي بفرض الحظر الجوي، الأمر الذي ترتب عليه صدور قرار من دول الجامعة العربية يطالب مجلس الأمن الدولي بضرورة إصدار قرار دولي بفرض حظر جوي على الأجواء الليبية، وهو ما تجسد في قرار المجلس رقم (1973)، فضلاً عن تجميد عضوية ليبيا في الجامعة[49].

بالتوازي مع ذلك، دعمت دول مجلس التعاون الثورة الليبية من خلال اعتراف قطر –كأول دولة عربية وخليجية– في 28 مارس 2011 بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي كممثل شرعي وحيد للشعب الليبي، وهو ما اعتبر خطوة في طريق إزاحة "القذافي"، دفعت دولاً خليجية أخرى إلى الإقتداء بها، من خلال اعتراف الكويت به، وتأكيد وزراء خارجية دول المجلس في 11 مارس 2011 عدم شرعية نظام "القذافي"، ودعوتهم إلى إجراء اتصالات مع المجلس الوطني الانتقالي ترجم عمليًا باستقبال الكويت رئيس المجلس الوطني الانتقالي الليبي "مصطفى عبد الجليل" مرتين؛ الأولى في 21 مارس والثانية في 25 أبريل، وكذلك استقبلته العاصمة القطرية الدوحة في 17 فبراير 2011، وهو ما تمخض عنه الاتفاق على قيام قطر بالمساعدة في تسليح الثوار الليبيين وإدارة شؤون المناطق المحررة من قبضة "القذافي"، كما أبدت الدول الخليجية حرصها على المشاركة في الاجتماعات الدولية الخاصة بمعالجة الأزمة الليبية، واستضافتها، وهو ما تجسد في: المشاركة الخليجية، ممثلة في قطر، بمؤتمر لندن في 29 مارس 2011، الذي شارك فيه وزراء خارجية أكثر من 40 دولة، بهدف التباحث بشأن كيفية مساعدة وحماية الشعب الليبي في أزمته الراهنة، وقد خلص المؤتمر إلى التأكيد على: الالتزام بقرار مجلس الأمن الدولي باستخدام القوة لوقف التقدم الفتاك لقوات نظام القذافي،

---

(49) العجمي، ظافر محمد، دوافع التدخل العسكري الخليجي في ليبيا وتبعاته، **جريدة العرب القطرية**، 2011/4/25.

University of Malaya

أهمية تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة للمدن والمجتمعات التي تعاني في ليبيا، مساعدة الشعب الليبي على بناء مستقبله الجديد، وإعادة تعمير ما دمرته كتائب "القذافي"، وخاصة البنية التحتية.

الاتفاق على تشكيل مجموعة اتصال دولية حول ليبيا تقود الجهود الدولية لتكون القوة السياسية الدافعة إلى جانب المهمة العسكرية لحماية المدنيين، وقد وافقت قطر على استضافة أول اجتماع لهذه المجموعة في 13 فبراير2011[50].

عسكريًا،لم يقتصر الدور الخليجي في مساندة ودعم الثورة الليبية على الدور السياسي فحسب، وإنما امتد أيضًا ليشمل الدور العسكري، ولاسيما من جانب سلاح الجو الخليجي، وهو ما تجلى في الخطوات التالية: مشاركة أربع مقاتلات قطرية من طراز (ميراج2000) في الدوريات المسلحة، انطلاقًا من جزيرة كريت بالبحر المتوسط في إطار التحالف الدولي ضد ليبيا، ومساهمة دولة الإمارات العربية المتحدة بست طائرات من طراز "إف – 16"، وست طائرات من طراز "ميراج"، لتنفيذ منطقة حظر الطيران، فضلاً عن طائرات "آباتشي" و"شينوك" وطواقمها للبحث والإنقاذ، إرسال السعودية طائرة مراقبة من طراز "أواكس"، وأخرى للتزود بالوقود ، على أن تكون قاعدتها بمدينة مرسى مطروح قرب الحدود الليبية[51].

إنسانيًا،حظي الدور الإغاثي والإنساني بجانب ملحوظ من الاهتمام الخليجي، وهو ما تجلت مؤشراته وملامحه في: قيام قطر بتسيير قوافل من المساعدات الإنسانية إلى مدينة بنغازي الليبية، وكذلك قيامها بإمداد المدينة بكميات من المنتجات البترولية بقيمة 35 مليون دولار، ومطالبة رئيس دولة الإمارات الشيخ "خليفة بن زايد آل نهيان" بتقديم مساعدات إنسانية عاجلة، وذلك لإغاثة المتضررين داخل الأراضي الليبية أو الهاربين من المعارك العسكرية على حدود بعض الدول المجاورة، وإعلان الكويت عن تقديم دعم للشعب الليبي مقداره 50 مليون دينار، فضلاً عن إقلاع، طائرات النقل من طراز "سي" 130 من قاعدة "عبد الله المبارك" الكويتية، حاملة المواد الطبية والمساعدات الإنسانية لتقديمها كمساعدات عاجلة للمتضررين[52].

– **منظمة المؤتمر الإسلامي**: أكدت أن التحديات المتنامية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا يمكن التغلب عليها إلا عبر تقديم وتنفيذ إصلاحات شاملة في مختلف القطاعات.

---

(50) كاميرون، ديفيد وحمد بن جاسم آل ثاني، الهدف هو حماية الشعب الليبي، **جريدة الشرق الأوسط**، العدد 11810، 2011/3/30.

(51) عبد الله، كمال، الموجات الثورية العربية تسفر عن «صعود إقليمي» للدور الخليجي، **جريدة روز اليوسف**، 2011/4/13.

(52) http://www.startimes.com/f.aspx?t=33733818.

University of Malaya

- **الإتحاد العالمي لعلماء المسلمين:** وصف العنف الذي يتعرض له المتظاهرون في ليبيا بالأعمال الإجرامية، ودعا الجيش الليبي وقوات الأمن إلى وقف المظالم وحقن الدماء وإلى حماية الشعب من الظلم والطغيان[53].

هنا يمكن القول إن المواقف والمحددات الإقليمية جاءت نابعة من اعتبارات ومصالح خاصة، كما أنها دارت في فلك المواقف الدولية وتماشت معها بشكل كبير، وهو الأمر الذي انعكس بشكل سلبي على مساندة عملية التحول الديمقراطي وتحقيق المطالب الشعبية والعدالة الاجتماعية والحرية التي يتوق إليها الشعب الليبي.

University of Malaya

[53] **المرجع السابق نفسه.**

المبحث الرابع: تأثير الكيانات الدولية على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا

تظل المحددات الدولية ذات تأثير عميق في عمليات التحول الديمقراطي، التي شهدتها منطقة شمال أفريقيا ومنها ليبيا، وهي تجمع بين محددات قيمية وسياسية وقانونية وأخرى اقتصادية وعسكرية ومصلحية.

التدخل الخارجي ليس بجديد على دول المنطقة، ولكنه كان في فترات سابقة مرتبطا أساسا بالمشروع الإقليمي للشرق الأوسط الكبير والذي وضعته القوى الاستعمارية في النصف الأول من القرن العشرين[54].

أولا: التدخل الدولي في الإستراتيجية الغربية تجاه المنطقة العربي:

ما تشهده الساحة العربية اليوم ما هو إلا ما تخفيه السياسة الغربية من أهداف وغايات تجاه عموم المنطقة متعلقة بأطماع ومصالح اقتصادية وسياسية وثقافية وغيرها، من أجل إعادة السيطرة من جديد على العالم وإعادة توزيع مناطق النفوذ من جديد [55].

في هذا الإطار بلورت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من السياسات الجديدة تجاه المنطقة تم وضعها قيد التطبيق منذ سنوات في إطار مشروعين اثنين، الأول مشروع century statecraft أي صناعة الدول في القرن الحادي والعشرين، بهدف إحداث التغييرات في البني السياسية لبعض الدول وخاصة المناوئة لأمريكا عن طريق توظيف التكنولوجيا الاتصالية والإعلامية عبر تشكيل قوى سياسية ومدنية وشبابية في ساحة الخصم، تؤمن بالأفكار والقيم والسياسات الأمريكية ويتم التواصل معها عبر الإنترنت ووسائل الإعلام، ويمكن ترميز هذا المشروع بما أطلق عليه إعلاميا بثورة الديمقراطيات الرقمية[56].

أما الثاني فهو مشروع diverting the radicalization track والذي يقوم على إعادة توجيه مضمار التطرف ويعني الاتصال بالبيئة السياسية للجماعات والنظم المتطرفة والمعادية وفتح حوارات

---

(54) قديح، تيسير إبراهيم، التدخل الدولي الإنساني "دراسة حالة ليبيا 2011"، **رسالة ماجستير**، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، غزة، جامعة الأزهر، 2013م.

(55) الباروني، إلياس أبوبكر، التدخل العسكري الفرنسي على مدينة بنغازي مساندة لحفتر، عبر برنامج حوار المساء، **قناة التناصح الفضائية**، من ليبيا، وذلك بتاريخ 30-7-2016، انظر إلى الرابط:

https://www.facebook.com/elyas.albarouni.1

(56) خميس، خلود، **التغيير في شمال أفريقيا في ضوء التدخل الدولي: ليبيا نموذجًا**، 2014/11/2، على الرابط:

.http://alghadalarabi.net/ar/?Action=PrintNews&ID=16552

University of Malaya

معها عبر هات ثالثة أو عن طريق واجهات مدنية والسعي لتوجيه زخمها وامتصاص عنفها وتحويل حراكها وإشراكها في إطار اللعبة الديمقراطية وبالشكل الذي يخدم المشروع الأمريكي[57].

خلال مرحلة الثورات العربية والتي انتقلت من دولة إلى أخرى بتسلسل زمني متدرج وليس بوقت واحد فإن الدول الكبرى التي لها مصالح في المنطقة قامت بأدوار مختلفة وأشكال متنوعة، واختلفت طبيعة التدخل من دولة لأخرى على حسب مصلحة الدول الكبرى والامتيازات التي يمكن أن تحصل عليها، وهو ما يفسر الطابع الانتقائي للتدخل الدولي[58].

ثانيا: دوافع التدخل الدولي في ليبيا:

بالتطبيق على ذلك سنجد أن ليبيا كان لها نصيب الأسد من التدخل الدولي– الذي لولاه لكان من الصعوبة اقتلاع أركان النظام السابق- وخاصة في السياق الذي تأتي في العلاقات الليبية الدولية، فلم تكن العلاقات الأمريكية – الليبية[59].يومًا على وفاق وإنما شهدت باستمرار المزيد من الاضطرابات، بسبب سياسات القذافي المناوئة للوجود والمصالح الأمريكية في المنطقة، وهو الأمر الذي لم يرق لأمريكا التي وضعت إستراتيجية خاصة للتعامل مع ليبيا منذ عام 1959 عندما تم اكتشاف أهم مكامن النفط في شرقي ليبيا وبكميات تجارية كبيرة، وهي قائمة على التدخل في الشأن الليبي لتغيير النظام السياسي الليبي الذي وقف أمام تحقيق إستراتيجيتها في المنطقة[60].

الأمر الذي تم ترجمته بالفعل في العام 1986 عندما قامت أمريكيا بشن غارات على طرابلس وبنغازي وفرضت عقوبات اقتصادية وجمدت الودائع الليبية وأمرت شركاتها بالتوقف عن العمل في ليبيا، وهو ما تكرر في العام 2011 ولكن بشكل رسمي وشرعي وبالتعاون مع الحلفاء والشركاء الدوليين لإضفاء

---

(57) خميس، التغيير في شمال أفريقيا في ضوء التدخل الدولي، **مرجع سابق**.

(58) معوض، على جلال، "العوامل الداخلية والخارجية الدافعة للتدخل في العلاقات الدولية، ملحق اتجاهات نظرية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 195، يناير 2014، ص 14،15.

(59) الباروني، إلياس أبوبكر، واشنطن استغلت الوضع الأمني في ليبيا للقبض على " أبوختالة "، **صحيفة البلد**، 28- 6- 2014، أنظر إلى الرابط التالي: http://www.elbalad.news/1006467

(60) الصواني، يوسف محمد، "الولايات المتحدة وليبيا، تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي"**مجلة المستقبل العربي**، العدد 431، يناير 2015، ص 9.

University of Malaya

شرعية بصورة أكبر، وخاصة مع تحول الأحداث إلى ثورة دموية مسلحة سقط فيها الكثير من الضحايا، مما أدى إلى زيادة دعوات المعارضة الليبية إلى التدخل لوقف نظام القذافي عن قتل المدنيين[61].

ارتكزت الدول الكبرى إلى قرار مجلس الأمن رقم 1973 الخاص بحماية المدنيين من أجل أن تجد لها منفذًا وحُجة إلى داخل الأراضي الليبية التي تمثل قيمة إستراتيجية كبرى، فهي تمتلك واحدًا من أهم احتياطات النفط والغاز العالمي، وهو حيوي لأوروبا بالذات وللسوق العالمي إجمالاً، وهو ما يمكن عزله عن التنافس بين القوى العالمية الكبرى، كونه الأكبر في القارة الأفريقية واستخراجه سهل ونوعيته جيدة[62].

اليوم تحتل ليبيا المركز 17 بين أكبر منتجي النفط في العالم وهي ثالث أكبر منتج للنفط في أفريقيا وتحوز أكبر احتياطيات من النفط الخام في القارة الأفريقية فهي عضو منظمة البلدان المصدرة للبترول أوبك وتصدر بحدود 1.6 مليون برميل يوميا، وقد توقف إنتاج 100 ألف برميل يوميا على الأقل أي ستة بالمائة من إجمالي إنتاج ليبيا جراء الاضطرابات[63].

إضافة إلى ذلك فإن ليبيا لديها فوائض مالية هائلة في وقت تعاني فيه كل الدول من أزمة مالية تقريبًا، وكان ترك هذه الأموال ليتصرف بها القذافي كما يحلو له غير مناسب للمصالح الدولية المختلفة، خاصة بعد إطلاقه لسياسته القائمة على محاربة النفوذ الغربي والأمريكي في القارة الأفريقية، وهو ما أتضح في رفضه العام الانضمام إلى القوات الأمريكية "أفريكوم" التي أسسها البنتاغون لمواجهة الإرهاب والدخول الصيني في أفريقيا[64].

لذا عندما حدث التغيير السياسي في ليبيا بادرت إدارة أوباما باقتراحها للبنتاغون الأمريكي بضرورة الاستعجال لوقف نزيف الدم في ليبيا وإزاحة نظام العقيد "القذافي" من خلال اشتراكها بتحالف ضم عدد كبير من الدول الأوروبية تحت مظلة حلف شمال الأطلنطي، وذلك في محاولة منها لإظهار الأمر كما لو أنه عمل أممي لا أمريكي.

---

(61) **المرجع السابق نفسه**، ص 10.

(62) **المرجع السابق نفسه**. ص 10.

(63) ميكائيل، براء، أوروبا أمام الثورة الليبية: اتحاد بمواقف متضاربة، **الجزيرة نت**، على الرابط:

. http://studies.aljazeera.net/reports/2011/201172233313140614.htm

(64) الصواني، يوسف، "الانتقال الديمقراطي في ليبيا"، **مرجع سابق**.

University of Malaya

ذلك نتيجة للحذر من التدخل العسكري في ليبيا من واقع التجربة الأمريكية السابقة في الساحات الأخرى كأفغانستان والعراق، فضلاً عن معارضة أغلبية الرأي العام الأمريكي وعدد كبير من نواب الكونجرس للتدخل العسكري في ليبيا، بالإضافة إلى تخوف من الولايات المتحدة الأمريكية على أنظمتها الصديقة مثل السعودية، وخشيتها من خسارة أي من حلفائها نتيجة دور تتبناه، وهذه رسالة واضحة بأنها ستراقب وتنصح الأنظمة ولن تتدخل إلا وفق مصالحها[65].

في سبيل ذلك قام التحالف بعملية مشتركة لضرب أهداف في ليبيا سميت (فجر أوديسا) والتي أطلقت بحدود 110 صواريخ على أهداف ليبية محددة، كما تم توجيه مدمرتين أمريكيتين إلى ساحل البحر المتوسط المحاذي للساحل الليبي هما "ستوت" و"باري" بالإضافة إلى ثلاث غواصات هي بروفيدانس، فلوريدا، سكرانتون[66]، وعززت الولايات المتحدة مشاركتها خلال الأسبوع الأول من التدخل الدولي بقوة 180 صاروخ توما هوك و42 مقاتلة ف 22 و16 ف و2 غواصة ومدمرة صواريخ بالإضافة لوحدات إعاقة الكترونية.

بعد انتهاء الأسبوع الأول قامت الولايات المتحدة بتسليم قيادة العمليات العسكرية في ليبيا إلى قيادة حلف الناتو، متراجعة إلى الخلف مفسحة المجال لباقي الدول ومكتفية بتوفير الدعم اللوجستي من خلال المراقبة الجوية، حيث تكلفت الدول المشاركة، لاسيما المملكة المتحدة وفرنسا، بتنفيذ نصف الطلعات الجوية فوق ليبيا، مع مشاركة مهمة من بلدان مثل بلجيكا وكندا والدانمارك وإيطاليا والنرويج، وكذلك المساعدات التي قدمتها كل من هولندا وإسبانيا والسويد وتركيا، بالإضافة إلى دعم طفيف من قطر والإمارات[67].

بذلك تولى الناتو قيادة العمليات العسكرية في ليبيا تحت إشراف الأمم المتحدة، وتضمنت ثلاثة عناصر، هي: فرض حظر على الأسلحة بدًا يوم 23 مارس 2011، ومنطقة حظر طيران بدأت يوم 25 مارس2011، وحماية المدنيين من الهجوم أو التهديد بهجوم يوم 31 مارس 2011[68].

---

(65) علي، خالد حنفي، "القذافي والثورة الليبية، خيارات السقوط والصمود"، **مجلة السياسة الدولية**، على الرابط:
.http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/10.htm

(66) الحرماوي، محمد، مسؤولية الحماية: تقييم تدخل الناتو العسكري في ليبيا، **الحوار المتمدن**، العدد 4198، 2013.

(67) **المرجع السابق نفسه**.

(68) منصوري، نديم، الثورات العربية بين المطامح والمطامع، بيروت: لبنان، **منتدى المعارف**، 2012م، ص 18.

University of Malaya

ثالثا: أثر التدخل الدولي على مسار الثورة الليبية:

بشكل عام يمكن تقييم عمليات تدخل حلف الناتو في ليبيا بأنها فشلت، حيث أتت بنتائج عكسية وسلبية على الداخل الليبي –على الرغم من أنها نجحت في تخليص الشعب الليبي من تسلط نظام فئوي تسلطي قبلي[69]، **والمتمثلة في:**

– انتشار الأسلحة والإرهاب:

تحولت المدن الليبية إلى ملاذٍ آمنٍ للإرهاب، فظهرت الجماعات الإسلامية المتشددة، والتي قمعها القذافي سابقًا، ورفضت تلك الجماعات نزع السلاح بعد سقوط القذافي، وتقاتل تلك الميليشيات الإسلامية في ليبيا الآن ساعية للسيطرة على الدولة كاملة [70].

وصلت الجماعات المتطرفة إلى مخزون ليبيا المهول من الأسلحة التقليدية، وتسربت أسلحة متطورة من ترسانة القذافي من بينها ما يصل إلى 15 ألفا من صواريخ ض جو المحمولة، بالإضافة إلى فشل الحكومة في نزع سلاح عشرات الميليشيات التي تكونت خلال فترة تدخل الناتو في ليبيا، وخصوصًا الميليشيات الإسلامية، مما أدى إلى وقوع معارك دامية على النفوذ بين القبائل المتناحرة والقادة[71].

– فشل عملية التحول الديمقراطي:

بحلول مايو 2014، وصلت ليبيا إلى أخطر محطات مرحلتها الانتقالية، حيث سيطر اللواء المتمرد "خليفة حفتر"، على القوات الجوية ليهاجم الميليشيات الإسلامية في بنغازي، ووسّع أهدافه لتشمل المجلس التشريعي في طرابلس(72).

---

(69) الباروني، إلياس أبوبكر، امكانية التدخل حلف النيتو في ليبيا نتيجة التدهور الأمني المتزايد، **قناة الجزيرة الفضائية**، وذلك بتاريخ 25 – 4 – 2014، أنظر إلى الرابط التالي: https://www.facebook.com/elyas.albarouni.1

(70) عوني، مالك، مواجهة اللايقين، محددات التفاعل والتأثير بين الثورات العربية والنظام الدولي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 190، أكتوبر 2012م.

(71) **الدروس المستفادة من تجربة ليبيا**، 2014/11/24، على الرابط:

http://www.shorouknews.com/mobile/columns/view.aspx?cdate=24112014&id=a74f8534-7144-4a53-8e61-ce1e519615d8.

(72) Chollet, Derek, Ben Fishman, Alan J. Kuperman, Who Lost Libya? Obama's InterventiO in Retrospect, May/June 2015, at:

University of Malaya

جاءت الانتخابات التشريعية في يونيو 2014 لتسجّل انخفاض نسب المشاركة من 1,7 مليون ناخب في الانتخابات السابقة إلى 630 ألف ناخب فقط، مما يشير إلى أن الشعب الليبي قد فقد إيمانه بالديمقراطية، وبعد الإعلان عن فوز الأحزاب العلمانية والقومية في هذه الانتخابات، مقابل ذلك كان الطعن القانوني حول مجريات الانتخابات فكانت النتيجة تكون برلمانين متصارعين، يدّعي كل منهما أنه البرلمان الشرعي.

على إثر ذلك، قام الثوار بعملية عسكرية في يوليو 2014، بمهاجمة مليشيات القعقاع والصواعق والمدني في طرابلس التي تساند الانقلابي حفتر، ونجحت في السيطرة عليها، بعد معركة دامت لستة أسابيع، وذلك في إطار تحالف عسكري سُمي بـ"فجر ليبيا"، لتتم إعادة إحياء البرلمان الليبي القديم – الذي كان للإسلاميين الغلبة فيه، وكان يُسمى المؤتمر الوطني العام – وتشكيل ما أطلقوا عليه "حكومة إنقاذ وطني"[73]، وفي أكتوبر، فر البرلمان المنتخب حديثًا، والذي يدعمه التحالف العسكري "كرامة ليبيا"، بقيادة حفتر، إلى مدينة طبرق بشرق ليبيا، حيث أسس حكومة مؤقتة منافسة، لتصبح هناك حكومتان متصارعتان، تتحكم كل منهما في جزء من الأراضي الليبية.

– التدهور الاقتصادي:

بعدما كانت تقارير التنمية البشرية الصادرة عن الأمم المتحدة تُصنّف ليبيا على أنها أعلى مستوى للمعيشة في إفريقيا، انخفض هذا المستوى بشكل حاد، نتيجة الهبوط الاقتصادي الشديد، والذي يعود إلى انخفاض مستويات إنتاج النفط بشدة بسبب الصراع الممتد.

قبل الثورة، كانت ليبيا تنتج يوميًا 1,65 مليون برميل نفط، وانخفضت تلك النسبة إلى صفر خلال فترة تدخل الناتو، ثم ارتفعت بعد ذلك لتصل إلى 85% من معدلها السابق، إلا أنه منذ استيلاء الانفصاليين على موانئ النفط الشرقية في أغسطس 2013، بلغ متوسط الإنتاج 30% من معدل ما قبل الثورة[74].

---

https://www.foreignaffairs.com/articles/libya/2015-04-20/who-lost-libya.

[73] الطاهر، العزب الطيب، **المطلوب عربيا.. حتى لا تتحول ليبيا إلى دولة فاشلة**، على الرابط:

.http://omandaily.om/?p=228229

[74] **المرجع السابق نفسه.**

University of Malaya

في الأخير يمكن القول أنه من الخطأ التأكيد على أن الهدف الرئيسي لحلف الناتو في ليبيا كان حماية المدنيين فقط ، حيث يتضح أن الهدف الحقيقي كان قلب نظام القذافي، ولو على حساب زيادة الإضرار بالليبيين المدنيين، بهدف السيطرة على مقدرات وموارد ليبيا الإستراتيجية من نفط وغاز ومعادن أخرى، وكذلك جعل ليبيا موطئ قدم للأوربيين في منطقة شمال إفريقيا، وذلك لحماية تدفق النفط الليبي من أجل تأمين مصادر وأمن الطاقة، التي تعد بالنسبة إلى الدول الغربية الأعضاء في حلف شمال الأطلنطي من أهم قضايا الأمن القومي المحددة لسياسات تلك الدول تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سواء فرادى أو من خلال إستراتيجية شمال الأطلنطي.

University of Malaya

الفصل السابع: رؤية مستقبلية للتحول الديمقراطي في ليبيا من منظور السياسة الشرعية

تعيش ليبيا واقعاً سياسياً يصعُب السيطرة عليه، خاصة في ظل حالة الانقسام الشديد ما بين النُخب الثورية، والانتشار المخيف للسلاح، وغياب أي مفهوم لمؤسسة أمنية قادرة على قيام بدور قوة جبرية شرعية، وضعف هيكل الدولة بشكل عام نتيجة لنظام الجماهيرية الذي ابتدعه "القذافي" وتفكيكه للمؤسسة العسكرية واعتماده على قوى غير نظامية لسنوات طويلة مُمثلة في الكتائب.

كما أن الضعف النسبي للحكومات المتعاقبة على ليبيا بعد سقوط نظام "القذافي" وعدم امتلاكها لذراع عسكري وطني، وفشلها المتكرر في جمع السلاح في ظل خلافات سياسية عاصفة أدى إلى الإعلاء من سطوة الميليشيات، والتشكيلات العسكرية المبنية على أسس إيديولوجية، أو قبلية أوجغرافية أو جهوية، ونتج عن هذه الحالة ظهور هيكل غير رسمي من التفاعل بين الدولة مُمثله في الحكومة والميليشيات، والتشكيلات العسكرية، بل والأفراد في بعض الأحيان.

في هذا الإطار بذلت العديد من الجهود الدبلوماسية لتسوية الأزمة الليبية، وعودة الهدوء إلى المشهد السياسي والأمني، وبرزت محاولات عديدة من أجل لمّ شمل فرقاء العمل السياسي، ودعت كل الأطراف إلى حل النزاع عبر الحوار بما يسهم في الحد من عبث فوضى جماعات العنف والتحول نحو الديمقراطية بشكل سلس ومقبول.

قد أنطلق الحوار السياسي بين الأطراف المتنازعة في ليبيا بعد ظهور أزمة السيادة المتعددة، ووجود أكثر من كيان يدعي الشرعية، ويرى أنه الممثل الأوحد للدولة الليبية، ومن أهمها: حوار غدامس1 (سبتمبر2014)، حوار جنيف (يناير 2015)، وحوار غدامس2 (فبراير 2015)، وحوار الرباط (مارس2015)، وحوار الصخيرات (أبريل 2015)[1].

نتيجة لتردّي الأوضاع الأمنية والإنسانية في ليبيا، استؤنفت من جديد جلسات الحوار الوطني الليبي في جولتها الخامسة، من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة الليبية، وقد عُقدت إحدى الجلسات في

---

[1] عقل، زياد، "الأزمة الليبية والتحرك المصري في ظل الأبعاد الإقليمية والدولية"، **ملف الأهرام الإستراتيجي**، 2014/9/16م، على الرابط: http://acpss.ahram.org.eg/News.aspx?Serial=178 .

University of Malaya

العاصمة الألمانية برلين في 10 يونيو 2015، بمشاركة الأعضاء الدائمين في الأمم المتحدة وعدد من ممثلي الدول الغربية، ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، "برناردينو ليون"[2].

تأتي هذه المفاوضات في إطار السعي الدائم لإعادة الاستقرار مرة أخرى للأراضي الليبية، ووقف معاناة المواطن الليبي، خاصة أن الأوضاع على اختلاف مستوياتها أضحت متردية للغاية هناك، نتيجة للانتشار الكثيف للجماعات والميلشيات المسلحة، وانعدام الأمن وظهور الجماعات الإرهابية، وحضورها في المشهد الليبي وعلى رأسها تنظيم داعش الإرهابي الذي أضحى يسيطر على جزء من الأراضي الليبية.

نتيجة للخلاف حول اختصاصات مجلس النواب الليبي والمجلس الأعلى للدولة، وإجراءات منح الثقة وسحبها من الحكومة، وبناء الجيش والأجهزة الأمنية، لم يتمكن أياً من الطرفين من التوصل لتوافق متبادل أو من تقديم تنازلات سياسية جديدة من شأنها العمل على خلق بيئة صالحة لتفعيل مسودة اتفاقية التسوية السياسية التي صاغتها الأمم المتحدة، وهو ما يشير إلى أن الخلاف في ليبيا خلافاً سياسياً في الأساس، قامت بتقويته وترسيخه مجموعة من الأخطاء والتحركات والقرارات الخاطئة التي لم يكن عليها أي رقيب، لذا يظل خلافاً بين تيارات سياسية مُعسكرة تختلف في منطلقاتها ومواقفها الفكرية والسياسية، وتختلف أيضاً في رؤيتها للمستقبل الليبي وفي مفهومها عن الأولويات الوطنية، وهو أيضاً ليس خلافاً بين جانب صالح وآخر فاسد، أو بين قوى التطرف والإرهاب وقوى الحداثة والديمقراطية، أو بين وطنيين وخونة، بل هو خلاف تتحمل مسئوليته كل الأطراف المختلفة في المشهد السياسي الليبي على مدار السنوات الأربع الماضية بالتساوي[3]، من ثم يمكن تقسيم هذا الفصل من الدراسة على النحو التالي:

المبحث الأول: آلية العمل السياسي وإدارة نظام الحكم من منظور السياسة الشرعية وإشكالية التحول الديمقراطي في ليبيا.

المبحث الثاني: الوسطية من منظور السياسة الشرعية واشكالية التحول الديمقراطي في ليبيا.

المبحث الثالث: التصالح السياسي من منظور السياسة الشرعية وإشكالية التحول الديمقراطي في ليبيا.

---

(2) المنشاوي، إبراهيم، **رؤية مستقبلية: الحوار الوطني الليبي وآفاق التسوية**، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2015/7/22،، على الرابط: http://www.acrseg.org/39117.

(3) الشلوي، هالة، مسار الحوار الليبي الحالي ومستقبل الحل السياسي، **الجزيرة نت**، 2015/7/7، على الرابط:

http://studies.aljazeera.net/reports/2015/07/2015761324415352.htm.

University of Malaya

المبحث الأول: آلية العمل السياسي وإدارة نظام الحكم من منظور السياسة الشرعية وإشكالية التحول الديمقراطي في ليبيا

تعتبر آلية العمل السياسي لإدارة نظام الحكم في ليبيا شائكة ومعقدة تختلف في طبيعتها عن الأنظمة السياسية المتعارف عليها حاليا، وهنا سأتطرق إليها لغرض توضيح الفكرة فيما يتعلق بممارسة السلطة وإشكاليات التحول الديمقراطي في ليبيا من منظور السياسة الشرعية.

أولاّ: جدلية الدين والسياسة الشرعية:

لا شك أن جدلية الدين والسياسة ليست مقصورة على المجتمعات العربية، وإنما تبدو كظاهرة ملازمة للمجتمعات الأخرى، إلا أن الدين والدولة تأخذ منحي مغايرا في المجتمعات الإسلامية، لأن الدين والسياسة لا يمكن فصلهما في الحياة الإسلامية.

كما أن لدي الإسلام ما يقوله في هذا المقام، بينما الأديان الأخرى ليس لديها ما تقوله، بل على العكس قد تتحول إلي معيق، وقد ظهر هذا جليا في الصراع الذيخلفته تصرفات الكنيسة في العصور الوسطي، بينما يسهم الإسلام في التنمية والنهضة والتطور[4].

تعد السياسة الشرعية أحد العلوم الجليلة في التراث الإسلامي[5]، وهي أداة بيد ولاة الأمر في الدولة لقيادة الأمة وتحقيق مصالحها الدينية والدنيويّة، وتخولهم ملاحظة المتغيرات والمستجدات الحادثة في الأمة، وتطبيق النص عليها بطريقة مناسبة دون إلغاء النص أو تجاهله، والسياسة الشرعية تواكب التطورات الداخلة على تصرفات الناس وأوضاعهم وتراعي المستجدات الداخلة على حياة الأفراد والأمم في ظل المحافظة على أحكام الشريعة وتحقيق مقاصدها، وقد اعتنى علماؤنا الأوائل بهذا الفن، حيث كُتُبُ الأحكامِ السلطانية تُمثل الأساس لفهم الفقه السياسي في الإسلام، فقد عرض الفقهاء في الأحكام السلطانية مؤسسات الدولة، وأنواع السلطات والولايات، مع عرض لأحكام رئاسة الدولة الإسلامية، وقد فَصّل

---

[4] الباروني، إلياس أبوبكر، محمود، لقمان طيب، فا، بحر الدين جئ، تحليل العلاقة بين السياسة والشريعة، دراسة نقدية للأدبيات السابقة، **مجلة الدراسات الإسلامية والفكر للبحوث التخصصية**، مج 2، عدد3، تموز، يوليو ،2016م، ص 14، انظر إلى الرابط التالي: http://www.siats.co.uk/wp-content/files_mf/657.pdf

[5] الباروني، إلياس أبوبكر، محمود، لقمان طيب، فا، بحر الدين جئ، دراسة تحليلية لمفهوم السياسة الشرعية وعلاقته بالتحول الديمقراطي، **مجلة الدراسات الإسلامية والفكر للبحوث التخصصية**، مج3، العدد3، تموز، يوليو، 2017، ص92، انظر الي الرابط التالي: pdf.20%20% /file:///C:/Users/G50/Desktop

University of Malaya

الفقهاء الأحكام الفقهية المتعلقة بالسلطان والشروط التي يجب أن تتوفر فيه، لذلك أطلقوا عليها الأحكام السلطانية؛ لأنها تتعلق بالسلطان في الدولة الإسلامية. [6]

والسياسة مأخوذة من الفعل ساس، وساس الناس أي تولى رياستهم وقيادتهم، وساس الأمور أي دبرها وقام بإصلاحها فهو سائس والجمع ساسة، وسست الرعية سياسة حسنة أي أمرتها ونهيتها بما يحقق المصلحة لها[7].

نخلص من هذه المعاني إلى أن السياسة تعني الولاية والرياسة والقيادة والرعاية وتدبير أمور الناس والعمل على إصلاحهم، وبهذا يتضح أن كلمة "السياسة" هي عربية خالصة، لا ريب في ذلك، والمراد بها سياسة المجتمع والقيام على تدبير شئونه الداخلية والخارجية بما يُؤَمِّن الخير العام للبلاد والعباد.

لقد عرّفها المفكرون بتعريفات متباينة كل حسب ما يعتقد ويفكر، فمنهم من يرى بأنها احتراف الحكم والسلطان، أي ممارسة السلطة على الناس في المجتمع، ومن المفكرين يُعرِّف السياسة بأنها إجراءات لتحقيق القيم الدينية والاقتصادية والثقافية في سلوك الناس، وعلاقاتهم ونظام حياتهم، ومنهم من يرى أنها: نظريات لتنظيم المجتمع وعلاقات البشر [8].

أما الشريعة لغةً: فهي مأخوذة من الفعل شرع والمصدر شرعاً ومشروعاً وتعني تناول الماء بفيه، ويقال شرعت الدواب في الماء أي دخلت لتشرب والشريعة والشراع المواضع التي ينحدر منها الماء [9] واشتق من

---

[6] ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد الحراني الحنبلي الدمشقي، **السياسة الشرعية**، ط1، مج1، المملكة العربية السعودية، وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، 1418هـ، ص5. وينظر: بن جماعة، أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي بدر الدين، **تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام**، تح: فؤاد عبد المنعم أحمد، ط3، مج1، الدوحة، قطر، دار الثقافة، 1408هـ، 1988م، ص77. وينظر: الموصلي ، محمد بن محمد بن عبد الكريم الموصلي الشافعي، **حسن السلوك الحافظ دولة الملوك**، تح: تحقيق فؤاد عبد المنعم أحمد، الرياض، دار الوطن، 1416هـ، ص 64. وينظر: ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، **الطرق الحكمية في السياسة الشرعية**، تح: نايف بن أحمد الحمد، ط1، مج1، مكة المكرمة، دار عالم الفوائد، 1428 هـ، ص 29.

[7] ينظر ابن منظور، لسان العرب، **مرجع سابق**، مج 6، ص 109,108، والمعجم الوسيط، مج1، ص462، وأيضاً القاموس المحيط للفيروز أبادي، ج2، فصل السين، ص222.

[8] سمارة، إحسان عبد المنعم عبد الهادي، **النظام السياسي في الإسلام "نظام الخلافة الراشدة"**، ط1، مج1، عمان: الاردن، منشورات دار يافا العلمية للنشر والتوزيع والطباعة، 2000، ص13.

[9] ابن منظور، لسان العرب، مج 9، مج8، **مرجع سابق**، 175، 179.

University of Malaya

ذلك الشرعة في الدين أي الشريعة التي تتضمن الأحكام الدينية قال تعالى: ﴿ **لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا**﴾[10]

نخلص من هذه الأقوال في تعريف الشريعة لغة إلى أن المراد بها مورد الماء والمراد بها اصطلاحاً هو ما شرعه الله لعباده كالصيام والصلاة والحج والزكاة وسائر الأحكام الشرعية [11].

عرفها صاحب كتاب السياسة الشرعية: "فالشريعة هي مجموعة الأحكام التي شرعها الله لعباده، وأبلغها الرسول (صلى الله عليه وسلم) سواء تعلقت بالعقيدة أو الأخلاق أو الأحكام العملية" [12].

كذلك القول إن كلمة الشرع في الاصطلاح هي الطريق الواضح البين الذي أنزله الله للناس جميعاً من خلال الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة[13].

من ثم فإن السياسة الشرعية في الإسلام تعني ضبط حركة الفرد وتوجيه السلوك البشري في المجتمع من الراعي والرعية بالأحكام الشرعية، ويمكن أن يقال هي: "تدبير شئون الأمة، وتنظيم مرافقها بما يتفق وروح الشريعة وأصولها الكلية، ولو لم يرد فيها شيء من النصوص التفصيلية الجزئية الواردة في الكتاب والسنة النبوية"[14].

عرفها صاحب كتاب محاضرات في السياسة الشرعية بأنها: "تدبير شئون الدولة الإسلامية التي لم يرد فيها نص أو التي من شأنها أن تتغير وتتبدل بما فيه مصلحة الأمة ويتفق مع روح الشريعة وأصولها العامة" [15]، ويقال كذلك: هي قيادة الناس إلى مصالحهم الدينية والدنيوية بأحكام الشريعة الإسلامية مع جلب

---

(10) **سورة المائدة**: الآية48.

(11) الرفاعي، جميلة عبد القادر شعبان، السياسة الشرعية عند الإمام ابن قيم الجوزية، **رسالة دكتوراه**، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية،1999، ص45.

(12) أحمد، فؤاد عبد المنعم، السياسة الشرعية ودورها في تطوير أنظمة العدالة الجنائية الخاصة بمكافحة الإرهاب، **الندوة العلمية لتطوير أنظمة العدالة الجنائية الخاصة بمكافحة الإرهاب**، الرياض، السعودية، 30 -31 / 5 / 2006، ص10.

(13) عصام، العبد زهد، أولويات السياسة الشرعية. دراسة قرآنية موضوعية، **مرجع سابق**، ص.4

(14) تاج، عبد الرحمن، **السياسة الشرعية والفقه الإسلامي**، 1995، ج1، ص1.

(15) عطوة، عبد العال أحمد، **المدخل إلى السياسة الشرعية**، ط1، مج1، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1993، ص15.

University of Malaya

المصالح ودفع المفاسد وفق مراعاة المقاصد التي جاء الإسلام للحفاظ عليها وحمايتها وتتمثل في الكليات الخمس: الدين، والنفس، والعقل، والعرض، والمال[16].

نلحظ أن هذه التعاريف كلها أنها تدور في محور واحد، فهي تعني بالإجمال تعهد الأمر الذي يواجه الأمة بما يصلحه ويحقق الفائدة [17]، وبمراعاة هذه التعاريف يمكن أن نخلص إلى تعريف السياسة الشرعية بأنها: رعاية مصالح الأمة بما لا يتعارض مع النصوص الصريحة والقطعية ضمن الفهم الواضح للمقاصد الكلية للشريعة الإسلامية مع توسيع النظر في أمور المباحة، وتقديم المصلحة التي تنعكس إيجاباً وبالخير على الدين والنفس على المصلحة التي تنعكس على الدين وحسب[18].

"عليه فإن كل حكم أو نظام يتعلق بشئون الدولة يحقق المصلحة ويتفق مع أحكام الشريعة وقواعدها الأصولية ومقاصدها، هو من السياسة الشرعية، وكل ما لم يحقق مصلحة أو يخالف الشريعة فإنه لا يُعد من السياسة الشرعية في شيء، وليس من الإسلام، وحينئذ تصبح قوانين وضعية لا ارتباط لها بالشريعة الربانية"[19].

شغلت إشكالية العلاقة بين الدين والسياسة أهمية بالغة في مستقبل الحياة السياسية، وخاصة بعد الثورات والانتفاضات التي شهدتها مجتمعات دول الربيع الديمقراطي، ومنها المجتمع الليبي، والتي فرضت بدورها عدد من القضايا في علاقة السلطة بالدين التي ستلقي بظلالها على الخطوات الأولية في بناء الدولة ومؤسساتها.

الأول: مفهوم الديمقراطية وعلاقتها بالشورى:

ما زال الفكر الإسلامي يشهد تطوراً كبيراً، خاصة في ظروف التحدي والمواجهة مع الأفكار الجديدة، إذ يمتاز الفكر الإسلامي بديناميكيته وتكيفه مع التغيرات والتقدم الفكري والعلمي الذي يشهده المسرح البشري، فالحضارات تتفاعل، والأفكار تتلاقح، والعقول تتشارك في تطوير وتنقيح وتعديل النظريات

---

(16) عصام العبد زهد، أولويات السياسة الشرعية، دراسة قرآنية موضوعية، **مرجع سابق**، ص 5.

(17) الدريني، فتحي، **خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم**، ط2، بيروت: لبنان، منشورات مؤسسة الرسالة، 2013، ص19.

(18) عصام العبد زهد، أولويات السياسة الشرعية، دراسة قرآنية موضوعية، **مرجع سابق**، ص4.

(19) ابراهيم، محمد يسري، **المشاركات السياسية المعاصرة في ضوء السياسة الشرعية**، ط1، مج1، منشورات دار اليسر، 2011، ص15.

University of Malaya

والفلسفات، حتى تأخذ بعض النظريات والمبادئ أشكالاً متعددة بسبب تفاعلها مع التراث والعادات والتقاليد والخلفية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للشعوب والأمم.

والفكر الاسلامي في تعامله مع النظريات والتجارب الوافدة، فكر منضبط بالشريعة الاسلامية، ولا يتأثر بالأفكار والحوادث، وتأثر بعض المسلمين ليس حجة ولا يبرر للأخذ بها؛ لأن الإسلام هو الحاكم لافعال وأقوال العباد وتصرفاتهم وليس العكس.

تختلف تجربة الحركات والأحزاب الإسلامية من بلد إلى آخر، كما تختلف في عمر التجربة البرلمانية التي تمارس فيها نشاطاتها، فلكل بلد ظروفه ونظامه السياسي، وتاريخه وتراثه وتقاليده وتجاربه التاريخية التي تؤثر في ذهنية السلطات الحاكمة وفي سلوك المجتمع والتيارات الفكرية والسياسية الناشطة فيه، فبعض الأنظمة السياسية وجدت في إشراك الإسلاميين في العملية الديمقراطية استيعاباً لهم ضمن أدوات العمل السياسي المتاح، واحتواء لأية بدائل خطرة قد تشكل تهديداً للبلاد، إن العمل السياسي العلني لجميع التيارات السياسية أفضل بكثير من إجبارها على العمل السري أو التنظيمات الغامضة، والتي لا يُعرف شيء عن خططها وبرامجها وأهدافها وارتباطاتها وحجمها وتمويلها لأنها تعمل تحت الأرض، والتي ربما تلجأ للعنف بسبب غلق الأبواب أمامها للعمل في الضوء.

الديمقراطية هي نظام سياسي دستوري برلماني انتخابي تعددي تداولي حر لا مركزي غير مؤدلج، يعتمد تحكيم إرادة غالبية الشعب، ويحترم الهوية العامة للأمة، ويرعى حقوق الإنسان المعترف بها دولياً، بما فيها حقوق الأقليات، ويفصل بين السلطات[20].

كما أن الديمقراطية بمعناها السياسي هي آلية للتعددية غير مقيدة بإيديولوجية مسبقة، ضمن نظام دستوري برلماني، ولا تتحدد إلا بآليات الديمقراطية نفسها، وليس بشيء خارج عنها، وأهمها رعاية المصلحة العامة للمجتمع، وتحكيم إرادة غالبية الشعب، واحترام الهوية العامة للأمة، والتي تعبر عن منظومة الثوابت والركائز الأساسية لمبادئ وحضارة وتاريخ وانتماء المجتمع بغالبيته، وما يترتب على هذا الانتماء من استحقاقات، مع حماية حقوق الأقليات والمكونات المدنية القومية منها والدينية والمذهبية والفكرية والسياسية والاجتماعية، ويتم فيها تداول السلطة سلميا، وفق مبدأ المساواة بين المواطنين ومشاركتهم الحرة في الحياة العامة وعبر ممثليهم في البرلمان، وعن طريق

---

[20] عن **بيان المنتدى الإسلامي الديمقراطي العراقي**، في هامبورغ: ألمانيا، الصادر في 15 تشرين الثاني 2002، علماً بأن الشيخ ضياء الشكرجي هو الذي كتب البيان. وثائق وبيانات المنتدى منشورة على موقعه في الإنترنت: www.i-i-d-c.com

University of Malaya

اللجوء إلى الانتخابات الشعبية الحرة بالاقتراع السري، وتتبنىالفصل بين السلطات الثلاث، وتعتمد مرجعيةالدستور الدائم المقر من قبل الشعب، والبرلمان المنتخب، وتضمن حرية تشكيل الأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات، وحرية التعبير عن الرأي وحرية الفكر والصحافة، وتحفظ للشعب كرامته الإنسانية وحق المواطنة والمعارضة السياسية وسائر حقوقه المدنية وحرياته المشروعة المثبتة في لوائح حقوق الإنسان المعترف بها دوليا، بما فيها الحريات الشخصية والدينية والثقافية، بما لا يتعارض مع هوية الأمة[21].

كما تعني الديمقراطية آلية للعمل السياسي ولإدارة نظام الحكم، ولغرض توضيح الفكرة نقول إن الديمقراطية بمعناها الدقيق تشتمل على:

1-حرية التعبير عن الرأي: وهذا ما يقره الإسلام﴿ **لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيم**﴾[22]ومبدأ الدعوة "بالحكمة والموعظة الحسنة"، وحرية التعبير تشمل حرية ممارسة العمل السياسي والمشاركة في الحياة السياسية الممنوحة للجميع الإسلامية والمدنية.

2- التعددية الحزبية: وهي تمثل الأسلوب الأمثل في غياب القيادة، والتعددية تساهم في إثراء الفكر وأساليب الاجتهاد، وتحل إشكالية الاختلاف في الرأي والاجتهاد من خلال تمثيل كل تيار، أو اجتهاد لعدد من مقاعد البرلمان وفقاً لنتائج الانتخابات الحرة، كما تجنب التعددية الأمة الاستبداد ومفاسده، وتجنب الأمة الصراعات ونتائجها بسبب الاحتقان السياسي وحرمان الآخرين من حرية العمل السياسي والتعبير عن مصالحهم، كما تمنح التعددية الفرصة لتيار أو حزب آخر عندما يعجز غيره عن حل مشاكل البلاد أو تحقيق طموحات الجمهور الناخب، أو عندما لا يفي بالوعود التي قطعها على نفسه، وتجعل التعددية الطرف الخاسر في الانتخابات يعيد النظر في أدائه السياسي.

---

(21) **المرجع السابق.**

(22) **سورة البقرة**: الآية (256).

University of Malaya

3- الحياة البرلمانية: وما تضمه من تنوع الآراء والتيارات السياسية وتمثيل جميع فئات الشعب وشرائحه الاجتماعية وقومياته وأديانه ومذاهبه.[23]. ويشارك فيها الإسلاميون إلى جانب العلمانيين، ومن يحظى بأصوات أكثرية الشعب، ويشغل مقاعد أكثر في البرلمان، يقوم بتشكيل الحكومة، ويبقى في المعارضة من لم يحقق فوزاً، ويصوّت بالثقة على الحكومة الجديدة، وقد تتعرض للمساءلة في البرلمان، وهكذا تدار الأمور وتتناوب التيارات السياسية على حكم البلاد كل فترة زمنية محدودة.

4- الانتخابات الحرة بالاقتراع السري: بعيداً عن التعيين أو تدخل المسؤولين الكبار في السلطة.

5- الحرية الفكرية والحرية السياسية: وهي التي تؤكد إنسانية المسلم والمواطن وتعني احترام كرامته وخياراته الفكرية، فلا يمكن إجبار إنسان على عقيدة أو رأي سياسي.

6-التداول السلمي للسلطةوفقاً لمقتضيات الانتخابات: وبذلك نتخلص من الانقلابات الدموية والحروب الأهلية والاستبداد والأنظمة الشمولية، ويجب أن يكون الإسلاميون مستعدين للتخلي عن السلطة فيما لو لم يحصلوا على الأصوات اللازمة، إن بقاء الإسلاميين في السلطة ومخالفة الدستور ومعارضة أغلبية الشعب يتضمن مفسدة ومردودات سلبية تعود على الإسلام أولاً، كما يفقدون ثقة الناس بهم ثانياً[24].

7- حسم ما يختلف عليه بما تقره الأكثرية: وهي تشابه مفهوم الشورى في الإسلام حيث إن غالبية المسلمين هي التي تتخذ القرار في منطقة الفراغ، أي عدم وجود نص شرعي خاص بالقضية موضع النقاش.

8-رعاية حقوق الأقلية: فقد ضمن الإسلام للأقليات الدينية حقوقهم وحرياتهم الدينية والثقافية والاجتماعية، كما أن الرسول أوصي (صلى الله عليه وسلم) خيراً بهم، ويمتاز الفقه الإسلامي بالمرونة والتعامل الواقعي مع مستجدات العصر ومشاكل المجتمع الإسلامي، وهناك أبواب عديدة في الفقه الإسلامي تسمح بالمشاركة مع العلمانيين لوضع نظام سياسي تعددي.

---

(23) الباروني، إلياس أبوبكر، وثيقة تأسيس واستقراردولة ليبيا، عبر برنامج حوار المساء، **قناة التناصح الفضائية**، من ليبيا، وذلك بتاريخ 26 - 9 - 2016، أنظر إلى الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=C1cgLsxUvzQ

(24) صلاح عبد الرزاق، الإسلاميون والديمقراطية. دراسات في الفكر الإسلامي المعاصر، **مرجع سابق**، ص 9.

University of Malaya

للدين مكانة خاصة في ليبيا في ظل انتماء جميع أبناءها للدين الإسلامي، حيث تميزت بانتشار الإسلام السني، حيث ساد المذهبين الإباضي والمالكي بين سكان ليبيا، فلم تتجذر الشيعية إبان الدولة الفاطمية، ولم تفلح محاولات نشر المذاهب الأخرى[25].

لعل بروز الحركة السنوسية في القرن التاسع عشر كحركة دعوية إصلاحية كان لها دور كبير في تغلغل الدين في كافة مفاصل المجتمع عن طريق نظام الزوايا والتي كانت بمثابة مؤسسات قائمة دينية، اجتماعية، اقتصادية، وأيضاُ إدارية في حياة الليبيين، ولاسيما في برقة وفزان، ولقد دعمت هذه الزوايا الحركة السنوسية وزادت من تأثيرها بعد أن انتقلت من مجرد حركة دينية إلى حركة ببعد سياسي، وذلك تحت ضغط المستجدات الدولية في تلك الفترة (من التوسع الفرنسي في تشاد والنيجر والاستعمار الإيطالي في ليبيا) التي قاومها الليبيون تحت الراية السنوسية.

قام الدين بدور هام في تشكيل معتقدات الليبيين، وتجذرت قيمه في نسيجهم الاجتماعي ونجحت الحركة السنوسية من خلال البني الدينية التقليدية التي أرستها، في أن تجعل من الدين مصدراً أساسياً لشرعية النظام الملكي[26].

بالرغم من المحاولات الأولية لبروز بعض التيارات بمرجعيات مختلفة في حقبة العهد الملكي، إلا أن الطبيعة القبلية للمجتمع الليبي، حالت دون تكوين التيارات الدينية وغيرها، ولم تفرز المراحل السابقة لعام 1952 أي حركة أو تنظيم حقيقي فاعل أو حزب يستمد من الإسلام هويته السياسية، وهو ما زاد الأمر هو القانون الخاص بمنع تشكيل الأحزاب، مما تسبب في القضاء على أي محاولة ممكنة لظهور أي تصورات أو أطر تنظيمية، حتى وجود الإخوان –في ذلك الوقت– لم يكون سوى وحدات تنظيمية لأغراض تعليمية تربوية لم ترتق إلى أي مستوى من مستوى التنظيمات الحزبية[27].

---

(25) الصواني، يوسف محمد جمعة، "ليبيا بعد القذافي..."، **مرجع سابق**، ص 11، 12.

(26) سالم، بول، أماندا كادليك، "تحديات العملية الانتقالية..."، **مرجع سابق**، ص 142.

(27) زهرة، السيد، الدين **الدولة في الوطن العربي (3).. التجربة الفريدة في ليبيا.. وفي السعودية**، شبكة البصرة، متاح على:

. http://www.albasrah.net/ar_articles_2012/1112/zahra_311012.htm

University of Malaya

الثاني: استغلال الدين في الحياة السياسية:

في إطار محاولات الدول بشكل عام أياً كانت مرجعيتها على إخضاع كافة مؤسساتها السياسية والثقافية والدينية إلى سلطتها وإعادة تنظيمها وترتيبها بما يخدم مصالحها وسياساتها، قام العقيد معمر القذافي باستعمال الدين لمصلحته كمصدر مهم لشرعيته، وكذلك وسيلة من وسائل القمع التي يستخدمها.

في السنوات الأولى من مجيء "القذافي" إلى الحكم استخدم الإسلام كخطاب يدعم شرعيته من خلال تبني الشعارات الدينية الإسلامية، ولكنه قام في نفس الوقت خاصة في فترة التسعينات بشن هجوم شرس على المؤسسات الدينية والأوقاف والإساءة إلى الأئمة والفقهاء والتشكيك في صحة السنة النبوية كأساس للشريعة الإسلامية وتغير التقويم الهجري وإلغاء التعليم الديني وكافة مؤسساته، وكذلك التنكيل بأي محاولة لتشكيل تنظيم إسلامي أو غيره[28]...

من ثم يمكن القول بأن نظام القذافي تعاطى مع الدين في مستويين مختلفين تماماً؛ مستوى التوظيف المستند إلى المزاج الشخصي لإضفاء المسحة الدينية عليه، يبجله تارة أو يتنكر له تارات أخرى حسب الحالة والظرف التاريخي، ومستوى آخر إقصائي وهجومي لدرجة القمع أحياناً، طال المؤسسات الدينية المختلفة والسنة النبوية الشريفة، وهذا كانت سياسة واضحة لم يحد عنها النظام طيلة أيام عهده، وخاصة في ظل محاولته لإحلال أيديولوجيا "الكتاب الأخضر" محل الدين الإسلامي[29].

الثالث: العلاقة بين الدين والسلطة بعد ثورة 17 فبراير 2011:

إن هذا الأمر يكتسب أهمية خاصة بعد اندلاع ثورة فبراير التي قوضت نظام القذافي، مما فرض متغيرات جديدة وقوى مختلفة تقوم بدور بارز في المجتمع بشكل عام، وفي صياغة العلاقة ما بين السلطة والدين بشكل خاص، وتعد الجماعات الإسلامية المختلفة من بينها، من خلال إطلاق العنان لتيارات إيديولوجية تنطلق من رؤى محددة للإسلام وللحياة والسياسة.

بالتالي فالثورة جاءت لتعيد صياغة مختلفة لعلاقة الدين مع السلطة، وفرضت بالضرورة دوراً وتواجداً مختلفاً للجماعات الإسلامية على اختلافها سواء جماعة الإخوان المسلمون أو الجماعة الليبية المقاتلة أو حركة التجمع الإسلامي أو المجموعات السلفية، وذلك من ناحية المؤسسية أو من ناحية التفاعلات

---

[28] المغيربي، محمد زاهي، "**القبيلة والدين وتحدي المشاركة السياسية في ليبيا**"، في تحديات الديمقراطية في العالم العربي، القاهرة: مصر، مركز دراسات التنمية السياسية والدولية، 1992.

[29] أمنينة، عبير إبراهيم، الدين والدولة في ليبيا اليوم، **مجلة المستقبل العربي**، عدد 407، يناير 2013، ص 16.

University of Malaya

الاجتماعية، ولعل أخذ بعض الجماعات الإسلامية على عاتقها قيادة وتدريب الثوار، ساهم ولاشك في تمظهر وتشكل سريع لهذه العلاقة، وخاصة أن هذه الجماعات لازالت تحتفظ بكافة أسلحتها عالية التجهيز، وكذلك تستند إليها السلطة في حفظ الأمن في كافة مفاصل الدولة[30].

تتجه جماعة الإخوان المسلمون الآن إلى إنشاء منظمات مدنية ودينية جديدة والتغلغل في كيانات مماثلة، مثلما تعمل جاهدة لإثبات حضورها الإعلامي من خلال قنوات فضائية جديدة والمساجد والأوقاف والإفتاء ولجان العلماء والمحاضرات وغيرها بدون إهمال لتكوين الجناح العسكري.

تاريخياً كانت الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا، وهي التي تضم إسلاميين متعددي التوجهات، وإن كانت قيادتها الحالية ذات ميول سنوسية، أكبر هذه الحركات والتجمعات، إلا أنها تعرضت للتشتت وتخلى الكثيرون عنها، خاصة إزاء الخلافات التي طبعت المعارضة الليبية في الخارج منذ فشل "المؤتمر الوطني" الذي أسس ليجمع كل المعارضين للقذافي في توحيد وتنسيق جهودهم.

مع ذلك فإن الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا مثلت حضوراً إعلامياً وسياسياً لافتاً خلال مرحلة الثورة وقبل تحرير طرابلس من خلال عدد محدود من الشخصيات التي تنتمي إليها، لكن اللافت للنظر هو أن الجبهة قد تكون الوحيدة التي تقدمت ببرنامج سياسي محدد يرسم ملامح ليبيا الجديدة.

تتواجد أيضًا على الساحة حركات أهمها الجماعة الوهابية والسلفية المدخلية التي تنتمي إلى الفكر السلفي المعروف بحرصه على طاعة أولي الأمر، ومع أن هذا التيار أو رموزه اتخذ موقفاً أقل ما يوصف بأنه سلبي من الثورة ضد القذافي والغريب هنا وقوفهم ومشاركتهم في القتال مع المتمرد خليفة حفتر في المنطقة الشرقية من ليبيا، إلا أنه ينتشر بشكل سريع بين أوساط فئات من الشعب والشباب الأقل تعليماً.

لم تتخذ الحركتين الوهابية والمدخلية التي بدأت تعلن عن تنظيماتها وفروعها في كل المدن، موقفاً سياسياً تجاه صراع القوى الدائر، وإن كانت تستغل غياب السلطة في اقتطاع ما تريد السيطرة عليه من مساحات مثل المساجد أو الدعوة بالشوارع، والتي وصلت إلى درجة قيام بعض أعضائها بمباشرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في بعض أحياء طرابلس مثلاً.

الرابع: الدين في رؤية الخطاب السياسي للمجلس الوطني الانتقالي:

في إطار استعراض السلطة الانتقالية وعلاقتها بالدين، فأنه ينبغي التركيز على تناول رؤية الخطاب السياسي للمجلس الوطني الانتقالي باعتباره رأس الدولة في هذا المقام لدور الدين في مرحلة الانتقالية، والتي

---

[30] الشريعة والحياة، **الجزيرة نت**، على الرابط: http://www.aljazeera.net/programs/religionandlife

University of Malaya

تتضح من خلال تأكيده على الهوية الدينية الإسلامية لليبيا الجديدة، الذي جعل فيها الشريعة الإسلامية مصدراً لمراجعة التشريع والقوانين، لاغياً القيود على قانون تعدد الزوجات الذي أقر في عهد القذافي، وداعياً إلى تبني نظام مصرفي إسلامي بديل لا يتعامل مع الربا وغيرها[31]...

على مستوى التفاعلات الداخلية للمجلس حاول التيار الإسلامي العمل على تهيئة كل الظروف أن يكون فاعلا رئيسيا فيمفاصل الحياة السياسية القادمة في ليبيا بدءاً من تعديل مسودة الإعلان الدستوري المؤقت وإدراجهم المادة (30)[32] التي كانت غير موجودة في النسخة المعدة من قبل اللجنة المخولة صياغة الإعلان الدستوري المؤقت[33].

أيضاً في الإطار ذاته، تم إدراج النظام الانتخابي المتوازي الذي يتضمن نظام الأغلبية والنظام النسبي، في الوقت الذي لم يكن فيه قانون ينظم الأحزاب، بل لم يكن هناك أحزاب بالمعنى الحقيقي، فجميع التنظيمات الحزبية التي دخلت للمنافسة أعلن تأسيسها قبل الانتخابات بشهرين، بمعنى أنها جاءت لاحقة لقانون الانتخابات بثلاثة أشهر تقريباً، الأمر الذي يعني أن هذا القانون وضع فقط على مقاس تنظيمات قادرة على خوض الانتخابات لأنها الأكثر خبرة وموارد وتنظيماً، خاصة وأن المسودة الأولى لقانون الانتخابات لم يشر فيها إلى التعددية الحزبية التي أصر عليها كل من تيار الإسلامي وبعض الشخصيات التي شكلت تحالف القوى الوطنية، اعتقاداً أنهم هم من سوف يكتسحون انتخابات المؤتمر الوطني العام، وهم من سوف يستأثرون بوضع الدستور بالضرورة لأنهم الأكثر تنظيماً والأكثر خبرة والأكثر نفوذ[34].

كما تمتد أذرع التيار الإسلامي لتسيطر على القطاع الأمني من خلال استحداثهم لما يسمى باللجنة الأمنية العليا المؤقتة، وهي لجنة موازية للشرطة وتابعة لوزارة الداخلية، بهدف البدء في إعداد وتأهيل المحاربين في فترة لا تزيد على ستة أشهر ليتم إلحاقهم بالشرطة وبالجيش حسب إمكانياتهم، ولكن تضخمت

---

(31) أمنينة، الدين والدولة في ليبيا اليوم، مجلة المستقبل العربي، **مرجع سابق**، ص 21.

(32) المادة 30 أسست لوجود المؤتمر الوطني العام، في الوقت الذي كان مقترحاً هو استمرار المجلس الوطني الانتقالي إلى حين الانتخابات البرلمانية، والانتخابات تكون للجنة وضع الدستور، ولقد لاقى استحداث المؤتمر الوطني انتقادات الكثيرين، الذين رأوا أن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا تسمح بعقد انتخابات عامة لمرتين في أقل من سنتين.

(33) عبد الله، كامل، " قيد التبلور: احتمالات إقامة دولة دينية في ليبيا"، **مجلة السياسة الدولية**، على الرابط:

http://www.siyassa.org.eg/News

(34) الصواني، يوسف محمد جمعة، "ليبيا بعد القذافي..."، **مرجع سابق**، ص 29.

University of Malaya

اختصاصاتها من تشكيل خلية لأمن المعلومات ومكافحة الظواهر السلبية، وفي النهاية بموجب القرار رقم 1331 لسنة 2012 لوزير الداخلية الذي كان أحد أعضاء هذه الهيئة، تم ضم لجنة مكافحة الجريمة لها، بالرغم من طبيعتها المؤقتة التي تجاوزتها بالفعل[35].

إن وجود هذه اللجنة أدى إلى تهميش الشرطة، واستئثارها بكل ما يتعلق بالأمن والنظام داخل مفاصل المدن، وبالرغم من رفض الشارع لها ودعوات المجتمع المدني المتكررة إلى حلها.

بمجرد تشكيل المجلس الوطني الانتقالي أسس المكتب التنفيذي لإدارة الأزمة، المتكون من مجموعة من الدوائر لتسيير الملفات المستعجلة في فترة ما قبل التحرير، واعتبرت الشؤون الدينية والأوقاف إحدى هذه الدوائر، ولم يكن من الملح وجود دائرة خاصة بالشؤون الدينية في تلك المرحلة، ومع ذلك تحولت هذه الدوائر إلى وزارة قائمة بذاتها في الحكومة الانتقالية التي دعمتها برفع قيم المكافآت المقررة لأئمة المساجد وللقائمين على الأوقاف.

لقد عانت وزارة الأوقاف مبكراً من سيطرة الجماعات الإسلامية المتشددة المدعومين من جهات خارجية، لدرجة إعلانها عدم قدرتها على التمكن من إدارة المساجد وعملية توظيف الأئمة، وهذا إن دل على شيء فأنه يعكس الانفلات الأمني الذي منع الوزارة من أن تنفذ سياساتها، وعدم تقيد هذه الجماعات المسلحة بأي سلطة ولا قانون، الأمر الذي يفرضها كواقع مؤثر في علاقة الجماعات الدينية بالسلطة[36].

الخامس: تراجع الوزن النسبي للبعد الديني في الحياة السياسية وفشل الإسلاميين:

في إطار سياق السلطات الانتقالية ظهر "المؤتمر الوطني العام" في العام 2012، على أنه البنية التي حلت محل المجلس الوطني الانتقالي، بحيث تكون عبارة عن السلطة التشريعية المؤقتة والمنتخبة للدولة، تتكون من مائتي عضو ينتخبون وفقاً لشروط حددها القانون بالاقتراع السري الحر المباشر، وهنا أسفرت انتخابات المؤتمر الوطني العام عن حصد تحالف القوى الوطنية لـ 39 مقعداً من أصل ثمانين مخصصة للأحزاب السياسية، في مقابل 17 مقعداً لتيار الإخوان المسلمين حزب العدالة والبناء، وتقاسمت الأحزاب الأخرى

---

(35) الصواني، يوسف محمد جمعة، "التحول الديمقراطي في ليبيا، تحليل للتحديات السياسية والاقتصادية لمرحلة ما بعد القذافي"، **في مؤتمر ليبيا من الثورة إلى الدولة: تحديات المرحلة الإنتقالية**، الدوحة: قطر، 7-8 يناير 2012، ص 2.

(36) وزير الأوقاف والشؤون الدينية: المتطرفون المغتصبون للمنابر تدعمهم جهات خارجية، **جريدة الوطن الليبية**، 2012/4/16، على الرابط: . http://alwatan-libya.com/more-213661-1

University of Malaya

بقية المقاعد حيث تحصل حزب الجبهة الوطنية على ثلاثة مقاعد، وتحصل التيار الوطني الوسطي والإتحاد من أجل الوطن، وتجمع وادي الحياة للديمقراطية والتنمية على مقعدين لكل منهم، بينما توزعت بقية المقاعد على عدة أحزاب صغيرة بمعدل مقعد لكل منها.

هنا يلاحظ عدم اكتساح الإسلاميين الانتخابات في ليبيا وإبعاد التيار الإسلامي عن الاستحواذ بمقاعد المؤتمر الوطني العام، في مجتمع يشكل فيه الدين مكوناً أساسياً من مكونات الهوية، وهو الأمر الذي يمكن تفسيره في ضوء مجموعة كبيرة من المعطيات، منها ما هو متعلق بالمتغيرات البنيوية الخاصة بالمجتمع الليبي، ومنها ما هو خاص بالتنظيمات السياسية ذاتها ومدى جاهزيتها[37].

بنية المجتمع الليبي تعكس شعباً متدنياً بالفطرة متوجساً من التيارات الدينية، رافضاً ومتخوفاً بالطبيعة من الأيديولوجيات الآتية من الخارج، وهو الذي عاش بشكل منعزل عنها لمدة ما يقارب الأربعة عقود ويزيد، لذا ليس من المنطقي أن يقبل ويندمج بسلاسة في هذه التيارات وأحزابها، وكذلك لم يشهد الشعب الليبي نمو هذه التنظيمات بشكلها المؤسسي والفكري، ولم يلحظ تغلغل أنشطتها المختلفة في المجتمع، كما هو الحال في مصر حيث يمتد عمق الإسلام السياسي بها إلى أكثر من ثمانين عاماً فجذوره ضاربة في المجتمع المصري، ولكن تركيبة الإسلام السياسي في ليبيا تعد حديثة التكوين.

أما مستوى بنية الأحزاب والتنظيمات المختلقة، فقد فشلت الأحزاب السياسية الدينية وغيرها في شرح أفكارها ومبادئها وقناعاتها للناس، وتقديم مشروعها لعدم معرفة الأغلبية الساحقة من الناخبين بها، رغم التاريخ النضالي لبعضها ضد حكم القذافي، كما دفع الإخوان المسلمون ثمن عدم فهم الليبيين الفروق ما بين الجماعات والفصائل الإسلامية المختلفة، حيث نسبت نتائج ما قامت به جماعات إسلامية متشددة (التي تارة تخرج تحت مسمى نصرة الشريعة وتارة أخرى تحت مسمى جماعات النهي عن المنكر) إلى الإخوان من اعتداء على الممتلكات وانتهاك الخصوصيات واختطاف الناس، ومحاولة فرض رؤية إسلامية متشددة التي اعتبرها الليبيون انتهاكاً لحياتهم وعودة بهم إلى الوراء، هذه الدعوات لم تجد استجابة عن الليبي البسيط الذي ينفر من فرض أنماط معيشية لم يعتدها ويرفضها، وإن كانت باسم الدين[38].

---

(37) **احتمالات إقامة دولة دينية في ليبيا**، على الرابط: http://www.kharejalserb.com/?p=4959.

(38) وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، ليبيا، تحديات بناء الدولة في الذكرى الثالثة للثورة، الدوحة: قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **سلسلة تقدير موقف**، فبراير، 2014، ص 5.

University of Malaya

عامل بنيوي آخر خاص بالمجتمع الليبي لا يمكن استبعاده، وهو الطبيعة القبلية التي تحافظ على طقوس إسلامها التقليدي الذي تغلغل فيها وتشبعت به من خلال انتشار دور الزوايا مما يجعلها أقل قبولاً وحماساً لخطاب الشريعة الذي تدعو إليه الحركات الإسلامية وتقدم نفسها به، سبب آخر يبرر عدم نجاح الأحزاب المحسوبة على التيار الديني متعلق بمستوى القيادة لزعماء التيار الذين لم تكن لديهم الخبرة السياسية الكافية، وبالتالي لم يستطيعوا الوصول إلى إقناع الناخب بهم، فلقد تأخر ظهورهم على الساحة السياسية، فضلاً عن افتقادهم للكاريزما، وعدم قناعة جمهور الشعب الليبي بالبرامج الانتخابية وغيرها...

بغض النظر عن كل المتغيرات المتشعبة والمتعددة، يظل الدين العنصر الأكثر أهمية في هوية الليبيين، وإن كان دوره في الحياة السياسية في طور التعرض لإعادة صياغة وتشكيل بفعل التغيرات السياسية التي تمظهرت بانتهاء حقبة القذافي وتداخل أدوار القوى المختلفة في هذا التغيير قبل أن يتم فعلاً الاتفاق على قواعد ناضجة للديمقراطية.

أثبتت نتائج انتخابات المؤتمر الوطني العام أن الإسلاميين ولاسيما الإخوان بأنهم ليسوا هم من يستفرد بالسلطة، وأن مشروعهم السياسي هو أحد المشاريع السياسية المطروحة، وإذا أرادوا أن يكون لهم تواجد وتأثير في المجتمع، عليهم أن يتبنوا رؤية تنموية حقيقية ليس مجرد برنامج انتخابي، عليهم أن يقدموا أنفسهم بشكل مختلف بعيداً عن الوصاية والدعوة، وهذه الخطوة ليست باليسيرة، لاسيما وأن المجتمع الليبي لا يفرق بين التيارات الدينية المختلفة فلكها إسلامي، وكلها مدعوم من الخارج، وكلها لها أجندة خارجية، وكلها تهدد طبيعة الإسلام الوسطي الذي ترعرع فيه الليبيون، وقد أدرك الإخوان المسلمون مبكراً ذلك، وشرعوا في الإعلان عن جماعة إخوان مسلمي ليبيا وتسجيلها كمؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني كخطوة أولى لدرء الارتباط والولاء لأخوان مصر.

إن احتمالية هيمنة التيار الديني بكافة تنويعاته على العملية السياسية في ليبيا أمر بعيد، فقيام دولة دينية أمر يظل أقل الاحتمالات حدوثاً، لعدة أسباب منها عدم قبول المجتمع التشدد والغلو والعنف وعدم تعاطفه مع الجماعات المتطرفة، في ظل رغبته وتطوقه إلى مجتمع منفتح تنموي خدمي يحقق الرفاهية، ويوفر فرص التشغيل ويقضي على البطالة، هذا فضلاً عن أن الشباب الذين يشكلون وقود الثورة نشئوا غير متأثرين أو موجهين أيديولوجياً حيث ترعرعوا في حقبة كانت السيطرة على الفكر الآخر والتنظيم تتم بيد من حديد، الأمر الذي يبعد من احتمالية سيطرة أحد أطياف التيار الديني على السلطة في المستقبل[39].

---

[39] أمنينة، أمنينة، الدين والدولة في ليبيا اليوم، مجلة المستقبل العربي، **مرجع سابق**، ص 30.

University of Malaya

لذا إن نجاح مشاركة الأحزاب الدينية في السلطة، يظل مرهون بقدرة هذه الأحزاب على الدخول في العملية السياسية بشكل تنظيمي مؤطر، والتخلي عن أفكارهم ورؤاهم لطريقة الحكم الإسلامي والدولة الإسلامية المتطرفة، وخاصة في ظل امتلاكهم لميليشيات مسلحة بأضخم التجهيزات كغيرهم من بقية الكتائب، ولهم أجندتهم الخاصة، ولقد شرعوا بعض التيارات الإسلامية كالوهابية والمدخلية في التعبير عن أنفسهم بهدم التماثيل ونبش القبور وتهديم المزارات وغيرها...

لذا يجب الحوار مع هذه التنظيمات المسلحة ونزع أسلحتها، لأنه بغير ذلك لن تكون ليبيا في مأمن من الانجراف نحو عهد من الفوضى، ولعل من نافلة القول صعوبة نزع سلاح هذه الجماعات التي تتنافس فيما بينها في ضخامة التجهيزات، ومن هنا يجب على السلطات المنتخبة البدء في تفكيك سلاح هذه الجماعات والعمل على وضع إستراتيجية طويلة المدى لتوفير الفرص الاقتصادية لأفرادها لاحتوائهم وإدماجهم في قطاعي الشرطة والجيش لمن يرغب في ذلك، وذلك حتى يكون هناك مجال للنقاش الحر حول الديمقراطية والدستور.

ثانيا: آلية التحول الديمقراطي في ليبيا بعد إسقاط نظام القذافي:

تسند آلية العمل السياسي على جملة من المبادئ وهي:

الأول: مبدأ حرية الفكر وواقعه في المجتمع الليبي:

الحرية في اللغة: الحرية جمع أحرار وحرار، والفعل الحسن، وتحرير الكتاب وغيره تقويمه، وللرقبة اعتاقها[40].

أما من حيث المعنى، فقد جاء في الموسوعة الحرة ما يلي "حرية الرأي والتعبير يمكن تعريفهما بالحرية في التعبير عن الأفكار والآراء عن طريق الكلام أو الكتابة أو عمل فني بدون رقابة أو قيود حكومية، بشرط أن لا يمثل طريقة ومضمون الأفكار أو الآراء، ما يمكن اعتباره خرقا لقوانين وأعراف الدولة أو المجموعة التي سمحت بحرية التعبير"[41].

---

[40] الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ج1، **مرجع سابق**، ص479.

[41] خالد الجابر، قمع حرية التعبير، **بوابة الشرق الإلكترونية**، الأربعاء، 2يناير2013، أنظر إلى:

/https://www.facebook.com/alsharq.portal

University of Malaya

"إن الإسلام منح المسلمين حرية الفكر في جميع المعقولات والتصورات والتصديقات، بل وأوجب على إنسانة المسلم ان يواظب على التفكير في كل ما ينفع نفسه وينفع غيره، وفيما يقي الناس جميعا الضرر والأذى، فالحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها التقطها"[42].

وحرية الفكر بالنسبة للمسلم لا يجبر على اعتقاد رأي أو توجه سياسي، وهذه الحرية تختلف عن حرية المعتقد بالنسبة لغير المسلم ، فغير المسلم لا يجبر على اعتقاد الاسلام، قال تعالى: ﴿**لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ** ﴾[43]، { لاَ إِكْرَاهَ فِي الدين }؛ لأن هذا الإجبار لا فائدة من ورائه ، إذ التدين إذعان قلبي ، واتجاه بالنفس والجوارح إلى اله رب العالمين بإرادة حرة مختارة فإذا أكره عليه الإنسان إزداد كرهاً له ونفوراً منه . فالإكراه والتدين نقيضان لا يجتمعان، ولا يمكن أن يكون أحدهما ثمرة للآخرة[44].

والمسلم تحرم عليه الردة، قال تعالى: ﴿ **بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ**﴾[45].

"والكفر بعد الإسلام، وتكون بالقول، والفعل، والاعتقاد، والشك، فمن أشرك بالله، أو جحد ربوبيته أو وحدانيته أو صفة من صفاته أو بعض كتبه أو رسله، أو سب الله أو رسوله، أو جحد شيئا من المحرمات المجمع على تحريمها أو استحله، أو جحد وجوب ركن من أركان الإسلام الخمسة، أو شك في وجوب ذلك أو في صدق محمد صلى الله عليه وسلم أو غيره من الأنبياء، أو شك في البعث، أو سجد لصنم أو كوكب ونحوه – فقد كفر وارتد عن دين الإسلام"[46] .

"وهناك فرق بين حرية المعتقد وحرية الرأي والتعبير في الإسلام، فحرية الرأي في الإسلام تستلزم شروطاً ومبادئ لا يمكن التغافل عنها منها:

---

[42] مصطفى الرافعي، **الإسلام دين المدينة القادمة**، مسحوب من شبكة المعلومات العالمية الانترنت.

[43] **سورة البقرة**: الآية (256).

[44] طنطاوي، محمد سيد، **التفسير الوسيط**،(ج1/473)، مصدر الكتاب، موقع التفاسير ،http://www.altafsir.com

[45] **سورة البقرة**: الآية (217).

[46] الدويش، أحمد بن عبد الرزاق، **فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء**، ج2، الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، ص8.

University of Malaya

أ- أن إبداء الرأي في مواضيع إسلامية لا بد أن يكون صادراً عن مسلم عاقل يتمتع بالأهلية كما يتمتع بمقدرة ثقافية علمية ، فليس من حق أي انسان ان يتكلم في موضوع يجهل أبعاده.

ب- أن إبداء الرأي في مواضيع إسلامية يجب أن يصدر عن المعنيين بالأمر، فليس من حق الإنسان ان يُدلي برأيه في موضوع لا يخصّه ولا يربطه به صلة مباشرة.

ج- أن إبداء الرأي يجب أن لا يتطاول على الإسلام والمقدَّسات الدينية للمسلمين[47] .

وجرية الفكر تقود صاحبها للحرية السياسية التي تعني:" احترام رأي الفرد في الحكم بحيث لا تضيع شخصيته في شخصية الحاكم، بل يكون لرأيه سلطانه فيما يراه ولو تعلق بشخص الحاكم نفسه، فيكون له الحق في معارضه إسناد الحكم إليه وفي نقد أعماله بالوسائل النزيهة في النقد"[48] .

وحرية الفكر يضوابطه في الواقع الليبي مكفولة شرعا، وعلى الدستور والقانون بعد الثورة المعاصرة ألا يصادم هذا الحق الإلهي؛ لأنه لا يستطيع أي أحد فرداكان أو جهة يصادر ذلك.

الثاني: حرية التعبير عن الرأي:

المسلم محرر من الولاء لغير شريعة الله تعالى، وهذا الاتجاه في النظرة إلى حرية التعبير ينطلق من المفهوم الإسلامي للحرية وليس من المفهوم الغربي، وبناء عليه فإن مفهوم حرية التعبير عن الرأي هنا لا تعني الانفلات من القيود بقدر ما تعني الالتزام بالمنهج الإسلامي في التعبير عن الرأي ومجالاته وأساليبه ووسائله المشروعة. فهي ملتزمة بالتصور الإسلامي لمفهوم الحرية بشكل عام، ومنبثقة عنها في المصدر والممارسة وتسعى لتمكين شرع الله في الأرض وإقامة الحياة على أساس الدين، فموضوعها الشأن العام في حياة المسلمين بمناصرة الحق ونبذ الباطل وحراسة الفضائل الإنسانية والأخلاق الفاضلة. وممارستها مرتبطة بالنقد الذي يبتغي إصلاح أي خلل يطرأ على الحياة الإسلامية، منطلقة من منهج الإسلام ومقيدة بمقاصد الشرع"[49] .

---

[47] الشحود، علي بن نايف، **المفصل في شرح آية لا إكراه في الدين**، ج1، ص409.

[48] عبد المقال الصعيدي، **حرية الفكر في الاسلام**، ط2، القاهرة: مصر، دار الفكر العربي، ص12.

[49] القاري، نور الدين علي بن محمد بن سلطان المشهور بالملا، **الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة المعروف بالموضوعات الكبرى**، بيروت: لبنان، نشر دار الأمانة، مؤسسة الرسالة، ص9.

University of Malaya

والحرية بالمفهوم الغربي فيها الحق وفيها الباطل, فلا يمكن الأخذ بها جملة، ولا يمكن رفضها جملة، بل يتعين تحديد مساحة الحرية المشروعة ليؤخذ بها، ليس لأنها ابتكار غربي أو منحة غربية؛ بل لأنها من طبيعة الحق في الإسلام, لكن ربما عرفت بأسماء ومصطلحات أخرى غير مصطلح (الحرية).

وإذا كان هذا المصطلح غير شائع في الفكر الإسلامي فلا يقتضي ذلك رفضه ورده؛ بل المشروع تجاهه وتجاه نظائره من المصطلحات الوافدة أن نحررها بدقة, ونقبل الحق منها, ونطرح ما سواه[50].

الثالث: التعددية الحزبية والانتخاب وواقعها في ليبيا:

"التعددية الحزبية صفة ملازمة للنظام الديمقراطي، حتى عدها أهل الاختصاص إحدى الضرورات التي تقضي بها طبيعة النظام البرلماني"[51].

"والانتخاب، سواء للرئيس الأعلى، أو لأعضاء البرلمان، وهذا أسلوب ملازم للنظام الديمقراطي، حتى أصبحت الحكومة النيابية (المنتخبة) مبدأ راسخاً من مبادئ الديمقراطية، ثم إن من طبيعة هذا الأسلوب أنه مؤقت بمدة محددة، كخمس سنوات مثلاً أو ثمان أو عشر، بنهايتها تنتهي مدة المنتخب (بفتح الخاء) سواء أكان رئيساً, أم عضواً في البرلمان[52].

وتعد التعددية الحزبية، والانتخابات، وفصل السلطات، من أبرز السمات الشكلية للنظام الديمقراطي، أو النظام النيابي.

وبإعادة النظر الفاحص على تلك الميزات أو السمات الموضوعية والشكلية، يبدو واضحاً أن النوع الأول وهو السمات الموضوعية، يتناقض صراحة مع مبادئ التشريع الإسلامي، فالسمة الأولى وهي وضع القوانين وتشريعها، تتصادم مع أهداف النبوات والرسالات السماوية، لأنها تنازعها ﴿**أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ**﴾[53] وأما السمة الثانية وهي: فصل الدين عن الحياة, واستبعاده من واقع الحياة الاجتماعية, فهي كسابقتها، إذ فيها تفريق للدين وللحق، ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ**

---

[50] موسوعة الرد على المذاهب الفكرية المعاصرة، ج1، **مرجع سابق**، ص29.

[51] ينظر: متولي، عبد الحميد، **القانون الدستوري والأنظمة السياسية**، الإسكندرية: مصر، منشورات دار المعارف، 1964، ص 108.

[52] موسوعة الرد على المذاهب الفكرية المعاصرة، ج2، **مرجع سابق**، ص21.

[53] **سورة الشورى**: الآية21.

University of Malaya

أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا*أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا ﴾ (54).

أما السمات الشكلية وهي: التعددية الحزبية، والانتخابات، وفصل السلطات, فالذي يبدو لي أنها من جملة التراتيب أو التنظيمات الإجرائية، التي يمكن أن يستفاد منها، وهي مثل النظام التعليمي المعاصر الذي ساد العالم كله تقريباً، حيث أصبح يجري وفق تراتيب صارمة لا يمكن التنازل عنها، كتقسيم المراحل إلى: ابتدائية ومتوسطة وثانوية، وجامعية, ثم دراسات عليا، والطالب لا يتجاوز المرحلة إلا بدراسة منتظمة لجميع المقررات المحددة، وبساعات محددة، وبنسبة محددة أيضاً.

وهذا أسلوب غير معروف بهذه التفصيلات عند علماء المسلمين قبل نحو قرن؛ بل لو اقتربنا إلى السياسة أكثر ودخلنا في تراتيبها لوجدنا أن التراتيب المعاصرة تختلف عن سابقاتها، فالدولة في المفهوم المعاصر تختلف عن الدولة في العصور الإسلامية القديمة, حيث أصبحت مسؤولة عن كل شيء، إشرافاً أو تنفيذاً، ولا سيما فيما يعرف بالخدمات، كما أن تعيين الوزراء ومن يماثلهم أو يقاربهم أصبح له أسلوب خاص، سواء من حيث نوع الوزارة واختصاصاتها، أو من حيث تحديد مدة الولاية، وكذلك من حيث توزيع الاختصاصات والصلاحيات والمهمات، فلمجلس الشورى اختصاصات، ولمجلس الوزراء اختصاصات ... وهكذا.

وإذا ما اتفقنا على أن مثل هذه القضايا (أعني التعددية الحزبية، والانتخابات، وفصل السلطات) أنها من جملة التراتيب، فالذي يحكمها هو مبدأ (جلب المصالح ودرء المفاسد) الذي بني عليه إجراءات كثيرة تمت في العهود الإسلامية، ولا سيما في العهد العمري (نسبة إلى عمر بن الخطاب) الذي أدخلت فيه الدواوين وغيرها.

ومن هنا فالذي أرى أن من التكلف والتعسف البحث عن أدلة تفصيلية خاصة على شرعية التعددية أو الانتخاب، وفصل السلطات أو نحوها من القضايا الإجرائية، أو عدم شرعيتها, ومن يفعل ذلك فلن يسلم له دعواه, فالدليل المثبت أو النافي لابد أن يتطرق إلى التأويل أو الاحتمال، وعلى هذا فكل التراتيب والتنظيمات الإجرائية مبناها على المصالح والمفاسد(55).

---

(54) **سورة النساء**: الآيتان150 -151.

(55) موسوعة الرد على المذاهب الفكرية المعاصرة، ج1، **مرجع سابق**، ص29.

University of Malaya

أما عن واقع التعددية الحزبية، والانتخابات، وفصل السلطات في الواقع الليبي، فقد كانت من أسباب الثورة وإسقاط نظام القذافي، وبعد الثورة ظهرت بعض التحولات وتشكيل بعض الكيانات السياسية غير أنها لم تتهيئ بعد لعملية التحول الديمقراطي فتترك الاحتراب وتتجه نحو الحوار الجامع والممارسة العملية للديمقراطية والخروج من المأزق السياسي الذي تعيشه في واقعها.

ويخلص الباحث إلى أن آلية التحول السياسي والديمقراطي في ليبيا للخروج من أزمتها يجب أن تسند إلى حرية الفكر والتعبير وفق منظور الشريعة الإسلامية، وأن تتخلى الجماعات المسلحة عن أسلوب القوة وفرض واقع بقوة السلاح، والاتجاه نحو تشكيل الأحزاب السياسية كضرورة للممارسة الشورى.

University of Malaya

المبحث الثاني: الوسطية من منظور السياسة الشرعية وإشكالية التحول الديمقراطي في ليبيا

تدل الوسطية وهي مأخوذة من مادة الوسط على العدل والفضل والخيرية والنصف والتوسط بين الطرفين. ويقول ابن فارس: " الواو والسين والطاء بناء صحيح يدل على العدل والنصف، وأعدل الشيء: أوسطه ووسطه"، ويقول ابن منظور: "وسط الشيء وأوسطه: أعدله"[56].

وقد جاءت الوسطية في الشرع بمعنى العدالة والخيرية، والتوسط بين الإفراط والتفريط، كما في قوله تعالى: وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا. ويقول ابن جرير الطبري: "الوسط هو الجزء الذي بين الطرفين، مثل وسط الدار، وقد وصف الله هذه الأمة بالوسط؛ لتوسطها في الدين"[57].

فالوسطية في الشرع تعني الاعتدال والتوازن بين أمرين أو طرفين بين إفراط وتفريط أو غلو وتقصير، وهذه الوسطية إذ نهي العدل والطريق الأوسط الذي تجتمع عنده الفضيلة، وأهل السنة والجماعة يتميزون بالوسطية والاعتدال بين الفرق الأخرى التي تقف على طرفي نقيض.

في الآونة الأخيرة ظهرت في المجتمع تيارات تميل إلى العنف والعدوان، وانتهاك حقوق الإنسان حتى وصلت إلى الإرهاب، وأصبح هناك هاوية يخطط لها جماعة من أصحاب الفكر السقيم تنحدر بالإنسانية في واد سحيق، ويتساءل كثير من الناس هل الإسلام يقر هذا أم لا؟ وسبب هذا السؤال أن من يقوم بهذا النشاط ينسب إلى الإسلام شكلاً واسمًا.. والإجابة على هذا السؤال، أن الإسلام لا يقر التطرف ولا العنف ولا الإرهاب ولا يرضى بها، ذلك لأنه دين سماته الحب والتسامح والعفو، بل الدعوة فيه ومن خلاله أن تصل من قطعك وأن تعطي من حرمك، وتعفو عمن ظلمك، والدعوة إليه قائمة على اللين والسماحة ورفع الحرج، والقرآن الكريم: وجه الدعوة إلى غير المسلمين أن يجلسوا مع المسلمين ويتناقشوا في قضايا مجتمعاتهم بروح تتسم بالصفاء والإشراق والحب والتعاون بهدف الوصول إلى مجتمع متحاب ترفرف عليه أعلام الأخوة الإنسانية والعلاقات الإنسانية والعلاقات الاجتماعية المتسمة بروح الود والصفاء.

---

(56) ابن فارس، أبو الحسين أحمد، **معجم مقاييس اللغة**، ط1، ج6، بيروت: لبنان، نشر دار الفكر، 1399هـ - 1979م، ص108.

(57) الطبري، أبي جعفر الطبري محمد بن جرير الطبري، **تفسير الطبري"جامع البيان عن تأويل آى القرآن"**، تح: عبد الله بن عبد الله التركي بالتعاون مركز البحوث والدراسات العربية الإسلامية, ط1، ج2، القاهرة: مصر، دار هجر، 1322هـ، 2001م، ص 626.

University of Malaya

هذا هو الإسلام دين المحبة الشاملة والرحمة الواسعة والإحسان في كل شيء، والعطف على الجار والتكافل الاجتماعي الذي يسود نظام الأسرة والمجتمع لأن المسلمين يسعى بذمتهم أدناهم والمسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يروعه ولا يخيفه، لأن العبادات التي شرعها الحق سبحانه على الناس لا نستطيع أن نقوم بأدائها إلا في جو يسود فيه الأمن والسلام، فالإسلام يقر الاختلاف في وجهات النظر لكنه لا يقر أسلوب العنف لإجبار شخص على اعتناق فكر معين، ولعل أكبر مظهر على ذلك تعدد المذاهب الإسلامية، فقد نختلف في الرأي لكن لا نكفر بعضنا ولا نتخاصم ولا نتشاجر لأن اختلاف الرأي لا يفسد للود قضية، ولقد كان أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يختلفون في الرأي كاختلافهم في أسرى بدر، وكذلك ما رأينا من اختلاف الرأي في صلح الحديبية وأمور كثيرة رأينا فيها اختلاف الرأي ولم يكفر بعضهم البعض، كذلك ما حدث من الأئمة أصحاب المذاهب المشهورة كل واحد يقول هذا رأيي ولكن الحب والاحترام والتقدير لمن خالفه في الرأي ولم يكن هناك هجوم مسلح أو تراشق بالألفاظ أو اتهام بالخروج عن الملة السمحاء.

الإسلام بريء من كل شخص يتصف بالعنف أو الإرهاب في فرض رأيه فهذا عمر بن الخطاب الذي كان يتصف بالعنف والشدة قبل الإسلام عندما دخل في الإسلام رأينا فيه الحب للناس والتعاون معهم والإحسان إليهم، حتى لقد صعد المنبر في يوم من الأيام وقال: لقد كنت أرعى الغنم لأهلي على قراريط وكان يقال لي عمير وها أنا ذا الآن أرعى الأمة، ويقال لي أمير المؤمنين ومازلت أذكر أن جلبابي كان مرقعًا وكنت لا أجد كسرة من الخبز، فلما نزل قال له عبد الرحمن بن عوف: ماذا قلت يا أمير المؤمنين؟ (فقال رأيت نفسي تزهد فأردت أن أؤدبها). تلك سمات المسلم يؤدب نفسه ويربيها على الفضائل ويعيش بين الناس بسمات الإسلام لا كبر ولا حقد ولا حسد فهل يفهم المسلمون هذه المعايير – يقول – وينشرون ذلك على المجتمع الإنساني ليعرف العالم أن الإسلام دين يقوم على قول الحق سبحانه وتعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي القُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ**﴾[58].

من ثم فإن الإسلام يدعو إلى الرفق وكراهية العنف، ويأمرنا بالرحمة، ويذم القسوة، كما نرى ذلك بينًا جليًا كل الجلاء في أحكامه وتعاملاته، وفي نصوص قرآنه وسننه، وقد ذم القرآن اليهود بقسوة قلوبهم قال

---

[58] **سورة النحل**: الآية 90.

University of Malaya

الله تعالى: ﴿**ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً**﴾[59]، ﴿**فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً**﴾ [60]

ويمدح الله رسوله فيقول: ﴿**فبمَا رَحمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظاً غَلِيظَ القَلْبِ لانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ**﴾[61]

أحاديث الرسول الكريم تحض على الرفق، وتنفر من العنف، فقد قال: "**إن الله يحب الرفق في الأمر كله**"[62]، وقال عليه الصلاة والسلام: "**ما دخل الرفق في شيء إلا زانه، ولا نزع من شيء إلا شانه**"[63]، وقال: " **حرم الرفق حرم الخير أو من يحرم الرفق يحرم الخير**"[64]، وقال: "**إن الله رفيق يحب الرفق، ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف**"[65]، وقد جعل القرآن الكريم عنوان رسالة محمد (الرحمة) بل حصرها فيها، حين قال تعالى: ﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ**﴾[66] عبر محمد (صلى الله عليه وسلم) عن نفسه فقال: "**إنما أنا رحمة مهداة**"[67].

لذا كان الرسول يتعامل في خطابه مع أهله وعياله وأصحابه وكل الذين يتعاملون معه، بالكلمة الطيبة واللينة التي تفتح في الإنسان الآخر عقله وقلبه، فالناس إنما أتبعوك – يا محمد – لأن أسلوبك هو الأسلوب الذي يحترم الناس، فلا يقسو أو يغلظ عليهم، ولا يفحش فيهم، فلم تكن – يا محمد – في كلماتك فحّاشًا تتكلم مع الناس بكلمات الفحش، ولم تكن لعّانًا بحيث تلعن من يختلف معك، بل كنت

---

[59] **سورة البقرة**:الآية 74

[60] **سورة المائدة**:الآية13

[61] **سورة آل عمران**: الآية159 .

[62] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، **باب الرفق في الأمر كله**، رقم الحديث: 5678، مج5، ص 2242.

[63] أخرجه أبو داود في سننه، **كتاب الجهاد**، باب ما جاء في الهجرة وسكنى البَدوِ رقم الحديث: 2478، مج 4، ص 135.

[64] أخرجه مسلم في صحيحه، **كتاب البر والصلة والأداب، باب فضل الرفق**، رقم الحديث: 2592، مج 4، ص 2592.

[65] أخرجه مسلم في صحيحه، **كتاب البر والصلة والأداب، باب فضل الرفق**، رقم الحديث: 2593، مج4، ص2003.

[66] **سورة الأنبياء**: الآية 107

[67] أخرجه البهقي في شعبه، **فصل في أسمائه صلى الله عليه وسلم**، رقم الحديث:1337، مج 2، ص 527.

University of Malaya

الإنسان الرحيم الرؤوف الذي يدرس نقاط الضعف في الناس، فيرحم ضعفهم، ولا يحاول أن يضغط عليهم بها[68].

نحن نقرأ أن النبي ـصلى الله عليه وسلم ـكان الرسول الذي يرفق بأصحابه وبالناس من حوله، وقد صوّره الله سبحانه وتعالى بصورة أكثر وضوحًا، عندما خاطب المسلمين ليعرفهم شخصيته – صلى الله عليه وسلم – ﴿**لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ**﴾[69]

هذه كانت صفة الرسول الذي يرأف ويرحم ويحمل هموم أمته، ويلين في كلامه وفي قلبه، كان شأنه الرفق وحل الأمور بالرفق. وعلى كل القادة في كل المواقع، سواء كان الموقع فقهيًا أو سياسيًا أو اجتماعيًا أو أمنيًا، أن يقتدوا برسول الله، لأن الله يقول: ﴿ **لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيراً**﴾[70]

وهذا ما ينبغي للإنسان المؤمن أن يأخذ به، وأن يعالج الأمور بالطريقة السلمية التي ترفق بالإنسان، فإذا ما حصلت مشكلة مثلاً، ودار الأمر في حلها بين الرفق والعنف[71]، فإن تمت معالجتها بالرفق، فإن الله يثيب الإنسان أكثر مما لو عالجها بطريق العنف. ونقرأ في ذلك قول الله تعالى: ﴿**وَلاَ تَسْتَوِي الحَسَنَةُ وَلاَ السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ**﴾[72]

نحن أمام كل هذه الأحاديث عن رسول الله ـصلى الله عليه وسلمـ، بحاجة إلى أن نأخذ بهذا المنهج الأخلاقي التربوي، وهو منهج الرفق في المعاملة والمعاشرة والمسؤولية، حتى إن الله تعالى يريد للإنسان عندما يأخذ بأسباب الدين، ألا يقسو على نفسه، فنقرأ في حديث النبي(صلى الله عليه وسلم): "إن هذا الدين متين، فأوغل فيه برفق، ولا تبغض إلى نفسك عبادة ربك – تصورا شخصًا يصلي من الصبح إلى الليل،

---

[68] انظر: مفهوم الرفق في الإسلام، موقع من الإنترنت:

Arabic.bayynat.org.lb/mafahim/refek.htm-

[69] **سورة التوبة**: الآية 128.

[70] **سورة الأحزاب**: الآية 21

[71] انظر: القرضاوي، يوسف، **الرفق والعنف أو السلام والحرب في شريعة القرآن**، موقع من الإنترنت:

www.qaradawi.net/site/topics/printArticle.asp

[72] **سورة فصلت**: الآية 34.

University of Malaya

ويصوم طول الدهر، فمن الطبيعي أن يضعف التوجه عنده في الصلاة، لأن النفس تريد أن ترتاح، فإذا قسوت على نفسك وحاصرتها ومنعتها من أن تنفتح على حاجاتها، فإنها تتعقد من كل هذا الأسلوب. وترتيبا على ما سبق فإن هذا البحث يسعى الى التعرف على رؤية الإسلام للجريمة وكيف عالجها من خلال التركيز على عدد من المحاور، وهنا سأتطرق إلى غياب الوسطية في البنية الفكرية والاجتماعية بالمجتمع الليبي، ويمكن في هذا الصدد استعراض بعض الأسباب التي تشخص أسباب الظاهرة في المجتمعات الإسلامية وذلك كما يلي:[73].

أولا: المفاهيم الدينية المغلوطة:

لا شك أن المفاهيم الدينية الخاطئة والربط بين الإسلام والإرهاب والعنف يكون أبرز المحاور التي أنتجت فكرا متطرفا انعكس على بروز أعمال العنف والإرهاب داخل المجتمع، ويبرز ذلك من خلال المحاور التالية:

1- الفراغ الفكري والفهم الخاطئ للدين:

إن الفهم الخاطئ للدين ومبادئه وأحكامه، والإحباط الذي يلقاه الشباب نتيجة افتقارهم إلى المثل العليا التي يؤمنون بها في سلوك المجتمع، أو سياسة الحكم والفراغ الديني في ليبيا يعطي الفرصة للجماعات المتطرفة لشغل هذا الفراغ بالأفكار التي يروجون لها ويعتنقونها، كما أن غياب الحوار المفتوح من قبل علماء الدين لكل الأفكار المتطرفة، ومناقشة الجوانب التي تؤدي إلى التطرف في الرأي يرسخ الفكر المتطرف لدى الشباب، على أنه لا يمكن التسليم بذلك فالكثير من دعاة العنف والتطرف يفتقدون منهجية الحوار، ويرفضون الدخول في محاورة الآخرين حول معتقداتهم وأفكارهم مما يدفعهم إلى العمل السري، ولعل جهود المناصحة التي تقوم بها بعض الدول في الوقت الحاضر وتراجع عدد كبير من أصحاب الفكر المنحرف عن مواقفهم تجاه بعض القضايا دلالة على البداية السليمة للحوار وتصحيح الكثير من الاعتقادات والأفكار الخاطئة لدى الكثير من الناس حول الدين، والآخر، والمخالف، وغيرها[74].

---

(73) الباروني، الياس أبوبكر، طيب، لقمان محمود، ابحر الدين جيء، آليات تعاطي القرآن الكريم مع ظاهرة الغلو والتطرف، **تدبر القرآن الكريم وأثره في الدراسات الاسلامية**، ط1، كوالالمبور: ماليزيا، منشورات قسم القرآن والحديث، أكاديمية الدراسات الاسلامية جامعة ملايا، 2016، ص282 - 287.

(74) أبو بكر الألفي، **الحرب على الإرهاب**، القاهرة: مصر دار الشعب، 2003، ص83.

University of Malaya

لعل هذا هو ما دعا بعض الشباب المسلم إلى القيام بأعمال العنف والتخريب في المنشآت العامة بدعوى إقامة الحكم الإسلامي الصحيح وقتل الخارجين عن الإسلام- من وجهة نظرهم- والتي ليست لها علاقة بالإسلام ومبادئه السمحة.

2- التشدد والغلو في الدين:

لاشك أن الفهم الخاطئ للدين ولغاياته ومقاصده يؤدي إلى الجنوح والغلو والتشدد في الدين، كما أن هناك عدة عوامل تؤدي إلى أحداث ردود أفعال عند الشباب الليبي، وتدفع بهم إلى التشدد والغلو، منها استفزاز المشاعر الدينية من خلال تسفيه القيم أو الأخلاق أو المعتقدات أو الشعائر، بالقول أو الفعل، واتهام المراكز التربوية الإسلامية والمدارس القرآنية ومناهج التعليم ومنابر الدعوة كلها بالانحراف، والتنفير من الدين وتشويه أهله، وإظهار شيوخ المسلمين وعلماء الإسلام بصورة ساخرة منفرة، والذهاب أبعد من ذلك إلي الإلصاق التهم اللاأخلاقية والمخلة بالشرف لهؤلاء المشائخ، فإن هذا كله يُسبب التطرف، خاصة في نفوس الشباب الذين يقرءون الاتهامات الكاذبة تُوجه إليهم وإلى مؤسسات الدين ورموزه، ولا يملكون إلا الاحتقان والانفعال، ولا تتاح لهم فرصة الرد[75].

تتبع بعض وسائل الإعلام الغربي سياسة تبتعد عن العدل والإنصاف، عندما يتهم مناهجنا وثقافتنا الإسلامية بأنها ترسخ في أبنائنا كراهية الآخر ومناصبته العداء في الوقت الذي لا يسلط فيه الضوء على نظرة الغرب إلى المسلمين في الثقافة والمناهج الدراسية الغربية، وخاصة الأمريكية، حيث تنعتهم بأنهم سفاحون وإرهابيون ومحاربون متطرفون ومضطهدون للمرأة ويعتنقون الجهاد والحرب المقدسة، وهذا الحكم غير المنصف دفع بعض الشباب من الجاهلين بأمور الدين إلى التشدد والغلو واتخاذ موقف المدافع عن دينه وعقيدته، إلى جانب عدم استعداده للحوار والدخول في مناقشات موضوعية مع أطراف أخرى،ومما لا شك فيه أن التشدد تقابله ردة فعل مساوية له في الشدة، والنتيجة دائمًا تكون عكسية[76].

3- الربط بين الدين وما يحدث من عنف وإفساد في الأرض:

لا شك أن الربط بين الدين وما يحدث من عنف وإفساد في الأرض فهم خاطئ تسبب فيه الجهل بالدين؛ فكيف لدين يجعل في كتابه الخالد عقوبة وحدًا للإفساد في الأرض أن يأمر بمثل ذلك؟ ومن ثم فإن

---

(75) إسماعيل، محمد صادق، الحركات الإسلامية في العالم العربي. الإخوان المسلمون-الشيعة-الحركات الجهادية نموذجا، **مرجع سابق**، ص 115.

(76) الزرقي، أبو يعرب، **إصلاح العقل في الهوية العربية**، بيروت: لبنان، 2000م، ص.124

University of Malaya

هذا الفهم الخاطئ ترتب عليه تصرف خاطئ تمثل في محاولة تجفيف منابع الدين وتعليم الناس أمور دينهم؛ فضيق على الدروس والمحاضرات والدعاة والمساجد، وتم تعديل المناهج بحيث لا تعطي الجرعة الشرعية الكافية في مساجد ومراكز ومؤسسات التعليم في ليبيا؛ فنتج عن ذلك جهل الناس بدينهم، وبما أن الإسلام دين الفطرة، فلابد للناس من أن يعودوا إلى فطرتهم، وتحدث المشكلة والمصيبة حينما يعودون على جهل، حينها تحدث التصرفات الخاطئة، وتكثر الفتاوى المضللة[77].

كما أن إطلاق العنان لفئة من الشباب الذين يملكون فهما خاطئا للدين والتمكين لهم في وسائل الإعلام، عند ذلك يمكن أن تستثار عاطفتهم ويرتكبون أعمالاً هوجاء يتمادون فيها ظنًا منهم أنها دفاع عن دينهم ومعتقداتهم؛ وهذا ما أكده العديد من الشباب المقبوض عليهم بتهم العنف والإرهاب داخل المجتمع الليبي، ومن ثم فإن الربط بين ما يقع من أحداث إرهابية وبين الدين الإسلامي، كان أحد الأسباب التي أدت إلى حدة الحوار بين الأطراف المختلفة، وأدى ذلك إلى رفض قبول الفكر الآخر والتمسك بالرأي في غير صواب[78].

4- بروز تيار متطرف دينيا داخل المجتمع الإسلامي:

لاشك أن الدين الإسلامي هو دين الوسطية والاعتدال، ولقد دعت مبادئ الإسلام إلي نبذ التطرف في العقيدة والمغالاة في العبادات التي ربما تؤدي إلي نتائج سلبية على الفرد والجماعة، إلا أن الملاحظ أن هناك تيار من ذوي الفكر المتطرف والذين يطلقون على أنفسهم مسميات لجماعات مختلفة مثل " الناجون من النار" و"المسلمين الموحدين" وأيضا " أنصار محمد"، وغير ذلك من المسميات، وتكون الركيزة الأساسية لأفكارهم هو تأكيد أنهم أصحاب الفكر الصحيح والتطبيق السليم لأحكام الدين، وإن غيرهم أصاحب عقيدة فاسدة، ولقد أدى انتشار هذا الفكر إلي قيام أعداد كبيرة من الشباب بالانضمام لتلك الجماعات والتي وجدت فيها ضالتها المنشودة في الرغبة في إثبات الذات والتغيير ولو بالقوة، وقد نتج عن هذا الفهم الخاطئ لمبادئ الدين الإسلامي الحنيف إلي ظهور أجيال تتسم بالتطرف الديني والغلو والإرهاب

---

(77) إسماعيل، محمد صادق، الحركات الإسلامية في العالم العربي. الإخوان المسلمون-الشيعة-الحركات الجهادية نموذجا، **مرجع سابق**، ص، 116

(78) عبد الله بن محمد السديرى، وطن فوق الإرهاب، **مرجع سابق**، ص، 71

University of Malaya

بين أوساط الشباب الليبي[79].

ثانيا: العوامل الاجتماعية والتربوية:

هناك العديد من العوامل الاجتماعية والتربوية أدت بطبيعة الحال إلى تدعيم ظاهرة العنف والتطرف فى المجتمع، ولعل أبرز تلك العوامل ما يلي:

1- إنفتاح المجتمع وانتشار البطالة مع تضاؤل القيم:

يحقق هذا الانفتاح الاجتماعي، وعدم وجود عوائق وإجراءات رسمية، فرصًا كبيرة لانتشار الفكر المضلل والهدام بين شباب المجتمع، حيث إن الحرية التي يمنحها هذا الانفتاح الاجتماعي تتيح فرصًا لنشر الفكر المنحرف وعدم تقبل الآخر، ومن المعلوم أنه في الوقت الحاضر أصبح هناك العديد من الحروب الإلكترونية والفكرية حيث تعرض مواقع على شبكة الإنترنت كيفية صنع القنبلة وكيفية إدارة العمليات الإرهابية وغيرها[80].

من هنا تبرز عوامل عدة قد تدفع الشباب بشكل عام والشباب الليبي بشكل خاص إلى الانضمام للجماعات المتطرفة أو أصحاب الفكر المنحرف، ومن أهمها: البطالة، وغياب القيم التي توجه الفرد، والاضطهاد والإحساس بالظلم، والفهم الخاطئ للدين، ونقص المستوى التعليمي، والانفتاح الإعلامي، ومنع أعطاء الدروس الدينية في المساجد، والسماح فقط بتلاوة وحفظ القرآن، ومن هنا تكون النتيجة صعوبة فتح قنوات حقيقية للحوار بين فئات المجتمع الليبي، نتيجة للأسباب السابقة وتمسك كل طرف برأيه ظنا منه أنه الصواب وما دونه هو الخطأ.

2- عدم وجود مجالات مناسبة لامتصاص طاقات الشباب:

إن عدم وجود مجالات مناسبة لامتصاص طاقات الشباب المتدين الفائضة، قد يدفع بعض الشباب إلى ارتكاب سلوك العنف والتطرف، ولا يجب أن نغفل العوامل الاجتماعية المختلفة من البطالة والتفكك الأسري وضعف التربية والتوجيه وأصدقاء السوء ونحوها؛ فجميعها تشكل تربة خصبة لنمو الأفكار

---

(79) Please refer to: Petter Lyes, AL Qaeda in Saudi Arabia in 2005 , World Affairs , N.Y. April 2006

(80) عزت مراد، المملكة العربية السعودية مكافحة الإرهاب، **مرجع سابق**، ص147.

University of Malaya

الخاطئة، ومما لا شك فيه أن عدم امتصاص طاقة الشباب وإدماجهم بشكل فاعل في المجتمع قد ينعكس سلبًا عليهم وقد يؤدي إلى حركات تمرد وفوضى من قبل الشباب نحو المجتمع ومؤسساته المختلفة[81].

3- غياب العدالة الاجتماعية:

أدت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت بالفترة الأخيرة في ليبيا إلى تكثيف حركة الهجرة إلى المناطق الحضرية، وانتشار بعض الأحياء البدوية الفقيرة، وقد ضمت هذه الأحياء نسبة عالية من الشباب الذي لا عمل لها ومن ثم كان تربة خصبة لاعتناق فكر متطرف والدفاع عنه بشتى الوسائل حتى لو تطلب الأمر رفع السلاح في وجه من لا يقبل مثل هذا الفكر[82].

وتؤثر الأزمات الاقتصادية في الطبقات الدنيا في المقام الأول، حيث تعاني بشدة من تدهور ظروفها المعيشية بفعل انتشار البطالة وتدهور الخدمات وظهور طبقةمن الأثرياء، ويؤدي ضعف النظام الاقتصادي في ليبيا إلى ازدياد معدل البطالة والتضخم وغلاء الأسعار؛ وبالتالي تزداد حدة التفاوت الطبقي وتنعكس آثار هذا الخلل الخطير على الشباب وتنشأ الأفكار الهدامة ويصعب في الوقت ذاته وجود حوار مستنير بين هؤلاء وغيرهم ممن أراد لهم الخير.

أدت هذه الأسباب إلي حدوث فجوات كبيرة داخل المجتمع الليبي، حيث برزت طبقات ذات مستوى اقتصادي مرتفع وتكون غالبا من الأسر الحاكمة وذويهم وكذلك رجال الأعمال إلي جانب بروز طبقات متدنية المستوى والتي تكون في الأغلب من أصحاب الحرف والعمال والبدو وغيرهم، ولقد أدى بروز هذه الطبقات المتباينة في المستوى الاقتصادي إلي حدوث تفاوت كبير في مستوى المعيشة مما خلق أمراضا اجتماعية مثل الحقد الاجتماعي والشعور بعدم المساواة والإحساس بالدونية، مما دفع بدوره إلي انضمام أبناء هذه الفئات المتدنية إلي جماعات متطرفة ترغب في تغيير هذا المجتمع والتي تشعر بأنه ملك لهذه الطبقات العليا فقط والحصول على حقوقها الضائعة بداخله.

4- الصراع النفسي لدى الشباب:

في ظل التقدم الذي طرأ على كافة مجالات الحياة، ومنها بالطبع وسائل الإعلام، فقد برز صراع من نوع جديد، وهو الصراع الثقافي الذي عبر عنه صمويل هنتجتون " بصراع الحضارات" حيث برزت الحضارة الأمريكية ودعواتها للانصهار العالمي في بوتقة واحدة أو ما يعرف بالعولمة، الأمر الذي أدى لطرح أطر

---

(81) عزت مراد، المملكة العربية السعودية مكافحة الإرهاب، **مرجع سابق**، ص155.

(82) محمد الزيدون، **الشباب العربي والانحراف الفكري**، القاهرة: مصر، دار الدولية للنشر، 2009، ص48.

University of Malaya

ثقافية جديدة روجت لها وسائل الإعلام، واستطاعت أن تخترق كافة الدول والمجتمعات على حد سواء، ولا شك أن أكثر الفئات التي تعرضت وتأثرت بتلك الدعوات هو جيل الشباب لاسيما في المجتمعات الإسلامية، حيث برزت إشكالية (التقاليد – التجديد) من خلال تأثيرات العولمة وأطرها الجاذبة لتلك الأجيال، ورغبة الشباب في الحفاظ على هويته الليبية الإسلامية ،ولقد تأثر الشباب الليبي بهذه الموجة التي أحدثت لدى الكثير منهم صراعاً نفسياً محتدماً أدى إلي صعوبة التمسك بالوسطية والاعتدال الذي نادى به الدين الإسلامي الحنيف؛ الأمر الذي أدى إلى انقسام الشباب إلى فريقين:[83]

الأول: فريق ذو فكر أصولي يرغب في مقاومة التغيير، ويرفض كافة الدعوات الخارجية الأمر الذي أدى إلى التطرف في الفكر، ومن ثم أدى إلى محاولة فرض هذا الفكر ولو بالقوة.

الثاني: فريق تأثر بالفكر الجديد ودعوات العولمة الثقافية، الأمر الذي أدى إلي رفض الأفكار التراثية والتقليدية، والرغبة في التغيير، والذي أدى بدوره إلى ظهور تيار علماني الفكر، رافض لأسس الحكم التي تعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية؛ وهو الأمر الذي أدى بدوره إلي تنامي العنف نتيجة رغبة كل فريق في تطبيق أفكاره ولو بالقوة؛ الأمر الذي خلق أفرادا وجماعات من المتطرفين والإرهابيين داخل ليبيا.

5– الوسطية ودورها في حل الأزمة السياسية في ليبيا:

تعتبر الوسطية بأنها التوسط أو التعادل بين الطرفين متقابلين أو متضادين، بحيث لا ينفرد أحدهما بالتأثير، وبطرد الطرف المقابل، وبحيث لا يأخذ أحد الطرفين أكثر من حقه، ومن هنا الوسطية تعني العدل والاستقامة ودليل الخيرية ، وتمثل الآمان، ودليل القوة، ومركز الوحدة [84]، فعلى الأطراف الليبية المتنازعة إتباع هذا المنهج الاسلامي السمح لا إفراط ولا تفريط، فالتوسط والاعتدال هو طريق وحدة الصف الليبي، ولهذا فإن المذاهب والأفكار المتطرفة تزيد من الفرقة والخلاف بين الليبيين، وإن الوسطية تقودنا إلي تقريب وجهاتا النظر بين الليبيين وتحقيق التحالف السياسي بين جميع الأطراف سواء كانت دينية أو مدنية لحل الأزمة السياسية في ليبيا.

---

(83) لمزيد من التفاصيل حول هذا الجانب يمكن الرجوع الى: حسيب سلام، **كيف نواجه الإرهاب**، بيروت: لبنان، منشورات دار الحياة، 2008 م.

(84) القرضاوي، يوسف، كلمات الوسطية الاسلامية ومعالمها، سلسلة " **الأمة الوسط** " أنظر الرابط التالي:

https://ar.wikipedia.org/wiki/

University of Malaya

ويخلص الباحث إلى أن الإسلام ينبذ التطرف والإرهاب، ويدعو إلى الخوة الجامعة بين المسلمين، ويؤكد على التعايش السلمي، ويدفع نحو السلم ونبذ كل وسائل الإرهاب.

وأن دور الوسطية في حل الأزمة الليبية، يكون بشر الوعي، وتصحيح المفاهيم الخاطئة عن الدين، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإيجاد فرص عمل للشباب، ومعالجة البطالة، وإيجاد مجالات مناسبة لامتصاص طاقات الشباب، وغرس المبادئ والقيم الإسلامية في نفوسهم.

University of Malaya

المبحث الثالث: التصالح السياسي من منظور السياسة الشرعية وإشكالية التحول الديمقراطي في ليبيا

تواجه ليبيا بعد ثورة 17 فبراير وسقوط النظام السابق مشكلات معقدة مثل العديد من البلدان التي مرت بمراحل انتقالية سواء في جوارها أو في مناطق أخرى من العالم، ويرتبط أغلب تلك المشكلات بتراث الدولة التسلطية وما راكمته منذ انتصابها من العنف والقمع وتشويه القيم وغرس الأحقاد وإحياء النعرات الجهوية والقبلية.

بعد مرور خمس سنوات على قيام الثورة، يبدو أن الوضع في ليبيا ما زال يراوح مكانه، ولا تزال المرحلة الانتقالية محفوفة بمخاطر جمة على رأسها التحدي الأمني واستعادة الدولة سيطرتها الكاملة على ترابها ومؤسساتها ومقدراتها الاقتصادية.

من الواضح أن ملامح المسار الذي تتجه نحوه ليبيا مسار معقد ومركب؛ فالأزمة السياسية والأمنية طرحت الكثير من القضايا الشائكة، منها: قضية الفيدرالية خصوصًا وأن الطرح الفيدرالي أخذ مسارات من أبرزها الطابع القبلي قبل أن تكون هناك أحزاب تتبناه.

لعل التعثر الذي طبع المسار الليبي خلال السنوات الثلاث الأخيرة ينبغي أن يُفهم في السياق العام للوضع الليبي، فالليبيون ظلوا غير مستوعبين لما يحدث حولهم من تعثر مع أنه تداعيات طبيعية؛ فسقوط نظام والدخول في مرحلة انتقالية يطرح مشاكل لا مفر منها، وهذا مهم لحل المشاكل، فأخطاء ما بعد الثورة، حتى ولو كانت كبيرة وحتى ولو حملناها لأي طرف في السلطة فإن المخرَج سيكون قابلاً للتحقيق[85].

تبقى الحاجة إلى رؤية واضحة للمستقبل وإلى وضع خطة واضحة لتجاوز هذه التعثرات أبرز تحد أمام الليبيين الذي سعى للوصول إلى الديمقراطية التي يختار فيها الشعب بإرادة حرة ووعي إدراكي، نظام حكمه وحكومته عن طريق انتخابات نزيهة من دون تزييف وتضليل، وذلك وفق مرجعية دستورية تضمن الحقوق والواجبات، وتكفل عدالة ميزان الحقوق والواجبات، ولا يوجد فيها تناقض أو عدم تطابق بين النصوص الدستورية وواقع الممارسة، حيث إن العبرة ليست بما تجئ به الدساتير وإنما بإمكان الممارسة العملية.

---

[85] أحمد، سيدي، تقرير حول ندوة: الثورة الليبية بعد ثلاث سنوات.. تحديات في طريق المستقبل، **الجزيرة نت**، 2014/2/25، على الرابط: http://studies.aljazeera.net/events/2014/02/2014220114816409847.htm.

University of Malaya

بحيث يمكن بناء الدولة الديمقراطي وفق منظور السياسة الشرعية، التي يتسع مضمونها ورحابها لكل المواطنين، بصرف النظر عن توجهاتهم ومعتقداتهم، ويتم فيها تحقيق المساواة والوحدة الوطنية والعدالة الاجتماعية والتعددية السياسية والحزبية، بهدف التداول السلمي للسلطة إضافة إلى الشفافية والمساءلة، فوجود النزاهة والمساءلة يفرض على الأغلبية احترام الأقلية السياسية (المعارضة)، بمعنى ضمان حقها في توجيه وإظهار النقد تجاه الأغلبية الحاكمة، وهذا يعني ضمان ممارسة المعارضة للرقابة على منهجية ومسار الأغلبية المتمثلة في الحكومة، الأمر الذي يضمن ويكفل مبدأ التداول السلمي للسلطة، الذي يعد أحد المرتكزات الأساسية للعملية الديمقراطية[86]، وذلك من خلال:

أولا: المصالحة الوطنية لتحقيق التحالف السياسي في ليبيا:

تعني في أبسط معانيها عملية للتوافق الوطني تنشأ على أساسها علاقة بين الأطراف السياسية والمجتمعية قائمة على التسامح والعدل وإزالة آثار صراعات الماضي، لتحقيق التعايش السلمي بين أطياف المجتمع الليبي كافة، بما يضمن الانتقال الصحيح للديمقراطية، من خلال آليات محددة، ووفق مجموعة من الإجراءات، فبلوغ المصالحة الوطنية الحقيقية والشاملة هو أمر ليس بالهيّن، ويتطلب إلماماً تاماً بالواقع السياسي والاجتماعي والقانوني في ليبيا، وإدراك الدرب الصحيح والإجراءات المطلوبة لبلوغ المصالحة الوطنية، إضافة إلى دراسة تجارب الدول الأخرى[87].

هي القضية الأساسية التي تشغل أطراف الحوار، حيث أدت تعقيدات الوضع الأمني والسياسي في ليبيا، إلى امتداد خريطة النزاعات المسلحة بين كل القبائل والقوى السياسية الليبية، فعلى الرغم من صدور القانون رقم 17 لسنة 2012 بشأن إرساء قواعد المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، والذي نص في المادة الثالثة منه على ترسيخ السلم الاجتماعي وتحقيق المصالحة الاجتماعية، كما نص على تشكيل هيئة لتقصّي الحقائق والمصالحة في المادة الرابعة، فإن ملف المصالحة الوطنية في ليبيا ما زال غير مفعّل[88]، وهو ما دعا مجلس الأمن الدولي إلى إصدار توصية حث فيها الأطراف الليبية على ضرورة تحقيق المصالحة الوطنية

---

(86) الصلابي، علي محمد، **العدالة والمصالحة الوطنية، ضرورة دينية وإنسانية**، القاهرة: مصر، دار بن خلدون، 2012، ص 5- 23.

(87) الشيخ، محمد عبد الحفيظ، "تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 431، يناير 2015، ص 101، 102.

(88) حامدي، زهير، **"ثلاث سنوات على الثورة الليبية، التحديات والمآلات" في سياسات عربية**، الدوحة: قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 7، 7 مارس 2014، ص91.

University of Malaya

وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وبالتالي يشكل ملف المصالحة أحد الملفات الحقيقية المطروحة على طاولة التفاوض، نظراً لأن هناك العديد من الأصوات الليبية التي تدعو إلى ضرورة القصاص العادل ضد كل من أرتكب أي جرم في حق الشعب الليبي، وفي هذا الإطار يمكن القول إن مقتضيات المصالحة الحقيقية تستلزم الالتزام بحكم القانون وإجراء محاكمات عادلة، مع ضرورة التأكيد على أهمية احترام حقوق الإنسان، خاصة في ظل الاقتتال الدائر بين أبناء الشعب الواحد[89].

إنّ الدرب الصحيح لتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة يستلزم إتباع الآليات المناسبة للعدالة الانتقالية؛ لذلك من المهم دراسة المصالحة الوطنية جنباً إلى جنب مع آليات العدالة الانتقالية: وهي تحديداً كشف الحقيقة والمحاسبة والتطهير، والإصلاح المؤسسي، والعفو، وجبر أضرار الضحايا، وتخليد ذكراهم، وحفظ الذاكرة الجماعية[90].

إذاً، فالمصالحة الوطنية المرجوّة من تطبيق آليات العدالة الانتقالية تقوم أساساً على مسارات حقوقية وعدلية، وهي في ذلك تختلف عن المصالحة التي تسعى إليها التيارات والفصائل السياسية التي يضطلع بها أساساً ممثّلو الأحزاب والقوى السياسية المختلفة، ومصطلح العدالة الانتقالية لا يعني إطلاقاً التصالح مع مرتكبي الجرائم الجسيمة؛ لأن مفهوم المحاسبة – وهو أحد أهم دعائم العدالة الانتقالية وفقاً للاتجاهات الدولية الحديثة – يقوم على مبدأ عدم الإفلات من العقاب، ويمنع المصالحة مع مرتكبي الجرائم الجسيمة وجرائم الإرهاب، وبذلك يعني هذا المفهوم –تطبيقاً على الوضع في ليبيا– إجراء عملية الفرز والتصنيف واستخدام آليات العدالة الانتقالية الأخرى المتاحة لمحاولة رأب تصدّعات المجتمع الليبي وإعادة الاستقرار إليه عن طريق تحديد أسباب وأنماط العنف واحتوائه، وإعادة إدماج من شردَ عن الطريق أو غُرّر به إلى أحضان المجتمع.

يجب أن نضع في الاعتبار – عند تصحيح مسار العدالة الانتقالية– أنّ أطراف المصالحة الوطنية تتعدّد في ليبيا، وأنهم لا يقتصرون على قبيلة أو منطقة أو فصيل معيّن، وبذلك تتعدّد صور المصالحة المطلوبة، فهناك مصالحة يجب أن تجري بين رموز النظام السابق وفئات عديدة من المجتمع الليبي ممن ذاقوا الظلم أو التعذيب أو الاعتقال قبل ثورة 17 من فبراير، ويتفرع عنها مصالحة بين ضحايا انتهاكات حقوق

---

(89) الباروني، إلياس أبوبكر، الحوار والمصالحة الوطنية، برنامج الشأن الليبي، **قناة ليبياFM**، أنظر الرابط التالي:

https://www.facebook.com/elyas.albarouni.1

(90) زاقود، عبد السلام جمعه، **مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي**، عمان: الأردن، منشورات دار الزهران للنشر، 2012.

University of Malaya

الإنسان التي وقعت في ظلّ هذا النظام ورموز القوى الأمنية التي ارتكبت تلك الانتهاكات، فضلاً عن المصالحة مع العديد من الفئات التي عانت الإقصاء والتهميش[91].

تأتي بعد ذلك المصالحة الكبرى التي تهدف إلى إزالة حالة الاحتقان القبلي والانقسام المجتمعي الحادّ التي روّج لها رموز النظام السابق، ونتجت منها صدامات دموية بين أنصاره وغيرهم من فئات الشعب الليبي، تطورت إلى ارتكاب جرائم الإرهاب من جانب أنصار هذا النظام كما هي معروفة في الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، ثم تأتي المصالحة الأهم والأصعب، وخصوصاً بعد اندلاع ثورة 17 فبراير بين شرائح المجتمع الليبي التي ساندت ووقفت مع نظام القذافي وأسهمت في استمراره، وبين الأغلبية التي قاومت هذا النظام الدكتاتوري بطرق متعدّدة.

ثانيا: إقرار دستور وطني:

ضرورة إيجاد دستور يجمع في كنفه السلطة والحرية معاً في إطار الدولة، والمقصود هنا الدستور الديمقراطي الذي يؤسس على خمسة مبادئ ديمقراطية عامة مشتركة هي: الشعب مصدر السلطات، سيطرة أحكام الشريعة الإسلامية والقانون والمساواة أمامه، عدم الجمع بين السلطات الثلاث في يد شخص واحد أو مؤسسة واحدة، ضمان الحقوق والحريات العامة دستورياً وقانونياً وقضائيا، ومن خلال تنمية فاعلية المجتمع المدني، التداول السلمي للسلطة وفق انتخابات نزيهة تحت إشراف قضائي كامل ومستقل، ومن دون فساد أو تضليل.

لكن يجب ألا يقتصر الأمر على ذلك، وإنما ضرورة تحويل أو ترجمة مضمون الدستور الديمقراطي إلى حقيقة فعلية على واقع الممارسة، بمعنى أن المبادئ التي يتضمنها الدستور الديمقراطي ينبغي ألا تبقى مجرد حبر على ورق، وإنما تتحول إلى ممارسات سلوكية في الواقع المعيش، فإن العبرة في أحكام الدستور والمبادئ التي يقوم عليها والمؤسسات التي يقيمها، حتى وإن كان ذلك سليماً، تبقى العبرة في تطبيق أحكام الدستور تطبيقاً أميناً[92].

---

[91] الشيخ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011م، **مرجع سابق**، ص 101، 102.

[92] البارويني، إلياس أبوبكر، لجنة هيئة التأسيسية لكتابة الدستور في الوقت المحدد، **قناة الجزيرة الفضائية**، وذلك بتاريخ 5 - 2 - 2014، أنظر إلي الرابط التالي: https://www.facebook.com/elyas.albarouni.1

University of Malaya

ثالثا: توافر الإرادة السياسية:

أهمية توافر إرادة سياسية لدى الأطراف، تتبلور في إطار بناء مؤسسة أمنية وعسكرية وفق أسس وطنية بعيداً من الولاءات والمصالح الفئوية والمناطقية الضيقة، والاهتمام بقضايا الأمن والخدمات، ومحاربة الفساد والإفساد، والسير على نهج التعددية السياسية من أجل الوصول إلى تعددية حزبية حقيقية بمختلف اتجاهاتهم الدينية والأيديولوجية، وخلق واقع ديمقراطي يتجاوز القبلية والمناطقية.

لأن فرص نجاح الحوار الوطني تتوقف على مدى التنازلات التي ينبغي أن يقدمها الأطراف المتحاورون، ومدى المرونة التي يجب أن تبديها الأطراف السياسية والمسلحة، وبالتالي يجب على جميع الأطراف السياسية والحركات المسلحة أن يكونوا واعين في هذه المرحلة الحرجة، وأن يتسموا بالمرونة التي تضمن أمن البلاد واستقرارها، وعلى وجهاء وحكماء القبائل أن ينشطوا في أداء مهمتهم التي ينتظر الشعب والوطن منهم أداءها، وهي أن يكونوا مقربين لوجهات النظر بين الفرقاء السياسيين، من هنا يصبح نجاح عملية الانتقال الديمقراطي مرهوناً بعملية التوازنات والتوافقات.

رابعا: وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية وجمع السلاح في ليبيا:

هو مطلب أساسي وبند مهم في المفاوضات الجارية، حيث إن اختلال البيئة الأمنية في الأراضي الليبية أدى إلى انتشار مكثف للجماعات والميلشيات المسلحة بشكل غير مسبق، مما هدد معه ليس فقط مؤسسات الدولة وحياة المواطن الليبي، بل دول الجوار أجمع من خلال عمليات تجارة السلاح، وهناك عدد من الموضوعات المرتبطة بهذا الملف مثل هيكلة قطاع الأمن، وإدارة الأسلحة والذخيرة، ونزع السلاح وأمن الحدود، وإعادة إدماج عناصر الميلشيات المختلفة في المؤسسات الأمنية الليبية، ولا شك أن التوصل إلى اتفاق بشأن هذه الأمور والقضايا سيحفز وبقوة دفع عملية الحوار الوطني وحل الخلافات العالقة بين الأطراف الليبية المختلفة[93].

خامسا: التحالف السياسي لتشكيل حكومة وحدةوطنية في ليبيا:

نتيجة التعديل الدستوري الذي حصل من قبل لجنة فبراير التي شكلت من قبل المؤتمر الوطني العام، انتخب جسم تشريعي جديد تحت مسمي مجلس النواب ومقره بنغازي، إلا أن اجراء الإستلام والتسليم لم

---

[93] الشلوي، هشام، **ليبيا: مَن يضمن وقف إطلاق النار؟**، 2015/1/20، على الرابط:

http://www.alaraby.co.uk/politics

University of Malaya

يتم بالصورة القانونية فبدأ الخلاف بين الجسمين التشرعيين القديم والجديد، وتحولت القضية إلي القضاء من قبل المؤتمر الوطني العام وحكمت الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا ببطلان التعديل الدستوري الذي نجم عنه تشكيل لجنة فبراير ومن تم بطلان انتخاب مجلس النواب، إلا أن مجلس النواب لم يعترف بحكم المحكمة، وسارع في الإنعقاد في طبرق وشكل حكومة مؤقتة ومقرها بمدينة البيضاء في شرق البلاد، وبالمقابل تواجد حكومة بمدينة طرابلس تحت مسمي حكومة الإنقاذ، وبدأ الخلاف بل أزداد، إلي حين ظهور خليفة حفتر بعملية تمرد علي النظام وزاد من الأمر تعقيدا.

ودخلت ليبيا في صراع داخلي مع تدخل إقليمي ودولي، جهة تدعم تمرد خليفة حفتر ومجلس النواب في طبرق، وطرف آخر تدعم المؤتمر الوطني العام في طرابلس، وبالمقابل تدخل هيئة الأمم المتحدة باجراء مفاوضات بين الطرفين المتنازعين وعرفت بإتفاق الصخيرات بالمملكة المغربية ونجم عنه ما يعرف بالمجلس الرئاسي، الذي حضي بإعتراف دولي، ومجلس الأعلي للدولة ذي صفة إستشارية يتألف من 120 عضواً من أعضاء المؤتمر الوطني العام طرابلس، وتدعم كل الأطراف الإقليمية والدولية خيار التوصل لحكومة وحدة وطنية في ليبيا من أجل تحقيق الإستقرار، حيث سبق وأن حث وزراء خارجية دول إتحاد المغرب العربي في بيان صدر في 7 مايو 2015 في ختام الدورة الـ33 لمجلس وزراء خارجية دول إتحاد المغرب العربي، جميع الأطراف السياسية الليبية إلى "الالتزام بالحوار الشامل والتوافقي من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية" في سبيل أمن ليبيا ودول الجوار[94]، ونتيجة ذلك الحوار شكل مجلس رئاسي وقع في 17 ديسمبر2015 تحت رعاية الأمم المتحدة يتكون من 9 أعضاء من بينهم رئيس وثلاث نواب له،كل واحد منهم من الجهات الثلاث طرابلس وبرقة وفزان ومن مهام المجلس القيام بمهام رئاسة الدولة بشكل جماعي مشترك وقيادة الجيش الليبي.

من هنا زادت الأوضاع سوءا وذلك بتواجد ثلاث حكومات، ومع مرور سنة ونيف من ممارسة المجلس الرئاسي مهامه، لم يستطيع بسط نفوده، وحل المشكلات التي تعاني منها البلاد السياسية والأمنية والإقتصادية، وخلال هذه الفترة تظهر بعض الشخصيات و الجماعات و مؤسسات المجتمع المدني تقديم مبادرات ومقترحات لحل الأزمة السياسية، ومنها علي سبيل العودة إلي دستور 1951 المعدل سنة 1963 وتولي العرش لسمو الأمير محمد الحسن الرضا السنوسيي الوريث الشرعي لليبيا ويكون ملكا للمملكة الليبية، وآخرها تقديم مبادرة تحت مسمي مشروع وثيقة تأسيس واستقرار دولة ليبيا، وفيها يلغي

---

(94) **المرجع السابق نفسه.**

University of Malaya

ما جاء به اتفاق الصخيرات من مجلس النواب والمجلس الأعلي للدولة وتشكيل جسم تشريعي جديد تحت مسمي مجلس الأمة يحل محل مجلس النواب، وتشكيل حكومة وحدة وطنية واختيار رئيس للدولة ويقود هذا الجسم الجديد البلاد لمدة خمس سنوات، وخلالها تشكل لجنة اعداد الدستور يحدد شكل نظام السياسي للدولة، والآن جاري حوار وطني شامل حول هذه الوثيقة في ظل انقسام شديد بين الأطراف المتنازعة وخاصة نحن نحيي الذكري السادسة لثورة فبراير الليبية بتاريخ 17 فبراير 2017، ولم يصل الليبيون إلي هذه اللحظة إلي مخرج للأزمة السياسية ترضي كافة الأطراف.

من هنا نجد أن هناك مطلب أساسي داخل الدولة الليبية، وهو أهمية التحالف السياسي بين كافة التيارات الإسلامية ذات التوجهات المعتدلة والتيارات المدنية، والتي تؤدي بدورها إلى إندماج كافة القوى الليبية في سبيل السعى نحو تحقيق وحدة الصف الليبي، ومن ثم تحقيق إستقرار الدولة الليبية.

سادسا: بناء الدولة من منظور الشريعة الاسلامية:

تُعتبر الدولة في الفكر السياسيّ الإسلاميّ المعاصر ظاهرة اجتماعيّة أصيلة في حياة الإنسان، وقد نشأت على يد الأنبياء عليهم السلام ورسالات السماء، ومن ثمّ اتّخذت صيغتها السويّة ومارست دورها السليم في قيادة المجتمع الإنسانيّ وتوجيهه، من خلال ما حقّقه الأنبياء عليهم السلام في هذا المجال من تنظيم اجتماعيّ قائم على أساس الجهد والعدل الّذي يستهدف الحفاظ على وحدة البشريّة وتطوير نموّها في مسارها الصحيح.

قال الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿**كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ**﴾[95].

نُلاحظ من خلال هذا النصّ القرآنيّ، أنّ الناس كانّوا أمّةً واحدةً في مرحلةٍ تسودها الفطرة وتوحّد بينها تصوّرات بدائيّة للحياة، وهموم محدّدة، وحاجات بسيطة تمت من خلال الممارسة الاجتماعيّة، حيث برزت الامكانات المتفاوتة، واتّسعت آفاق النظر، وتنوّعت التطلّعات، وتعقّدت الحاجات، حينها نشأ الاختلاف وبدأ التناقض بين القويّ والضعيف، وأصبحت الحياة الاجتماعيّة بحاجة إلى موازين تُحدّد الحقّوق

---

[95] **سورة البقرة** : الآية: 213.

University of Malaya

تُجسِّد العدل، وتضمن استمرار وحدة الناس في إطار سليم، وتصبّ كلّ تلك القابليّات و الإمكانات . الّتي نمّتها التجربة الاجتماعية.

في محور إيجابيّ، يعود على الجميع بالخير ظلّ الأنبياء يواصلون بشكل أو بآخر دورهم العظيم في بناء الدولة الصالحة، وقد تولّى عدد كبير منهم الإشراف المباشر على الدولة، كداوود وسليمان وغيرهما.

واستطاع خاتم الأنبياء صلى الله عليه وآله وسلم أنْ يتوّج جهود سلفها لطاهرة بإقامة أنظف وأطهر دولة في التاريخ، شكّلت بحقّ منعطفاً عظيماً في تاريخ الإنسان، وجسّدت مبادئ الدولة الصالحة تجسيداً كاملاً ورائعاً.

ويخلص الباحث إلى أن الخروج من الأزمة الليبية الراهنة، تستوجب تحقيق المصالحة الوطنية بين الأحزاب والجماعات العاملة في الساحة الليبية، وذلك بإقرار دستور وطني وفق الشريعة الإسلامية، وبناء مؤسسة عسكرية وطنية موحدة، وتشكيل حكومة وحدة وطنية وفق نظام انتخابي متفق عليه.

University of Malaya

الفصل الثامن: الخاتمة

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات، والصلاة والسلام على من أرشدنا للعناية بالخواتيم، وبعد:

في ختام هذا البحث توصل الباحث للنتائج والتوصيات التالية:

أولاً: نتائج الدراسة:

1-أكدت الدراسة أن السياسة الشرعية أحد العلوم في الفكر الإسلامي، حيث اعتني الفقهاء بهذا الفن فصنفوا فيه مصنفات كثيرة ومفيدة في سياسة الدين والدنيا، والفرد والمجتمع وسياسة الدولة في إدارتها للبلاد والعباد داخلياً، وبناء علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى، في ظل المحافظة على أحكام الشريعة وتحقيق مقاصدها، إلا أنها كانت محصورة في الأدراج ولم تترجم على أرض الواقع.

2-أظهرت الدراسة أن السياسة الشرعية في الإسلام تقوم على عدة أسس هامة المتمثلة في الحاكمية لله والعدل والمساواة والشوري (الديمقراطية) والطاعة والعبودية لله رب العالمين، وحالها كحال باقي فروع العلوم الإنسانية والإسلامية، كالفقه، والسيرة، والتفسير، وعلوم القرآن وغيرها لها مصادرها، وتتمثل مصادرها في، القرآن الكريم والسنة النبوية وإجماع المسلمين والقياس والرأي.

3-أوضحت الدراسة أن الثورة في ليبيا شعبية في أصالتها وتوجهاتها، انطلقت بدافع التخلص من نظام القذافي الذي عمل على خلخلة نظام القيم في المجتمع الليبي، وإرباك مكونات الثقافة السياسية، وإن الأزمة السياسية في ليبيا هي أزمة رؤية غير كاملة لطبيعة الوضع في ليبيا، وأزمة أداء غير موضوعي وغير واعٍ من قبل راعي هذا الحوار، وبالتالي فإن استمرار هذا الحوار بعد تعديل سياقه، وإعادة صياغة أهدافه، وإعادة النظر في أطرافه، ضرورة لابد منها.

4-أثبتت الدراسة إن دور النخبة السياسية في تحقيق الانتقال الديمقراطي يتطلب منها نضالا سياسيا مستمرا ذو طابع فكري أيديولوجي يستهدف استنفار الطاقات المجتمعية لدعم المشروع الديمقراطي من ناحية، ومن ناحية أخرى إحداث تغيير ثوري للعادات والسلوكيات السياسية في المجتمع، وإرساء ثقافة ديمقراطية تتسم بالإيجابية والمشاركة وقبول التعدد والاختلاف، حيث أن الديمقراطية من المنظور الإسلامي تعتبر نظام إجرائي قابل للتكيّف في بلدان العالم الإسلامي؛ لأنها في جوهرها لا تتعارض مع مبادئ الشورى والعدل والمساواة والكرامة الإنسانية.

University of Malaya

5-بينت الدراسة إن مسار العملية الديمقراطية الليبية بعد ثورة فبراير أفرز توجهات وأطروحات القوى السياسية التي اختلفت وتنوعت بين الإسلاميين والعلمانيين والقوميين، وأثبت أن هناك قوى مسيطرة ومتصدرة هي (تحالف القوى الوطنية).

6-أبرزت الدراسة أن المحددات الداخلية المؤثرة على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا والتي نتج عنها ثورة 17 فبراير 2011م تمثلت في استمرار الاستبداد السياسي والاستنزاف الاقتصادي وارتفاع تكاليف المعيشة اليومية وتفشي الفساد والمحسوبية.

7-كشفت الدراسة إن المواقف والمحددات الإقليمية والدولية جاءت نابعة من اعتبارات ومصالح خاصة، كما أنها دارت في فلك المواقف الدولية وتماشت معها بشكل كبير، وهو الأمر الذي انعكس بشكل سلبي على مساندة عملية التحول الديمقراطي وتحقيق المطالب الشعبية والعدالة الاجتماعية والحرية التي يتوق إليها الشعب الليبي.

8-خلصت الدراسة إن نجاح المسار الديمقراطي في ليبيا يتوقف على نبذ الجماعات المتشددة للعنف والإرهاب وإلقاء السلاح، والانخراط في العمل السياسي والإسهام في الحفاظ على أمن المدن من منطلق أنهم ليبيون يمكن أن تتحول طاقاتهم إلى عمل نافع يسهم في تعزيز أمن البلاد وتطورها.

9-إن آلية التحول السياسي والديمقراطي في ليبيا للخروج من أزمتها يجب أن تستند إلى حرية الفكر والتعبير وفق منظور الشريعة الإسلامية، وأن تتخلى الجماعات المسلحة عن أسلوب القوة وفرض واقع بقوة السلاح، والاتجاه نحو تشكيل الأحزاب السياسية كضرورة للممارسة الشورى، حيث أن عملية الانتقال للتحول الديمقراطي في ليبيا تحتاج إلى فترة طويلة لمعالجة ما ترتب على حكم القذافي ومعالجة سلبياته في ضوء السياسة الشرعية.

10-إن الإسلام ينبذ التطرف والإرهاب، ويدعو إلى الأخوة الجامعة بين المسلمين، ويؤكد على التعايش السلمي وبعزة، ويدفع نحو السلم ونبذ كل وسائل الإرهاب، من خلال ترسيخ مفهوم ودور الوسطية في حل الأزمة الليبية، يكون بنشر الوعي، وتصحيح المفاهيم الخاطئة عن الدين، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإيجاد فرص عمل للشباب، ومعالجة البطالة، وإيجاد مجالات مناسبة لامتصاص طاقات الشباب، وغرس المبادئ والقيم الإسلامية في نفوسهم.

11-إن الخروج من الأزمة الليبية الراهنة، تستوجب تحقيق المصالحة الوطنية بين الأحزاب والجماعات العاملة في الساحة الليبية، وذلك بإقرار دستور وطني وفق الشريعة الإسلامية، وإن يكون القضاء قضاء

University of Malaya

شرعي مستقلّ يرفض أي قانون أو تنظيم يخالف الكتاب والسنة، وبناء مؤسسة عسكرية موحدة، وتشكيل حكومة وحدة وطنية وفق نظام انتخابي متفق عليه.

ثانيا: توصيات الدراسة:

1-على الباحثين العمل على دراسة كيف عالج الاسلام آلية الحكم، وإقامة الدراسات التي تبين كيف يصنع دستور من خلال ضوابط وتشريعات قانونية وفق منظور السياسة الشرعية، لإعادة إصلاح وبناء المؤسسات الديمقراطية للدولة الليبية على أسس سياسة الدين والدنيا، والفرد والمجتمع وسياسة الدولة في إدارتها للبلاد والعباد داخلياً، وبناء علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى، والعمل على توضيح لعامة الناس في ليبيا بوجوبها من منظور السياسة الشرعية.

2-على المشرع الليبي الاستفادة من مبادئ الشريعة الإسلامية فقها وتنظيما وتطبيقاً، وذلك ربط فقهاء السياسة الشرعية بالمهتمين في المجال السياسي، لإبراز أهم الجوانب السياسية والعملية للدين الإسلامي لاشتماله للنظم السياسية، حيث أن السياسة الشرعية هي العلوم السياسية من منظور إسلامي وحالها كحال باقي فروع العلوم الإنسانية والإسلامية، وتتمثل في مصادرها، القرآن الكريم، والسنة النبوية، وإجماع المسلمين، والقياس والرأي، وبأنها كفيلة لحل ما تعانيه الدولة الليبية.

3-العمل على خلق تحالفات بين مختلف التيارات والأحزاب السياسية المدنية والاسلامية، وإبراز دور العامل الديني الوسطي في عملية التحول الديمقراطي للدولة الليبية من خلال لغة الخطاب الديني عبر وسائل الاعلام المختلفة ومنابر المساجد؛ لأنه عامل يعزز النظام السياسي في الإسلام المتميز بالشمولية والواقعية والعالمية والوسطية.

4-الدعوة لتأصيل الثقافة والفقه السياسي الإسلامي في المجتمع الليبي؛ لحماية الشباب من الأفكار المشبوهة التي ترسخ فصل الدين عن السياسة؛ للبحث عن ثغرات تؤيد مساعيهم العدائية، وهي اثبات عدم شمولية الدين الإسلامي للنوازل التي تصيب المجتمعات الإسلامية، فإن دعم الفقه السياسي الإسلامي يحصن الشباب من الانحراف لتيارات تدعي بأنها اسلامية، فاستغلت الدين للحصول على أهداف سياسية، والأصل أن السياسة فعل مشروع لتحقيق عالمية الإسلام ونشر العدل والاستقرار المجتمعي.

University of Malaya

5-العمل على تأليف مناهج تربوية سياسية تبرز فيها أهم ركائز السياسة الشرعية المتمثلة في: الشورى "الديمقراطية"- العدل "احترام حقوق الانسان" - الحرية، وكذلك تبرز أهمية الرجوع إلى أهل الحل والعقد "النخبة"في إدارة شؤون الدولة والإفتاء، وذلك من خلال دعم ثقافة السياسة الشرعية نظير الثقافة السياسية والثقافة الاسلامية في المؤسسات التعليمية بجميع مراحلها، لما لها من أهمية وأثر إيجابي في عملية التحول الديمقراطي في ليبيا.

والحمد لله رب العالمين.

University of Malaya

المصادر والمراجع

– القرآن الكريم:

– الكتب:

1-إبراش، إبراهيم، **الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق**، منشورات الزمن،3011م..

2-إبراهيم، أحمد، **التنظيم الثوري للجان الثورية إدارة الثورة الشعبية**، ط3، طرابلس: ليبيا، المنشاة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الثانية، 1982.

3-أحمد، فؤاد عبد المنعم، السياسة الشرعية ودورها في تطوير أنظمة العدالة الجنائية الخاصة بمكافحة الإرهاب، **الندوة العلمية لتطوير أنظمة العدالة الجنائية الخاصة بمكافحة الإرهاب**، الرياض: السعودية، 30 -31 / 5 / 2006.

4-أحمد، عطية الله، **القاموس السياسي**، ط3، القاهرة: مصر، دار النهضة العربية، 1968م.

5-الأسنوي، جمال الدين عبدالرحيم، **نهاية السول في شرح منهاج الوصول في علم الأصول**، نشر مطبعة محمد علي صبيح ،بدون تاريخ الطبعة.

6-أفاية، محمد نور الدين، **الديمقراطية المنقوصة في ممكنات الخروج من التسلطية وعوائقه**، ط1، بيروت: لبنان، منتدى المعارف، 2013.

7-الآمدي، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التعلبي، **الإحكام في أصول الأحكام**، بيروت-دمشق، نشر المكتب الإسلامي، بدون تاريخ الطبعة.

8-أمين، نظير محمود، **المتغيرات الدولية والإقليمية وأثرها على الأمن الجماعي**، 2010.

9-الباروني، الياس أبوبكر علي، **دور ثورات الربيع الديمقراطي في إعادة صياغة العلاقة بين السياسة والشريعة**، برلين: ألمانيا، منشورات مؤسسة نور بابليشينغ، 20018.

10-بلقزيز، عبد الإله، الدولة والسلطة والشرعية، بيروت: منتدى المعارف، 2013.

11-بلقريز، عبد الإله، **رياح التغيير في الوطن العربي**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، أبريل/ نيسان 2012.

12-ببيانكو، المهدي محمد، **المدونة الدستورية الليبية**، ط2، القاهرة: مصر، دار الفكر العربي، يوليو 2012.

University of Malaya

13-بيشون، جاك، **المسألة الليبية في تسوية السلام**، ترجمة على طوي، مراجعة: د. صالح خزوم، ط1، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1991.

14-تاج عبد الرحمن، **السياسة الشرعية والفقه الإسلامي**، الجزء الأول، 1995.

15-التميمي، عبد الجليل (محرر)، **النخب في المغرب العربي**، زغوان: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 2002.

16-التويجري، عبد العزيز بن عثمان، **الديمقراطية في المنظور الإسلامي**، ط2، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة إيسيسكو، 1436 هـ/ 2015 م.

17-التير، مصطفى عمر، **أسئلة الحداثة والانتقال الديمقراطي في ليبيا: المهمة الصعبة**، القاهرة: مصر، منتدى المعارف، مايو 2013.

18-التير، مصطفى، **مسيرة تحديث المجتمع الليبي**، بيروت: ليبيا، معهد الإنماء العربي، 1992.

19-ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى، ط3، نشر دار الوفاء، 1426، 2005

20-ابن حجر، أحمد بن علي (ت852هـ)، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، السعودية، دار مكتبة الرياض.

21-جويلي، مفتاح علي، **مذكرات اليوم الأول: ثورة 17 فبراير**، بيروت: لبنان، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012.

22-خشيم، مصطفى عبد الله أبو القاسم، **تأثير التحولات الديمقراطية على الثقافة السياسية في ليبيا الجديدة**، بنغازي: مركز البحوث والدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، هيئة تشجيع ودعم الصحافة، 2013.

23-خربوش، محمد صفى الدين، **الاتجاهات الحديثة في دراسة النخبة السياسية**، القاهرة: مصر، المركز الدولي للدراسات السياسية، 1999.

24-خطاب، محمود شيت، **قادة فتح المغرب العربي**، ط7، بيروت: مصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1984.

25-الدريني، فتحي، **خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم**، ط2، بيروت: لبنان، منشورات مؤسسة الرسالة، 2013.

University of Malaya

26-ريق، إيليا، الديمقراطية وتحدّيات الحداثة بين الشرق والغرب ، بيروت: لبنان، دار الساقي، 2011هـ.

27-زاقود، عبد السلام جمعه، **مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي**، عمان: دار الزهران للنشر، 2012.

28-زايد، أحمد، **حول النخب السياسية**، القاهرة: مصر، المجلس الأعلى للثقافة، 2012.

29-زيدان، عبدالكريم، **نظرات في الشريعة والقوانين الوضعية**، ط1، بيروت: لبنان، نشر مؤسسة الرسالة، 2005هـ.

30--زايدي، عبدالرحمن، **الاجتهاد بتحقيق المناط وسلطانه في الفقه الإسلامي**، ط1، بيروت: لبنان، نشر دار الكتاب العربي، 1404هـ.

31-سالم، بول، أماندا كادليك، **"تحديات العملية الانتقالية في ليبيا"، في الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، الربيع العربي.. ثورات الخلاص من الاستبداد.. دراسة حالات**، القاهرة: مصر، شرق الكتاب، يوليو 2013.

32-السبكي، تاج الدين، **جمع الجوامع [مع شرح المحلي بحاشية البناني]**، ج2، بيروت: لبنان، دار الفكر، 2003.

33-السيسي، أيمن، **ثورة 17 فبراير والوجه السري للقذافي**، القاهرة: مصر، الهيئة المصرية للكتب، 2011.

34-سمارة، إحسان عبد المنعم عبد الهادي، **النظام السياسي في الإسلام "نظام الخلافة الراشدة**، ط1، المجلد1، عمان: الاردن، منشورات دار يافا العلمية للنشر والتوزيع والطباعة، 2000.

35-شاكير، يوسف، **ليبيا: ثلاث سنوات انتقالية دامية**، بيروت: لبنان، الدار العربية للعلوم ناشرون، مايو2015.

36-الشافعي، محمد بن ادري، **الرسالة**، ط1، القاهرة: مصر، نشر مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1358هـ.

37-الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، **إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول**، ط1، نشر دار الكتاب العربي، 1419هـ - 1999م.

University of Malaya

38-الشيرازي، إبراهيم بن علي بن يوسف أبو إسحاق، **التبصرة في أصول الفقه**، ط1، دمشق: سوريا، نشر دار الفكر، 1403هـ.

39-الصالحي، الوليد، خليل جبارة، **دراسة ميدانية لأوضاع واحتياجات منظمات المجتمع المدني في ليبيا... المجتمع المدني: الواقع والتحديات**، عمان: مؤسسة المستقبل، 15 يوليو 2012.

40-صبرا، حسن، **نهاية جماهيرية الرعب**، بيروت: لبنان، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012.

41-الصلابي، علي محمد، **العدالة والمصالحة الوطنية: ضرورة دينية وإنسانية**، القاهرة: مصر، دار بن خلدون، 2012.

42-بن صنيتان، محمد، **النخب السعودية: دراسة في التحولات والإخفاقات**، ط2، بيروت: لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 2005.

43-الصواني، يوسف محمد جمعة، **ليبيا والثورة وتحديات بناء الدولة**، بيروت: لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

44-ضلع، جمال، **أزمة الشرعية السياسية في أفريقيا**، القاهرة: مصر، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2004.

45-الطاهر، عبد الرحيم، **ليبيا انتصار الأمل**، السودان، بركليات للنشر، 2012.

46-عامر، أحمد إبراهيم، **ثورة ليبيا، 17 فبراير يوم بيوم**، القاهرة: مصر، مطابع الأهرام التجارية، 2012.

47-ابن عبدالسلام، عز الدين، **قواعد الأحكام في مصالح الأنام**، تحقيق/ عبد الغني الدقر، ط1، دمشق: سوريا، نشر دار الطباع، 1413.

48-العتيبي، سعد بن مطر، **أضواء على السياسة الشرعية**، الرياض: السعودية، مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، 2013.

49-العقاد، عباس محمود، الديمقراطية في الإسلام، **الوسوسوعة الإسلامية**، المجلد الرابع، الصفحات 691 - 697، بيروت: لبنان، دار الكتاب العربي، 1971م.

50-عطوة، عبد العال أحمد، **المدخل إلي السياسة الشرعية**، ط1، المجلد1، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1993.

University of Malaya

51-عروب، هند، **مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي**، الرباط: السعودية، دار الأمان للنشر والتوزيع، 2009.

52-عماد، عبد الغني، **الإسلاميون بين الثورة والدولة إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب**، بيروت: لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

53-عمارة، محمد، **معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام**، القاهرة: مصر، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م.

54-عمر، حسين حنفي، **التدخل في شؤون الدول بذريعة حماية حقوق الإنسان**، القاهرة: مصر، دار النهضة العربية، 2005.

55-عميش، إبراهيم فتحي، **التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا**، بنغازي: ليبيا، برنيق للطباعة والترجمة والنشر، 2008.

56-عودة، جهاد، **العنف السياسي والانقسام المجتمعي والتدخل الخارجي في ليبيا**، القاهرة: مصر، المكتب العربي للمعارف، يوليو 2015.

57-عودة، جهاد، **الميلشيات والحركات المسلحة في ليبيا**، القاهرة: مصر، المكتب العربي للمعارف، نوفمبر 2014.

58-العودة، سلمان، **أسئلة الثورة**، بيروت: لبنان، مركز نماء للبحوث والدراسات الإنمائية، 2012.

59-الغدامسي، محمود علي، **النفط الليبي: دراسة في الجغرافية الاقتصادية وإنتاجية النفط والغاز العربي**، بيروت: لبنان، منشورات دار الجليل، 1998.

60-الغزالي، محمد بن محمد الغزالي، أبو حامد، **المستصفى في علم الأصول**، بيروت: لبنان، نشر دار الكتب العلمية، 1413هـ.

61-أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، **تفسير القرآن العظيم**، بيروت: لبنان، نشر دار الفكر، 1414هـ/1994م.

62-فيض الله، محمد فوزي، الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، ط1، الكويت، نشر مكتبة دار التراث، 1404هـ.

63-القرضاوي، يوسف، **السياسة الشرعية في ضوء نصوص الشريعة ومقاصدها**، ط4، القاهرة: مصر، منشورات مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر، 2011.

University of Malaya

64-القرضاوي، يوسف، **من فقه الدولة في الإسلام**، القاهرة: مصر، نشر دار الشروق، 1998م.

65-القطعاني، احمد، **شتاء طرابلس الدامي**، بيروت: لبنان، المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، 2011.

66-إبن القيم، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، **الطرق الحكمية في السياسة الشرعية**، تحقيق: محمد جميل غازي، ط1، القاهرة، نشر مطبعة المدني، 1977.

67-الكيالي، عبد الوهاب، **موسوعة السياسة**، بيروت: لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بدون تاريخ.

68-ليلة، محمد كامل، **القانون الدستوري**، القاهرة: مصر، نشر دار الفكر العربي، 1963.

69-المحمد، عماد الدين عطا الله، **التدخل الإنساني في ضوء مبادئ وأحكام القانون الدولي العام**، القاهرة: مصر، دار النهضة العربية، 2007.

70-محمود، لقمان طيب، **السياسة الشرعية في الدراسات الإسلامية وسياسة المسلمين في ماليزيا**، ط1،كوالالمبور: ماليزيا، منشورات أكاديمية الدراسات الإسلامية جامعة ملايا،2015.

71-متولي، عبد الحميد، **القانون الدستوري والأنظمة السياسية**، ط1، الإسكندرية: مصر، منشورات دار الجلبي، 2009.

72-مرزا، علي خضير، **ليبيا: الفرص الضائعة والآمال المتجددة**، بيروت: لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، سبتمبر 2012.

73-المسلماني، أحمد، حقوق الإنسان في ليبيا: حدود التغيير، القاهرة: مصر، مركز القاهرة لحقوق الإنسان، 1999.

74-المغيربي، محمد زاهي، **القبيلة والدين وتحدي المشاركة السياسية في ليبيا، في تحديات الديمقراطية في العالم العربي**، القاهرة: مصر، مركز دراسات التنمية السياسية والدولية، 1992.

75-المقريف، محمد يوسف، **ليبيا من الشرعية الدستورية إلى الشرعية الثورية "من الملكية الدستورية إلى النظام الجماهيري"**، بدون دار نشر، نوفمبر 2014.

76-منصوري، نديم، **الثورات العربية بين المطامح والمطامع**، بيروت: لبنان، منتدى المعارف، 2012.

University of Malaya

77-إبن منظور، **لسان العرب**، (**108/6**، **109**)، **والمعجم الوسيط**، (**642/1**) **القاموس المحيط للفيروز أبادي**، ج2، فصل السين.

78-إبن منظور، **لسان العرب**، المجلد العاشر، دار النوادر، 175/8- 179.

79-ويري، فريدريك، **إنهاء الحرب الأهلية في ليبيا: التوفيق بين السياسة وإعادة بناء الأمن**، بيروت: لبنان، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 24 سبتمبر 2014.

80-ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم، ت970هـ، **البحر الرائق.. شرح كنز الدقائق**، ط2، بيروت: لبنان، دار الكتاب الإسلامي، بدون تاريخ الطبعة.

81-النعمة، إبراهيم، **أصول التشريع في الإسلام**، ط1، بغداد: العراق، نشر مركز البحوث والدراسات العليا، 1430هـ.

82-النووي، أبو زكريا يحي بن شرف، **المنهاج شرح صحيح مسلم**، ط2، بيروت: لبنان، نشر دار إحياء التراث العربي، 1392هـ.

83-هوريو، أندريه، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، ط1، بيروت: لبنان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1977م.

84-هويدي، فهمي، نشر مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1993م .

85-وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، **الموسوعة الفقهية الكويتية**، ط1، الكويت، 1427هـ.

– الرسائل العلمية:

86-بوروني، زكرياء، النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي: دراسة حالة الجزائر، **رسالة ماجستير**، 87**–**قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة منتوري-قسنطنية، 2010/2009.

الجاصرة، سالمة عبد العالي، الجماعات السياسية الليبية 1943-1951، **رسالة ماجستير**، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة قاريونس، 1983.

88-حموده، توفيق، صبري، اللامركزية المحلية ورقابة السلطة المركزية في ليبيا، **رسالة دكتوراه**، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1972.

89-أبوشهيوة، مالك عبيد، النظام السياسي في ليبيا: 1951- 1969، **رسالة ماجستير**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1977.

University of Malaya

90-علاء الدين، زردومي، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، **رسالة ماجستير**، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير بسكرة، 2013.

91-الرفاعي، جميلة عبد القادر شعبان، السياسة الشرعية عند الإمام ابن قيم الجوزية، **رسالة دكتوراه**، كلية الدراسات العليا_الجامعة الأردنية، 1999.

92-فريدة، العمراوي، أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية دراسة حالة مصر، **رسالة ماجستير**، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خضير-بسكرة، 2014/2013.

93-قديح، تيسير إبراهيم، التدخل الدولي الإنساني دراسة حالة ليبيا 2011، **رسالة ماجستير**، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر-غزة، 2013.

94-محمد مصباح العلام، دور مؤسسات المجتمع المدني في تحريك عملية الإصلاح السياسيي، **رسالة ماجستير**، معهد البحوث والدراسات العربية، 2012.

95-والي، خميس، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع إشارة إلى تجربة الجزائر، **سلسلة أطروحات الدكتوراه**، بيروت: لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، فبراير 2003.

- الأوراق العلمية والندوات والمؤتمرات:

96-أحداش، محمد على، تقويم الحالة الدستورية في ليبيا، الدوحة: قطر، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات**، 25 سبتمبر 2011.

97-إسماعيل، دنيا الأمل، إشكالية الإصلاح في النظام السياسي الليبي، **الحوار المتمدن**، العدد 3061، يوليو 2010.

98-أعداد: مركز المزماة للدراسات والبحوث، الوضع الليبي يبحث عن خارطة الطريق الوضع الحالي في ليبيا على الصعيد السياسي والأمني والمستقبلي، القاهرة: مصر، **معهد الربيع العربي**، يناير 2014.

99-بدوي، أحمد موسى، ثورة جديدة: ليبيا تحارب الإرهاب، القاهرة: مصر، **المركز العربي للبحوث والدراسات**، 25 مايو 2014.

100-بسيكري، السنوسي، ليبيا: مسار انتقالي مضطرب سياسيًا وأمنيًا، الدوحة: قطر، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2014/2/17.

University of Malaya

101-حامدي، زهير، ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات والمآلات، الدوحة: قطر، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سياسات عربية**، العدد 7، مارس 2014.

102-الحرماوي، محمد، مسؤولية الحماية: تقييم تدخل الناتو العسكري في ليبيا، **الحوار المتمدن**، العدد 4198، 2013.

103-الحسن، عمر، دول مجلس التعاون والثورة الليبية: الدوافع والأدوار، الدوحة: قطر، **مركز الجزيرة للدراسات**، مايو 2011.

104-حمدي، عمار، التشكيلات المسلحة في ليبيا، في ندوة حول عودة الدولة الليبية وخريطة الميليشيات المسلحة في ليبيا، القاهرة، **المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية**، 14 يناير 2015.

105-شعيب، مختار، البحث عن الدولة: تنظيمات القاعدة تحكم ليبيا، القاهرة: قطر، **المركز العربي للبحوث والدراسات**، 31 أغسطس 2014.

106-صلاح، أحمد، آفاق المجتمع المدني في ليبيا ومرحلة التحول الديمقراطي- ليبيا والصراعات المناطقية ما بعد القبلية، في المؤتمر السنوي الثالث للعطاء الاجتماعي والمشاركة المدنية، تونس، **البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة**، 4-6 يونيو 2013.

107-الصواني، يوسف،"الانتقال الديمقراطي في ليبيا: التحديات والآفاق"، **في اللقاء السنوي الحادي والعشرون: محصلة التحركات من أجل الديمقراطية في الدول العربية**، أكسفورد: جامعة أكسفورد، 31 أغسطس 2013.

108-الصواني، يوسف محمد جمعة، "التحول الديمقراطي في لبيبا: تحليل للتحديات السياسية والاقتصادية لمرحلة ما بعد القذافي"، **في مؤتمر ليبيا من الثورة إلى الدولة: تحديات المرحلة الانتقالية**، الدوحة: قطر، 7-8 يناير 2012.

109-بوطالب، محمد نجيب، الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوكيولوجية للثورتين التونسية والليبية، الدوحة: قطر، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات**، أكتوبر 2011.

110-عبد الفتاح، نبيل، جذور ووجوه العنف السلفي الجهادي، القاهرة: مصر، المركز العربي للبحوث والدراسات، 18 سبتمبر 2014.

University of Malaya

111-العفاس، عمر إبراهيم، ليبيا: إعلان الفيدرالية في برقة... الخلفيات والتداعيات، الدوحة، **مركز الجزيرة للدراسات**، ديسمبر 2013.

112-عوض، شحاتة، الدور المصري في ليبيا: الخيارات والمخاطر، الدوحة: قطر، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2015/3/8.

113-قوي، بوحنية، المجتمع المدني بليبيا وموريتانيا: صراع القبيلة والدولة (الجزء الثالث)، الدوحة: قطر، **مركز الجزيرة للدراسات**، مايو 2014.

114-محمد، محمد عز العرب، العدالة الانتقالية: آليات تحقيق المصالحة الوطنية بعد الثورات العربية، القاهرة: قطر، **المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية**، 19 يوليو 2012.

115-منشاوي، إبراهيم، الجوار القلق: ليبيا ومعضلة الاستقرار، القاهرة، **المركز العربي للبحوث والدراسات**، 16 يوليو 2014.

116-منشاوي، إبراهيم، إستراتيجية موحدة: التنسيق المصري– الجزائري لمواجهة الإرهاب في ليبيا، القاهرة، **المركز العربي للبحوث والدراسات**، 16 يوليو 2014.

117-منشاوي، إبراهيم، الصراع يحتدم: مأزق الجماعات المسلحة في ليبيا، القاهرة: قطر، **المركز العربي للبحوث والدراسات**، 8 يناير 2014.

118-منشاوي، إبراهيم، مستقبل غامض: الدولة في ليبيا في ظل تنامي خريطة الجماعات المسلحة، القاهرة: مصر، **المركز العربي للبحوث والدراسات**، 16 يوليو2014.

119-وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، ليبيا: تحديات بناء الدولة في الذكرى الثالثة للثورة، الدوحة: قطر، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة تقدير موقف**، فبراير، 2014.

120-John.M. Adams ، **تسوية المنازعات بين مبادئ الجامعة العربية وأهدافه**، لندن: بريطانيا،2009.

University of Malaya

– الدوريات:

121-إبراهيم، حسنين توفيق، أزمة النخبة السياسية وتعثر مسارات الثورة، **مجلة الديمقراطية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 51، يوليو 2013.

122-أحمد، صافيناز محمد، سقوط نظام القذافي، **مجلة الديمقراطية**، السنة الحادية عشر، العدد 44، أكتوبر 2011.

123-إشكاليات بناء الدولة في ليبيا ما بعد القذافي، **مجلة الديمقراطية**، السنة الثالثة عشرة، العدد 51، يوليو 2013.

124-أعداد دراسة مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية، التغييرات في الشرق الأوسط، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، عمان: الأردن، 2011.

125-أمنينة، عبير إبراهيم، الدين والدولة في ليبيا اليوم، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 407، يناير 2013.

126-أميرة عبد الحليم، ليبيا... قراءة في تفاعلات المشهد، **مجلة الديمقراطية**، العدد 42، أبريل 2011.

127-الباروني، إلياس أبوبكر، محمود، لقمان طيب، فا، بحر الدين جئ، تحليل العلاقة بين السياسة والشريعة دراسة نقدية للأدبيات السابقة، **مجلة الدراسات الإسلامية والفكر للبحوث التخصصية**، المجلد 2، عدد3، تموز: يوليو، 2016، انظر إلى الرابط التالي:

http://www.siats.co.uk/wp-content/files_mf/657.pdf

128-الباروني، إلياس أبوبكر، محمود، لقمان طيب، فا، بحر الدين جئ، دراسة تحليلية لمفهوم السياسة الشرعية وعلاقته بالتحول الديمقراطي، **مجلة أصول الشريعة للأبحاث التخصصية**، المجلد 3، عدد3، تموز: يوليو، 2017، انظر إلى الرابط التالي:

.pdf20%20%file:///C:/Users/G50/Desktop/

129-بركات، نظامالصفوة الحاكمة: دورتها ونماذجها، **مجلة كلية العلوم الإدارية**، الرياض: السعودية، جامعة الملك سعود، مجلد 10، 1985.

130-بلقزيز، عبد الإله، مشكلات ما بعد سقوط نظام القذافي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 393، نوفمبر2011.

131-جبريل، محمود، ليبيا... إلى أين؟، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 399، مايو 2012.

University of Malaya

132-حامدي، زهير، ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات والمآلات: **سياسات عربية**، الدوحة: قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عدد7، 7 مارس 2014.

133-حريق، إيليا، السراتية والتحول الديمقراطي والاجتماعي في المجتمع العربي الحديث، **مجلة المستقبل العربي**، السنة 8، العدد 80، أكتوبر 1985.

134-حسيب، خير الدين، وآخرون، الربيع العربي ... إلى أين، **مجلة المستقبل العربي**، عدد391، سبتمبر/ أيلول2011.

135-الحمداني، كفاح عباس رمضان، حركة التغير في ليبيا، **مجلة دراسات الإقليمية**، الموصل: العراق، جامعة الموصل، الإصدار 10، العدد 34، 2014.

136-الخطابي، عبد العزيز إدريس، الوحدة العربية ومفاهيم اللامركزية الإدارية والسياسية، **مجلة المستقبل العربي**، السنة 24، العدد 273، نوفمبر 2011.

137-الداودى، محمد السنوسى، فجوة الأمن: تداعيات انفجار الأوضاع في ليبيا، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مصر، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 197، يوليو 2014.

138-الرشيد، سعد الزروق، انتخابات: ليبيا... تحديات ما بعد انتخاب المؤتمر الوطني، **مجلة الديمقراطية**، العدد 48، أكتوبر 2012.

139-زايد، أحمد، الشرعية جدل الهدم والبناء، **في مجلة الديمقراطية**، العدد 51، يوليو 2013.

140-الشيخ، محمد عبد الحفيظ، أبعاد التدخل الإنساني للأمم المتحدة في أحداث الثورات العربية: ليبيا وسورية نموذجاً، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 43-44، خريف 2014.

141-الشيخ، محمد، إشكالية تعثر الانتقال الديمقراطي في ليبيا بعد 2011، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 68، صيف 2014.

142-الشيخ، محمد عبد الحفيظ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: لنان، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 431، يناير 2015.

143-الشيخ، محمد عبد الحفيظ، ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 432، فبراير 2015.

University of Malaya

144-الشيخ، محمد عبد الحفيظ، مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي بعد ثورة 17 فبراير في ليبيا، شؤون عربية، القاهرة: مصر، **الأمانة العامة لجامعة الدول العربية**، العدد 160، شتاء 2014.

145-صلاح الدين، أحمد، ليبيا وتحديات مرحلة ما بعد القبلية، **في ملف الأهرام الاستراتيجي**، القاهرة: مصر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، السنة 19، العدد 221، مايو 2013.

145-الصواني، يوسف محمد جمعة، ليبيا بعد القذافي: الديناميات المتفاعلة والمستقبل السياسي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 395، السنة الرابعة والثلاثين، يناير 2012.

146-الصواني، يوسف محمد، الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 431، يناير 2015.

147-أبو طالب، حسن، نخبة الثورة جدلية الهدم والبناء، **مجلة الديمقراطية**، العدد 51، يوليو 2013.

148-أبو عامود، محمد سعد، الدبلوماسية المصرية والأزمة الليبية الغربية، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مصر، مركز الإهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، يوليو/ تموز 1992.

149-عبد اللطيف، فاضل، السياسة الخارجية الليبية في ظل إنقلاب 1969، **مجلة المنارة**، طرابلس: ليبيا، 2012.

150-علي، خالد حنفي، السياسة الخارجية الليبية والتحولات الجدرية، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالإهرام، أبريل / آدار 2009.

151-عبد العزيز، أحمد، القوى الدولية والإقليمية وصياغة التوازنات السياسية في ليبيا، **ملف الأهرام الإستراتيجي**، العدد 227، نوفمبر 2013.

152-عبد الفتاح، سيف الدين، رؤية إسلامية لمفهوم الشرعية، **مجلة الديمقراطية**، العدد 51، يوليو 2013.

153-عبد الله، كامل، فيدرالية برقة... هل تقود لتقسيم ليبيا، **ملف الأهرام الاستراتيجي**، العدد 208، 2012.

154-عبيد، منى حسين، أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا، **في مجلة الدراسات الدولية**، بغداد جامعة بغداد، العدد 51، 2012.

University of Malaya

155-عقل، زياد، أزمة الحوار السياسي في ليبيا، **كراسات الأهرام الإستراتيجية**، القاهرة: مصر، مؤسسة الأهرام، العدد 252،2014.

156-العزاوي، عمار جعفر، الثورة الليبية... الأسباب، التحديات والتداعيات بعد العام 2011، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، بغداد: العدد 50، 2015.

157-عقل، زياد، تشكيل الحكومة الانتقالية ومستقبل الصراع السياسي في ليبيا، **ملف الأهرام الإستراتيجي**، القاهرة: مصر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 202، أكتوبر 2011.

158-عقل، زياد، الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 184، 2011.

159-علي، آمنة محمد، تحديات التحول الديمقراطي وبناء الدولة في ليبيا، **مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية**، النجف: كلية القانون، جامعة الكوفة، الإصدار 1، العدد 17، 2013.

160-علي، حسين، عدم الاستقرار في ليبيا يهدد الحدود الإقليمية، **في مجلة أوراق الشرق الأوسط**، العدد 63، أبريل-يونيو 2014.

161-علي، خالد حنفي، جماعات العنف الليبية والترانزيت الجهادي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 198، أكتوبر 2014.

162-علي، خالد حنفي، الجوار القلق: تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 188، المجلد 47، أبريل 2012.

163-علي، خالد حنفي، خرائط القوى القبلية والسياسية والجهادية، **مجلة أوراق الشرق الأوسط**، القاهرة: مصر، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد 64، سبتمبر 2014.

164-علي، خالد حنفي، خصوصية التيار الإسلامي في ليبيا، **مجلة الديمقراطية**، العدد 55، أبريل 2014.

165-علي، خالد حنفي، دولة منزوعة السيطرة: محفزات وكوابح تفكك ليبيا بعد الثورة، **ملحق مجلة السياسة الدولية**، تحولات إستراتيجية، العدد 195، يناير 2014.

166-علي، خالد حنفي، معضلات الهوية الوطنية بعد الثورات: ليبيا نموذجاً، **مجلة الديمقراطية**، العدد 56، 2014.

University of Malaya

167-علي، خالد حنفي، من يحكم ليبيا بعد سقوط جماهيرية القذافي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 18، المجلد 46، أكتوبر 2011.

168-عمر، خيري، الأزمة الدستورية في ليبيا: أبعاد الصراع بين المكونات السياسية، **مجلة سياسات عربية**، الدوحة: قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 13، مارس 2015.

169-عوني، مالك، مواجهة اللايقين: محددات التفاعل والتأثير بين الثورات العربية والنظام الدولي؟، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 190، أكتوبر 2012.

170-كلاع، شريفة، التهميش القبلي والطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي: حالة ليبيا، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، الجزائر، العدد الخامس، فبراير 2014.

171-المجمعي، محمد شطب عيدان، النخبة السياسية وأثرها في التنمية السياسية، **مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية**، تكريت: العراق، جامعة تكريت، المجلد 1، العدد 4، 2009.

172-مجيد، إياد عبد الكريم، ليبيا ما بعد القذافي: رؤية من الداخل ونظرة المستقبل، **في الملف السياسي**، بغداد: مركز الدراسات الدولية، العدد 110، 2012.

173-المسماري، إدريس، رضا بن موسى، مؤسسات المجتمع المدني والثقافة في ليبيا، **مجلة عراجين**، القاهرة: العدد الثامن، نوفمبر 2010.

174-مصباح، زايد عبيد الله، إشكاليات بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا: القيم واتخاذ القرار، **في مجلة المستقبل العربي**، العدد 403، سبتمبر 2012.

175-معوض، على جلال، العوامل الداخلية والخارجية الدافعة للتدخل في العلاقات الدولية: ملحق اتجاهات نظرية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 195، يناير 2014.

176-المغيربي، محمد زاهي، المشهد السياسي الليبي: صعود قوى جديدة، **نشرة المرصد**، الدوحة: قطر، مركز الجزيرة للدراسات، العدد 21، أكتوبر 2011.

177-المنصف، وناس، القبيلة والسلطة في ليبيا، **مجلة المغرب الموحد**، العدد 12، مايو 2011.

178-ناصوري، أحمد، النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، دمشق: سوريا، جامعة دمشق، المجلد 24، العدد الثاني، 2008.

179-هلال، على الدين، النخب السياسية بين مطرقة العولمة وسندان الديمقراطية، **مجلة الديمقراطية**، السنة الرابعة عشرة، العدد 53، يناير 2014.

University of Malaya

180-هلال، على الدين، مفهومان مختلفان للشرعية والديمقراطية، **مجلة الديمقراطية**، العدد 51، يوليو 2013.

181-Ray Takee، الويلسونية الجديدة: تحولات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد الثورات، **مجلة السياسة الدولية**، 2012 .

- الصحف:

182-الإبراهيم، نضال، الشرعية السياسية والإسلام السياسي، **جريدة إيلاف**، العدد 5032، 2 مارس 2015.

183-أحمد، أحمد سيد، ليبيا بعد عامين من الثورة ... ديمقراطية متعثرة ودولة هشة، **جريدة الأهرام المصرية**، السنة 137، العدد 46100، 2013/2/23.

184-الباروني، إلياس أبوبكر، واشنطن استغلت الوضع الأمني في ليبيا للقبض على"أبوختالة"، **صحيفة البلد**، 28- 6- 2014، انظر إلى الرابط التالي:
http://www.elbalad.news/1006467.

185-البوري، عبد المنصف حافظ، القبلية والجهوية ومستقبل العمل السياسي في ليبيا، **صحيفة القدس العربي**، 2009.

186-جريدة الحياة اللندنية، 6 مارس2014.

187-جمعة، محمد، الكفة الموازية التحركات القبلية المناوئة للسلفية الجهادية في ليبيا، **جريدة الأهرام المصرية**، 2015/5/20.

188-حتيتة، عبد الستار ومروي صبري، خارطة الأحزاب السياسية في ليبيا.. معتدلة بملامح إسلامية، **جريدة الشرق الأوسط**، العدد 11927، 25 يوليو 2011.

189-سكينة، عبد السلام، قدور جربوعة، فوزي حوامدي، الورقة الجزائرية لحل الأزمة الليبية في مواجهة أزمة الشرعية والاندفاع المصري، **صحيفة الشروق الجزائرية**، 21 فبراير 2015.

190-عبد الله، كمال، الموجات الثورية العربية تسفر عن «صعود إقليمي» للدور الخليجي، **جريدة روز اليوسف**، 2011/4/13.

191-العجمي، ظافر محمد، دوافع التدخل العسكري الخليجي في ليبيا وتبعاته، **جريدة العرب القطرية**، 2011/4/25.

University of Malaya

192-عقل، زياد، الثورة الليبية: سقوط النظام وأولويات بناء الدولة، **كراسات إستراتيجية**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، مؤسسة الأهرام، عدد219، السنة 21، 20117.

193-الفقيه، أحمد إبراهيم، رعاة الإرهاب في ليبيا، **جريدة العرب**، العدد 9963، 2015/6/29.

194-كاميرون، ديفيد وحمد بن جاسم آل ثاني، الهدف هو حماية الشعب الليبي، **جريدة الشرق الأوسط**، العدد 1810، 2011/3/30.

195-مخيمر، أسامة، الأوضاع في ليبيا من الثورة إلى الجمود، أخبار الساعة، عدد 4521، ابريل 2012.

- لقاءات الباحث عبر وسائل الإعلام الفضائية:

196-الباروني، إلياس أبوبكر، أهم التحديات التي ستواجه البرلمان الليبي، عبر برنامج أحاديث مغاربية، قناة الغد العربي الفضائية، من لندن، وذلك بتاريخ 3-7- 2014، انظر الرابط التالي: https://www.facebook.com/elyas.albarouni

197-الباروني، إلياس أبوبكر، لجنة هيئة التأسيسية لكتابة الدستور في الوقت المحدد، **قناة الجزيرة الفضائية**، وذلك بتاريخ 5 - 2 - 2014، انظر إلى الرابط التالي:

https://www.facebook.com/elyas.albarouni.1

198-الباروني، إلياس أبوبكر، دور الحركات الإسلامية في الحكم الليبي اليوم، عبر نشرة الأخبار المسائية، **قناة الميادين الفضائية**، من بيروت، وذلك بتاريخ 18-2- 2014، انظر إلى الرابط التالي:

http://www.almayadeen.net/Newscast/AuH9NoOIlk6,_qLWAVAETg/8/2014-02-18

199-الباروني، إلياس أبوبكر، ليبيا تبحث عن الطريق، عبر برنامج قابل للنقاش، **قناة دبي الفضائية**، وذلك بتاريخ 15 - 2 - 2014، انظر إلى الرابط:

https://www.youtube.com/watch?v=AKqA-nWkXbo

200-الباروني، إلياس أبوبكر، ليبيا عجز الحكومة عن الإمساك بزمام الأمور الأمنية، عبر برنامج محطات عربية، **قناة Orient News**، وذالك بتاريخ 18-2-2014، انظر إلى الرابط:

https://www.youtube.com/watch?v=awKmKZE-kx0

201-الباروني، إلياس أبوبكر، إمكانية التدخل حلف النيتو في ليبيا نتيجة التدهور الأمني المتزايد، **قناة الجزيرة الفضائية**، وذلك بتاريخ 25 - 4 - 2014، انظر إلى الرابط التالي:

University of Malaya

https://www.facebook.com/elyas.albarouni

202-الباروني، إلياس أبوبكر، الحوار والمصالحة الوطنية، برنامج الشأن الليبي، **قناة ليبياFM** 2014/5/6، أننظر الرابط التالي:

https://www.facebook.com/elyas.albarouni

203-الباروني، إلياس أبوبكر، تردي الأوضاع الأمنية في ليبيا، عبر برنامج الأولي، **فناة** Sky News

وذلك بتاريخ 20-5-2014، للمزيد تابع الرابط التالي:

.https://www.youtube.com/watch?v=rYEqgi_jVW8

204-الباروني، إلياس أبوبكر، تقييم عمل المؤتمر الوطني العام والتحديات التي تواجه البرلمان القادم، عبر برنامج المشهد الليبي، **قناة ليبياtv** ، وذالك بتاريخ9- 10- 2014، انظر إلى الرابط التالي:

https://www.youtube.com/watch?v=PJ45jTCBf9k

205-الباروني، إلياس أبوبكر، التدخل العسكري الفرنسي على مدينة بنغازي مساندة لحفتر، عبر برنامج حوار المساء، **قناة التناصح الفضائية**، وذلك بتاريخ 30-7-2016، انظر إلى الرابط:

https://www.facebook.com/elyas.albarouni

206-الباروني، إلياس أبوبكر، مقترح لوضع برنامج للثوار بعد تحرير سرت من إرهاب تنظيم الدولة، وذلك على الصعيد السياسي والأمني والعسكري، عبر برنامج حوار المساء، **قناة التناصح الفضائية**، وذلك بتاريخ 25-9-2016، تابع ذلك على الرابط التالي:

https://www.youtube.com/watch?v=LZTPziByNDQ

207-الباروني، إلياس أبوبكر، وثيقة تأسيس واستقرار دولة ليبيا، عبر برنامج حوار المساء، **قناة التناصح الفضائية**، وذلك بتاريخ 26-9- 2016، انظر إلى الرابط التالي:

https://www.youtube.com/watch?v=C1cgLsxUvzQ

208-بيان مدينة الحرابة بجبل نفوسة، **تؤكد فيه تأييدها للمجلس الوطني الانتقالي باعتباره ممثلا لها**، انظر نص البيان على الرابط التالي:

https://www.youtube.com/watch?v=wsHWV8mM-e8

209-بيان جمعية الفتح للدراسات الإباضية، مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني التي تقوم بدور فعال في الجانب الدعوي والتنموي وتأثيرها في رسم ملامح دستور دائم يضم كافة المكونات الاجتماعية والدينية بليبيا، للمزيد انظر للرابط التالي:

University of Malaya

https://www.facebook.com/elyas.albarouni.1 -1

210-الباروني، الياس أبوبكر، مصير الصخيرات في ظل لقاء باريس، عبر برنامج حوار المساء، **قناة التناصح الفضائية**، وذلك يوم الاثنين 31يوليو/تموز 2017، أنظر الرابط التالي:

https://www.youtube.com/watch?v=kpjCqf3lf3c

– شبكة المعلومات الدولية"الإنترنت":

211-**احتمالات إقامة دولة دينية في ليبيا**، على الرابط:

.http://www.kharejalserb.com/?p=4959

212-أحمد، سيدي، **تقريرحول ندوة:الثورة الليبية بعد ثلاث سنوات.. تحديات في طريق المستقبل، الجزيرة نت**، 2014/2/2، على الرابط:http://studies.aljazeera.net

213-أحميدة، على عبد اللطيف، غياب الحوار الوطني في ليبيا: تحديات وعوائق، **ليبيا المستقبل**، 12 2014/3/2، على الرابط التالي:http://www.libya-al-mostakbal

214-آل الحسن، أبو عبد العزيز، أنظر إلى الرابط التالي:

https://www.facebook.com/1919GAMAL

215-بدء أعمال المؤتمر الوزاري الخامس لدول الجوار الليبي، **ليبيا لمستقبل**، 2014/12/4، على الرابط التالي:http://www.libya-al-mostakbal.org

216-بركات، ناجي جمعة، **النخبة السياسية ودورها في مستقبل ليبيا**، يوليو 2012، على الرابط:

http://libya-al-mostakbal.org

217- تاج الدين، احمد سعيد، **من الموسوعة السياسية**، الهيئة العامة للاستعلامات، على الرابط:

http://www.us.sis.gov.eg/Ar/Template

218-جدل حول مسودة قانون منظمات المجتمع المدني في ليبيا، **ليبيا المستقبل**، 2013/10/9، متاح على الرابط التالي:http://libya-al-mostakbal.org/news

219-حسن، إسلام أحمد، **الأزمة الليبية: سيناريوهات الصراع والحل**، 2014/11/19، على الرابط: http://fekr-online.com

220-بوحمرة، الهادي علي، **الإصلاح التشريعي في ليبيا... الأسباب والمعوقات**، على الرابط التالي:

http://www.lawoflibya.com/forum/showthread.php?t=7591

University of Malaya

221-الحمد، فيصل محمد، **الشرعية السياسية في حقبة الثورة العربية: أزمات وحلول**، على الرابط:

http://www.ommahparty.com

222-خالد الجابر، قمع حرية التعبير، **بوابة الشرق الإلكترونية**، الأربعاء، 2يناير2013، أنظر إلى:

https://www.facebook.com/alsharq.portal

223-خشيم، مصطفى، **العلاقات الليبية-الأفريقية بعد نجاح ثورة 17 فبراير**، 2012/3/2، على الرابط التالي

http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/20487:

224-خشيم، مصطفي، الأحزاب السياسية في ليبيا الجديدة بين النظرية والتطبيق، **ليبيا المستقبل**، 2012/4/25، على الرابط التالي:http://www.libya-al-mostakbal

225-الخليل، أحمد بن حمد، أنظر الرابط التالي:

https://www.youtube.com/watch?v=FphbMcZo5Yw

226-خميس، خلود، **التغيير في شمال أفريقيا في ضوء التدخل الدولي: ليبيا نموذجاً**، 2-11-2014. على الرابط التالي:.http://alghadalarabi

227-**الدروس المستفادة من تجربة ليبيا**، 2014/11/24، على الرابط:

http://www.shorouknews.com

228-دول جوار ليبيا تطلق مبادرة للتعامل مع أزمتها، **الجزيرة نت**، 2014/8/25، على الرابط:

http://www.aljazeera.net/news

229-الرقعي، سليم نصر، **انفصال الأقاليم عن الوطن الأم لا يحتاج إلى فيدرالية!؟**، 2012/3/25، على الرابط التالي:

http://libya-al-mostakbal.org/news/clicked/20566

230-زهرة، السيد، **الدين والدولة في الوطن العربي (3).. التجربة الفريدة في ليبيا.. وفي السعودية**، **شبكة البصرة**، متاح على:http://www.albasrah.net/ar

231-السنوسي، زياد، **كلمة موجزة في الفيدرالية الليبية المنتظرة**، 2012/3/2، على الرابط:

http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/19660

University of Malaya

232-السيد، أبو داود، **مستقبل الثورة الليبية بعد الانتخابات التشريعية، الإسلام اليوم**، على الرابط

http://www.islamtoday.net/bohooth/services:

233-السيد، محمد محمود، الارتداد العكسي للتدخلات الدولية.. ليبيا نموذجاً، **مجلة السياسة الدولية**، على الرابط التالي:.

http://www.siyassa.org.eg/News

234-شعراوي، حلمي، حرب باردة أفريقية... حول ليبيا، **في مجلة السياسة الدولية**، على الرابط:

http://www.siyassa.org.eg/News

235-الشريعة والحياة، **الجزيرة نت**، على الرابط:

http://www.aljazeera.net

236-الشلوي، هشام، **قراءة في مواقف دول جوار ليبيا**، 2014/8/27، على الرابط:

http://www.noonpost.net/content/3546

237-الشلوي، هالة، مسار الحوار الليبي الحالي ومستقبل الحل السياسي، **الجزيرة نت**، 2015/7/7، على الرابط التالي:

http://studies.aljazeera.net

238-الشيباني، أحمد، **أزمة النخب الليبية... صدام حضارات وثقافات**، مايو 2015، على الرابط: http://www.libya-al-mostakbal.org

239-الشيخ، أحمد، **المستتر والخافي في خيمة معمر القذافي**، أنظر الرابط التالي:

http://l.facebook.com/l.php?u=http%3A%2F%2Fwww.ye1.org%2Fforum%2Fthreads

240-**صدور قانون الأحزاب لأول مرة في ليبيا**، 25 أبريل 2012، على الرابط:

http://www.qurynanew.com/33683

241-صفي الدين، بلال، **أهل الحل والعقد في نظام الحكم الإسلامي**، ط1، سوريا، 2010، أنظر:

http://l.facebook.com/l.php?u=http%3A%2F%2Fmain.islammessage.com%_Xu8gcgtzYL0jUl

242-الطاهر، العزب الطيب، **المطلوب عربيا.. حتى لا تتحول ليبيا إلى دولة فاشلة**، على الرابط:

University of Malaya

http://omandaily.om/?p=228229

243-عبد الله، كامل، تغيير موازين القوى: التداعيات السياسية لقانون العزل السياسي في ليبيا، **مجلة السياسة الدولية**، 2013/5/12، متاح على الرابط:http://www.siyassa.org.eg

244-القبائل الليبية، **الجزيرة نت**، على الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/new

245-القذافي، سيف الإسلام، **من يحكم في ليبيا: رجال الخيمة ام الحرس القديم؟**، مايو 2010، على الرابط التالي:http://www.turess.com/alfajrnews/33397

246-القرضاوي، يوسف، كلمات الوسطية الاسلامية ومعالمها، **سلسلة "الأمة الوسط"** أنظر الرابط:

https://ar.wikipedia.org/wiki/

247-قيد التبلور: احتمالات إقامة دولة دينية في ليبيا، **مجلة السياسة الدولية**، على الرابط:http://www.siyassa.org.eg/NewsContent

248-الكوت، البشير، دور المجتمع المدني في بناء ليبيا الجديدة، **ليبيا المستقبل**، 2011/12/22، على الرابط التالي:

http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/16631

249-**ليبيا: مَن يضمن وقف إطلاق النار؟**، 2015/1/20، على الرابط:

http://www.alaraby.co.uk/politics

250-عقل، زياد، الاتحاد الأفريقي والثورة الليبية: البروتوكولات والمصالح، **مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية**، على الرابط:

. http://acpss.ahram.org.eg/projectsRep.aspx?Report_ID=42

251-عقل، زياد، "الأزمة الليبية والتحرك المصري في ظل الأبعاد الإقليمية والدولية"، **ملف الأهرام الإستراتيجي**، 2014/9/16، على الرابط:

. http://acpss.ahram.org.eg/News.aspx?Serial

252-عقل، زياد، ما بعد القذافي: التحديات الستة لمستقبل الدولة الليبية، **مجلة السياسة الدولية**، على الرابط التالي:http://www.siyassa.org.eg/News

253-علي، أحمد صلاح، **كيف نفهم ما يحدث في ليبيا؟ ... أطراف الصراع ومناطق النفوذ .. كيف نفهم ما يحدث في ليبيا؟**، على الرابط:http://www.masralarabia

University of Malaya

254-علي، خالد حنفي، القذافي والثورة الليبية... خيارات السقوط والصمود، **مجلة السياسة الدولية**، على الرابط التالي:http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/10.htm .

255-بن عنتر، عبد النور، العلاقات الجزائرية الليبية بعد القذافي: الاستقرار أولا، الدوحة: قطر، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2011، أنظر الرابط التالي:

http://l.facebook.com/l.php?u=http%3A%2F%2Fmaraji3-

256-أبوفارس، حمزة، وزير الأوقاف والشؤون الدينية: المتطرفون المغتصبون للمنابر تدعهم جهات خارجية، **جريدة الوطن الليبية**، 2012/4/16، على الرابط:

http://alwatan-libya.com/more .

257-كهوس، أبو اليسر رشيد، **مناهج البحث العلمي**، انظر إلى الرابط التالي:

http://www.aboulyossr.com/categories9.html :

258-لرزق، رشيد، **التحول الديمقراطي في ليبيا مداخل وتحديات**، على الرابط:

http://www.maghress.com/lakome/12787

259-**ليبيا.. إشكالية بناء الدولة وحرية إختيار الشركاء**، على الرابط:

http://www.masress.com/dostor/114199

260-مجاور، صالح، **تراجيديا القبيلة في ليبيا.. قبل ..وبعد ..الثورة!!**، 2010/1/11، على الرابط: http://www.libya-watanona.com

261-**مجلس الأمن يرجئ النظر في تسليح ليبيا**، 2015/3/10، على الرابط:

http://www.skynewsarabia.com

262-المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا، **الجزيرة نت**، 2011/3/4، على الرابط:

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews213

263-المختار، يوسف محمد، **الفيدرالية بين مطرقة التخوين وسندان التقسيم**، 2012/3/5، على الرابط: http://libya-al-mostakbal.org/new

264-المسماري، عبد السلام محمد، **ليبيا والحاجة إلى دستور-دراسة قانونية، الشفافية-ليبيا**، على الرابط: http://www.shaffaflibya.com

265-مركز كارتر، **تقرير نهائي**، انتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور في ليبيا 2014، على الرابط التالي:http://www.google.com.eg

University of Malaya

266-المناعي، البدري الشريف، الدستور المؤقت؟، **ليبيا المستقبل**، 2015/4/8، على الرابط التالي:

http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/67106 .

267-المنشاوي، إبراهيم، رؤية مستقبلية: الحوار الوطني الليبي وآفاق التسوية، **المركز العربي للبحوث والدراسات**، 2015/7/22، على الرابط:http://www.acrseg.org/39117

268-مهدي، محمد عاشور، **قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة**، على الرابط:http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm .

269-ميكائيل، براء، أوروبا أمام الثورة الليبية: اتحاد بمواقف متضاربة، **الجزيرة**، على الرابط التالي:http://studies.aljazeera.net

270-النور، خالد التيجاني، العلاقات السودانية الليبية: صراع الماضي وتقارب المستقبل، الدوحة: قطر، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2011، أنظر الرابط التالي:

http://l.facebook.com/l.php?u=http%3A%2F%2Fmaraji3-

271-الهزايمة، محمد عوض، **العلاقة المتلازمة بين الأمن القومي العربي والتنمية**، 2003، أنظر إلى الرابطالتالي: -http://l.facebook.com/l.php?u=http%3A%2F%2Fmaraji3

272-هل تكون ليبيا قاعدة لتمدد 'داعش' في شمال إفريقيا؟، **ليبيا المستقبل**، 2015/6/1، على الرابط التالي:

http://www.libya-al-mostakbal.org/news

273-هيبة، إبراهيم، ليبيا ودول الجوار، **جريدة ليبيا المستقبل**، 2015/5/21، على الرابط:

http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/70552

274-يونس، محمد، **الأسئلة العشر التي يكرهها دعاة الفيدرالية في ليبيا**، 2011/12/3، على الرابط: http://www.libya-al-mostakbal.org/news

University of Malaya

المراجع باللغة الأجنبية:

- **Books**

275-Barchrach., Peter,The Theory of Democratic Elitism: A Critique (London: University of London Press ،1970).

276-Coicaud, Jean-Marc, Legitimacy and Politics A Contribution to the Study of Political Right and Political Responsibility (Cambridge: Cambridge University Press, October 2002).

277-Dobbins, James & Frederic Wehrey, "Libyan Nation Building After Qaddafi", in Foreign Affairs (New York: The Council on Foreign Relations, 23 August 2011).

278-Zelin., Aaron Y., Islamism in Libya, American Foreign Policy Council (Washington: The Washington Institute for Near East Policy, April 2013).

- **Web sites**

279-Aragón, Jorge, Political Legitimacy and Democracy, Encyclopedia-ofCampaigns, at:

http://www.luc.edu/media/lucedu/dccirp/pdfs/articlesforresourc/Article_-_Aragon_Trelles,_Jorge_2.pdf .

280-Chollet, Derek, Ben Fishman, Alan J. Kuperman, Who Lost Libya?... Obama'sInterventioninRetrospect, May/June2015, at:

https://www.foreignaffairs.com/articles/libya/2015-04-20/who-lost-libya.

281-Christiano, Thomas, Democratic Legitimacy and International Institutions,12November2009, P120, at:

http://www.u.arizona.edu/~thomasc/Democratic%20Legitimacy%20and%20International%20Institutions.pdf .

282-Cole, Peter, Borderline Chaos? Securing Libya's Periphery, CarnegieEndowmentforInternationalPeace, on:

http://carnegieendowment.org/2012/10/18/borderline-chaos-securing-libya-s-periphery/ei3p .

283-Geha, Carmen, Gilbert Doumit, Libya's Constitutional Twilight, availableon:http://carnegieendowment.org/sada/2012/10/25/libya-s-constitutional-twilight/ev1h .

284-Hammady, Omar Ould Dedde O., Michael Meyer-Resende, Saving Libya's Constitution-Making Body, 18 December 2014, available at:

http://carnegieendowment.org/sada/2014/12/18/saving-libya-s-constitution-making-body/hxm9 .

University of Malaya

285-Politicaparties,at:
https://chronicle.fanack.com/libya/administration-politics/political-parties/ .

286-Wenig., Gilad and Andrew Engel, Battlefield Libya, 17 September 2014, at:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/battlefield-libya .

287-Zelin., Aaron Y., New Evidence on Ansar al-Sharia in Libya TrainingCamps,8August2014,at:
http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/new-evidence-on-ansar-al-sharia-in-libya-training-camps .

288-Alison pargeter, Libya: Reforming the Impossible? Review of African polltical Economy, Vol. 33 No. 108 (June 2006)

.

University of Malaya

University of Malaya

THE COLLAPSE OF GADDAFI REGIME AND THE DEMOCRATIC CHANGES IN LIBYA: A STUDY FROM AL-SIYASAH AL-SYAR'IYYAH PERSPECTIVE

ELYAS ABOBAKER A. ELBAROUNI

University of Malaya

ACADEMY OF ISLAMIC STUDIES
UNIVERSITY OF MALAYA
KUALA LUMPUR

2018